www.rasanah-iiis.org

التقرير الإستراتيجي السنوي

إيران في 2018

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

التقرير الاستراتيجي السنوي

2018

RASANAH_IIIS

+966112166696

info@rasanahiiis.com

www.rasanah-iiis.org

حقوق النشر محفوظة، ولا يجوز الاقتباس من موادّ التقرير دون إشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر المادة دون موافقة إدارة المعهد.

المحتويات

الملخص التنفيذي 5

الشأن الداخلي 18

الملف الفكري - الآيديولوجي 20

أولًا: اعتقال حُسين الشيرازيّ، ومظاهرات الشيرازيين 20

ثانيًا: قمع وملاحقة الدراويش الصوفية 23

ثالثًا: تآكل شعبية رجال الدين.. ضغط الاحتجاجات 25

رابعًا: النخبة الحاكمة والمخاوف من علمنة الحوزة 26

خامسًا: الرؤية المستقبلية 29

الملف السياسي 31

أولًا: مأزق حكومة روحاني بين ضغوط الخارج وصراعات الداخل 31

ثانيًا: انتقادات أحمدي نجاد وكروبي لخامنئي بادرة غير مسبوقة في تاريخ النظام الإيراني ... 39

الملف العسكري والأمني 48

أولًا: إيران تخطِّط لتحديث ترسانتها العسكرية بعد فشل الرهان على الاتفاق النووي .. 48

ثانيًا: استهداف الحرس الثوري في الأحواز.. الانعكاسات والتداعيات 53

ثالثًا: جيش العدل يختطف 12 جنديًا إيرانيًا ويُرغِم طهران على التفاوض 59

رابعًا: الاستنتاجات 62

خامسًا: السيناريوهات المستقبلية 63

الملف الاقتصادي 65

أولًا: النموّ الحقيقي للاقتصاد الإيراني في 2018 68

ثانيًا: ارتفاع معدَّلات التضخُّم 78

ثالثًا: الميزانية العامَّة للدولة في 2018 84

رابعًا: الميزان التجاري الإيراني 89

خامسًا: تأثير الأداء الاقتصادي على حياة الإيرانيين 93

سادسًا: مستقبل الاقتصاد الإيراني في ضوء التحديات الراهنة 100

الشأن العربي 104

إيران ودول الخليج 106

أولاً: العوامل المؤثرة على العلاقات الخليجية الإيرانية 106

ثانيًا: تفاعلات العلاقات الخليجية الإيرانية 112

ثالثًا: الاستنتاجات 119
رابعًا: السيناريوهات المستقبلية 120
إيران والعراق 123
أولًا: بيئة الانتخابات التشريعية والدور الإيراني لخلق مكتسبات سياسية 123
ثانيًا: ملامح خريطة التحالفات الحزبية في الانتخابات العراقية 125
ثالثًا: وزن التحالفات الشيعية حسب نتائج الانتخابات البرلمانية 130
رابعًا: تشكيل الحكومة العراقية بين الترتيبات الداخلية والتدخلات الإيرانية 131
خامسًا: موقف الحكومة العراقية الجديدة من المكتسبات الإيرانيَّة في العراق 136
سادسًا: الاستنتاجات 139
سابعًا: السيناريوهات المتوقعة للدور الإيراني في العراق 140
إيران والأزمة اليمنية 143
أولًا: تحولات وتطورات 143
ثانيًا: انعكاسات تطورات الأزمة على الدور الإيراني 147
ثالثًا: الجهود الأممية لحل الأزمة 151
رابعًا: مستقبل الأزمة اليمنية 154
إيران والأزمة السورية 157
أولًا: الأدوات الإيرانية لتعظيم نطاق النفوذ في سوريا 158
ثانيًا: العوامل الإقليمية والدولية المؤثرة على النفوذ الإيراني في سوريا 162
ثالثًا: دلائل الإستراتيجية الإيرانية للبقاء طويل الأمد في سوريا 172
رابعًا: الاستنتاجات 176
خامساً: الاتجاهات المستقبلية للدور الإيراني في سوريا 178
الشأن الدولي 181
إيران والولايات المتحدة الأمريكية 182
أولًا: أبعاد الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران 182
ثانيًا: الإستراتيجية الإيرانية المضادة للإستراتيجية الأمريكية 192
إيران والاتحاد الأوروبي 206
أولًا: الموقف الأوروبي وضمانات الحفاظ على الاتفاق النووي 206
ثانيًا: أهمية السوق الإيرانية لدول الاتحاد الأوروبي 208
ثالثًا: الجهود الأوروبية لمعالجة تداعيات الضغوط الأمريكية على إيران 210

رابعًا: ردود فعل إيران تجاه السياسات الأوروبية 212
خامسًا: الاستنتاجات 214
سادسًا: مستقبل العلاقات الأوروبية الإيرانية 215
إيران وروسيا 220
أولًا: تطور العلاقات الروسية-الإيرانية 220
ثانيًا: أثر الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي على التعاون الروسي-الإيراني 222
ثالثًا: التعاون الإيراني-الروسي في سوريا 224
رابعًا: توقيع اتفاقية بحر قزوين 226
خامسًا: مستقبل العلاقات الروسية-الإيرانية 229
إيران والصين 231
أولا: طبيعة العلاقات بين الصين وإيران 231
ثانيًا: تأثير انعدام الشفافية النقدية في إيران على تجارتها مع الصين 233
ثالثًا: تباطؤ التعاون في مجال النفط والغاز 235
رابعًا: فرص حصول إيران على عضوية في منظمة شنغهاي للتعاون 238
خامسًا: سيناريوهات العلاقات الصينية-الإيرانية 239
إيران وتركيا 244
أولًا: تطورات العلاقات الإستراتيجية والاقتصادية بين تركيا وإيران 244
ثانيًا: العلاقات الأمنية بين تركيا وإيران 246
ثالثًا: التنافس والتعاون بين تركيا وإيران وتأثيرهما على نتائج الصراع السوري 247
رابعًا: مستقبل العلاقات التركية-الإيرانية 250
الخلاصة 253

الملخـــص التنفيـــذي

شكل خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الحدث الأبرز على الساحة الإيرانية في عام 2018م، وانعكست تفاعلاته على جميع مستويات الحالة الإيرانية دوليًّا وإقليميًّا وداخليًّا، إذ عمّق حالة السخط الشعبي نتيجة تلاشي توقعات تحسن الأوضاع الاقتصادية والانفتاح على المجتمع الدولي، وفي ذات الوقت أخذ النظام يتحسب التعرُّض لهجوم خارجي أو حصار اقتصادي شديد يفقد على أثرهما القدرة على السيطرة على الأوضاع، ومِن ثَمَّ اتخذ النظام منحى العنف داخليًّا لقمع الفصائل والجماعات المناوئة له.

على **المستوى الآيديولوجي** الداخلي اتسمت التفاعلات بقدر أكبر من العنف المتبادل بين أطراف العلاقة الآيديولوجية الثلاثة في إيران، وهم النظام والشعب والحوزة، نتيجة لاستشعار النظام الخطر الخارجي، فبادر إلى قمع الأطراف التي يعتقد أنها مناوئة له داخليًّا، فبادر النظام إلى استخدام قدر أكبر من العنف مع التيارات الدينية غير المنتمية إليه، مثل طائفة الدراويش الغنابادیين المبتعدين عن العمل السياسي، بعدما استشعر اتساعًا في قاعدتهم الجماهيرية. بدأ النظام بالتعامل مع القاعدة العميقة لرفض نظرية ولاية الفقيه بعد التعامل الأمني العنيف مع المعترضين الإيرانيين بداية من ديسمبر 2017. وكان ثاني تيارات قاعدة المعارضة العميقة المتغلغلة في المجتمع الإيراني التي اصطدم بها النظام هو التيار الشيرازي الرافض لولاية الفقيه، إذ اعتقل النظام رجل الدين حسين الشيرازي بعد تشبيهه خامنئي بفرعون، وانتقاده الاستبداد الديني والسياسي، ثمّ أُفرج عنه إثر تظاهرات كبيرة في مدن تمركز الجماعة الشيرازية الشيعية حول العالم مثل كربلاء والكويت ولندن.

لقد اختار النظام الإيراني في عام 2018م خيار التعامل الأمني في مواجهة اعتراضات الداخل على المستوى الآيديولوجي تحسُّبًا لزيادة الضغوطات الخارجية، بدلًا من السعي للتقريب بين وجهات نظر المختلفين معه آيديولوجيًّا، الأمر الذي يؤدِّي

إلى تراكم الأحقاد، ويجعل الصدام أكثر دموية إذا ما استشعر المعارضون قرب سقوط النظام.

ولم يكُن توجُّه النظام الإيراني في عام 2018م **على المستوى السياسي** مختلفًا عن توجهه الآيديولوجي، فحالة العنف الداخلي بمبرِّر إعادة تنظيم البيت من الداخل قبل التعرض لضغوط كاسحة على المستوى الخارجي دفعت التيار المحافظ ليكون أكثر شراسة مع تيار المعتدلين، في ظلّ تراجع شعبية الرئيس الإيراني حسن روحاني، لعدة أسباب على رأسها انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي ومِن ثَمَّ حرمانه من الفخر بالإنجاز الوحيد الذي كان لديه على حدّ قول المحافظين، ومن ثم وُجِّهَت إليه ضربات متتالية من التيار المحافظ تمثلت في استجواب وسحب الثقة من وزيري العمل علي ربيعي ووزير الاقتصاد مسعود كرباسيان، ثم توجيه تساؤلات برلمانية إلى روحاني نفسه شكَّلت حرجًا كبيرًا له على المستوى الشعبي، وكانت موضوعاتها تتمحور حول البعد الاقتصادي. وقد توالت استقالات وزراء في حكومة روحاني نتيجة لضغوط من التيار المحافظ، فضلًا عن عدم رضا الإصلاحيين عن سياسة روحاني واعتماده على التيار الأصولي المعتدل وتولية عناصره معظم المناصب الوزارية.

زادت التكهنات في النصف الثاني من عام 2018م بعدم استكمال روحاني فترته الرئاسية، لكن النظام الذي خشي اختبارًا انتخابيًّا في هذا الوقت الحرج، امتنع عن الإطاحة بروحاني، واكتفى بإخضاعه الكامل حتى بات روحاني مستأنسًا شديد الوداعة حتى في مواجهة خصميه اللدودين الحرس الثوري والسلطة القضائية. لقد أصبح روحاني متوافقًا مع المرشد أكثر من حرصه على الرضا الجماهيري، ودفع ثمن ذلك

من رصيد شعبيته. روحاني الذي جُرَّ إلى البرلمان للإجابة عن تساؤلات حول الوضع الاقتصادي لإيران، اختار تسكين الأمور وعدم الدخول في صراع مفتوح مع النظام فضمن مقعده، وربما مقاعد أخرى بعد انتهاء فترته الرئاسية، بينما كانت الجماهير تتوقع فضح روحاني كثيرًا من الأسرار التي تُدين النظام وحكومة الظلّ التي تدير إيران بعيدًا عن الحكومة المنتخبة، لكنه لم يفعل بل أجرى تعديلًا وزاريًّا محدودًا عبَّر عن فيه عن خضوعه التامّ لإرادة المرشد.

الضغط على تيار الاعتدال داخل الحكومة الإيرانية طال وزير الخارجية محمد جواد ظريف أيضًا، فبسبب تصريحاته حول غسل الأموال تَعرَّض لانتقادات برلمانية وكاد يُجَرّ إلى استجواب برلماني يطيح به. ما دفع ظريف إلى هذه التصريحات الغاضبة التي أدانت النظام الإيراني بشأن غسل الأموال ودعم الإرهاب كان رغبته في تلبية الشروط الأوروبية لتدشين القناة المالية الخاصة التي توفِّر الاعتمادات البنكية اللازمة للتبادل التجاري بين أوروبا وإيران بعيدًا عن نظام سويفت الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة. ظريف لم يستطع الخروج منتصرًا من هذه المعركة، لكن احتياج إيران إلى الدعم الأوروبي جعل مجلس صيانة الدستور يتراجع عن موقفه المتشدد من رفض تلك الاتفاقيات ووُوفق على بعض البنود التي جاءت مُرضِية للأوربيين فدُشِّنَت القناة المالية الأوروبية في وقت لاحق. وقد حالت المكانة التي حققها ظريف على المستوى الخارجي دون الإطاحة به في التعديل الوزاري الذي أجراه روحاني، لكن حُجِّم كثير من طموحات ظريف على المستويين الخارجي والداخلي.

عام 2018م، ألقى بكثير من التساؤلات حول مستقبل تجربة تيار الاعتدال في إيران: هل يمكن أن يستمر هذا التيار بزعامة شخصية أخرى غير روحاني؟ وهل هذه التجربة باهتة اللون من ناحية التأييد الشعبي والنمو الاقتصادي وحتى العلاقات الخارجية في مرحلتها الحالية، يمكن أن تُغرِي الناخب الإيراني بتكرار اختياره لها، أم إن الناخب الإيراني ومهندسي الانتخابات الإيرانية سيحاولون إنتاج سيناريو آخر يكفل للنظام قدرًا من الحياة بعد انتهاء تجارب الإصلاحيين والمحافظين الجدد؟ وفي الخلفية نجد أن محمود أحمدي نجاد، تلك الشخصية المثيرة للجدل التي تجمع بين الصدام مع المرشد في بعض الأحيان بعد تقليم أظافره وحبس ركنَي فريقه حميد بقائي ورحيم مشائي، لكنه يبدو مقرَّبًا بشدة منه إذا ما نظرنا إلى احتفاظه بعدد من المناصب التي لا يمكن الحصول عليها إلا برضا المرشد، مثل مقعده في مجمع تشخيص مصلحة النظام. نجاد لا يزال يطرح نفسه على الساحة السياسية بديلًا للمعتدلين والمحافظين على السواء، فهل يمكن أن يكون خيارًا للنظام بعد انتهاء فترة روحاني الثانية؟ في 2018م لم يترك أحمدي نجاد طرفًا من أطراف المعادلة السياسية الإيرانية لم يدخل

معه في اشتباك، سواء صادق لاريجاني رئيس السلطة القضائية أو حسن روحاني، أو حتى قاسم سليماني، عندما اتهموا نائبه بقائي بالاستيلاء على أموال من الحرس الثوري ليدفعها رشوة لرئيس إحدى الدول الإفريقية، فوجَّه رسائل إلى سليماني يحمله مسؤولية ما حدث لبقائي، وآخر صدامات أحمدي نجاد كان مع المرشد علي خامنئي نفسه عندما دعاه لإصلاح مؤسسات النظام لا سيما السلطة القضائية. ويبدو أن خامنئي واجه جملة من الانتقادات العلنية من أقطاب النظام السابقين، فقد ضم مهدي كروبي صوته إلى حمدي نجاد ووجَّه رسالة علنية إلى خامنئي يحمِّله فيها المسؤولية عمَّا آلت إليه الأوضاع في إيران ويطالب مجلس الخبراء بمحاسبته. هذه الرسائل والصدامات انتقصت كثيرًا من هالة القداسة التي أحاط بها خامنئي نفسه، وسوف تفتح الباب لمزيد من الجرأة لدى الجماهير على انتقاد النظام.

على **المستوى العسكري** تخوض إيران سباقًا محمومًا لتطوير قدراتها العسكرية على الرغم من العقوبات المفروضة عليها، وتُوالِي الإعلان عن إنجازات لها في الصناعات الحربية، بعضها يمكن أن يكون صحيحًا مع بعض التضخيم، والبعض الآخر يبدو نوعًا من الدعاية والحرب النفسية لإثبات قدرة النظام على حماية الأرض، بل وتهديد الأعداء الخارجيين.

وعلى **المستوى الأمني** شهدت إيران حدثين أمنيين شغلا الشارع الإيراني لأشهر عديدة، ولا تزال تداعياتهما مستمرة، الأول هو عملية إطلاق النار التي تَعرَّض لها العرض العسكري الذي أقامه الحرس الثوري بمناسبة الذكرى السنوية للحرب الإيرانية، وقد شكَّل هذا الحدث حرجًا كبيرًا لقوات الحرس الثوري، لأنه أظهر قدرًا كبيرًا من عدم جاهزيتها وعدم كفاءة رجالها، وفي نفس الوقت حاول النظام استثمار الهجوم في إظهار أن إيران مستهدَفة من جماعات الإرهاب بالمنطقة والانفصاليين داخليًا، ومن ثم شرعن شنّ عمليات انتقامية على الأقليات العرقية التي يخشى النظام تعاونها مع القوات الأجنبية في حالة شن هجوم على إيران.

الحدث الأمني الثاني كان اختطاف جيش العدل البلوشي 12 جنديًا من قوات الحرس الثوري وقوات حرس الحدود، وقد شكَّل هذا الحدث تحديين لإيران، أولهما داخلي في ما يتعلق بالتعامل مع الأقلية البلوشية وجماعة جيش العدل البلوشية المناوئة للنظام الإيراني، والتحدي الثاني هو توازنات العلاقة الإيرانية مع باكستان، بعد توتُّر العلاقات إلى حد كبير في ظل التقارب الإيراني-الهندي.

هذان التحديان جعلا إيران في مأزق ضرورة تحسين علاقاتها مع باكستان لدواعٍ أمنية، وفي نفس الوقت رغبتها في اكتساب قدر أكبر من النفوذ داخل أفغانستان، والانفتاح على الهند وربطها مع آسيا الوسطى وأفغانستان وروسيا عبر ممر الشمال-

الجنوب الذي يبدأ من تشابهار، وجميعها أمور توتِّر علاقتها مع باكستان، الأمر الذي يجعل سيطرتها على حدودها الشرقية الجنوبية أمرًا صعب المنال.

على **مستوى الاقتصاد**، وهو محور التطورات السياسية في إيران على جميع مستوياتها داخليًّا وإقليميًّا وخارجيًّا في عام 2018م، نجد أنه نظرًا إلى تردِّي الأوضاع الاقتصادية الداخلية، وتوقع زيادة التراجع الاقتصادي بسبب العقوبات الأمريكية على إيران، وللحكم الصحيح على الأداء الاقتصادي الإيراني خلال عام 2018، كان علينا تتبُّع وتحليل مجموعة من المؤشِّرات التي تكشف ملامح الأداء الاقتصادي الكلي خلال العام، ومن ثَمَّ نتمكن من فهم الحاضر واستشراف المستقبل. من أهم هذه المؤشرات يأتي معدَّل نموّ الناتج المحلّي الإجمالي الحقيقي ونمو قطاعاته المكونة كالخدمات والصناعة والزراعة وغيرها، ومحركات هذا النموّ من استثمارات أجنبية وطلب محلّي وواردات وصادرات، إلى جانب الوقوف على تطور المتغيرات المالية والنقدية خلال العام، مثل الوضع المالي للحكومة وعجز الموازنة وحجم الدَّين العامّ وحالة ميزان المدفوعات، وسعر الصرف الأجنبي، وانعكاسات إدارة الدولة للسياسة المالية والنقدية على معدَّلات البطالة والتضخُّم ومعدَّلات الفقر. ثم حاولنا الوقوف على مدى تطور مستوى معيشة الإيرانيين من أرض الواقع عبر أحدث استطلاعات الرأي مع الشعب الإيراني. وقد شهدت إيران في عام 2018 كثيرًا من الأزمات، وكان للانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي وإعادة فرض عقوبات اقتصادية على إيران بالغ الأثر على المستوى الاقتصادي الكلي وعلى مستوى الأفراد في إيران، وغالبًا سيبقى الأثر على المدى القصير، فوفقًا للغة التنبُّؤ الإحصائي سيحتاج الاقتصاد الإيراني إلى أكثر من خمسة أعوام حتى يعود إلى حجم ناتجه المحلّي الإجمالي الذي كان عليه في عام 2017 وفقًا لتوقُّعات صندوق النقد الدولي IMF.

أما إذا وضعنا جانبًا التوقعات الدولية بعيدة المدى، التي قد تتخللها تغيرات مع تبدُّل المؤثرات الخارجية في المستقبل، مثل رفع العقوبات كأحد الاحتمالات، فإن مؤشرات الوضع الاقتصادي الكلي ستظلّ خطيرة على المدى القصير وستحتاج إلى وقت لإصلاح الأضرار إذا ما سُوِّيَت الخلاف مع الولايات المتحدة ورُفِعَت العقوبات الاقتصادية عن إيران مستقبَلًا.

خلال عام 2018 عانى الاقتصاد الإيراني نواحي قصور عدة، كعجز الميزانية المتزايد الذي يُعَدّ الأكبر على مدار السنوات العشر الماضية، وتراجع رصيد ميزان المدفوعات مع بقاء العقوبات النفطية والتجارية على إيران، وعرقلة الخدمات المصرفية أمام البنوك الإيرانية، إضافة إلى فقدان العملة المحلية ما يزيد على 50% من قيمتها، مع شح العملات الأجنبية، وتزايد معدَّلات التضخُّم بقوة حتى فاقت

40% في بعض الأَشهُر، ولم يكُن حال معدَّلات البطالة أفضل من باقي المؤشرات مع انكماش الناتج المحلي الإجمالي وخروج رؤس الأموال. كل هذا انعكس على تزايد تكلفة المعيشة وارتفاع خطّ الفقر وعدد الفقراء في إيران، لدرجة أصبح معها استقرار وأمن النظام والمجتمع الإيرانيَّين مهدَّدًا، وهو ما عكسه استطلاع رأي شعبي أجرته إحدى الجامعات الدولية كشف عن مدى سخط الإيرانيين على الأوضاع الاقتصادية الحالية، أما نظرتهم إلى المستقبل فازدادت سوءًا، وأقرّ بذلك نحو 60% من المستطلَع رأيهم. ولا شّك في أن استمرار معاداة السياسة الخارجية الإيرانية لأهمّ الفاعلين الدوليين، مع حاجتها إلى التبادل التجاري مع العالم الخارجي في ذات الوقت، سيُلقِي بظلاله على الأداء الاقتصادي مستقبلًا، إلا إذا استطاع صانعو القرار الإيراني الاكتفاء الذاتي والاستغناء عن التعامل التجاري مع العالم الخارجي، وهو أمر بعيد المنال على المديين القريب والمتوسط.

وفي **الشأن العربي** لا تزال إيران تصارع لتوسيع نطاق نفوذها وعبثها بالأمن القومي العربي والإقليمي جرَّاء تدخلاتها الخشنة بالميليشيات المسلحة المعاونة في العراق وسوريا واليمن بغية تدشين مصدات مذهبية وتنفيذ مخططات توسعية عابرة للحدود لحماية الدولة الإيرانية المركزية حسب الرواية الإيرانية، بغض النظر عمَّا ستؤول إليه أوضاع تلك الدول العربية من تدمير وتفجير للمؤسسات وانتشار للإرهاب والجماعات الإرهابية وتنام لظاهرة النزوح الجماعي غير المنظَّم على نحو يهدِّد السلم والأمن الدوليَّين. لذلكً خيمت تلك القضايا بظلالها على **العلاقات الإيرانية-الخليجية خلال عام 2018**، إذ انطلق التقرير من قناعة بأن العلاقات الخليجية-الإيرانية تتمحور حول مواجهة دول الخليج المشروع التوسُّعي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، ومن ثم أصبحت العلاقات الخليجية الإيرانية تشكِّل صراعًا مفتوحًا عبر ثلاث جبهات إقليمية ركزت عليها دول الخليج؛ لإحباط المخطَّط الإيراني الهادف إلى تصدير نموذجها الآيديولوجي والسياسي لدول المنطقة وخلق حالة من عدم الاستقرار تؤدِّي في النهاية إلى استنساخ النموذج الإيراني في الدول العربية بكل ما يحمله من مفاهيم الدولة الثيوقراطية عبر فكر ولاية الفقيه واستنساخ ميليشيات الحرس الثوري، وتعميم مفاهيم العداء مع المجتمع العالمي. وتسعى إيران جاهدة على مستوى علاقاتها بالدول الخليجية لإحداث تباين في المواقف الخليجية تجاهها واتباع سياسة التفاوض الثنائي حول الملفات العالقة بين الطرفين بعيدًا عن مظلة مجلس التعاون الخليجي التي تجمع كل الدول الخليجية. وقد عمد التقرير إلى توضيح وتحليل العوامل الخارجية المؤثرة في مسارات العلاقات الخليجية-الإيرانية، وهي خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي وتفعيل العقوبات ضدّ إيران، والتعاون الروسي الصيني الإيراني وأثره

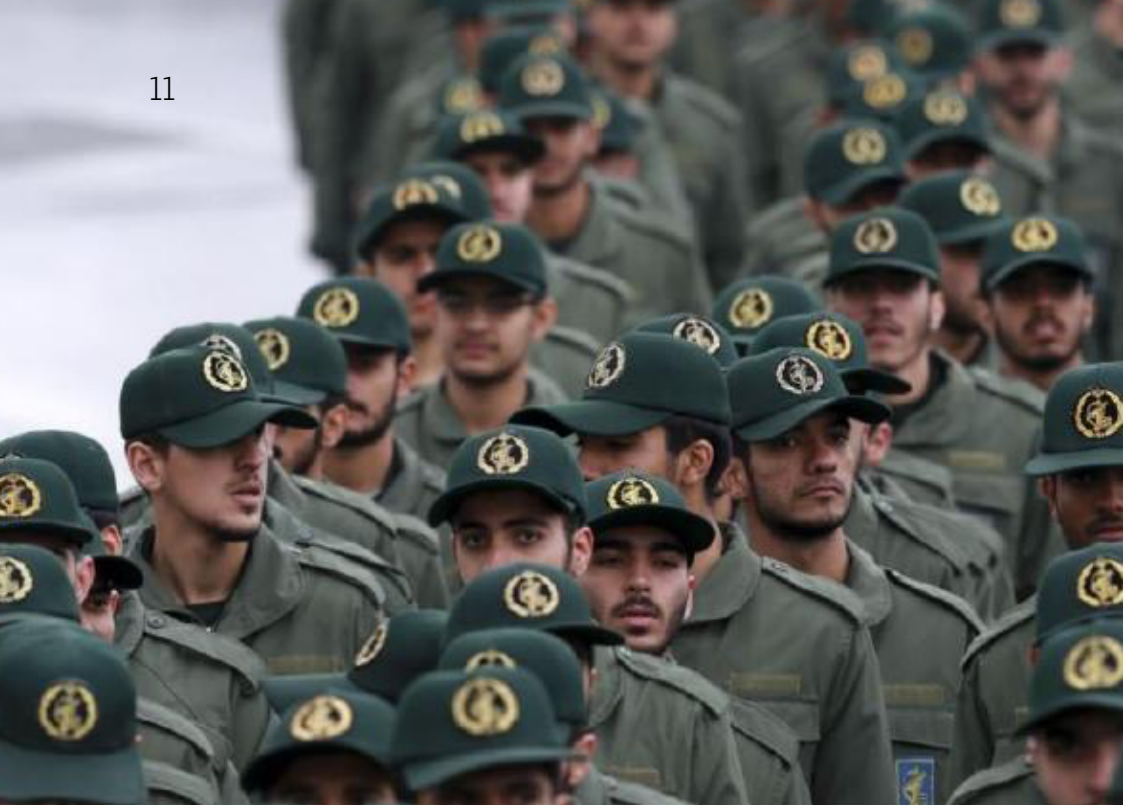

على دعم إيران في سياستها بالشرق الأوسط، وما تمثِّله تركيا من دور في العلاقات الخليجية الإيرانية في ظلّ سعي تركيا إلى الموازنة بين علاقاتها مع كل من إيران ودول الخليج. وتناول التقرير أثر تلك العوامل على الملفات العالقة بين إيران ودول الخليج، مثل الأزمة اليمنية والأزمة السورية، ثم تحليل نتاج العوامل الخارجية المؤثرة على العلاقات الخليجية الإيرانية، والأزمات العالقة بينهما على تفاعلات العلاقات الخليجية الإيرانية في عام 2018م والمتمثلة في: الدعم الإيراني للخلايا الإرهابية في كل من السعودية والبحرين، ودعم إيران الميليشيات الحوثية، والتعامل الإيراني مع المساعي الكويتية للوساطة، ودعم إيران لقطر ضدّ مطالب الرباعي العربي.

وعلى مستوى **إيران والعراق** لم تسلم العملية السياسية التي شهدها العراق خلال 2018 في أثناء انعقاد الانتخابات البرلمانية العراقية مايو 2018 من مساع وتحركات إيرانية مكثفة للتأثير على الصوت الانتخابي لصالح التحالفات الشيعيةً على حساب المكون السُّنِّي بما يمكِّن إيران مستقبلًا من الحفاظ على مكتسباتها التي سعت لتحقيقها منذ سقوط نظام صدام حسين 2003 وتنفيذ بقية مخططاتها التوسُّعية لضمان تنفيذ الممر الأرضي الذي يربط طهران بالمتوسط. أدَّى كل من قائد فيلق القدس التابع للحرس الثور الإيراني الجنرال قاسم سليماني والسفير الإيراني لدى بغداد إيرج مسجدي دورًا مركزيًّا في تربيط الاصطفافات الحزبية والتحالفات السياسية الشيعية لضمان الحفاظ على الصوت الانتخابي لصالح المكون الشيعي،

وكان لتحركاتهم بالغ الأثر في نتائج الانتخابات العراقية بحصول تحالف الفتح بقيادة زعيم منظمة بدر هادي العامري -أقرب حلفاء إيران في العراق قبل نوري المالكي- على المرتبة الثانية ضمن قائمة أعلى التحالفات الحاصلة على أكبر عدد أصوات بعد تحالف سائرون العابر للطائفية، وكان لهما أيضًا بالغ الأثر في تشكيل الحكومة العراقية بحصول تحالف الفتح وبقية التحالفات الشيعية على نصيب الأسد من عدد الحقائب الوزارية التي شُكّلت، وحتى نهاية 2018 ينقص حكومة عادل عبد المهدي تسمية وزراء لبقية الحقائب الوزارية نتيجة تمسُّك بعض التحالفات بأسماء حزبية معينة، مثل تمسُّك تحالف الفتح الموالي لإيران بتولية فالح الفياض القائد السابق للحشد الشعبي حقيبة الداخلية.

ومن المتوقع تزايُد فرص الدور الإيراني في العراق بالنظر إلى حاجة العراق إلى الغاز الإيراني وحصة الكهرباء الإيرانية اللذين يشكِّلان معًا ما يقارب نصف استهلاك العراق من الكهرباء، ورغم ذلك يعاني العراق عجزًا في الكهرباء، كما أن المشاريع السعودية للكهرباء للتعاون مع العراق تحتاج إلى أكثر من عامين حسب مسؤولين عراقيين لسَدّ جزء من نسبة العجز في العراق، فضلًا عن حصول التحالفات الشيعية على العدد الأكبر والمؤثر في الحقائب الوزارية والعدد الأكبر في البرلمان العراقي، زد على ذلك انتشار الميليشيات جغرافيًّا، وتنامي العلاقات التجارية البينية لتحتل إيران الوجهة الأولى في الصادرات إلى العراق، ولعل سبيل تقديم عون أسرع للعراق ليتخلص من الاحتياج إلى الطاقة من إيران هو زيادة التعاون مع دولة الكويت لتوفير الكهرباء لجنوب العراق، ودفع تركيا والأردن لأداء نفس الدور قدر الإمكان.

أما عن دور إيران في الأزمة اليمنية، فقد شهدت الأزمة اليمنية ثلاثة تطورات رئيسة عام 2018م، تمثلت في تغييب الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح من المعادلة اليمنية، وما حققه الحوثيون من مكاسب من هذا الأمر، والدور الإيراني في عملية اغتيال صالح، وأثر انفراد الحوثيين بزعامة التمرد على المسؤولية الجنائية عن جرائم المتمردين بحق الشعب اليمني. المتغير الثاني إعادة تفعيل العقوبات ضد إيران وحظر تصدير نفطها، وأثر ذلك على قدرة إيران على تمويل المتمردين الحوثيين، ومساعي الحوثيين لخلق موارد بديلة تعوض ما ينقص من التمويل الإيراني في حالة عدم قدرة إيران على مواصلة الدعم بنفس القدر الذي كان عليه، والثالث تغيير مبعوث الأمم المتحدة لليمن بتعيين مارتن غريفث بدلًا من إسماعيل ولد الشيخ، وأثر ذلك على عملية السلام التي تديرها الأمم المتحدة في اليمن. هذه التطورات الثلاثة أثرت على نحو كبير على تفاعلات الأزمة اليمنية في عام 2018م، وخلقت واقعًا مختلفًا بعض الشيء عن أوضاع 2017م. تجاوز الحوثيون أثر تغييب صالح على

جبهات القتال وتمكنوا من السيطرة على الأوضاع في صنعاء، لكنهم بدؤوا يُعِدُّون أنفسهم لاحتمالية تناقص الدعم المالي الموجَّه لهم، ومع ذلك النجاح النسبي الذي حققته قوات التحالف على جبهات القتال بخاصة جبهة السلاح الغربي دُفِعُوا إلى قبول التفاوض تحت رعاية الأمم المتحدة بخاصة مع قدوم المبعوث الأممي الجديد مارتن غريفث، مما نتج عنه عقد اتفاق السويد الخاص بمدينة وميناء الحديدة، لكن تبقى هذه الجهود السلمية قاصرة ولن تؤدِّي إلى حل الأزمة ما لم يُبحَث الحل الشامل للأزمة، لا التوصل إلى اتفاقات جزئية قد توفر قدرًا من الاستقرار للحوثيين، وتتيح لهم الوقت لتجميع قوات أكثر وتقوية جبهتهم الداخلية، فلا حلّ للأزمة اليمنية دون الجمع بين تطوير الهجوم على جبهات القتال مع الدخول في مفاوضات الحلّ النهائي للأزمة.

وفي سوريا تَعمَّق النفوذ الإيراني خلال عام 2018 مقارنة بـ2017، على ضوء المساعي الإيرانية لتوسيع نطاق نفوذها في خضم صراع النفوذ الإقليمي والدولي على سوريا ومشاركتها في المعارك الدائرة كافة لتفريغ المدن والقرى من الغالبية السنية في إطار اتفاقات التهجير، لما لسوريا من مركزية في الإستراتيجية الإيرانية لكونها إحدى أهم حلقات الممر الإيراني الذي يربط طهران بالمتوسط، وتضمن لإيران إمكانية تنفيذ ما يُسَمَّى الهلال الشيعي، وخلق ممر آمن لنقل وتهريب السلاح إلى حزب الله اللبناني، وحضور عسكري إيراني قوي شمال إسرائيل كورقة ضغط قوية يمكن استخدامها وقت الحاجة أو للمساومة. ولكن لم تكُن إيران اللاعب الوحيد الفاعل في سوريا، بل هناك لاعبون إقليميون ودوليون لهم أهدافهم ومصالحهم، وتشكل لهم سوريا رقمًا في أجنداتهم واستراتيجياتهم لاعتبارات الموقع والمكانة وحجم النفوذ والانتشار والموارد والتأثير في المعادلات الإقليمية والدولية، هؤلاء يشكِّلون عوامل مؤثرة على مستقبل الدور والنفوذ الإيراني في سوريا، لتعارض المنطلقات والأهداف والأدوات والمصالح في سوريا، فعلى سبيل كثفت الولايات المتحدة وإسرائيل ضرباتهما العسكرية ضد التمركزات الإيرانية في سوريا، وزاد الشرخ الروسي-الإيراني خلال عام 2018، ممَّا يضعنا أمام تساؤلات حول مستقبل الدور الإيراني في سوريا رغم تعمُّق النفوذ.

يبدو أن الإيرانيين عازمون على البقاء طويل الأمد في سوريا من خلال عدة مداخل، منها التزاحم للحصول الجزء الأكبر من عمليات «إعادة الإعمار»، والتغيير الديموغرافي كخيار استراتيجي لإيران في سوريا، وتوقيع الاتفاقات الأمنية كخيار استراتيجي للسيطرة على المؤسسات السيادية، ومِن ثَمَّ يمكن القول باستمرارية تمدُّد الدور الإيراني في سوريا بما يعظِّم نطاق النفوذ خلال عام 2019، وعدم خروج الميليشيات من سوريا، وهو الاتجاه المرجَّح على ضوء وجود بيئة سورية مواتية

للتمدد الإيراني جرَّاء اضمحلال الجيش السوري، وعدم وجود قوات روسية برية في سوريا بديلة للقوات الإيرانية، وقرار الانسحاب العسكري الأمريكي من سوريا، والاحتياج الاستراتيجي الروسي والسوري إلى الورقة الإيرانية في سوريا لحماية المصالح ومناطق النفوذ وتثبيت أركان النظام السوري وردع المعارضين مستقبَلًا عن التفكير في إعادة إشعال الحرب الأهلية.

على المستوى الدولي كان للعلاقات الأمريكية-الإيرانية أهمية خاصة في إعادة النظر في ملف إيران على المستوى الدولي، إذ نجح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بعد قرابة عامين في التخلص من إرث سلفه الرئيس باراك أوباما في ما يتعلق بملف إيران ويدفع باستراتيجيته الجديدة تجاه إيران خطوات إلى الأمام. ففي الثامن من مايو 2018 أعلن ترامب انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، وبحلول الخامس من نوفمبر 2018 كان ترامب استعاد العقوبات الأمريكية كافة التي تعطلت بعد توقيع الاتفاق النووي عام 2015 بين إيران ومجموعة 5+1 وأعاد علاقة الولايات المتحدة تحديدًا مع إيران إلى المربع الأول.

حدد ترامب هدف إدارته، وهو تعديل سلوك إيران، واعتمد إستراتيجية «الضغوط المكثفة» لإقناع النظام الإيراني بالجلوس إلى طاولة المفاوضات لوضع حدّ لما يعتبره ترامب سلوكا إيرانيًّا خطرًا تزايد بعد توقيع الاتفاق، الذي منح بدوره إيران فرصة لتهديد مصالح الولايات المتحدة وتهديد أمن حلفائها في المنطقة. تُعَدّ العقوبات الرافعة الأساسية ضمن إستراتيجية «الضغوط القصوى» التي تشمل عناصر أخرى، منها: تكثيف الجهود الدبلوماسية لإعادة بناء إجماع دولي للضغط على إيران، وبناء تحالفات إقليمية لردع نفوذ إيران الإقليمي، وإثارة الرأي العام الداخلي ضدّ النظام لزعزعة شرعيته، إلخ.

وفي المقابل تطرح إيران استراتيجيتها «المقاومة» من أجل مواجهة التحديات التي صاحبت عودة سياسة العقوبات، وتعوِّل على بقاء الاتفاق النووي وفق صيغة 4+1، وعلى الإمساك بعدد من الأوراق الإقليمية المهمة، وعلى عدم نجاح الولايات المتحدة في إحكام ضغوطها على النظام، وعلى اتباع سياسات وتكتيكات قديمة وجديدة للتغلُّب على العقوبات النفطية والعقوبات على التعاملات المالية الدولية، ومع هذا يواجه النظام الإيراني تحديات اقتصادية ضخمة، ويعتبر روحاني الأزمة الراهنة هي الأسوأ لإيران خلال العقود الأربعة الماضية.

وعلى صعيد **العلاقات الإيرانية-الأوروبية**، مثَّلَت أوروبا، تحديدًا دول الترويكا الأوروبية، قناة دعم سياسي ودبلوماسي مهمة لإيران، ففي مقابل الموقف الأمريكي من الاتفاق النووي تعهدت دول الترويكا الأوروبية والاتحاد الأوربي بالعمل على حماية المصالح الأوروبية مع إيران على المستويين الوطني والجماعي، واتخاذ تدابير وآليات لحماية الشركات الاقتصادية العاملة في إيران، وحثّت الأطراف الأوروبية إيران على البقاء في الاتفاق مقابل التزام أوروبا استمرار التعاون مع إيران. وانتهت المشاورات بالوصول إلى عدد من الحلول، كان أبرزها تطوير آلية ذات أغراض خاصة لتوفير الخدمات المصرفية والمالية والتأمين والتجارة، وكانت الوعود الأوروبية بشأن تدشين تلك الآلية كفيلة بضمان استمرار إيران في الاتفاق، باعتبار تطبيقها يحدّ من أثر العقوبات الأمريكية على إيران إلى حدّ بعيد، كما أن الحفاظ على الفجوة بين الأطراف الأوروبية والولايات المتحدة مكسب سياسي مهم لإيران؛ يحول دون تحقيق إجماع دولي قد يعيدها إلى مربع العزلة والضغوط. مع هذا انتهى عام 2018 وقد خرجت الشركات الأوروبية من السوق الإيرانية، ولم تُوفِ دول الترويكا الأوروبية بوعودها، كما لم يقدِّم

الاتحاد الأوروبي أيًّا من الضمانات المتوافَق مع إيران بشأنها، تحديدًا الآلية المالية SPV، وهو الأمر الذي أثار شكوك إيران ودفعها إلى التلويح بالخروج من الاتفاق أو تعليق بعض بنوده، في وقت كانت العقوبات الأمريكية تفرض فيه مزيدًا من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أمام النظام الإيراني، لكن على الرغم من ثانوية الموقف الأوروبي بالنسبة إلى ما يهدد إيران من مخاطر اقتصادية نتيجة العقوبات الأمريكية فقد بات يعوِّل عليه كثيرًا في بقاء إيران بالاتفاق من عدمه، والسيناريوهات المطروحة في ذلك تغلِّب البقاء الإيراني في الاتفاق وإن فشلت أوروبا في تخفيف الضغط الاقتصادي على إيران.

وفي ما يخص **علاقة إيران بروسيا**، لا شك ألقى الموقف الأمريكي المستجد تجاه إيران بظلاله على العلاقات الإيرانية-الروسية، إذ أثَّر الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي على العلاقات بين البلدين، فسعت طهران للاستفادة من علاقتها مع موسكو لإيجاد طرق تساعدها على المواجهة والصمود أمام العقوبات الأمريكية، إذ تُعتبر روسيا ملاذًا لإيران لتجاوز العقوبات، خصوصًا في ظل التوترات الأمريكية-الأوروبية مع روسيا، في المقابل تعتبر موسكو، طهران مدخلًا مهمًّا لتعزيز نفوذها السياسي ووجودها في منطقة الشرق الأوسط، كما أن العقوبات الأمريكية على إيران أدَّت إلى انسحاب الشركات الأوروبية من السوق الإيرانية، ممَّا فتح الباب أمام الشركات الروسية للاستثمار في إيران، وقد يفسِّر هذا حصول روسيا على امتيازات من إيران تزايدت على وقع الأزمة الإيرانية-الأمريكية مقابل الموقف الروسي الداعم لإيران تجاه الملف النووي والوجود الإيراني في سوريا، وقد تكون اتفاقية بحر قزوين التاريخية التي وُقِّعَت في 2018م واحدًا من الامتيازات التي حصلت عليها روسيا. لكن على الرغم من الموقف الروسي المعارض للانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي، ورغم محاولة إيران الاستفادة من مساحات الخلاف الأمريكي-الروسي حول عدد من القضايا الدولية، ومحاولة تحريك ملف إيران ليكون ذا أولوية في السياسة الخارجية الروسية، عجزت روسيا في ظل العقوبات الأمريكية عن تقديم العون والمساعدة للنظام الإيراني لمواجهة العقوبات بالصورة التي تنتظرها إيران، وتطلب إيران تطوير الدعم الروسي لها، وتقدِّم محفزات مستمرة في سبيل تحقق ذلك.

وعلى صعيد **العلاقات الإيرانية-الصينية**، رفضت الصين الإملاءات الأمريكية على السياسة الاقتصادية الصينية في ما يتعلق بالتعامل التجاري مع إيران، لتظلّ الصين الشريك التجاري الأول لإيران. الصين تحركت لملء الفراغ الاستثماري الناتج عن انسحاب الشركات الأوروبية من العمل في إيران، وفي نفس الوقت توقفت الصين عن منح إيران قروضًا واستثماراتٍ كبيرة، ممَّا أدَّى إلى إلغاء انضمام إيران إلى مبادرة

«حزام واحد - طريق واحد» الصينية. لا شكّ أن الصين التي وصل حجم تعاملاتها التجارية مع إيران إلى 50 مليار دولار سنويًا، استفادت من العقوبات في عدم مطالبة إيران في الوقت الحالي بتعديل الخلل في الميزان التجاري بينهما، الذي بلغ 7 مليارات دولار لصالح الصين، فيما تضررت إيران لأن الصين ترفض فتح أسواقها أمام المنتجات الإيرانية.

وحول **مستجدات العلاقات الإيرانية-التركية** في عام 2018م، فقد اتجهت إيران إلى استكشاف الخيارات المتاحة للحفاظ على التجارة مع شركائها التجاريين التقليديين، ومنهم تركيا. وواكب ذلك رغبة تركية في الاستفادة من الشراكة الاقتصادية مع إيران، إذ تحتفظ أنقرة باتفاقات التعاون التجاري والاقتصادي المستمرة مع طهران، لهذا أبدت تركيا رغبتها في اللجوء إلى التجارة الخاصة مع إيران وإنشاء آلية مالية جديدة بعيدًا عن السويفت والتعامل بالدولار. يعزز الشراكة التجارية وجود مصالح سياسية مشتركة، منها تجربة التنسيق مع إيران في تقويض حلم أكراد العراق بالاستقلال والوصول معًا إلى حدّ التنسيق المشترك في الأزمة السورية بعد الوقوف على حافة الحرب في عام 2017م، ولا تزال العلاقات مع دول الخليج وجماعات الإسلام السياسي تشكِّل جانبًا من العلاقات الإيرانية-التركية، وقد تُسهِم في توجيهها بنفس القدر الذي للأزمة السورية وطموح الأكراد في الاستقلال.

الشأن الداخلي

سادت أجواء الأزمة في الداخل الإيراني إذ استمرت الاحتجاجات الشعبية المعترضة على تردي الاوضاع الاقتصادية وتراجع هامش الحريات بكثافة في الربع الأول من عام 2018م ثم خفتت حدتها تدريجيًّا مخلفةً وراءها الكثير من الأزمات السياسية بين أركان النظام الإيراني، الذي بدا منقسمًا إلى حد كبير على الرغم من الهيمنة الظاهرة للمرشد على كل مراكز صنع القرار في إيران. إن الانقسامات داخل الجسد الإيراني شملت جميع الأطياف بدايةً من الحوزة الدينية التي بدأت تعلو حولها أصوات لا تؤيد ولاية الفقيه، تم اسكاتها بعد أن قوبلت بعنفٍ بالغٍ من النظام؛ لكن لا زالت جذوتها مشتعلة تحت رماد القمع الأمني، بينما تعصف الصراعات بحكومة روحاني ويتعرض وزراؤه واحدًا تلوَ الآخر لاستجوابات البرلمان الذي بدا متحفزًا ضد رفاق روحاني بعد فشل الاتفاق النووي فعليًّا، حتى المرشد تعرض لموجات متتالية من النقد بل والتجريح من أشخاص عدوا من أركان النظام في الماضي القريب، الأمر الذي يعطي دلالةً بترهل أكبر للنظام الإيراني في المرحلة المقبلة.

الملف الفكري - الآيديولوجي

شهد عام 2018 عدّة أحداث على صعيد الحوزة والنخبة الدينية في إيران، سواء من رجال الدين المستقلّين في الحوزة، وعلاقتهم بالنظام السياسيّ، وقضايا الجمهور، ومحاولتهم الحفاظ على قدرٍ من الاستقلال والنأي عَن تدخُّلات النظام وأطماعه، أو من رجال الدين المحسوبين على الخطّ الولائيّ، أو حتى ممّن هم جزء من أركان النظام وصانعي سياساته. وسنعمل في هذا التقرير على إيراد أبرز القضايا، والتفاعلات الخاصة بالملف الآيديولوجي الإيرانيّ، ثمّ نقوم بمحاولةٍ استشرافية عن أثر هذه القضايا في مستقبل العلاقة بين الحوزة والدولة. وذلك مِن خلال تناول عدد من المحاور أهمها، اعتقال رجل الدين حُسين الشيرازي، ومظاهرات التنديد للشيرازيين، ملاحقة الدراويش، وانتقاد رجال الدين إثر الأزمة المالية، والنخبة الحاكمة والمخاوف من علمنة الحوزة.

أولا: اعتقال حُسين الشيرازيّ، ومظاهرات الشيرازيين

يبدو أنّ الصراع السياسي في إيران ترك آثاره على المشهد الحوزوي، وانتقل إلى التيَّارات الدينية والمذهبية، إذ اعتقلت السلطات الإيرانية في بداية شهر مارس من هذا العام رجل الدين حسين الشيرازي، ابن المرجع صادق الشيرازي، مرجع الشيرازيِّين، وقد أُطلق سراحه بعد 13 يومًا من الاعتقال[1]. يأتي اعتقال الشيرازي على خلفية انتقاده المرشد الإيراني علي خامنئي، وانتقاده نظرية ولاية الفقيه، في محاضرة له بمدينة قم، نهاية ديسمبر 2017، في ذروة الاحتجاجات الشعبية[2]. وكان ردّ فعل الشيرازيين سريعًا ومفاجئًا حتى للنظام الإيرانيّ، فقد نظموا مظاهرات في كربلاء والنجف احتجاجًا على اعتقال حسين الشيرازي، ثمّ اقتحموا السفارة الإيرانية في لندن، واحتلُّوها لمدة ساعات، ونزعوا العلم الإيراني، ورفعوا علم الفرقة الشيرازية، ممَّا أدَّى إلى احتجاج رسمي من الخارجية الإيرانية على الحكومة البريطانية، باعتبار أنها لم تدافع عن السفارة بالشكل المطلوب، حسب الإيرانيين[3]. وأوضح النائب العامّ

---

(1) بيك إيران: فرزند آيت الله شيرازى در ايران بازداشت شد.http://cutt.us/xUSkV

(2) السيد حسين الشيرازي يفضح الحكومات الجائرة، حلقة منشورة على «يوتيوب» بتاريخ، 28 ديسمبر 2017م.https://www.youtube.com/watch?v=8HginGe_CU8

والسيد حسن الشيرازي يهاجم النظام الإيراني ويشبه خامنئي بفرعون، قناة «فدك» الإخبارية على «يوتيوب» بتاريخ 26 ديسمبر 2017م.https://www.youtube.com/watch?feature=youtu.be&v=qlzaaMZeG6c&app=desktop

(3) حمله چهار هوادار آيت‌الله شيرازى به سفارت ايران در لندن، يورونيوز.http://cutt.us/QaM6f

محمد جعفر منتظري يوم 10 مارس، أن هذا التحرك من الشيرازيين يستمرّ حسب خطة مدروسة ومحدّدة، لبَثّ الفُرقة بين المسلمين، وقال: «بكل أسف يوجد مركز هذه الجماعة في قم، وقد قام أحد التابعين لهذا التيَّار مؤخرًا بارتكاب تحرُّك ما مخالف للوائح القانونية، ووَفْقًا للقانون اعتُبِر هذا التحرك جريمة، وبسبب الاتهام الموجَّه إليه جرى استدعاؤه عدة مرات، ولكنه رفض الامتثال أمامهم، فأصدر المسؤولون أمرًا باعتقاله حسب القانون»[1].

وتابع: «لقد اعتُقل لشرح التهم المنسوبة إليه والتحقيق معه، وعقب هذا الاستدعاء والاعتقال أبدى عددٌ منهم احتجاجهم في بعض الدول المجاورة، وقاموا بتحركات غير لائقة، كما اعتدى عدد من التابعين لهذه الجماعة على السفارة الإيرانية. وقد استمرت التحقيقات لتحديد هوية الشخص المعتقل، حتى اتضح أن هذا الشخص ليس سوى حسين الشيرازي ابن صادق الشيرازي، مدير مكتبه في قم، وتم إطلاق سراحه بعد 13 يومًا، وَفْقًا للمعلومات والأدلة المتاحة، وحسب رأي القاضي المحقق في القضية»[2].

تاريخ الصراع بين الشيرازية والنظام الإيراني:

تأسس التيَّار الشيرازي كتيار ديني وسياسي على يد المرجع محمد مهدي الشيرازي (صديق الخمينيّ وقتئذ) في كربلاء في ستينيات القرن العشرين، وشارك التيَّار في الثورة الإيرانية، وتماهى مع نظرية ولاية الفقيه قبل تراجعه عنها لصالح نظرية شورى الفقهاء[3] بعد فشل التطبيق العملي لولاية الفقيه في إيران من وجهة نظر التيَّار الشيرازي.

واتسمت العَلاقة بين الشيرازيين والنظام الإيراني بالتوتر منذ الثورة الإيرانية 1979 إلى اليوم، وقد تمّ فرض الإقامة الجبرية على مؤسس التيَّار محمد مهدي الشيرازي (عمّ حسين الشيرازي) حتى وفاته سنة 2001.

وما زالت عَلاقة الشدّ والجذب وسياسة العصا والجزرة هي المتبعة من النظام تجاه الشيرازية. ويسعى النظام الإيراني لإسقاط وتشويه الشيرازية، عبر وصفهم

---

(1) واكنش دادستان كل كشور به تعرض به سفارت ايران، دنياي اقتصاد.http://cutt.us/rd5ao

(2) فرزند سيد صادق شيرازى آزاد شد، فارس،http://cutt.us/JHFuD

(3) نظرية شورى الفقهاء، بمثابة بديل «ولاية الفقيه» عند الشيرازيين، فبدلًا من أن يكون الوليّ الفقيه مهيمنًا على الحياة السياسية والاجتماعية والدينية، وهو الآمر الناهي، مكتفيًا بالكوابح الداخلية من شروط الاختيار كالثقة والأمانة والفقه والاجتهاد، خرج محمد مهدي الشيرازي بنظريته البديلة «شورى الفقهاء» التي تضع السلطة والولاية في يد مجموعة من الفقهاء لا في يد فقيه واحد، وأوجب انتخاب هؤلاء الفقهاء لا مجرد تعيينهم، وأجاز عزلهم إذا ما حادوا عن الطريقة المثلى، ومِن ثَمّ جمع الشيرازي بين الكوابح الداخلية والخارجية، وبين الشورى الملزمة والديمقراطية الحديثة، بخلاف ولاية الفقيه بقراءتها الخمينية التي هي أقرب إلى فلسفة النصب من فلسفة الانتخاب.

بالعملاء أو بـ«الشيعة الإنجليز» على حدّ وصف المرشد على خامنئي[1]. وفي المقابل، فإنّ التيَّار الشيرازي قام بانتقاد ولاية الفقيه والنظام الإيراني، وعدّ مسؤولون في النظام الإيراني أنّ عملية الانتقاد التي يتعرض لها النظام الإيراني من رموز التيَّار الشيرازي خطر كبير على مستقبل التشيّع، حسب محسن أراكي[2]. وكانت سياسة النظام هي تحجيم التيَّار، وضربه ضربات تحدّ من مساحات فاعليته، ولم يسعَ النظام لاستئصال التيَّار التام من قم أو من إيران عمومًا، رغم تمركزه في قمّ ذات الموقع الاستراتيجي للتشيّع، وذلك لأسباب أهمها:

1- خشية فتح جبهة مع التيَّار في كل مراكز التشيع خارج إيران.

2- حاجة النظام إلى توظيف التيَّار كقوة ضغط لتمرير بعض سياساته في المنطقة.

3- ظهور النظام الإيراني كفاعل عقلانيّ إذا ما قورن بتشدُّد التيَّار وخطابه الإقصائي ضدّ المحيط السُّنّي والشيعي على السواء وفقاً لما يروجه له أتباع النظام.

وفي المقابل فإنّ التيَّار الشيرازي في حاجة إلى الشرعية الشيعية، التي لا يُمكن اعتمادها إلا عبر إيران، حيث الكتلة السكانية الشيعية الأضخم في العالم، ولهذا يواصل مَراجع التيَّار الشيرازي وجودهم في حوزة قم، ويمارسون دورهم الدعوي والبحثي. لذا فمن المرجح أن تستمر العَلاقة بين الطرفين بما هي عليه الآن، فلن يسعى النظام إلى استئصال التيَّار الشيرازي بأكمله، وسيكتفي بتحجيمه، وتحديد مساحات المناورة التي يسمح بها للتيار، ولن يسعى التيَّار للتصعيد في الداخل والخارج ضدّ النظام، لإدراكه أن أيّ تصعيد شامل ضدّ النظام سيُعرضه للاستئصال التام في

---

(1) ماهیت حملەکنندگان به سفارت ایران، «شیرازی‌ها» از حرام دانستن جنگ با عراق تا تبلیغ به‌نفع تکفیری‌ها، تسنیم. http://cutt.us/rmb5f

(2) آیت الله اراکی: بالاترین خطری که تشیع را تهدید می‌کند، تحریف در جریان مرجعیت است، مهر.http://cutt.us/pynQz

قم والداخل الإيراني عمومًا، علاوة على فتح جبهة صراع شيعي-شيعي في الخارج بين أنصار ولاية الفقيه وأنصار شورى الفقهاء التي يتبعها التيَّار، وهو ما لا يريده التيَّار والنظام، على الأقل في المرحلة الراهنة.

ثانيا: قمع وملاحقة الدراويش الصوفية

واصل النظام الإيرانيّ طَوال هذا العام سياساته القمعية تجاه فرقة الدراويش الصوفية/الغنابادیین، وقد نفذ النظام الإيراني حكم الإعدام الصادر ضدّ المعارض الإيرانّي علي محمد ياور ثلاث، أحد المنتمين إلى الدراويش، بسبب اتهامه بدهس جنود إيرانيين في أثناء مظاهرات عناصر من الدراويش في شهر فبراير[1]. وأعلن محمد ثلاث أنّ الاعترافات التي انتُزعت منه إنما أدلى بها تحت وطأة التعذيب في سجن إيفين سيئ السمعة. وقد نفذت السلطات حكم الإعدام بالفعل في ثلاثة أشخاص آخرين، بسبب نفس المظاهرات[2]. يأتي هذا الإجراء ومثيله من اعتقالات تعسفيّة وأحكام بالإعدام دون توفر مناخ للمحاكمات العادلة، إثر المظاهرات التي قام بها الدراويش الغنابادیون في فبراير، احتجاجًا على حكم قضائي باعتقال زعيم الطريقة نور علي تابنده[3]، التي أسفرت عن اعتقال أكثر من ثلاثمئة شخص منهم، ومقتل خمسة أشخاص من أفراد الأمن جراء التصادم بين الطرفين[4].

لكن المؤكد أنّ مثل هذه الإعدامات تركت وستترك شرخًا مجتمعيًّا كبيرًا، إذ ستتأثر الحواضن الشعبية لفرقة الدراويش المنتشرة في كل الأراضي الإيرانية، لكن احتمالية انتقال هذا الغضب إلى عملٍ ثوريّ أو مشاركة أعضائها في الاحتجاجات

---

(1) حفريات: طهران: مقتل 3 ضباط شرطة في اشتباكات مع صوفيين، 20 فبراير 2018م.http://cutt.us/MyisC

(2) برترين ها، خبرگزارى ايسنا: پايگاه اطلاع‌رسانى دادسراى عمومى و انقلاب تهران اعلام كرد: حكم قصاص محمدرضا ثلاث باباجانى كه ماموران ناجا را به شهادت رساند، سحرگاه دوشنبه مورخ 1397/3/28 اجرا شد. http://cutt.us/8e2Bl.

والعربية نت، إيران تعدم صوفيًّا معارضًا رغم المناشدات الدولية، 18 يونيو 2018م. http://cutt.us/QmttQ. وهيومان رايتس ووتش: إعدام عضو من دراويش غنابادي، 18 يونيو 2018م، http://cutt.us/zM0g2.

(3) العربي الجديد، دراويش إيران يعترضون على قرار اعتقال زعيمهم، 5 فبراير 2018م. http://cutt.us/OAypi.

(4) العربي الجديد، من هم دراويش إيران الغنابادیون وما سبب غضبهم؟ 12 فبراير 2018م. http://cutt.us/dr4yT. وراجع: مركز القلم للأبحاث والدراسات: تاريخهم مليء بالصدام الدامي.. من هم صوفية إيران؟.، 23 فبراير 2018م، http://cutt.us/emLDK.

الشعبية صعب للغاية، بسبب أنّ الجماعات الصوفية لا تؤمن بالعمل السياسي، علاوةً على اعتقادها أنّ كل ما يحدث لها هو ابتلاء إلهي لا يجوز مقابلته بالضجر أو الفعل، بل يجب مقابلته بالرضا والشكر، كما هي أدبيات معظم الصوفية.

إضافة إلى فاعلية الأجهزة الأمنية الإيرانية، وقدرتها على زيادة الضغط على الجماعة، لكن يبدو أنّ النظام الإيرانيّ لم يُقرر بعد استئصال الجماعة أمنيًّا، بقدر ما يسعى لتحجيمها عبر الأدوات الأمنية، وتسقيطها عبر الأدوات الإعلامية. وقد انتقدت المنظمات الحقوقية العالمية والمحلية ملاحقة الدراويش، واعتقالهم تعسفيًّا، والحكم بالإعدام على عناصر منهم. وأبدت منظمة «هيومان رايتس ووتش» استنكارها لتلك الإعدامات قائلةً: «يقوض إصرار القضاء الإيراني على تنفيذ حكم الإعدام ضدّ ثلاث، بعد تسريع محاكمته، والحكم عليه رغم الادعاءات الخطيرة بالتعذيب، الأساس الجوهري للعدالة والقانون، بدل إجراء تحقيق مستقل في الحوادث الأمنية خلال احتجاجات دراويش غنابادي في فبراير، ومنح جميع المتهمين محاكمة عادلة، أظهرت السلطات مرة أخرى ازدراءها للإجراءات القانونية الواجبة أو حقوق المدعى عليهم»[1].

وانتقد أيضًا وزير الخارجية الأمريكي في تغريدة له عبر حسابه الرسمي على «تويتر» يوم 21 يونيو، اعتقالات الدراويش في إيران. يعد الخلاف بين النظام الإيرانيّ وجماعة الدراويش الغنابادیین قديم ومتجذّر، وهو خلاف في أسس فهم الدين، والمرتكزات التي ينبني عليها المذهب، والمباني الفقهية والاجتهادية التي ينطلق منها كلّ فريق، ويُمكننا أن نرجع نوعية الخلاف بين الجانبين إلى مستويين:

الأول: خلاف على مستوى النظرية، فجماعة الدراويش لا تؤمن بنظرية ولاية الفقيه، ومن ثَمَّ فإنها لا تؤمن بولاية المرشد الأعلى على أفرادها دينيًّا على الأقل، ممَّا وضعها في مواجهة النظام الحاكم الذي ينظر إلى كل مَن لا يؤمن بولاية الفقيه بعين الريبة والشكّ، وربما الملاحقة والتحجيم.

الثاني: خلاف على مستوى القيادة، فهناك خلاف شخصي بين القيادة الإيرانية وزعيم الطريقة الغنابادية، ناتج عن الخلاف التنظيري أو الآيديولوجي، فزعيم الطريقة نور علي تابنده، كان من المعارضين للشاه، ثمّ أصبح بعد الثورة من المعارضين للخميني بقوة، وما زال من المنتقدين لولاية الفقيه، ممّا جعله هو وطريقته في مواجهة النظام[2]، رغم أنّ الجماعة تنأى بنفسها عن كل ما هو سياسي، إذ إنّ الجماعة تعتمد الفقه الانتظاري السلبي، أي: عدم الدعوة أو السعي إلى تأسيس دولة أو أي مشاركة سياسية حتى ظهور الإمام المعصوم[3].

---

(1) هيومان رايتس ووتش: إعدام عضو من دراويش غنابادي، 18 يونيو 2018م، http://cutt.us/pCx4K.

(2) العربية نت، لماذا يتعرض الصوفية الشيعية للاضطهاد في إيران؟ 5 فبراير 2018م.http://cutt.us/SsdRU

(3) انظر: د. ممدوح رمضان: إيران السنية، ط1/ مركز نماء 2018م، ص314.

ثالثًا: تآكل شعبية رجال الدين.. ضغط الاحتجاجات

شهدت إيران هذا العام احتجاجات قوية ومستمرة من فئات متعددة ومختلفة، مثل: التجار، والدراويش، والشيرازيين، والطلاب، وغيرهم من فئات، ممَّا أقلق النخبة الدينية الحاكمة. وقال آية اللّه جوادي آملي، أحد أكبر مَراجع التقليد في إيران، خلال لقاء له مع وزير التعاونيات والعمل والرفاهية علي ربيعي، إثر أزمة الاحتجاجات التي نشبت في عموم إيران هذا العام: «إنّ كثيرين هربوا من الدولة أو هَيَّؤُوا مكانًا للهروب، لكننا ليس لدينا مكان للفرار». وأوضح آملي، عبر الإشارة إلى المشكلات الاقتصادية لمسؤولي الدولة، التي سماها بالعقيمة، مخاطبًا مسؤولي إيران، أنه إذا انتفض الشعب، فسيُلقي الجميع في البحر. ولفت مرجع التقليد إلى أن هناك قضايا لا يمكن تحمّلها، مثل: الجنسية المزدوجة للمسؤولين، وامتلاء جيوب بعض الأفراد. وإذا هبّ الشعب بسبب هذه القضايا غير الموجودة، فسيثورون على الجميع، وينحونهم جانبًا، مؤكدًا أنه إذا ثار الشعب فسيُلقي الجميع «المسؤولين ومَراجع التقليد» في البحر. وبحسب آملي: «فإنّ عدم عدالة ونزاهة بعض المسؤولين لا يمكن تحمّلها».

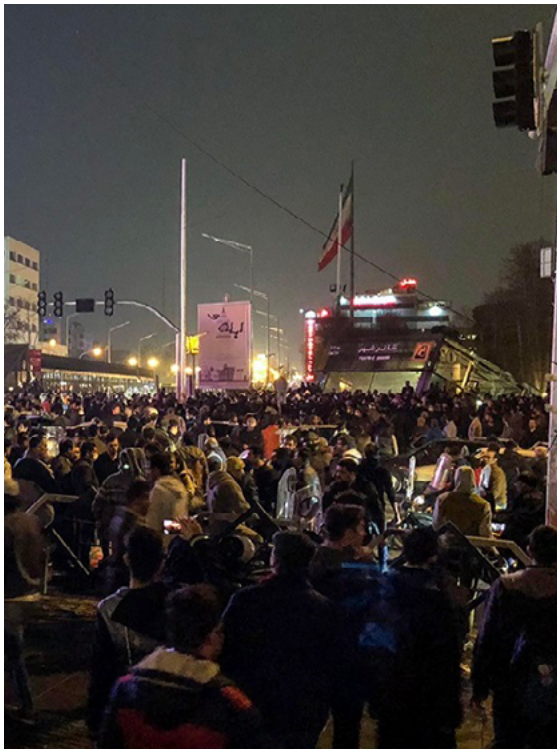

وتأتي أهمية تصريحات جواد آملي من أنّه يُعَدّ من أبرز المَراجع الأصوليين والمقربين من خامنئي نفسه، ومن أحد الأركان الأساسية في الثورة وفي النظام[1]. ولم يكن آملي وحده من بين المَراجع الذين بدؤوا يستشعرون الخطر من تعاظم المظاهرات والاحتجاجات التي صارت تستهدف بيت المرشد

(1) يُعَدّ آملي أبرز المنظّرين المعاصرين لولاية الفقيه المطلقة، وهو من تلامذة الخميني، وهو يقول بولاية الفقيه النصّية لا الانتخابية، ومن مقولاته أن البيعة في ثقافة التشيع وفقه الإمامية علامة على الحق وليست علة، ثم تكون لقيادة الفقيه الجامع للشرائط علة وليست علامة. والولي الفقيه عند آملي نائب عن الإمام المعصوم وليس نائبًا عن الأمّة، وليست الأمّة مصدر شرعيته في السلطة، ودورها مقتصر على الكشف عن ذلك وإثباته فقط، وليس ثبوته وإنشاءه. راجع: د. علي فياض: نظريات السلطة في الفكر السياسي الشيعي المعاصر، ط3/ مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي 2010م، ص253 وما بعدها.

والمؤسسة الدينية صراحةً، بل إن عددًا آخر من المراجع بدؤوا في التحذير من الانزلاق نحو الهاوية بثورة عارمة تجرف حكم الحقبة الخمينية الممتد منذ 1979.

فقد صرّح مرجع التقليد، آية الله بيات زنجاني -المقرب من الإصلاحيين- خلال لقائه مع مساعد وزير الشباب والرياضة بأن «جزءًا من المظاهرات الأخيرة كان ناجمًا عن إغفال مطالب الشباب» متسائلًا: كيف تعاملت الحكومة مع مخاوف الشباب؟ وهل ردت عليهم بالشكل المناسب؟ مجيبًا بالنفي، فلم تتلاشَ أيٌّ من تلك المخاوف، وإنما يتم زيادة تلك المخاوف يومًا بعد يوم[1]. فيكون هناك اتفاق بين مراجع المحافظين والإصلاحيين على الخطر الذي يتهددهم، ويُهدد النظام السياسيّ برمّته. لكن كان لتصريحات جواد آملي أهمية شديدة بسبب موقعه في النظام، فأثارت تصريحاته موجة ضخمة في الأوساط الإيرانية، بل وفي العالم الشيعي كلّه، وجدلًا كبيرًا على مواقع التواصل. وحاول مكتبه تخفيف وطأة تلك التصريحات، فأوضح رسول جعفريان مسؤول مكتب جوادي آملي أن هذا الحديث كان في أثناء لقاء جوادي آملي مع وزير العمل، وحمل هوامش كثيرة، لكن للأسف تقوم وسائل الإعلام أحيانًا بعمل سيئ، وتقتطع جزءًا من حديث عالم أو شخصية، تستطيع الاستفادة به، وتجعله عنوانًا وموضوعًا، ولا سيّما وقد تحدث جواد آملي لما يقرب من 40 دقيقة، وفي أثناء هذا الحديث أشار إلى الوضع الاقتصادي والإداري والاختلاس والرشوة والفساد الإداري[2]. تلك التصريحات تدلّ على وجود أزمة حقيقية تعيشها المؤسسة الدينية الإيرانية، خوفًا من انفلات الأمور وخروجها عن حدّ السيطرة، وبدلًا من تخفيف حدّة القمع والاضطهاد، والعمل على المشاريع التنموية لإنهاء البطالة وإيجاد فرص عمل، والحد من الفساد، والسيطرة على رؤوس الأموال التي تُنفَق دون رقابة شعبية على الميليشيات في سوريا والعراق وغيرهما، بدلًا من كل ذلك يلجأ النظام إلى زيادة القبضة الأمنية لإخضاع الناس، وهذه الإستراتيجية، وإن كانت ذات جدوى على المدى المتوسط إلا أنها قد تؤول في نهاية المطاف إلى إلقاء مَراجع الدين في البحر كما يتخوّف جواد آملي[3].

رابعًا: النخبة الحاكمة والمخاوف من علمنة الحوزة

خلال هذا العام التقى المرجع الديني شبيري زنجاني مع الرئيس الإيرانيّ السابق محمد خاتمي وبعض الشخصيات الإصلاحية، فأرسل رجل الدين محمد يزدي[4]

---

(1) راديو فردا، آيت‌الله جوادی آملی: ملت قیام کند همه ما را به دریا خواهند ریخت، 7اردیبهشت 1397، https://bit.ly/2vVSKys

(2) آرمان امروز، انتقاد دفتر آیتا... جوادی آملی، 9 اردیبهشت 1397، https://bit.ly/2jhF0oH

(3) کیهان لندن، نهادهای شیعی در ایران: پرهزینه، پر مخاطره وپرمدعا، 10 اردیبهشت 1397، https://kayhan.london/fa/1397/02/10/

(4) رئيس رابطة مدرسي الحوزة العلمية في قم.

رسالة مفتوحة إلى المرجع زنجاني (90 سنة) جاء فيها: «في أعقاب نشر صور في الفضاء المجازي عن حضرتك وأنت بجانب بعض الأشخاص الذين لا يَكِنُّون احترامًا للجمهورية الإسلامية وقائد الثورة، ما أثار استياء واستغراب المقلدين والحوزيين ... أقول: إن مقام واحترام حضرتك يحصل في ظلّ احترام النِّظام الإسلامي الحاكم والقيادة وشأن المرجعية، لذلك من الضروري مراعاة هذا الاحترام وشؤون المرجعية، واتخاذ ما يلزم لكي لا تتكرر هذه القضايا»[1].

أما مكتب موسى شبيري زنجاني، فكان أعلن أنه أو مكتبه «ليس لديه أي تعليق حول هذه الرسالة» و«الطلبة والتلاميذ هم من يردّون عليها»[2]. وكانت الرسالة مفجّرة لردود فعل عنيفة من داخل الحوزة، ضدّ النِّظام واستراتيجيته في التعامل مع المراجع الكبار، ولا سيما أن زنجاني يحظى باحترام الجميع، فهو ليس متجاذَبًا بين التيَّارات، وليس محسوبًا على حزب بعينه، فهو منشغل بالدرس العلمي في الحوزة، وتَخرَّج على يديه جلّ رجال الحوزة، فكانت نبرة محمد يزدي له مستفزة للمراجع، الذين لم يعهدوا هذا الأسلوب حتى مع المعتكفين على أنفسهم من رجال الدين. وبعد يوم من هذه الرسالة، أعلن المرجع محمد عندليب همداني، في رسالة مفتوحة وجَّهها إلى يزدي أن التعاون بين الاثنين أصبح مستحيلًا، وأنه لا يعتبر نفسه عضوًا في جمعية قم العلمية بعد اليوم[3].

وقال المرجع الديني -الإصلاحي- يوسف صانعي تعقيبًا على رسالة محمد يزدي في رسالة وجهها إلى زنجاني: إن «أناسًا أرادوا النَّيْل من علماء الدين والحوزة وحضرتك شخصيًّا، لكن الأمر انتهى لصالح الحوزة»[4].

في الوقت نفسه استغل الإصلاحيون رسالة يزدي للهجوم على النخبة الحاكمة، خصوصًا رجال الدين المحسوبين على النِّظام، فقال مهدي كروبي: «إنّ هدف رسالة يزدي هو انتزاع استقلالية الحوزة العلمية، وهيمنة الرعب والخوف على العلماء»[5]. في حين ذهب بعض المحللين إلى أنّ خطاب اليمين المتطرف وأفعاله في إيران، والمزايدين على الجميع، ستؤدي بالبلاد إلى العلمانية السياسية، وبعبارة أخرى فإن

---

(1) شفقنا: تنديد واسع برسالة آية الله يزدي للمرجع الشبيري الزنجاني، المرجعية هي سند لحفظ الهوية الشيعية، 29 أكتوبر 2018م، http://cutt.us/yA1X7

(2) إيران إنترناشيونال: ردود فعل حول تهديدات جمعية مدرسي قم ضد آية الله زنجاني، الأحد 28 أكتوبر 2018م، http://cutt.us/Fxlv

(3) إيران إنترناشيونال: ردود فعل حول تهديدات جمعية مدرسي قم ضد آية الله زنجاني، الأحد 28 أكتوبر 2018م، http://cutt.us/Fxlv

(4) شفقنا: تنديد واسع برسالة آية الله يزدي، مرجع سابق.

(5) شبكة رؤية الإخبارية: في إيران.. هل يمهّد الخلاف بين رجال الدين الطريق إلى العلمانية السياسية؟، 3 نوفمبر 2018م. http://cutt.us/oxYdb

هذه الرسالة سوف تترك عواقبها الخاصَّة داخل الحوزات العلمية، ولعل إحدى هذه العواقب زيادة الكراهية للفقهاء الحكوميين، وتَضاعُف الإقبال على المراجع المستقلين والمعتقدين بضرورة فصل المؤسَّسة الدينية عن الدولة، وهم رجال دين لديهم وجهات نظر مختلفة، فلا يؤمنون بالحكومة الإسلامية، ولا بالتدخل المباشر للفقهاء في إدارة المجتمع[1]. أدَّى هذا التغيّر الملحوظ والمتدرج في أنماط التدين في المجتمع الإيراني وفي الدرس الحوزوي إلى قلق فلاسفة ومُنظّري النِّظام. تَجلّى هذا القلق في حديث إبراهيم رئيسي، متولي سدانة القدس الرضوية، لأساتذة الحوزات العلمية في محافظات قم وخراسان وطهران وأصفهان، وقد تَطرَّق فيه إلى مسألة العلمانية التي "تُهدِّد الحوزات العلمية اليوم، وكما أن الحوزات العلمية كانت منشأ الثورة فإنّ عليها اليوم أيضًا أن تدعم الثورة، وأن تستمرّ في هذا الخطّ، إذ إن معيار الاعتدال هو اتباع ولاية الفقيه"[2]. كذلك حذر (آية الله) محمد تقيّ مصباح يزدي من عَلْمَنة الحوزة عبر تآكل أطروحة «ولاية الفقيه» إذ تمتدّ معارضتها إلى داخل الحوزات العلمية، فقد أكَّد أن «في الحوزات العلمية وبين المسؤولين الإيرانيّين عديدٌ من المعارضات لمبدأ ولاية الفقيه، فإن البعض في الحوزات العلمية يريد فصل الدين عن السياسة، في حين يميل بعض المسؤولين إلى القوميَّة الإيرانيَّة». وحسب يزدي فإنّ «البعض توصل إلى اعتقاد أنّه ما دام الشعب يُدلي بصوته بنفسه، ويختار رئيس الجمهورية، فما ضرورة وجود المرشد؟ ولماذا من الأساس مبدأ ولاية الفقيه؟ فهل في الدول الأخرى مرشد؟ لقد امتدّ نطاق معارضة ولاية الفقيه إلى الحوزات العلمية». وأضاف يزدي: «لقد شعر

(1) شبكة رؤية الإخبارية: في إيران.. هل يمهد الخلاف بين رجال الدين الطريق إلى العلمانية السياسية، 3 نوفمبر 2018م، سابق.
(2) حوزه نيوز: تفكر سكولاريسم اجتماعى حوزه هاى علميه را تهديد مى كند/ معيار اعتدال تبعيت از ولايت فقيه است، 27 تير 1397، https://bit.ly/2L2LyYp

المرشد قبل فترة بأنّ الفكر الثوري أوشك على الانتهاء في بعض الأماكن» لذلك أمر الحوزيِّين والأكاديميِّين أن يكونوا ثوريين، من خلال تحذيره بهذا الشأن، وإذا كان المرشد يوجِّه مثل هذا الخطاب إلى الحوزات العلمية، فهذا يعني أن الحوزات العلمية تواجه خطر الانفصال عن الثورة، ومن الممكن أن ننسى أيضًا أن الجزء الأكبر من الفقه متعلق بالشؤون السياسية والاجتماعية. واسترسل يزدي: بأنّ «بعض المسؤولين اليوم يعارض أوامر الولي الفقيه بكل أريحية، فرغم إشادتهم على الدوام بتوجيهات وإرشادات المرشد يفعلون ما يخالف أوامره.

إن هذه المجموعة من المسؤولين يفضلون إحلال القوميَّة محلّ ولاية الفقيه، ولقد أبدل بعض المسؤولين بالإسلام القوميَّة الإيرانيَّة، وهذا هو نفس الشعار الذي كان يطرحه الشاه تحت عنوان (القوميَّة الإيجابية) أي: تنحية القيم الإلهية والإنسانية كافة جانبًا»[1]. فهذه التصريحات المتواترة عن مراجع الخطّ الولائيّ تُعبّر في الحقيقة عن حالة القلق التي تنتاب النخبة الدينية الحاكمة من تحولّات أنماط التدين الإيرانيّ، وفقدان رجال الدين للهيبة والنفوذ والقدسية، التي طالما تمتعوا بها منذ الثورة الإيرانية 1979. وبطبيعة الحال فليس من مصلحة النخبة الدينية الحاكمة أن يكون حكمهم مرتكزًا على قوّة السلطة النصبية فحسب، إذ إنهم يدركون جيدا أهمية الظهير الشعبي والحواضن الجماهيرية، ومن ثَمَّ تمثل هذا القلق من انعدام أو تآكل البيئة المواتية لأفكارهم الثورية، التي عملوا عليها منذ نشوب الثورة وحتى اليوم. وربما هذا التصلب الآيديولوجي نفسه هو سبب من أسباب المشكلة، فأجيال ما بعد الثورة ليست كالأجيال التي قبلها، والخطاب الديني والسياسي لم يتغيّر حتى الآن، وهو فشل استراتيجي وليس نجاحًا للنظام، ولا سيما في بعد طفرة التكنولوجيا وثورة الاتصالات[2].

خامسًا: الرؤية المستقبلية

هذه التفاعلات التي حدثت طَوال العام 2018 في الحوزة الدينية، المتعلقة برجال الدين والنخبة الدينية الحاكمة، تُحتم علينا أن نطرح تساؤلًا حول مستقبل العلاقة بين رجال الدين والنظام، أو بين الحوزة والدولة، ومصائر التحولات التي تمرّ بها الحوزة، وعلاقتها بالنخبة الدينية الحاكمة، وكذلك أنماط التدين الإيرانيّ وتحولاته. ويبدو جليًا أنّ النخبة الدينية المرتبطة بعلاقات وطيدة بالخطّ الولائي تريد أن تفرض

---

(1) راديو زمانه: مصباح يزدى: ولايت فقيه در حال افول است، 1 مرداد 1397، https://bit.ly/2A5JhGM
وراجع: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية: مصباح يزدي: معارضة "ولاية الفقيه" تمتدّ إلى الحوزات العلمية. 24 يوليو 2018م. http://cutt.us/mzCp2

(2) راجع: محمد الصياد: العلمانية والحوزة: تحوُّلات التديُّن الإيراني، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية 2 يناير 2019م.://http cutt.us/7wxDS

هيمنتها ورؤيتها على الحوزة، ولا يروق لها بحال من الأحوال أيّ مظهرٍ من مظاهر استقلال الحوزة الدينية، كما هو واضح من اشتباك محمد يزدي مع شبّيري زنجاني. ونزع استقلالية الحوزة التقليدية إن حدث بتمامه وكُلّيته، فهو وإن بدا في صالح النظام ودلالة من دلائل قوّته وسيطرته على الداخل، إلا إنّه خطر على المدى المتوسط والبعيد، فالحوزة هي من أدوات القوّة الناعمة للدولة الإيرانيّة، ومعارضتها للنظام هي معارضةٌ مُستأنسة أو غير عنيفة، وإذا ما هيمن النظام عليها بالكلّية، فسوف يُفقدها مركزيتها وقوتها في الأوساط الشيعية. ولذا فالمُرجّح أنّ النظام لن يُقْدم على هذا الشيء، وكذلك لن يقدر على فعل هذا الشيء بحكم قوّة الحوزة التقليدية والانتظارية. بالطبع الحديث هنا مبنيٌّ على السيناريوهات العقلانية، التي من المفترض أنها تُطرح في أروقة الحكم، أمام صانع القرار السياسيّ، وليس عن السيناريوهات الغاضبة أو غير المدروسة، أو ما يُمكن تسميتها بـ«الخيارات المجنونة» التي لم تعهدها النخبة الحاكمة في إيران. إن سيناريو الاستئصال التام أو الاشتباك العنيف التجريفي، يضع النظام في مواجهة الحوزة، وهو الذي يُصدّر نفسه كممثّل لها وراع لشؤونها.

كما نلحظُ أنّ كافة القضايا الأربع الأبرز هذا العام، والخاصةً جميعها بالحوزة ورجال الدين، يربطها خيط دقيق، وليست بعيدة عن بعضها، ففقدان رجال الدين المحسوبين على الخطّ الولائي لشعبيتهم وحواضنهم، تؤدي بهم لا محالة إلى تعقب وملاحقة المنافسين الدينيين لهم، كالدراويش، والشيرازيين، ممن ينشرون «الإسلام العلماني» أو «الإسلام الإنجليزي» حسب أدبيات النظام، وهو ما يقصد به النظام التسقيط الديني والسياسي لخصومه، على الأقلّ في هذه المرحلة. ومن المتوقّع أن يستمر النظام في المرحلة المقبلة على نفس سياسة التحجيم للتيارات، والأجنحة القوية في الحوزة غير المنضوية تحت مظلّة الخطّ الولائيّ. أمَّا عنْ نَهْضةِ الحوزة التقليدية في مقابل الخطّ الولائي، فالسيناريو الأرجح أن تستمر على نفسِ النهج السياسي والديني كذلك، فالحوزة التقليدية هي انتظارية بالأساس.

علاوة على عدم قدرتها على نقد النظام نقدًا لاذعًا وحاسمًا، أو فتح جبهة فاصلة معه، فهي في حاجة إلى النظام، فالبديل أمامها إما علمانية مستوردة، وهو ما يمجَّه التقليديون ويأبونه رغم انتظارهم وسياستهم السلبية، وإمّا انهيار في قطاعات المصالح المتشابكة في التجارة والسياسة بين الحوزة والدولة.كذلك فإنّ التقليديين يتحجَّجون دائمًا أنّ السياسة ليست من مهامهم ولا دوائر عملهم، فالفعل السياسيّ إذن لا يُنتظر منهم، ومواقفهم لا تخرج تاريخيًّا وآنيًّا إلا تدريجيًّا، وببطء ملحوظ، خشية فقدان الموقع والمكانة التاريخية.

الملـــف السياســـي

شكَّل الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي، الموقَّع بين إيران والدول الست الكبرى في يوليو 2015، تحديات كبيرة لحكومة روحاني، التي كانت تراهن عليه للانفتاح على دول العالم، وتحسين الأوضاع الاقتصادية التي تعاني منها إيران منذ سنوات.

بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي، دخلت إيران في تحدٍّ جديد فاقم أزماتها خلال عام 2018، هو عودة العقوبات الأمريكية التي تهدف إلى خنق الاقتصاد الإيراني، وإرغام النظام الإيراني على تقديم مزيد من التنازلات، ولا سيما في ما يتعلق بالملف النووي.

أدت الضغوط الخارجية والصراعات الداخلية إلى بروز تحدٍّ جديد للنظام الإيراني، تمثّل في ظهور معارضة داخلية للمرشد علي خامنئي وسياساته، بين أقطاب سابقين في النظام، كانوا من المقربين للمرشد علي خامنئي، مما يطعن في المثالية الثورية التي يدّعيها النظام.

وظهرت هذه المعارضة في شكل سلسلة من الرسائل، بعث بها كلٌّ من الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد، ورئيس البرلمان السابق مهدي كروبي، إلى المرشد علي خامنئي خلال عام 2018، احتوت على نصائح وانتقادات شديدة (مباشرة وغير مباشرة) لخامنئي وسياساته هي الأولى من نوعها في تاريخ النظام الإيراني.

جاء هذا التطور بعد 30 عامًا قضاها المرشد وهو يحتفظ بهيبة كبيرة وسط المسؤولين الإيرانيين، إما إيمانًا منهم بوجوده على رأس هرم السلطة في إيران، وطمعًا في التقرب إليه، وإما خوفًا من سطوته السياسية والاقتصادية، كما ظلّ خامنئي خلال هذه الفترة بعيدًا عن أي انتقادٍ مباشرٍ يوجَّه إليه ممن لا يزالون يؤمنون بالثورة ومبادئها ويعيشون في إيران.

بناء على هذه التحديات سوف نناقش ونحلل فيما يلي القضيتين التاليتين، ثم نقوم بوضع الاستنتاجات والسيناريوهات المستقبلية الممحتملة للسياسة الإيرانية، من خلال الإشارة إلى المحاور الآتية: مأزق حكومة روحاني بين ضغوط الخارج وصراعات الداخل، وانتقادات نجاد وكروبي لخامنئي بادرة غير مسبوقة في تاريخ النظام الإيراني.

أولًا: مأزق حكومة روحاني بين ضغوط الخارج وصراعات الداخل

الضغوطات والتحديات الاقتصادية والسياسية العديدة التي تمر بها إيران، انعكست بشكلٍ مباشرٍ على حكومة روحاني، لكون الحكومة هي الجهة التي قادت المفاوضات

النووية مع الدول الست الكبرى، وهي التي توصلت إلى اتفاق معها. وفي أغسطس 2018 وصلت هذه الضغوط إلى ذروتها، بعد أن لجأ الأصوليون في البرلمان الإيراني إلى جرِّ حسن روحاني ووزراء حكومته إلى سلسلة من الاستجوابات، أفضت إلى سحب الثقة من وزيرين، واستقالة وزيرين آخرين، فضلًا عن تهديد كثيرٍ من الوزراء بالاستجواب.

1.ضغوط البرلمان على وزراء القطاع الاقتصادي في الحكومة

الاستقطابات السياسية في البرلمان ضدّ حكومة روحاني بدأت باستجواب وزير العمل والرفاه الاجتماعي علي ربيعي، في الثامن من أغسطس 2018، وبعد الاستماع إلى إيضاحات وأسئلة أعضاء البرلمان، وكذلك ردود الوزير علي ربيعي، صوَّت 243 نائبًا حضروا الجلسة لتحديد ما إذا كان ربيعي جديرًا بالاستمرار في منصبة أم لا. وجاءت النتيجة ضدّ ربيعي بعد أن وافق 129 نائبًا على سحب الثقة منه، بينما عارض المشروع 111 نائبًا، وامتنع ثلاثة نواب عن التصويت[1]. وكان متوقَّعًا أن يتكرر سيناريو سحب الثقة من وزير العمل مع وزير المالية بعد أن أصحبت سياساته الاقتصادية مثار جدل كبير داخل الشارع الإيراني، وواجه انتقادات شديدة من المحافظين في النظام الإيراني بشأن إدارته ملف الاقتصاد في ظل العقوبات الأمريكية، والانهيار الكبير للريال الإيراني، وبالفعل جرى استدعاؤه إلى البرلمان في السادس والعشرين من أكتوبر 2018، للرد على المحاور التالية[2]:

أ. ماذا لم يلتزم وزير الاقتصاد خطة الاقتصاد المقاوم؟

ب. لماذا لم تطبّق وزارة الاقتصاد المهام القانونية الواردة في النطاق المصرفي؟

ج. لماذا لم يُنفِّذ الوزير الخطط التي أعلن عنها عقب نيله ثقة البرلمان؟

د. ما أسباب فشل الوزارة في اتخاذ القرارات الصائبة المؤدية إلى تنظيم الاقتصاد الإيراني؟

هـ. ما علل عدم كفاءة الوزارة في إعداد وتنفيذ السياسات الاقتصادية والمالية؟

لكن ردود وزير الاقتصاد على الأسئلة أعلاه لم تكُن مقنعة كذلك، إذ صوّت 137 نائبًا لصالح قرار حجب الثقة عن الوزير، في حين عارض القرار 121 نائبًا، وامتنع نائبان عن التصويت[3]. وعلى الرغم من الضغوط الكبيرة التي شكّلتها إقالة الوزيرين،

---

(1) الف، نمايندگان راى اعتماد خود را پس گرفتند، ربيعى با وزارت كار خداحافظى كرد/ استيضاح بدون تشريفات قانونى است/ استيضاح ساير وزرا هم پيگيرى شود، 8 أغسطس 2018، تاريخ الوصول: 20 ديسمبر 2018 http://cutt.us/lSZCF

(2) إيرنا، بدء استجواب وزير الشؤون الاقتصادية والمالية، 26 أغسطس 2018، تاريخ الوصول: 22 ديسمبر 2018 http:// cutt.us/cC4Jm

(3) أفكار نيوز، از حضور «روحانى» در مجلس تا استيضاح «كرباسيان» 9 مرداد 1397، تاريخ الوصول: 26 ديسمبر 2018، http://cutt.us/OJNdN

فإن المراقبين لا يستبعدون أن يكون روحاني أعطى النواب المعتدلين والإصلاحيين في البرلمان الضوء الأخضر لتأييد موضوع حجب الثقة عن وزيرَي العمل والاقتصاد، للاستجابة لدعوات تغيير فريقه الاقتصادي، والتقليل من شدة الضغوط والانتقادات التي ظلّ يتعرض لها من التيارات كافة، بمن فيهم الإصلاحيون الذين دعموه وأوصلوه إلى كرسي رئاسة الجمهورية. وعقب إقالة وزيري الاقتصاد والعمل، بذل روحاني جهودًا حثيثة للحفاظ على حكومته من السقوط، فبعث برسالة إلى رئيس البرلمان علي لاريجاني، طلب منه فيها وقف ملفات استجواب الوزراء.

برزت هذه التحركات بعد الكشف عن اعتزام نواب البرلمان استجواب خمسة وزراء آخرين:

1- وزير التجارة والصناعة محمد شريعتمداري.
2- وزير الطرق وبناء المدن عباس آخوندي.
3- وزير الشباب والرياضة مسعود سلطاني فر.
4- وزير الطاقة رضا أردكانيان.
5- وزير التربية والتعليم محمد بطحائي.

2. المساءلة والاستجوابات تطال الرئيس روحاني

محاولات روحاني وقف الاستجوابات لم تُكَلَّل بالنجاح، بل صعَّد نواب البرلمان مطالبهم ضدّ الرئيس روحاني شخصيًّا عندما قدّموا مشروعًا لاستجوابه على خلفية الأزمة

الاقتصادية الخانقة التي تمر بها البلاد، من استمرار فشل السياسات الاقتصاديَّة، واستفحال أزمة انخفاض قيمة العملة الإيرانيَّة مقابل الدولار. سبقت عمليةَ الاستجواب دعواتٌ لإقالة روحاني من منصبه، فيما طالبه آخرون بتقديم استقالته، لكن روحاني أكد أنه لن يقدّم استقالته، وسيبقى إلى آخر يوم من فترته الرئاسية الثانية، ودعا جميع المسؤولين في مختلف أنحاء البلاد للتعبئة العامة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة التهديدات الجديدة التي قد تشهدها إيران خلال فترة ما بعد خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، وشرح الفرص والتحديات المستقبليَّة لمواجهة الضغوط الخارجية، وحلّ المشكلات المحلية[1].

وبعد اكتمال النصاب الذي حدّدته المادة 89 من الدستور الإيراني (يتطلّب استجواب الرئيس في البرلمان توقيع ثلث نواب البرلمان البالغ عددهم 290 نائبًا على طلب الاستجواب)[2] حان وقت حضور روحاني إلى البرلمان في الثامن والعشرين من أغسطس 2018، ليجيب عن الأسئلة الخمسة التالية:

أ- لماذا لا تتخذ الحكومة تدابير صائبة لمكافحة البطالة؟

ب- ما سبب الركود الاقتصادي الممتدّ أعوامًا رغم الوعود والإعلان عن تجاوز الركود؟

ج- ما أسباب استمرار العقوبات الدولية على المصارف الإيرانية؟

د- لماذا فشلت الحكومة في السيطرة على تهريب البضائع؟

هـ- لماذا ارتفعت قيمة العملات الأجنبية، وتراجعت العملة الإيرانية؟

خلال حديثه حاول روحاني استمالة نواب البرلمان بتصعيد نبرته ضدّ الولايات المتحدة، والحديث عن عدم إمكانية حدوث شرخ بين البرلمان والحكومة، وبتحميل المتظاهرين الذين خرجوا في الاحتجاجات (التي اجتاحت عشرات المدن الإيرانية، واستمرت حتى يناير 2018) مسؤولية الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي[3]. وبعد انتهاء ردود روحاني أبدى عدد كبير من النواب عدم اقتناعهم بإجاباته حول التساؤلات، لتقرّر الهيئة الرئاسية بالبرلمان إحالة الملف إلى السلطة القضائية للبتّ فيه، لكن الملفّ أُغلق ولم يرسَل إلى السلطة القضائية، بحجة أن أعضاء البرلمان لم يتحدثوا عن أن روحاني خالف القوانين أو رفض تنفيذها[4]. ويبدو أن الرئيس روحاني كان واثقًا

---

(1) ايسنا، ويدئو/ سخنان مهم روحانى در جمع مديران ارشد دولت، 7 تير 1397، تاريخ الوصول: 22 ديسمبر 2018، http://cutt.us/dL6Fr

(2) پرسشكده، اصل «استيضاح وزيران و رييس جمهور» در قانون اساسي جمهوري اسلامي ايران چيست؟، تاريخ الوصول: 23 ديسمبر 2018، hppp://cutt.us/gnsqe

(3) دنياي اقتصاد، گزارش كامل جلسه سوال از رئيس جمهور/4 پاسخ روحانى به مجلس نمره منفى گرفت/توضيحات درباره تحريم بانكى نمايندگان را قانع كرد، 8 أغسطس 2018، تاريخ الوصول: 25 ديسمبر 2018، http://cutt.us/9ZEOE

(4) آفتاب، قوه قضاييه سرانجام سوال از رئيس جمهورى را مشخص كرد، 1 سبتمبر 2018، تاريخ الوصول: 25 ديسمبر 2018، http://cutt.us/dsxur

من أن الأمر لن يصل إلى مرحلة سحب الثقة من حكومته، حتى لم يُجرَ تحويل الملف إلى القضاء. واستمدّ روحاني هذه الثقة من تصريحات المرشد علي خامنئي، التي أكّد فيها ضرورة أن يبقى روحاني في منصبه إلى حين اكتمال فترته الرئاسية، لمنع زيادة الفوضى، وذهابه إلى أبعد من ذلك عندما وصف المطالبين بتغيير الحكومة في الوقت الراهن، بالسير في اتجاه ما يخطّط له الأعداء، في إشارة إلى الرسالة التي وجهها الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد وطالب فيها الرئيس روحاني بالتنحي عن منصبه[1].

3. وزيرا الطرق والتجارة يقدّمان استقالتيهما تجنُّبًا للاستجواب وسحب الثقة

مطالبات وتهديدات نواب البرلمان الإيراني باستجواب مزيدٍ من الوزراء، دفعت وزير الطرق وبناء المدن عباس آخوندي، ووزير التجارة والصناعةً محمد شريعتمداري، إلى التعجيل بتقديم استقالتيهما، ليرتفع عدد الوزارات الشاغرة إلى أربع وزارات[2]. عباس آخوندي استُجوِب ثلاث مرات خلال السنوات الماضية من عمر حكومة روحاني، وفي كل مرة كان ينجح في الإفلات من سحب الثقة، وقبل استقالته كان على وشك استجوابه للمرة الرابعة، جرَّاء كثرة الانتقادات حول أداء وزارته.

آخوندي علّل استقالته باختلافه مع سياسة الحكومة المبنية على:

أ- تَدخُّل الدولة بشكلٍ كبير في السوق.

ب- طريقة إدارة الوضع الاقتصادي المتدهور للبلاد.

ج- تجاهل الحكومة ثلاثة مبادئ رئيسة: التزام القانون، واحترام حقّ الملكية، واقتصاد السوق التنافسي.

(1) واکنش رهبر انقلاب به درخواست احمدی‌آفتاب، نژاد برای استعفا روحانی: عملاً در چارچوب نقشه دشمن حرف می‌زنند/دولت باید سرکار بماند، 15 أغسطس 2018، تاريخ الوصول: 28 ديسمبر 2018، http://cutt.us/bGO6w

(2) تسنیم، روحانی استعفای شریعتمداری را پذیرفت/ رحمانی سرپرست وزارت صمت شد، 20 أكتوبر 2018، تاريخ الوصول: 28 ديسمبر 2018، http://cutt.us/P5Em4

أما استقالة محمد شريعتمداري فكانت نتيجة مباشرة للضغوط والانتقادات الشديدة التي تعرض لها من الأصوليين ووسائل الإعلام التابعة لهم، والتي تمثلت في:

أ- ضعف الأداء.

ب- السماح باستيراد سيارات بطريقة غير قانونية.

ج- استغلال علاقاته السياسية للحصول على العملات الأجنبية بأسعار منخفضة.

د- استيراد السلع بأسعار رخيصة، وتحقيق أرباح كبيرة عبر بيع هذه السلع في السوق السوداء[1].

4. التعديل الوزاري

عقب اكتمال عقد الوزراء المُقالين والمستقيلين، تقدّم الرئيس حسن روحاني برسالة إلى البرلمان الإيراني بقائمة تضمّ أربعة وزراء مقترحين لمنحهم الثقة:

أ- فرهاد دج بسند لوزارة الاقتصاد.

ب- رضا رحماني لوزارة الصناعة والمعادن والتجارة.

ج- محمد إسلامي لوزارة الطرق وبناء المدن.

د- كذلك انتُخب محمد شريعتمداري -رغم الانتقادات والاستقالة من وزارة التجارة والصناعة- لوزارة التعاون والعمل والرفاه الاجتماعي[2].

عقب سحب الثقة من وزيرَي الاقتصاد ووزير العمل والرفاه الاجتماعي، ظلت الوزارتان شاغرتين لنحو شهرين من الزمان، ولم يبادر الرئيس روحاني إلى تقديم وزيرين جديدين للبرلمان، وخلال هذه المدة وُكلَت مهمة إدارة وزارة الاقتصاد إلى رحمة الله كرمي[3]، ووزارة العمل والرفاه الاجتماعي إلى انوشيروان محسني[4] إلى حين اختيار وزيريْن جديديْن وتقديمهما للبرلمان. ويبدو أن روحاني كان يتوقّع أو ينتظر استقالة الوزيريْن حتى يتسنَّى له إجراء تعديل وزاري شامل، يشمل عددًا من الوزراء، وذلك لحفظ حكومته من السقوط، وإرضاء خصومه الأصوليين، وتخفيف الضغط على حكومته، وضخّ دماء جديدة في حكومته التي يتوقع أن تواجه ضغوطًا شديدة خلال الفترة المقبلة جراء العقوبات الأمريكية، التي استهدفت قطاعات اقتصادية حيوية، كان روحاني يعوّل عليها خلال الفترة المتبقية من رئاسته، التي تمتدّ إلى موعد

---

(1) مي متالز، تفاوت قيمت دلار 4200 تومانى با دلار بازار ثانويه در بازار فولاد از 4800 ميليارد تومان عبور كرد، 6 سبتمبر 2018، تاريخ الوصول: 1 يناير 2019، http://cutt.us/BB7PN

(2) اقتصاد نيوز، مجلس به هر 4 وزير پيشنهادى راى اعتماد مى‌دهد، 27 أكتوبر 2018، تاريخ الوصول: 4 يناير 2019، http://cutt.us/U60CH

(3) خبرگزارى مهر، با سرپرست وزارت اقتصاد آشنا شويم، 28/18/2018، تاريخ الوصول: 6 يناير 2019، http://cutt.us/FvZcs

(4) جماران، سرپرست وزارت كار و رفاه اجتماعى منصوب شد/ محسنى بندپى كيست؟+ سوابق، 11 أغسطس 2018، تاريخ الوصول: 10 يناير 2018، http://cutt.us/0YAT9

الانتخابات الرئاسية المقبلة في 2021.

جدل كبير سبق عملية التصويت على الوزراء المقترحين، وذهب مُعظَم التحليلات إلى احتمالية رفض نواب البرلمان منح محمد شريعتمداري الثقة، الذي أصرّ روحاني على إبقائه في الحكومة لشغل وزارة العمل والرفاه الاجتماعي، بدلًا من علي ربيعي الذي أطاح به البرلمان في أغسطس 2018. لكن البرلمان خالف التكهنات ووافق على الوزراء الأربعة في جلسة يوم السبت السابع والعشرين من أكتوبر 2018، لتدخل بعدها حكومة روحاني في فترة «استجمام» بعد سلسلة من الاستجوابات التي طالته هو شخصيًّا ووزيرَيْن آخريْن خلال وقت قصير، ثم أزمة استقالة وزير الصناعة والتجارة ووزير الطرق وبناء المدن، وأخيرًا معركة التعديل الوزاري التي خاضها روحاني واضعًا في حسبانه احتمالية أن تواجهه عقبة الأُصوليين.

5.تصريحات ظريف حول غسل الأموال ودورها في تجدّد الحديث عن استجواب الوزراء

تصريحات وزير الخارجية محمد جواد ظريف، المفاجئة التي أكّد فيها انتشار ظاهرة غسل الأموال في إيران، واتهامه بعض الأطراف التي لم يسمِّها بإنفاق مئات المليارات لإفشال قوانين مكافحة غسل الأموال[1]، أثارت عاصفة سياسية جديدة ضدّ الحكومة، وشكّلت فرصة مواتية للمحافظين لاستئناف الضغط على روحاني وحكومته المدعومة من الإصلاحيين. ولعلّ السبب المباشر لخروج هذه التصريحات في ذلك الوقت هو امتعاض الحكومة من استمرار مجلس صيانة الدستور والمتشددين بالنظام الإيراني في رفضهم التوقيع على اتفاقية مجموعة العمل المالي الدولية FATF المعنيَّة بمكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، وخشيته من انعكاس هذا الرفض على الحكومة، وإدخالها في ضغوط داخلية ودولية جديدة. مما لا شكّ فيه أن تصريحات ظريف كانت تمثّل موقف روحاني كذلك، وهو ما أعلنه صراحةً محمود واعظي، رئيس مكتب الرئيس روحاني، عندما قال: «تصريحات ظريف حول غسل الأموال لم تكن مجرّد موقف شخصي، وموقف الوزير هو موقف الحكومة كلها»[2]. ويبدو أن روحاني دفع بظريف للحديث عن هذا الموضوع الحساس لتجنُّب الدخول في مواجهة جديدة مع الأصوليين، ولا سيما الحرس الثوري، المتهَم الرئيسي بالتورط في عمليات تبييض الأموال، ثم الضغط على الجهات التي لا تزال ترفض تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي حددتها مجموعة العمل المالي FATF.

---

(1) دنیای اقتصاد، روایت ظریف از پولشویی در ایران، 22 أغسطس 2018، http://cutt.us/lgZ5d

(2) خبر آنلاین، واعظی: سخنان ظریف، موضع دولت است/ مصادیق پولشویی از نگاه دولت، 30 آبان 1397، تاریخ الوصول: 10 يناير 2019، http://cutt.us/c2yZb

عقب التصريحات، عمل التيار المحافظ على اقتناص الفرصة، للضغط على الحكومة، بدأ هذا الضغط من السلطة القضائية، التي وصف رئيسها صادق لاريجاني تصريحات ظريف بأنها «طعنة خنجر في قلب النِّظام»[1] وأمهلته عشرة أيام لعرض ما لدية من وثائق وأدلّة في هذا الشأن[2].

ثم تطورت هذه الضغوط إلى دعوة ظريف لتقديم استقالته من منصبه، ثم الدعوة إلى استجوابه في البرلمان[3]، وبالفعل مثّلت تصريحات ظريف حول غسل الأموال مبرِّرًا قويًّا للدعوة إلى استجوابه حول عدد من الملفات.

وفي نوفمبر 2018 تَقدّم عددٌ من أعضاء البرلمان بمشروع لاستجواب ظريف تضمن 11 دليلًا، منها تصريحاته حول: عمليات غسل الأموال في إيران، تأخر وزارة الخارجية في تعيين سفراء لعدد من الدول التي تربطها علاقات جيدة مع إيران مثل الصين والهند، إهماله البعد الاقتصادي في الدبلوماسية الإيرانيَّة، تعيين سفراء فاشلين، استخدام أشخاص غير موثوق بهم في المحادثات الحساسة والهامة، عدم الاهتمام بتنمية العلاقات مع دول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، اعتقال عدد من الدبلوماسيين في أوروبا تحت ذرائع اعتبرها النواب واهية، وعدم الاستفادة من حق «المقابلة بالمثل» للدفاع عن هؤلاء الدبلوماسيِّين، عدم العمل على تأمين المصالح الإيرانيَّة في العقود المبرمة مع عدد من الدول[4].

إن محاولات الأصوليين جَرّ وزراء حكومة روحاني إلى قبة البرلمان مجددًا، لاستجوابهم حول الإخفاق أول الفشل في تنفيذ بعض الأهداف والسياسات العامة، فضلًا عن تحقيق بعض المكاسب السياسية على حساب المعتدلين والإصلاحيين، لم تتوقف عند وزير الخارجية، بل اتسعت لتشمل ثلاثة وزراء آخرين: وزير العلوم والبحوث والتكنولوجيا، ووزير الزراعة، ووزير الداخلية. لكن تطورات جديدة حدثت في هذا الملف، قد تغيّر مجرى اللعبة وتصبّ في صالح روحاني، وتبعد عنه شبح الاستجوابات والسقوط خلال الفترة المتبقية من حكومته:

التطور الأول هو دخول المرجعية الشيعية على خط الأزمة، من خلال التصريحات اللافتة للمرجع الشيعي مكارم شيرازي، التي انتقد فيها بشدة استجواب الوزراء، وأكد

---

(1) پارس، لاريجانى سخنان ظريف درباره پولشويى را به «خنجرى در قلب نظام» تشبيه كرد، 19 نوفمبر 2018، تاريخ الوصول: 13 يناير 2019، http://cutt.us/5dRIS

(2) فارس نيوز، مهلت 10 روزه قوه قضاييه به ظريف براى ارائه مستندات مربوط به پولشويى، 29 أغسطس 2018، تاريخ الوصول: 15 يناير 2019، http://cutt.us/lbO2G

(3) ديده بان، يامين پور: ظريف بايد به اتهام إفساد في الأرض محاكمه شود، 26 أغسطس 2018 تاريخ الوصول: 18 يناير 2019، http://cutt.us/RZCl6

(4) برترينها، متن طرح استيضاح ظريف با عنوان پولشويى، 6 آذر 1397،تاريخ الوصول: 18 يناير 2019، http://cutt.us/MQrbq

فيها أن الحكومة يجب أن لا تخضع لأي ضغوط في هذا الوقت الحساس الذي تمر به إيران[1].

أما التطور الثاني والأهم فهو إعلان عضو الهيئة الرئاسية بالبرلمان الإيراني علي أصغر يوسف نجاد، أن جميع مشاريع استجواب الوزراء التي كانت مدرجة على جدول أعمال البرلمان، قد جرى سحبها[2]. ووفقًا لبعض المواقع الإصلاحية فإن هذا القرار جاء بعد رسالة وجهها مكتب المرشد إلى رئيس البرلمان علي لاريجاني، طالبه فيها بوقف استجواب وزراء حكومة روحاني[3].

ثانيًا: انتقادات أحمدي نجاد وكروبي لخامنئي بادرة غير مسبوقة في تاريخ النظام الإيراني

بين محمود أحمدي نجاد ومهدي كروبي اختلاف كبير، من حيث التوجهات والانتماءات السياسية، وعقب الانتخابات الرئاسية المثيرة للجدل في 2009 وصل الخلاف بينهما إلى ذروته، بعد اتهام كروبي للمرشد علي خامنئي وبعض المؤسسات في النظام الإيراني بتزوير تلك الانتخابات لصالح أحمدي نجاد، إلا أن رسائلهما المتعددة إلى المرشد أظهرت تشابهًا كبيرًا في مواقف الرجلين حول خامنئي وسياساته. لكن الفرق بينهما أن مهدي كروبي، المعروف بشيخ الإصلاحيين، كان وما زال يدافع عن أفكاره الإصلاحية، التي تجلّت عبر انتقاداته المتواصلة للتيار المتشدد، ودعواته لإصلاح النظام الإيراني، وضمان بقائه واستمراره، وتحذيره من وصول هذا النظام إلى طريق مسدود، بسبب السياسات الخاطئة التي يتبعها المسؤولون. أما أحمدي نجاد فمعروف

(1) برترين ها، آیت الله مکارم: استیضاح وزرا فعلا به صلاح نیست، 26 نوفمبر 2018، تاريخ الوصول: 18 يناير 2018، http://cutt.us/Q5ihv

(2) ایران، استیضاح ها از دستور کار مجلس خارج شد، ص2، 6 يناير 2019، تاريخ الوصول: 18 يناير 2019، http:// soo.gd/oWfv

(3) خبرنامه گویا، با درخواست خامنه‌ای تمام طرح‌های استیضاح وزرا در مجلس ایران منتفی شد، 6 يناير 2019، تاريخ الوصول: 18 يناير 2019، https://news.gooya.com/2019/01/post-22213.php

بتوجهاته المتشدده، وكان وما زال يتمتع بعلاقات قوية مع كبار قادة التيار المتشدد والحرس الثوري.

1.أحمدي نجاد.. من التشدُّد إلى تبنِّي توجهات الإصلاحيين

لقد حاول أحمدي نجاد خلال السنوات القليلة الماضية لعب دور المعارض والمنتقد

للأوضاع السياسية والاقتصادية والقضائية، ووجه عددًا من الرسائل المباشرة وغير المباشرة إلى المرشد علي خامنئي، أملًا في كسب رضا الجماهير الغاضبة من سياسات النظام الإيراني، وتردِّي الوضع الاقتصادي، فضلًا عن رغبته في تحسين صورته أمام الملايين من المواطنين الإيرانيين، الذين يعتبرون أن فترة حكمه التي امتدت لثماني سنوات بفضل الدعم الذي تلقاه من خامنئي، كانت من أسوأ الفترات في قمع الإصلاحيين ومؤسساتهم ومشروعهم، وقمع الحريات، والأكثر استشراءً للفساد الاقتصادي. وخلال عام 2018 تطوّر موقف أحمدي نجاد ضدّ المرشد إلى درجة غير مسبوقة، ولم يكن يتوقعها أحد، وُصفت بـ«الجريئة والشجاعة» من بعض المحللين، فيما وصفها آخرون بـ«التطاول على المرشد» لأن النبرات التي استخدمها أحمدي نجاد في خطاباته الأخيرة لم يتجرأ أي مسؤول إيراني على استخدامها ضدّ خامنئي منذ توليه منصب المرشد في 1989.

استهلّ أحمدي نجاد رسائله للمرشد في 20 فبراير 2018، بالمطالب التالية:

أ- إجراء إصلاحات أساسية في السلطات الثلاث، وعدد آخر من مؤسسات النظام الإيراني، بما فيها مكتب المرشد.
ب- عدم تعقُّب الأشخاص بسبب اعتراضهم على الأوضاع التي تمر بها إيران، والإفراج عن المتظاهرين من المعتقلات، وإنهاء ملاحقتهم.
ج- دعوة خامنئي إلى إقالة رئيس السلطة القضائية فوريًا بتهمة الفساد، وتعيين شخصية أخرى، وإنشاء مؤسسة قضائية مستقلة تبتّ في شكاوى المواطنين، وتكفل لهم إعادة حقوقهم.
د- إجراء انتخابات حرة لكلٍّ من رئاسة الجمهورية والبرلمان، دون هندسة مجلس صيانة الدستور أو تدخّل المؤسسات العسكرية والأمنية[1].

على الرغم من أن أحمدي نجاد يستهدف بمقترحاته تلك رئيس السلطة القضائية في المقام الأول، لكونه يراه السبب المباشر لحالة عدم الرضا الجماهيري، نتيجة لغياب العدالة في الجهاز القضائي الإيراني، وتمادي رئيس السلطة القضائية في إصدار أوامر اعتقال لكل من ينتقد الأوضاع في إيران، أو ينتقد رئيس السلطة القضائية نفسه، فإن هذه المقترحات تعكس في الوقت نفسه موقف أحمدي نجاد من خامنئي، وتحميله المسؤولية عن الأزمات العديدة التي تمر بها إيران.

إن دعوة أحمدي نجاد لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية مبكرة، دون هندستها والتلاعب بها، أو تدخل المؤسسات العسكرية والأمنية، قد تحمل اتهامًا غير مباشر للمؤسسات العليا في إيران، بما فيها المرشد علي خامنئي، بتزوير الانتخابات، كما أنها قد تزيد الشكوك حول سلامة انتخابات 2009، التي اتهم فيها النظام الإيراني بتزويرها لصالح أحمدي نجاد. ولعل ما يعمّق هذه الشكوك ردود أفعال المتحدث باسم مجلس صيانة الدستور عباس كدخدائي، على اتهام نجاد للمجلس بهندسة الانتخابات، التي قال فيها إن «أحمدي نجاد كان أيضًا قد سعى وراء هندسة انتخابات 2009»[2].
رسالة أحمدي نجاد الثانية إلى المرشد كانت في 13 مارس 2018، وألمح فيها إلى وجود فساد في المؤسسات التي يشرف عليها المرشد بقوله: «المؤسسات المالية التي تعمل تحت إشراف خامنئي، مثل مؤسسة 15 خرداد، ومؤسسة المستضعفين، واللجنة التنفيذية لأوامر وقرارات الخميني، وتعاونية الحرس الثوري، وتعاونية الجيش، وتعاونية قوات الباسيج، وتعاونية وزارة الدفاع الإيرانية، ولجنة الخميني الخيرية، تدير أعمالًا بقيمة 700 ألف مليار تومان، أي ما يعادل 152 مليار دولار بسعر الصرف

(1) يورونيوز، أحمدی‌نژاد خطاب به خامنه‌ای: رئیس قوه قضاییه را برکنار وانتخابات زود هنگام برگزار کنید،21 فبراير 2018، تاريخ الوصول: 12 يناير 2019، http://cutt.us/lQaff
(2) آفتاب، افشاگری بی‌سابقه درباره انتخابات ریاست‌جمهوری سال 88/کدخدایی خطاب به احمدی‌نژاد: چه کسانی دنبال مهندسی انتخابات بودند؟ شورای نگهبان یا شما؟ 22 فبراير 2018، تاريخ الوصول: 12 يناير 2019 http://cutt.us/L1cp7

الحر لشهر مارس 2018، دون علم الرأي العام بهذه الأنشطة، ولا كيفية إنفاق هذه الأموال». وحذّر من الاستياء الشعبي من النظام وتبعاته، الذي يزداد ويتسع بسرعة جراء سياسات النظام، متسائلًا: كيف يمكننا أن نسكت عندما يتعرض الناس والشباب لقمع وظلم الأجهزة القضائية والأمنية لمجرد الانتقاد والاحتجاج؟![1]. وفي سبتمبر 2018 بعث أحمدي نجاد برسالة أخرى إلى خامنئي، لكنها لم تكن هجومية كرسائله السابقة، بل حملت شكوى وطلبًا، الشكوى ضدّ إدارة السجون التي فرضت إجراءات عقابية إضافية على مساعده السابق حميد بقائي، الذي يقضي عقوبة السجن لمدة 15 عامًا في قضايا فساد، فيما تضمن الطلب دعوة أحمدي نجاد خامنئي إلى مخاطبة القضاء من أجل السماح لبقائي بزيارة أسرته والتواصل معها، نظرًا إلى وضعه الصحي المتأزِّم. وفي هذه الرسالة ذكَّر أحمدي نجاد المرشد علي خامنئي بالأيام العصيبة التي قضاها في سجون الشاه، كما ذكَّره بتأكيداته السابقة حول ضرورة رعاية حقوق المواطنين، ولا سيما أولئك الذي يقبعون في السجون، بغَضّ النظر عن التهم التي أدخلتهم إلى هذه السجون[2]. رسائل أحمدي نجاد وما حوتها من دعوات للإصلاح، وانتقادات مباشرة وغير مباشرة للمرشد علي خامنئي، أربكت خصومه الإصلاحيين، لكونها حملت نفس المطالب التي ينادون بها، ومن جهة أخرى أشعلت غضب حلفائه المحافظين، لأنها جاءت بعد أيام من حديث الرئيس روحاني عن ضرورة إجراء استفتاءٍ شعبيٍّ على القضايا المصيرية والخلافية للخروج من المأزق السياسي في إيران، والحفاظ على النظام والثورة والبلاد، فضلًا عن انتقاد روحاني للرقابة المشددة التي يفرضها مجلس صيانة الدستور المكلف بتأييد أو رفض المرشحين للانتخابات الرئاسية والتشريعية في البلاد[3].

سَخَطُ المحافظين من رسائل أحمدي نجاد وانتقاداته الموجهة للمرشد تجلَّى من خلال حجم الانتقادات والتحذيرات التي تَعرَّض لها، التي كان أشدها حدة تحذير قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري للتيارات التي تدّعي اتباع نهج الخميني، وخليفته المرشد الحالي علي خامنئي، والمحسوبة على النظام والثورة، التي تحاول

---

(1) راديو فردا، انتشار دو نامه احمدی‌نژاد به خامنه‌ای: 40 سال است هیچ نوع آزادی نداریم، 18 مارس 2018، تاريخ الوصول: 13 يناير 2019، http://cutt.us/dZNt0

(2) خبر فوري، احمدی نژاد به رهبر انقلاب نامه نوشت، 11 سبتمبر 2018، تاريخ الوصول: 12 يناير 2019، http://cutt.us/HvhZg

(3) راديو فردا، روحانی خواستار استفاده از «همه‌پرسی» در موضوعات مورد اختلاف شد، 11 فبراير 2018، تاريخ الوصول: 13 يناير 2019، http://cutt.us/TzMBW

لعب دور المعارضة عبر انتقاد المرشد ومؤسسات[1]. أما السلطة القضائية التي طالتها انتقادات حادة من أحمدي نجاد، فقد توعَّد المتحدث باسمها غلام حسين إجئي بإجراءات حاسمة ضدّ أحمدي نجاد. وحول أسباب التأخر في محاسبة أحمدي نجاد على التهم العديدة الموجهة له، كان رد إجئي: «القضاء قد يتساهل مع بعض الأشخاص -في إشارة إلى أحمدي نجاد- لكن كونوا على ثقة بأن القضاء سوف يتخذ اللازم تجاه أي شخص يرتكب جريمة»[2].

2. كروبي يحمِّل خامنئي مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع ويدعو إلى محاسبته

يُعَدّ رئيس البرلمان الإيراني الأسبق مهدي كروبي، من المسؤولين الإيرانيين القلائل الذين وجهوا انتقادات شديدة إلى المرشد علي خامنئي عبر رسائل سرية وعلنية عديدة. مهدي كروبي الذي ترشَّح في الانتخابات الرئاسية في 2009، ساءت العلاقة بينه وبين المرشد علي خامنئي عقب اتهامه للأخير بتزوير تلك الانتخابات لصالح أحمدي نجاد، واشتد الخلاف بين الرجلين عقب فرض الإقامة الجبرية على كروبي، التي لا تزال مفروضة. رسالة كروبي الأولى في عام 2018 جاءت عقب تصريحات أدلى بها خامنئي في نهاية ديسمبر 2017 قال فيها: «هناك أناسٌ إما أنّ كل الإمكانيات الإدارية للبلاد تحت تصرفهم اليوم أو كانت كل الإمكانيات الإدارية تحت تصرفهم بالأمس، وإذا بهم يلعبون دور المعارضة، لا يحق لهم إطلاق التصريحات واتخاذ المواقف ضدّ البلاد، ويجب أن يتخذوا مواقف مسؤولة ويتحملوا مسؤولياتهم»[3]. ليأتي ردّ كروبي في نهاية شهر يناير 2018: «بدلاً من انتقاد الآخرين، عليك أن تتحمل مسؤولية سياساتك على

(1) قناة المحمرة، قاسم سليماني يحذر «روحاني» و«نجاد» من لعب دور المعارضة، تاريخ الوصول: 12 يناير 2019، http://cutt.us/lHwRt

(2) قطره، هشدار سخنگوی دستگاه قضا به أحمدی نژاد، 7 أكتوبر 2018، تاريخ الوصول: 13 يناير 2019، http://cutt.us/fFYMy

(3) كيهان، رهبر انقلاب: كساني كه همه إمكانات كشور را دارند يا داشتند حق ندارند نقش اپوزيسيون بازي كنند، 31 ديسمبر 2017، تاريخ الوصول: 13 يناير 2019، http://cutt.us/uibqX

مدار ثلاثة عقود، لأن مبدأ المساءلة مبدأ شامل، ولا يُستثنى منه أحد، وكل شخص يجب مساءلته على قدر مساهمته ووجوده في السلطة». وأضاف كروبي مخاطبًا خامنئي: «أنت الوحيد من بين رفقاء الثورة الذي كان له منصب الإرشاد كحاكم ووليّ مطلق مدة 29 عامًا، وبناء عليه فإن جميع الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي عليها إيران الآن هي نتيجة مباشرة لسياساتكم الإستراتيجية والتنفيذية، وعليك أن تتحمّل مسؤولية سياساتك على مدار ثلاثة عقود مضت»[1]. أما عن الاحتجاجات التي شهدتها عشرات المدن الإيرانية في نهاية ديسمبر 2017، واستمرت حتى يناير 2018، فطالب كروبي بالإفراج عن جميع السجناء الذين اعتُقلوا في أثنائها وعقبها، وخاطب خامنئي قائلًا: «اهتموا بأسباب التظاهرات، واستمعوا لمطالبهم بدلًا من اتهامهم بالارتباط بالعدو وتنفيذ أجندات خارجية، محذِّرًا من تحول الرصيد الشعبي الذي ظل يساند النظام الإيراني طيلة السنوات الماضية، إلى برميل بارود»[2]. كذلك حملت الرسالة خامنئي المسؤولية عن إطلاق يد الحرس الثوري في التلاعب بالحياة السياسية، وممارسة الاحتكارات الاقتصادية، كذلك تحويل مجلس الخبراء من هيئة منتخبة تتولى اختيار المرشد وعزله إلى هيئة تابعة للمرشد وإدارة مكتبه، والتلاعب بنتائج الانتخابات، وإيصال أحمدي نجاد إلى منصب الرئاسة، ثم حرمانه من حق الترشح في انتخابات الرئاسة، بالإضافة إلى السماح للأجهزة الأمنية بالتدخّل في شؤون الحوزة الدينية ورجال الدين، والاستيلاء على ثروات إيران، ووضعها تحت تصرُّف عدد من الهيئات الثورية[3].

وفي مايو 2018 بعث كروبي برسالة أخرى إلى اللجنة المركزية لحزب الثقة الوطنية، انتقد فيها استمرار الإقامة الجبرية المفروضة عليه منذ 2011، وذكر فيها استحالة رفع الإقامة الجبرية عنه في ظل وجود خامنئي، وعبَّر عن ذلك بالقول إنَّ إنهاء الإقامة الجبرية في «يد عزرائيل» أي برحيل خامنئي عن الدنيا أو رحيله هو شخصيًّا[4].

ويبدو أن كروبي وصل إلى هذه القناعة منذ أبريل 2016، عندما طلب من الرئيس روحاني إجراء محاكمة علنية له، وجدّد موقفه من تزوير انتخابات 2009، وقال إنه «سيقدّم الأدلة اللازمة لإثبات صحة ما ذهب إليه الإصلاحيون بشأن المخالفات التي

---

(1) پیک ایران، نامه مهدی کروبی به خامنه ای: به جای انتقاد از دیگران بار مسولیت سیاست های سه دهه گذشته تان را پذیرا باشیدن پیک ایران،30 يناير 2018، تاريخ ا الوصول: 14 يناير 2019 http://cutt.us/me5iK

(2) المصدر نفسه.

(3) متن کامل نامه مهدی کروبی به رهبر ایران، العربیه نت، 30 يناير 2018، تاريخ الوصول: 14 يناير 2019 http://cutt.us/7YweD

(4) زیتون، مهدی کروبی: کلید حصر در دست عزرائیل است، 30 مايو 2018 خرداد 1397، تاريخ الوصول: 14 يناير 2019 http://cutt.us/E4LEZ

شابت انتخابات 2009»[1].

في رسالته الأخيرة التي بعث بها إلى مجلس الخبراء في شهر سبتمبر 2018، صعَّد كروبي انتقاداته ضدّ خامنئي، إذ طالب مجلس الخبراء «بمساءلة واستجواب المرشد بشأن ما آلت إليه أوضاع البلاد على المستويات كافة، وممارسة دوره الرقابي على أداء المرشد بدل كيل المدح له والثناء عليه». وتساءل كروبي عمّا إذا كان مجلس الخبراء مطّلعًا على إستراتيجية خامنئي، التي أوصلت إيران إلى المرحلة التي وصفها بالمتردية، واتهام خامنئي بتسليم مقدرات البلاد لقوات الحرس الثوري والأجهزة الأمنية المختلفة وتمكينها من السيطرة على مختلف القطاعات المصرفية والنفطية، ولعب دور كبير في إدارة إيران سياسيًّا واقتصاديًّا، وساءل المرشد عن تدخل العسكريين وأئمة الجمعة في شؤون الدولة[2]. كذلك اعتبر أن الأوضاع الحاليَّة التي تمرّ بها إيران، حسَّنت صورة وسمعة النظام البهلوي، وأن ما لحق بالبلاد جراء سياسات المرشد علي خامنئي أعاد إيران إلى حقبة ما قبل الثورة الدستورية (1906)[3].

واتفق كروبي مع أحمدي نجاد في انتقاداته للسلطة القضائية، عندما ووصفها بأنها باتت وسيلة للقمع وظلم المواطنين وسلب حقوقهم. رسالة كروبي حملت اتهامًا واضحًا وصريحًا لخامنئي والراحل هاشمي رفسنجاني بتغيير الدستور عقب وفاة الخميني في 1989، ليحكم خامنئي مدى الحياة، وذلك بقوله إن «خامنئي اختِير ليكون مرشدًا مؤقَّتًا رغم عدم امتلاكه الشروط اللازمة لتولي هذا المنصب، لكنه ومجموعته التي تضمّ عددًا من القيادات بقيادة الراحل هاشمي رفسنجاني، غيَّروا الدستور»[4]. هذه الرسالة قوبلت بردود فعل قوية وغاضبة من عدد من المتشددين، لكن ما لم يكُن متوقعًا هو أن تلقى هذه الرسالة تأييدًا صريحًا من الإصلاحيين، بسبب شدة الانتقادات، إذ وقّع نحو 25 من الناشطين السياسيين الإصلاحيين على رسالة حملت عنوان «دفاع النشطاء السياسيين المطالبين بالديمقراطية عن رسالة كروبي التاريخية»، أكدوا فيها تأييدهم التامّ المطالب التي جاءت في رسالة مهدي كروبي، معتبرين أن الأطراف التي تنادي باستثناء المرشد من المساءلة تعمل على تعطيل الدستور[5].

---

(1) بي بي سي، المعارض الإيراني مهدي كروبي يطالب بمحاكمته علنيًّا، 9 أبريل 2016، تاريخ الوصول: 14 يناير 2019، http://cutt.us/UbGAQ

(2) آر اف إي، نامهٔ مهدی کروبی به مجلس خبرگان: چرا به جای ستایش، از رهبری سؤال نمی‌کنید، 2 سبتمبر 2018، تاریخ الوصول: 14 يناير 2019، http://cutt.us/KARnn

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر السابق.

(5) دویچه وله فارسی، نامه جمعی از فعالان سیاسی در حمایت از نامه کروبی، 4 سبتمبر 2018، تاریخ الاطلاع: 15 يناير 2019، http://cutt.us/TLSov

الاستنتاجات:

من خلال التحليل السابق للأزمات السياسية التي مرّ بها النظام الإيراني خلال 2018، نستنتج ما يلي:

أ- على الرغم من اتِّفاق جميع التيارات السياسية على ضرورة معالجة الأزمة الاقتصادية التي تمر بها إيران، ودور الانسحاب الأمريكي من الاتِّفاق النووي، والعقوبات، في اشتداد هذه الأزمة خلال الفترة الأخيرة، فإن موضوع إقالة وزيرَي العمل والاقتصاد ومساءلة الرئيس روحاني، قد لا يخرج من دائرة الصراع التاريخي بين التيارات السياسية، ولا يمكن بأي حال اعتبار ان هذه التيارات تجاوزت الخلافات بينها بسبب الأزمات المستعصية التي تمر بها البلاد.

ب- تصريحات كروبي ضدّ خامنئي كان لها أثر كبير على موضوع رفع الإقامة الجبرية المفروضة عن مهدي كروبي، إضافة إلى مير حسين موسوي وزوجته زهراء رهنورد، ولعل ما يبرهن ذلك هو تأكيد بعض المصادر الإيرانية في أغسطس 2018 أن خامنئي رفض قرارًا أصدره المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني برفع الإقامة الجبرية عن زعماء الحركة الخضراء، وفي الوقت الحالي لم تظهر أي بوادر عن نية النظام الإيراني إنهاء موضوع الإقامة الجبرية.

ج- استمرار كروبي وأحمدي نجاد في انتقاد خامنئي، فضلًا عن استمرار السخط الشعبي ضدّ الفقر والقمع والبطالة، قد يؤدِّي إلى اهتزاز صورة المرشد لدى المسؤولين والشارع على حدّ سواء، ممَّا ينجم عنه كسر هيبة النظام، وبالتالي زيادة جرأة الشارع الإيراني بالتمرُّد على النظام الإيراني.

د- اطّلاع أحمدي على ملفات أمنية حساسة، يخشى المسؤولون الإيرانيون الكشف عنها، إضافة إلى خشية المسؤولين من تعاطف الشارع الإيراني معه، وتحوُّله إلى معارض شرس لسياسات الأصوليين، قد يكون وراء الصمت الغريب لخامنئي والسلطة القضائية حيال انتقادات واعتراضات نجاد المتواصلة.

التوقعات المستقبلية:

من خلال التحليل والاستنتاجات السابقة يمكن تقديم بعض التوقعات والتنبؤات المستقبلية التالية:

أ- قد يسعى الأصوليون في خلال الأشهر القادمة لتقليم أظافر روحاني، لا لتغيير موقف المرشد الداعم لاستمراره في رئاسة الجمهورية حتى نهاية فترته، بل لتحميل روحاني والإصلاحيين الداعمين له مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع، وتحقيق بعض المكاسب السياسية على حساب الإصلاحيين.

ب- قد تتضاعف الأزمات التي تواجه الرئيس روحاني خلال العام الحالي 2019،

بسبب العقوبات الأمريكية التي استهدفت قطاعات اقتصادية حساسة كالنفط وغيره، كما أن الأزمة الاقتصادية التي خلفتها هذه العقوبات، وظهرت ملامحها منذ النصف الثاني لعام 2018 بعد تراجع قيمة العملة الوطنية إلى مستويات قياسية، وارتفاع الأسعار، وزيادة البطالة، قد تزيد الاحتجاجات والإضرابات والسخط الشعبي ضدّ الحكومة، بما يعني أن روحاني مقبل على عام مليءٍ بالتحديات والأزمات.

ج- ربما تتوقف سلسلة الاستجوابات التي تعرضَت لها حكومة روحاني خلال 2018، لكن ذلك لا يعني بالضرورة توقُّف الصراع بين المحافظين والإصلاحيين خلال العام الجاري 2019، لا سيما وأننا على أعتاب الانتخابات البرلمانية، التي تَبقَّى عليها عام واحد (فبراير 2020) بما يعني أن الصراعات والاصطفافات والاستقطابات السياسية ستعود إلى الساحة الإيرانية.

د. في حال تمادى أحمدي نجاد في تحدِّي المرشد علي خامنئي، وانتقاد المؤسسات النافذة في النظام الإيراني، فمن غير المستبعَد أن تنفِّذ السلطة القضائية تهديداتها بمحاكمته أو تفرض عليه الإقامة الجبرية ليواجه مصير خصميه الإصلاحيين مهدي كروبي وامير حسين موسوي اللذين فُرضت عليهما الإقامة الجبرية، بتهمة إثارة الاضطرابات والاعتراض على نتيجة الانتخابات الرئاسية، التي فاز فيها أحمدي نجاد نفسه في 2009.

الملف العسكري والأمني

تطورات عسكريَّة وأمنيَّة عديدة شهدتها الساحة الإيرانية خلال عام 2018، فعلى الصعيد العسكري جرى تدشين عدد من الصناعات العسكرية المحلِّية، كما أُعلن عن مجموعة من المشروعات والخطط المستقبليَّة لتحديث الترسانة العسكرية التقليدية، وتزويدها بالدبابات والمدمرات والغواصات والمروحيات القتاليَّة.

أما على الصعيد الأمني فقد كان مختلف المدن الإيرانية -ولا سيما المناطق التي تقطنها الأقليات غير الفارسية-مسرحًا لسلسلة من الاحتجاجات والأحداث الدامية من اغتيالات وانفجارات، كان أهمها اختطاف جيش العدل البلوشي 12 جنديًّا من قوات الحرس الثوري وحرس الحدود، إضافة إلى الهجوم الذي استهدف عرضًا عسكريًّا، أقامه الحرس الثوري في مدينة الأحواز، وخلَّف عشرات القتلى والجرحى.

وبناءا على المشاريع والطموحات العسكرية والاحداث الأمنية المتعددة التي شهدتها إيران خلال العام 2018، سوف نتناول القضايا الثلاث التالية بالبحث والتحليل ثم نضع الاستنتاجات العامة للتطورات الأمنية والعسكرية فضلا عن تداعياتها وانعكاسات المستقبلية على المشهد الإيراني: إيران تخطِّط لتحديث ترسانتها العسكرية بعد فشل الرهان على الاتفاق النووي، واستهداف الحرس الثوري في الأحواز.. الانعكاسات والتداعيات، وجيش العدل يختطف 12 جنديًّا إيرانيًّا ويُرغِم طهران على التفاوض.

أولًا: إيران تخطِّط لتحديث ترسانتها العسكرية بعد فشل الرهان على الاتفاق النووي

رغم زيادة الإنفاق العسكري الإيرانيّ خلال السنوات الأخيرة، فإن إيران ظلّت غير قادرة على استيراد الأسلحة المتطورة من الولايات المتَّحدة والدول الأوروبيَّة، جراء العقوبات الدولية التي فُرضت عليها، بسبب برنامجها النووي، وحتى الأسلحة القديمة المستوردة من الدول الغربية، ولا سيما من الولايات المتحدة، التي لا تزال تشكّل الجزء الأكبر من العتاد العسكري الإيرانيّ، ظلّت غير مستخدمة نسبة لحرمانها من الحصول على قطع الغيار بموجب الحظر المفروض عليها. وبعد الاتفاق النووي الذي أبرمته إيران مع الدول الست الكبرى في يوليو 2015، علّقت إيران آمالًا عريضة على تحديث ترسانتها العسكرية، التي تضمّ أسلحة، يعود أغلبها إلى حقبة الشاه، إضافة إلى أسلحة أخرى روسية وصينية ومحلِّية، لكن الانسحاب الأميركي من هذا الاتفاق وما تلاه من عقوبات، أعاد إيران إلى المربع الأول الذي يقوم في الأساس على

التصنيع المحلِّي، الذي يفتقر إلى التقنيات الحديثة. وخلال عام 2018 أعلنت إيران عن سلسلة من الخطط والمشروعات، لتزويد ترسانتها العسكرية بالمعدات والطائرات القتالية المسيرة والأسلحة التقليدية، مثل الدبابات، والمدمرات، والغواصات، والعربات المدرعة.

1. المروحيات القتالية

في شهر مارس 2018، أعلنت إيران عن إنشاء ثلاثة مراكز متخصصة لتزويد القوات البرية بالمروحيات القتالية[1] وذلك انطلاقًا من أهمية المروحيات في عمليات الاستطلاع، ومهاجمة الأهداف البرية أو النقل الجوي، ودعم الوحدات البرية[2] وتقدّر احتياجات إيران من المروحيات حاليًّا بأربعمئة مروحيَّة من طرازات متعددة[3]. أحد هذه المراكز خُصِّص لإنتاج صواريخ آذرخش المضادة للطائرات، للاستفادة منه في العمليات الجوية منخفضة الارتفاع، ومقاومة الأهداف البرية والتحصينات، ووفقا لوزارة الدفاع الإيرانية فإن هذا الصاروخ يزن 70 كيلو جرامًا، وسرعته القصوى تبلغ 550 مترًا في الثانية[4].

2. المدمرات والغواصات

وفي يونيو 2018، أعلن قائد القوة البحرية في الجيش الإيراني، الأدميرال حسين خانزادي، أن الأشهر القليلة المقبلة ستشهد انضمام ثلاث مدمرات (سهند، دماوند، دنا) والغواصة (فاتح) إلى الأسطول البحري الإيراني في كل من بحر قزوين والخليج العربي[5]. وذلك في إطار خطط طموحة ومعدة مسبقًا، لامتلاك أعداد متنوعة من: الصواريخ المضادة للسفن، والغواصات والقوارب السريعة، ومنصات إطلاق الصواريخ والمدمرات، بهدف تعويض النقص الكبير في امتلاك القطع البحرية المتطوّرة، وتطوير القوّات البحرية الإيرانية، التي تعد من أصغر الوحدات العسكرية الإيرانية.

وفي مطلع ديسمبر 2018، دشّن سلاح البحرية الإيراني المدمرة (سهند) بمناسبة

---

(1) مشرق،رونمایی از پروژه موشکی «آذرخش» در هوانیروز سپاه +عکس، 28/2/2018 ، تاریخ الوصول: 26 ديسمبر 2018http://cutt.us/ifC6B

(2) تکتیکات تستخدم طائرات الهليكوبتر العسكرية، افايا برو، 13 أكتوبر 2013، تاريخ الوصول: 26 ديسمبر 2018http:// cutt.us/wJ9ZZ

(3) ایران با مشارکت روسیه «هلیکوپتر می‌سازد»، رادیو فردا، 12 أغسطس 2018، تاريخ الوصول: 26 ديسمبر 2018http:// cutt.us/xSJ6p

(4) خبرگزاری فارس، پروژه موشکی «آذرخش» در هوانیروز سپاه رونمایی شد+تصاویر، 28 فبراير 2018، تاريخ الوصول:26 ديسمبر 2018http://cutt.us/i0bnx

(5) خبر فارسي، الحاق سه ناوشکن تا پایان امسال، 10 يونيو 2018، تاريخ الوصول: 27 ديسمبر 2018http://cutt.us/ S5snd

اليوم الوطني للقوات البحرية.وعن المدمرة (سنهد) فقد استغراق بناؤها ست سنوات[1] بها مهبط لطائرات الهليكوبتر، ومجهزة بمنصات لإطلاق قذائف الطوربيد، ومدافع مضادة للطائرات والسفن، وصواريخ (سطح/سطح) و(سطح/جو) ولها القدرة على الهروب من الرادار[2]. ووفق القوات البحرية الإيرانية، فإن هذه المدمرة تمتلك مواصفات أخرى، من قِبيل كونها ثالث مدمرة صنعتها إيران من طراز «موج» أي: بعد المدمرتين «جماران» و«دماوند» ومجهزة بأنظمة إلكترونية ودفاعية حديثة، ولها القدرة على التخفّي عن الرادارات، ويقدّر طولها ما بين 95 و98 مترًا على الأقل، أما العرض فيقدر بين 11,5 إلى 12 مترًا[3] أما المدمرتين الأخريات (دماوند ودنا) فمن المقرر أن تنضمّا إلى الأسطول البحري، خلال الفترة المتبقية من العام الإيراني الجاري، الذي سينتهي في 20 مارس المقبل، حسبما أعلن قائد سلاح البحرية الإيرانية، الأدميرال حسين خانزادي[4]. فالمدمرة دماوند، التي جرى تصنيعها في «قاعدة الشهيد مجيدي» على بحر قزوين، كانت قد انضمّت إلى أسطول البحرية الإيرانية عام 2015، ويبلغ

(1) خبرگزاری فارس، ناوشکن سهند راهی اقیانوس می‌شود/ دنا به زودی به ناوگان نیروی دریایی می‌پیوندد، 27 نوفمبر 2018، تاریخ الوصول: 27 ديسمبر 2018http://cutt.us/o5RvD

(2) تکراتو، مشخصات ناوشکن سهند ، پیشرفته ترین کشتی جنگی ایران به نیروی دریایی پیوست ، تاریخ الوصول: 27 ديسمبر 2018 http://cutt.us/HW6JA

(3) همشهري أونلاين، آشنایی با ناوشکن سهند، 4 ديسمبر 2014، http://cutt.us/Bmo5L

(4) اقتصاد آنلاین، ایران سه ناوشکن به دریا می‌فرستد، 26 نوفمبر 2018، تاریخ الوصول: 29 ديسمبر 2018 http://cutt.us/GCYCU

طولها 100 متر، وبها مهبط للطائرات، وتزن 1300 طن[1] لكنها اصطدمت برصيف ميناء «بندر انزلي» ببحر قزوين في يناير 2018، جراء رياح عاتية وعواصف شديدة، ما أدَّى إلى تدميرها وغرق اثنين من طاقمها، وبعد أيام من الحادثة بدأت البحرية الإيرانية في إعادة إصلاحها وتطويرها[2]. وعلى الرغم من انتشار الصور التي أثبتت غرق جزء كبير من المدمرة، فإن مسؤولي بحرية الجيش الإيرانيّ أصروا التأكيد على أن الأضرار التي لحقت بدماوند يمكن إصلاحها، وعلى النقيض نشرت وسائل الإعلام الإيرانيَّة أن الأمواج تسببت في انشطار السفينة إلى نصفين، ومن ثَمَّ غرق كل المعدات والأسلحة التي كانت على متنها[3]. هذا التناقض والتعمد في إخفاء الحقيقة أثار مجموعة من التساؤلات حول حقيقة الصناعات العسكرية الإيرانية، ومدى مطابقتها للمواصفات العالمية، وتعالت موجات السخرية، لتسبب الأمواج في غرق المدمرة الحربية التي صممت للصمود أمام القصف الصاروخي والمدفعي. أما المدمرة الأخيرة، التي من المتوقع أن تدشنها منظمة الصناعات البحرية، التابعة لوزارة الدفاع الإيرانية، خلال الأشهر القليلة المقبلة هي المدمرة (دنا) التي تعد جيلًا جديدا من مدمرات «موج»[4]. وحسب قائد القوات البحرية الإيرانية، حسين خانزادي، فإن المدمرتيْن الأخيرتيْن تعدان أقل تطورًا من المدمرة سهند[5]. الغواصة الوحيدة التي تعتزم القوات البحرية الإيرانية تدشينها خلال الشهور القليلة المقبلة هي الغواصة فاتح، وتقول قيادة القوات البحرية الإيرانية: «إنها أول غواصة مصنعة محليًّا من الفئة المتوسطة [6] ويبلغ وزنها 500 طن، وتضم أربع قاذفات طوربيدات، وقادرة على حمل ثمانية الغام بحرية»[7]. وتشرف على صناعة هذه الغواصة، التي تجاوزت مرحلة الاختبارات النهائية، منظمة الصناعات البحرية التابعة لوزارة الدفاع الإيرانية، بالتعاون مع عدد من الجامعات والمراكز البحثية[8]. وحول ما إذا كانت هذه الغواصة سوف تزوّد بصواريخ كروز أم لا، امتنع الأدميرال «حسين خانزادي»

---

(1) همشهري آنلاين، آشنايي با ناوشكن دماوند، 27 أبريل 2014، تاريخ الوصول: 29 ديسمبر 2018http://cutt.us/tTZrh

(2) دماوند، بزرگترين كشتى جنگى ايران در دريای خزر، در حال غرق شدن است، تاريخ الوصول: 29 ديسمبر 2018http://cutt.us/nUgUu

(3) تابناک، «ناوشكن» دماوند پس از 18 روز پرالتهاب غرق شد!، 28 يناير 2018، تاريخ الوصول: 3 يناير 2019http://cutt.us/ixhcL

(4) ايران، ناوشكن «دنا» بزودى رونمايى مى‌شود» 26 يونيو 2018 ، تاريخ الوصول: 5 يناير 2019 http://cutt.us/AfRZx

(5) خبرگزارى تسنيم، فرمانده نداجا: ناوشكن سهند بسيار پيشرفته‌تر از جماران و دماوند است، 1 ديسمبر 2018، تاريخ الوصول: 3 يناير 2019http://cutt.us/VzR7D

(6) تسنيم، مدمرة «دنا» تنضم للبحرية الإيرانية، 23 يونيو 2018، تاريخ الوصول: 4 يناير 2019 http://cutt.us/1h2yz

(7) خبر وان، فتح دريا با «فاتح» 500 تنى/زيردريايى با توان حمل 8 مين دريايى، 8 ديسمبر 2018، تاريخ الوصول: 4 يناير 2019http://cutt.us/iqWTi

(8) خبرگزارى صدا وسيماى گيلان، الحاق سه ناوشكن تا پايان امسال، 20 يونيو 2018، تاريخ الوصول: 4 يناير 2019 https://bit.ly/2JHs0aB

عن الإجابة عن هذا السؤال، وعدَّها سرًّا عسكريًّا، لا يمكن الإفصاح عنه، لكنه قال: «إن هذه الغواصة سيُجرى تدشينها في القريب العاجل، وستشكل مفاجئة للأعداء والأصدقاء، على حد وصفه»[1].

3. تعزيز الجيش الإيراني بدبابات محلِّية الصنع

تمتلك إيران نحو 2931 دبابة[2]، معظمها يعود إلى فترة الشاه محمد رضا بهلوي، أما أشهر أنواع الدبابات، فهي إم 47 وإم 48 وإم60 وجيفتن، ودبابات تي 55 و62 و72، إضافة إلى دبابات ذو الفقار1، التي يرجع تاريخ تصنيعها إلى عام 1991، ثم طوَّرت دبابة «ذو الفقار» إلى «ذو الفقار 2» و«ذو الفقار 3» إضافة إلى دبابة كرار، التي يشبه هيكلها الدبابة تي 90 إس إم، أما مدفعها فشبيه بمدفع الدبابة تي 72[3]. آخر صفقة عسكريَّة جدية عقدتها إيران مع الخارج، لتعزيز دبابات الجيش كانت في بداية التسعينيات، حين اشترت عددًا من دبابات «تي 72» من روسيا، وتعد من أحدث الأسلحة المستوردة في ترسانة إيران التقليدية اليوم[4].

وخلال السنوات الماضية تحدثت إيران عن تطوير دبابة جيفتن البريطانية، وأطلقت عليها اسم مبارز، كما طورت دبابات أخرى مثل: تي 54، وإم 60، وإم 47، وأطلقت

---

(1) تسنيم، قائد القوة البحرية في الجيش الإيراني يتحدث لتسنيم عن مفاجأة غواصة فاتح للعدو والصديق، 25 أغسطس 2018، تاريخ الوصول: 5 يناير 2019 http://cutt.us/epCMp

(2) ميليتاري نيوز، بررسى نوع و تعداد تانک هاى ايران در ارتش و سپاه،، 8 يوليو 2017، تاريخ الوصول: 4 يناير 2019 تير 1396، http://cutt.us/UUG0Y

(3) جنگ آوران، تانكهاي موجود در نيروهاي مسلح جمهوري إسلامي إيران، تاريخ الوصول: 5 يناير 2019 http://cutt.us/jP2ZZ

(4) الأخبار، ما الذي يخيف أمريكا في إيران؟ عن قدرات طهران العسكرية، 26 أيلول 2014، ، تاريخ الوصول: 5 يناير 2019 http://cutt.us/XI0iL

عليها أسماء سفير وصمصام وتيام[1]. في يوليو 2018، أعلنت وزارة الدفاع الإيرانية أنها وضعت على جدول اعمالها مشروعًا لإنتاج وتطوير أكثر من 700 دبابة، وأن معظم هذا المشروع سيجرى إنجازه في مصنع الصناعات الدفاعية في مدينة دورود بمحافظة لرستان جنوب غرب إيران، ويعد هذا المصنع المركز الأساسي لصناعة وصيانة الدبابات والمدرعات. وفي تسعينيات القرن الماضي، ساهم في تجميع دبابات من طراز تي 72، وخلال السنوات القليلة الماضية جرى تطويره إلى جانب مصنع المدرعات في منطقة مسجد سليمان الواقع في شمال إقليم الأحواز، لصناعة وتطوير الدبابات والمدرعات[2].

ثانيًا: استهداف الحرس الثوري في الأحواز.. الانعكاسات والتداعيات

في اختراقٍ أمنيٍّ جديدٍ، تعرّض الحرس الثوري الإيراني في شهر سبتمبر 2018، إلى واحدة من أعنف الهجمات وأكثرها دمويَّة خلال السنوات الأخيرة. مسرح هذا الهجوم كان مدينة الأحواز، ذات الأغلبية العربية، التي دائمًا ما تشهد احتجاجات ضدّ سياسة النظام الإيراني، في أثناء عرض عسكري ضمن ما يُعرف بأسبوع الدفاع المقدس، الذي درج الحرس الثوري والجيش النظامي على إقامته سنويًّا، إحياءً للذكرى السنوية للحرب الإيرانية العراقية (سبتمبر 1980- اغسطس 1988). الرواية الرسمية الإيرانية تقول: «إن الهجوم على العرض العسكري في الأحواز نفّذه أربعة مسلحين، كانوا يخبِّئون أسلحتهم في حديقة متاخمة لموقع الاحتفال، وأن المهاجمين كانوا يتنكّرون بزيِّ الحرس الثوري وقوات الباسيج التابعة لهـ وأن المسلحين أطلقوا النار بشكلٍ عشوائيٍّ من خلف المنصة، التي كانت تضم عددًا من المسؤولين الإيرانيين، ثم لاذوا بالفرار، لكن قوات الأمن تعقبتهم، ونجحت في قتل ثلاثة منهم، واعتقلت المسلح الرابع الذي توفَّى لاحقًا في المستشفى متأثرًا بجراحه. أما حصيلة الضحايا فقد بلغت 25 قتيلًا و69 جريحًا من الحرس الثوري والمدنيِّين، ومن بين القتلى عقيد بالحرس الثوري، وعدد آخر من الجنود[3]، إضافة إلى المرافق الشخصي لقائد الحرس الثوري بمنطقة خوزستان[4].

---

(1) باشگاه خبرنگاران جوان، 7 تانک ویرانگر ایرانی+تصاویر، 24 أكتوبر 2017، تاريخ الوصول: 5 يناير 2019 http://cutt.us/VpK92

(2) فارس نيوز، ايران تنجز مشروعا عملاقا لانتاج وتحديث 700 دبابة، 18 يوليو 2018، تاريخ الوصول: 5 يناير 2019 http://cutt.us/oxsha

(3) زمان تشييع شهداى حادثه تروريستى/ آخرين آمار: 25 شهيد و 69 زخمى +اسامى شهدا/ واكنش‌هاى داخلي و خارجي، 22 سبتمبر 2018، تاريخ الوصول: 22 ديسمبر 2018 http://cutt.us/H5tGu

(4) نامه نيوز، محافظ فرمانده سپاه استان خوزستان به شهادت رسيد، 22 سبتمبر 2018، تاريخ الوصول: 22 ديسمبر 2018 http://cutt.us/Kg5Ew

1. هيبة الحرس الثوري على المحكّ

هذا الهجوم الذي استهدف عرضًا عسكريًا للحرس الثوري، الذي ذهب إلى سوريا والعراق، لمحاربة «الجماعات الإرهابية» ليمنعها من الوصول إلى الحدود الإيرانية، شكّل ضربة معنوية كبيرة للحرس الثوري الإيراني، ولعل ما زاد من وُقْع هذه الضربة المعنوية هو أن الهجوم جاء في مناسبة، يفترض أن النظام الإيراني أقامها لتمجيد صموده في وجه نظام صدام حسين[1]. إضافةً إلى ذلك، فقد قلّل الهجوم من رمزية الحرس الثوري، وصورته التي رسمها لنفسه داخل إيران، على أنه ممسك بيدٍ من حديد على الأمن القومي، وأنه من الصعب اختراق هذا الجهاز بأي وسيلة.

وبالنسبة للمسؤولين الإيرانيين، فقد شكّل الهجوم صدمة قوية، لكون الحرس الثوري هو الجهاز المنوط به حماية الثورة ومؤسساتها وشخصياتها الكبيرة، لعل ما زاد من وَقْع الهجوم على المسؤولين الإيرانيين هو تزامنه مع مجموعة من التحدِّيات والأزمات الداخلية، مثل: استمرار الاحتجاجات الداخلية جراء تردي الأوضاع الاقتصادية، التي تفاقمت بعد العقوبات الأمريكية، وحالة اليأس التي عمّت الشارع الإيراني جراء فشل النظام في احتواء الأزمات والمشكلات المختلفة التي تعاني منها البلاد.

وبعيدًا عمَّا جرى، فإن تنفيذ هجوم بهذا الشكل، أظهر أن هناك خللًا أمنيًّا كبيرًا، تعاني منه إيران، تجلَّى في ضعف الترتيبات الأمنية التي يفترض أن تسبق هذا النوع من الاحتفالات، وكشف عن زيف المزاعم التي ظلّت تروّجها إيران بأنها الدولة الأكثر استقرارًا في المنطقة.

2.حملة توزيع الاتهامات

رغم الغموض الذي اكتنف الهجوم، وتعدد الجهات التي تبنته، إلا أن إيران لم تجد أكثر من الاتهام التقليدي الصريح الذي درجت على التصريح به عقب أي حادثة تستهدف مؤسساتها العسكرية ومنشآتها الاقتصادية، وهو توجيه أصابع الاتهام إلى الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، وفور وقوع الهجوم بدأ المسؤولون الإيرانيون في توزيع الاتهامات حتى قبل بدء التحقيقات، وظهور نتائجها، فوزير الخارجية محمد جواد ظريف اتهم المسلحين بتلقي تدريبات في دول خليجية، ولهم صلات بالولايات المتحدة[2]. وبعد نحو شهر ونصف من هجوم الأحواز، أي: في السادس من ديسمبر 2018، وجّه ظريف نفس الاتهام للولايات المتحدة وبعض الدول العربية، عقب هجوم

---

(1) القصة الكاملة لهجوم الأحواز الذي «زلزل» إيران، 23 سبتمبر 2018، تاريخ الوصول: 23 ديسمبر 2018https://www. /sasapost.com/the-complete-story-about-ahvaz-attack-in-iran

(2) باشگاه خبرنگاران جوان، تروريست ها منتظر پاسخ قاطعانه ايران باشند، 22 سبتمبر 2018، تاريخ الوصول: 25 ديسمبر 2018 http://cutt.us/qhAiO

آخر استهدف مقرًّا للشرطة في مدينة تشابهار، التابعة لمحافظة سيستان وبلوشستان، وأسفر عن مقتل عنصري أمن، وجرح 27 آخرين، عندما قال: «إن منفذي الهجوم مدعومون من جهات خارجية»[1]. أما هرم السلطة في إيران المرشد علي خامنئي، فقد ذهب في السياق نفسه عندما قال: «إن دولاً اقليمية مدعومة من الولايات المتحدة تحاول خلق حالة من الفوضى في إيران»[2]. فيما وجّه الرئيس روحاني انتقادات حادة للولايات المتحدة ووصفها بالبلطجية، واتهمها بتدبير الحادثة، وذهب إلى أن دولاً خليجيَّة أمدت منفذي الهجوم بالمال والسلاح، وتوعّد بأن رد إيران سيكون قويًّا على المهاجمين وداعميهم»[3] حسب تعبيره.

3.جدل وتخبط إيراني حول هوية منفذي الهجوم

أولى الأطراف التي روّج الإعلام الإيراني أنها تبنّت الهجمات «الجبهة الديمقراطية الشعبية الأحوازية» إلا أنه اتّضح فيما بعد أن ما نُشر على موقعها بعد الهجوم كان عبارة عن دعوة لحملة تضامنية، وفي اليوم نفسه بادرت الجبهة بنفي مسؤوليتها عن الهجوم، بل واتهم أمينها العام صلاح أبو شريف الأحوازي، فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني بالوقوف وراء الهجوم، وذلك لحماية مصالح النظام الإيراني في المنطقة والعالم، وإظهار أنه أحد ضحايا الإرهاب، ولأهداف إستراتيجية تتعلّق بالأمن القومي الإيراني، وانتشال ايران من أزماتها الداخلية والإقليمية والخارجية[4].

البيان الذي بنت عليه السلطات الإيرانية في توجيه أصابع الاتهام إلى الأحوازيين، جاء على لسان حبيب جبر، الذي قال: «إنه الناطق باسم حركة النضال العربي لتحرير الأحواز» لكن الحركة سارعت بنفي إعلانه، ونفت أي علاقة لها بالحادث، بل وأكدت أن جبرًا جرى فصله من الحركة منذ أكثر من ثلاث سنوات[5].

الجهة الثانية التي تبنّت الهجوم هي تنظيم داعش، إذ نشرت وكالة أعماق، التابعة للتنظيم: أن «مقاتليها نفذوا الهجوم الذي استهدف الحرس الثوري في مدينة

---

(1) مشرق نیوز، واکنش ظریف به حادثه تروریستی امروز چابهار، 6 دیسمبر 2018، تاریخ الوصول: 25 دیسمبر 2018 http://cutt.us/XSIF4

(2) دیدار، پیام رهبر معظم انقلاب در پی حادثه تروریستی امروز صبح در أهواز، تاریخ الوصول: 25 دیسمبر 2018 http://cutt.us/Hp3PS

(3) دیدار، دستور رییس‌جمهور برای پی‌گیری حادثه تروریستی أهواز، 22 سبتمبر 2018، تاریخ الوصول: 26 دیسمبر 2018 http://cutt.us/rOSYQ

(4) مصیر، صلاح أبو شریف: الموقف العربي للأنظمة كان وما زال متخاذلًا من قضية الأحواز، 26 سبتمبر 2018، تاريخ الوصول: 25 ديسمبر 2018 https://maseer.net/archives/6477

(5) فرنسا 24 (وسيم نصر) ثلاثة بيانات لتبني هجوم واحد في الأهواز الإيرانية... فمن المسؤول؟ 26 سبتمبر 2018، تاريخ الوصول: 27 ديسمبر 2018 http://cutt.us/2jbLa

الأحواز»[1]. ولإثبات صحة ادعائها، نشرت الوكالة تسجيلًا مصوّرًا لثلاثة رجال داخل مركبة، تحدث فيه رجلان باللغة العربية عن الجهاد، بينما تحدث الثالث عن أن المجموعة في طريقها لاستهداف الحرس الثوري الإيراني[2] إلا أن احتمالية تبنِّي تنظيم داعش للهجوم، رفضها الإيرانيون لمجموعة من الأسباب، أهمها أن داعش باتت تستغل كل الهجمات الإرهابية، بل تسارع في تبنِّيها لإثبات وجودها وقدرتها على تنفيذ هجمات في مختلف الدول، كما تحدثت وكالة أعمال عن حضور الرئيس حسن روحاني للعرض العسكري في الأحواز، وهو ما كان عاريًا عن الصحة، لكن الوكالة نشرت تصحيحًا يفيد أن الإعلان عن حضور روحاني للعرض جاء عن طريق

الخطأ[3]. وبعد أسبوع من الحادثة، جدّد تنظيم داعش تبنيه للهجوم على العرض العسكري في الأحواز، وتوعّد إيران بهجمات أخرى[4]. وخلافًا لما ذهب إليه كبار المسؤولين في النظام الإيراني، وتوجيه الاتهام إلى الولايات المتحدة، وعدد من الدول الخليجية، فقد أكّد عدد آخر من أعضاء البرلمان وبعض المؤسسات الأمنية أن الهجوم يحمل بصمات تنظيم داعش. ممثل الأحواز في البرلمان الإيراني، جواد كاظم الباجي، أحد الذين يرجّحون فرضية تورّط داعش في الهجوم، إذ قال في

(1) ايلنا، داعش هم مسئوليت حمله به رژه نيروهای مسلح در اهواز را برعهده گرفت، 22 سبتمبر 2018، تاريخ الوصول: 27 ديسمبر 2018http://cutt.us/AYRUG

(2) وكالة أعماق تنشر تسجيلًا مصورًا لثلاثة رجال تزعم ضلوعهم في هجوم إيران، 23 سبتمبر 2019، تاريخ الوصول: 27 ديسمبر 2018http://cutt.us/j1KUj

(3) ثلاثة بيانات لتبني هجوم واحد في الأهواز الإيرانية... فمن المسؤول، مصدر سابق، تاريخ الوصول: 30 ديسمبر 2018

(4) رؤية، تسجيل صوتي جديد لـ"داعش" يتوعد فيه إيران، 27 سبتمبر 2018، تاريخ الوصول: 30 ديسمبر 2018http:// cutt.us/NAYQr

هذا الصدد: «إن الوثائق والأدلة تشير إلى أن داعش هي التي نفذت العملية، وذلك استنادًا على إعلام داعش، التي جرى العثور عليها في محل إقامة المنفذين، إضافة إلى الفيديو الذي بثته وكالة أعماق، وما تضمنه من أدبيات شبيهة بأدبيات داعش، كالدعوة إلى الجهاد وغيرها»[1]. إن إسراع طهران لاستبعاد احتمالية تورّط تنظيم داعش في الهجوم على الحرس الثوري، والإصرار على أن منفِّذي الهجوم مدعومون من الولايات المتحدة ودول خليجية، من شأنه خدمة المشروع الإيراني، الذي يهدف إلى توريط دول المنطقة في الأزمات التي تخلقها إيران بنفسها، نتيجة سياساتها الداخلية والخارجية، كما أن اتهام داعش بتنفيذ الهجوم سوف يعفي خصوم إيران من المسؤولية، ومِن ثَمَّ يفقدها القدرة على استثمار ورقة مهمة من أوراق مشروعها، الذي يرمي إلى توجيه أصابع الاتهام إلى دول المنطقة عقب كل حادثة تستهدف قواتها وأمنها ومؤسساتها[2].

4.ردود الفعل الانتقامية

على خلفية الهجوم الذي تعرّض له الحرس الثوري في الأحواز، شنّت قوات الأمن وقوات الحرس الثوري، حملة اعتقالات واسعة في منطقة الأحواز، طالت أكثر من 500 شخص بتهم متعددة، مثل التورط في الهجوم على العرض العسكري، وممارسة نشاطات معادية للنظام الإيراني، وصلتهم بجماعات أحوازية تنشط في الخارج، وذلك تمهيدًا لعدد من الإجراءات المستقبلية، مثل:

أ- فرض إجراءات أمنية مشددة في منطقة الأحواز.

ب- تنفيذ سلسلة من الإعدامات بحق السجناء السياسيين.

ج- توظيف حادثة الهجوم على الحرس الثوري، لقمع الاحتجاجات التي تشهدها الأحواز من حين إلى آخر ضدّ سياسات بحق العرب في الأحواز[3].

وفي نهاية شهر سبتمبر 2018، استهدف الحرس الثوري جماعات قال: «إنها إرهابية، وعلى صلة بهجوم الأحواز في منطقة شرق الفرات بسوريا بصواريخ باليستية (أرض-أرض) من طراز (ذو الفقار) و(قيام) بمدى يبلغ 700 كيلومترا

---

(1) عصر إيران نماينده اهواز: كشف پرچم داعش در خانه تيمى اين گروه تروريستى/ حادثه كار الاحوازيه نيست، 26 سبتمبر 2018، تاريخ الوصول: 6 يناير 2019http://cutt.us/3WQBz

(2) عمر الرداد، حفريات، لماذا تصرّ إيران على عدم اتهام داعش بهجوم الأهواز؟ 23 نوفمبر 2018، تاريخ الوصول: 7 يناير 2019 http://cutt.us/rhWXp

(3) خبرنامه گويا، دو حمله مسلحانه به سپاه پاسداران در شادگان و سراوان، 28 سبتمبر 2018، تاريخ الوصول: 7 يناير 2019 http://cutt.us/SsCa0

و800 كيلومترا، وذلك انتقامًا لهجوم الأحواز[1]. وفي ذلك تناقض واضح في مواقف المسؤولين الإيرانيين، الذين يصرّون على أن الهجوم نفذته تنظيمات عربية أحوازية، لأن المنطقة المستهدفة في سوريا معروف أنها تضم جيوبًا لتنظيم داعش ولا علاقة للحركات الأحوازية المسلحة بتلك المنطقة. ومن هذا المنطلق، فان هذه العملية لا تعدو كونها خطوة من إيران للتغطية على ضعف قبضتها الأمنية على الداخل، وللتقليل من الخسائر التي سببها هجوم الأحواز لهيبة وصورة الحرس الثوري، الذي يعتبر المؤسسة العسكرية الأمنية الاقتصادية الأقوى والأهم في النظام الإيراني. وفي نهاية شهر أكتوبر، كشف وزير الخارجية الدنماركي، أندرس ساموليسون، عن أنه استدعى سفير بلاده من طهران، للتشاور على خلفية الكشف عن مخطط إيراني للاعتداء على ثلاثة إيرانيِّين يقيمون في الدنمارك، يشتبه بانتمائهم إلى حركة «النضال العربي لتحرير الأحواز» وذلك ردًّا على الهجوم الذي استهدف العرض العسكري في الأحواز، وهدّد ساموليسون بأن بلاده ستحث الاتحاد الأوروبي لفرض عقوبات جديدة للاتحاد الأوروبي على إيران، بسبب محاولات مشتبه بها للاستخبارات الإيرانية لشن هجوم في الدنمارك[2] ما يعني أن العمليات الانتقامية التي تنفذها الاستخبارات الإيرانية، قد تمتد إلى الخارج. وقد تواصل استهداف رموز المعارضة الأحوازية وبقية قيادات الأقليات غير الفارسية في أوروبا على غرار ما حدث للقيادي الأحوازي أحمد مولى، الذي اغتيل في نوفمبر 2017 في مدينة لاهاي بهولندا[3] وقد تجلّت حساسية النظام الإيراني من الجماعات المعارضة وإصراره على مطاردة رموزها في الخارج عقب الحادثة مباشرة، عندما استدعت وزارة الخارجية الإيرانية سفيري كل من هولندا والدنمارك، والقائم بالأعمال البريطانية في طهران، للاحتجاج على إيواء هذه البلدان الأوروبية الثلاث لبعض العناصر الإيرانية المعارضة لنظامها السياسي[4].
ردود الأفعال الانتقامية شملت الجنود الإيرانيين كذلك، إذ جرى عزل أكثر من 30 مسؤولاً عسكريًّا من مناصبهم، وتقديمهم للمحاكمة، بحجة التقصير في حماية

---

(1) خبرگزاری جمهوری اسلامی ایران، بازتاب پاسخ کوبنده سپاه به تروریست‌ها، 1 أكتوبر 2018، تاريخ الوصول: 7 يناير 2019 http://cutt.us/ywqT2

(2) i24news, Denmark recalls ambassador to Iran over foiled attack,30/10/2018http://cutt.us/2YfXC

(3) سكاي نيوز عربية، هولندا تعتقل شخصا على خلفية اغتيال معارض إيراني، 9 نوفمبر 2017، تاريخ الوصول: 20 يناير 2019، تاريخ الوصول: 7 يناير 2019 http://cutt.us/2Nz7Y

(4) مهر نيوز، سفراى هلند، دانمارک و کاردار انگليس به وزارت امورخارجه احضار شدند، 22 سبتمبر 2018، تاريخ الوصول: 8 يناير 2019 http://cutt.us/4a1NR

العرض العسكري[1] كما جرى اتهام وزارتي الداخلية والاستخبارات بعدم القيام بعملهما كما ينبغي[2] بعد أن كشفت التحقيقات أن منفذي الهجوم أقاموا في شقة تبعد 700 متر فقط من مكان الحادث لمدة خمسة أشهر [3].

ثالثًا: جيش العدل يختطف 12 جنديًّا إيرانيًّا ويُرغِم طهران على التفاوض

بعد أقل من شهرٍ من عملية الأحواز، التي أودت بحياة أكثر من 25 شخصًا، وإصابة نحو 60 آخرين، مُعظمهم من جنود وضباط الحرس الثوري، تلقّى الحرس الثوري ضربة جديدة في إقليم سيستان وبلوشستان، بعد أن شنَّت جماعة جيش العدل البلوشية هجومًا على معسكرٍ للحرس الثوري بمنطقة ميرجاوة الحدودية، أسفر عن اختطاف 12 جنديًّا، بينهم سبعةٍ من عناصر القوات البرية التابعة للحرس الثوري، بينما ينتمي الخمسة الآخرين إلى قوات حرس الحدود[4]. وبعد نحو أسبوع من الحادثة، سرّبت الجماعة صورًا للجنود المختطفين، وهم مصفّدون إلى جانب أسلحتهم المصادرة من الأسلحة الآلية، والبنادق وقاذفات الصواريخ، والمدافع الرشاشة، والقنابل اليدوية، والذخيرة[5]. جيش العدل البلوشي الذي نفّذ العملية، جماعة شبة عسكرية تنشط في المنطقة الجنوبية من الحدود الشرقية الإيرانيَّة داخل محافظة سيستان وبلوشستان، ومنذ تأسيسه في 2012، نجح في تنفيذ عدد من العمليات في المناطق الحدودية مع باكستان[6]، بحجة التصدِّي لممارسات النظام الإيراني، وحماية البلوش من البطش والقمع والظلم، إضافة إلى رفع راية التوحيد، وإخراج مظاهر الشرك من جميع الأراضي البلوشية في بلوشستان، وضرب وإضعاف الآلية العسكرية الإيرانية في جميع أرجاء بلوشستان، وإرباك النظام وإشغاله داخليًّا، والدفاع عن أهل السنة والدفاع عن حقوق

---

(1) صی‌دای آمریکا، عزل بیش از 30 مقام در ایران پس از حمله اهواز، برخورد با مقامات ارشد در انتظار اجازه خامنه‌ای، 4 أكتوبر 2018، تاريخ الوصول: 8 يناير 2019 http://cutt.us/AUQYz

(2) رادیو فردا، انتقاد نماینده مجلس از «کوتاهی» در تامین امنیت مراسم رژه اهواز، 26 سبتمبر 2018، تاريخ الوصول: 10 يناير 2019 http://cutt.us/SaSWm

(3) خبر آنلاین، جزییات جدید از حادثه تروریستی اهواز/ بیش از 30 نفر در حادثه اهواز، قصور و کوتاهی کردند، 4 أكتوبر 2018، تاريخ الوصول: 10 يناير 2019 http://cutt.us/zLURW

(4) خبرگزاری موج، پایگاه مرزی سپاه در میرجاوه چگونه مورد حمله قرار گرفت/ نفوذ نیروهای ایرانی تا عمق 15 کیلومتری خاک پاکستان، 17 أكتوبر 2018، تاريخ الوصول: 28 ديسمبر 2018 http://cutt.us/GjZsr

(5) ''اولین تصاویر ادعایی ''جیش العدل'' از نیروهای ربوده شده در میرجاوه,'' ISNA, October 27, 2018, accessed November 01, 2018, https://www.isna.ir/news/97073016472/اولین-تصاویر-ادعایی-جیش-العدل-از-نیروهای-ربوده-شده-در-میرجاوه.تاريخ الوصول: 28 ديسمبر 2018

(6) خبرگزاری ایمن، "جیش العدل" وتداوم نا امنی در میرجاوه "استمرار انعدام الأمن فی میرجاوه" تاريخ الوصول 30 نوفمبر 2018، ، تاريخ الوصول: 28 ديسمبر 2018 http://cutt.us/MqAhl

المواطنة والكرامة، وحقوق الإنسان[1]. وسبق لجيش العدل الذي بات يشكّل تحدّيًا حقيقيًّا للنظام الإيراني، أن شن عدة هجمات ضدّ قوات الأمن والشرطة والحرس الثوري، أبرزها اغتيال 14 عنصرًا من الحرس الثوري في 26 أكتوبر 2013[2]. وبعد شهر واحد من هذه الحادثة، أي في السادس والعشرين من نوفمبر 2013، أُسقطت طائرة مروحية إيرانية على الحدود مع باكستان[3]. وفي ديسمبر من العام نفسه، استهدف جيش العدل قاعدة عسكرية تابعة للحرس الثوري مدينة سراوان في بلوشستان ردًّا على إعدام طهران 16 من السجناء البلوش[4] كما أُعدم عنصر من الحرس الثوري في مارس 2014[5] وفي أبريل 2017 قتل 10 من عناصر الحرس الثوري في منطقة ميرجاوه[6]. هذا الخرق الأمني الجديد والخطير دفع الأجهزة الأمنية والسياسية في إيران إلى دراسة كل الحلول الممكنة، للإفراج عن الجنود المختطفين. وعلى المستوى العسكري، قام قائد القوة البرية في الحرس الثوري، العميد محمد باكبور، بزيارة قصيرة إلى باكستان للتباحث مع المسؤولين العسكريين حول الخطط والخطوات المشتركة للإفراج عن الجنود المختطفين[7]. وصحب تحرك المسؤولين العسكريين، تحرك دبلوماسيّ، إذ زار وزير الخارجية، محمد جواد ظريف، العاصمة الباكستانية في 31 أكتوبر، لبحث السُّبل الكفيلة بالإفراج عن الجنود الإيرانيّين المحتجزين لدى جيش العدل[8] وبالتوازي مع الجهود الدبلوماسية والأمنية، شنّت وسائل الإعلام الإيرانية حربًا إعلامية شعواء ضدّ باكستان، وعاد الاتهام مجددًا لإسلام آباد، بتوفير ملاذات آمنة للمسلحين البلوش السُّنة، وعدم التزام باكستان باتفاقية فبراير 2014 حول تقاسم المسؤولية حول تسهيل تسليم السجناء، ومكافحة المخدرات والمسلحين الذين ينشطون في الحدود بين البلدين. ويبدو أن باكستان التي أعلنت أكثر من مرة

(1) محمد عبود، جيش العدل المعارض.. تهديد للنظام الإيراني وإزعاج للحرس الثوري، 16 مايو 2017، تاريخ الوصول: 28 ديسمبر 2018 http://cutt.us/3Jgl1

(2) تابناک، اشرار کمین‌کرده 14 تن را به شهادت رساندند و پنج تن را مجروح کردند، 423/10/2013، تاريخ الوصول: 28 ديسمبر 2018 http://cutt.us/3gfBQ

(3) خبر آنلاین، بالگرد نیروی انتظامی در سراوان سقوط کرد، 26 نوفمبر 2013 ، تاريخ الوصول: 30 ديسمبر 2018 http://cutt.us/mVLe3

(4) بیتوته، جیش العدل حمله به اخیر به نزدیکی سراوان را برعهده گرفت+بیانیه، 4 ديسمبر 2013، تاريخ الوصول: 30 ديسمبر 2018 http://cutt.us/iJm2y

(5) رضا حقیقت نژاد، اعدام سرباز ایرانی، جیش العدل دنبال چیست، 26/3/2014، تاريخ الوصول: 2 يناير 2019 http://cutt.us/llw2X

(6) تابناک، شهادت 10 تن از مأموران هنگ مرزی میرجاوه در درگیری با اشرار، 26/4/2017، تاريخ الوصول: 2 يناير 2019http://cutt.us/0A0NU

(7) ایلنا، سفر سردار پاکپور به پاکستان برای پیگیری آزادسازی مرزبانان ربوده شده، 22 أكتوبر 2018 ، تاريخ الوصول: 2 يناير 2019 http://cutt.us/9KkqV

(8) "Zarif's Visit: Iran Offers Cooperation against Abductors," Express Tribune, October 31, 2018, accessed November 01, 2018, https://tribune.com.pk/story/1838109/1-zarifs-visit-iran-offers-cooperation-abductors/.

استعدادها التام للعمل مع الجانب الإيراني في هذا المجال، واجهت صعوبات عديدة، كتلك التي واجهتها إيران، مثل: قلة المعلومات حول مكان وجود الجنود المختطفين، ووعورة المنطقة.

لكن بعد نحو شهرٍ من حادثة الاختطاف، نجحت الجهود التي بذلتها باكستان، إذ أفرج جيش العدل عنً قوات حرس الحدود الخمسة[1] وأبقى على السبعة الآخرين، ليساوم بهم النظام الإيراني.

ونتيجةً لاستمرار العجز الإيراني عن استرداد الجنود المختطفين، وتهديدات جيش العدل بإعدام الجنود السبعة، اضطرت طهران للجوء إلى الخيار الأصعب، وهو الدخول في مفاوضات مع جيش العدل، على غرار مفاوضات 2014، التي جرت بين الطرفين، بعد اختطاف خمسة من قوات حرس الحدود في فبراير 2014[2] ولضمان نجاح المفاوضات، لجأت إيران لشيوخ القبائل البلوش، للتفاوض مع جيش العدل، الذي كان يخطِّط لهذه المرحلة، لإرغام إيران على إطلاق سراح البلوش السُّنة المعتقلين في السجون الإيرانية[3]. وجاء لجوء إيران إلى شيوخ القبائل البلوشية، في منطقة بلوشستان باكستان، نظرا للعلاقة الوثيقة التي تربط قائد الجماعة بشيوخ هذه القبائل، كما تربطه صلة قرابة ببعضهم، وعاش بضع سنوات بينهم[4]. ويبدو أن هذه المفاوضات التي أطلق عليها قائد حرس الحدود الإيرانية، العميد قاسم رضائي «دبلوماسية الحدود»[5] لم تصل بعد إلى اتفاقٍ يُرضي الطرفين، لكن رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية بالبرلمان الإيرانيِّ، حشمت الله فلاحت بيشة، عبّر عن تفاؤله في الافراج عن الجنود السبعة، مؤكدا أن بلاده سوف تستخدم كل الأدوات الممكنة لإنجاحها، وفي ذلك إشارة إلى احتمالية أن تُقدِم طهران بعض التنازلات، وتحقق مطالب جيش العدل، للحفاظ على أرواح الجنود[6].

---

(1) رویداد 24، 5نفر از مرزبانان ربوده شده میرجاوه آزاد شدند/ رایزنی برای آزادی 7 مرزبان دیگر، 22 نوفمبر 2018، تاریخ الوصول: 5 يناير 2019 http://cutt.us/Wm0rN

(2) عصر إيران، ایران 4 مرزبان را تحویل گرفت / تایید شهادت دانایی‌فر، 4/4/2014، تاریخ الوصول: 7 يناير 2019 http://cutt.us/Q3oO3

(3) ''Jaish Al-Adl, Holding Iranians, Demands Prisoner Exchange,'' Pakistan Forward, October 29, 2018, accessed November 01, 2018. http://cutt.us/91rVC

(4) ماذا تعرف عن «جيش العدل» المعارض للنظام الإيراني؟ 10 مايو 2017، تاريخ الوصول: 7 يناير 2019http://cutt.us/e1tpy

(5) ایرنا، فرمانده مرزبانی:برای آزادی مرزبانان با سران طوایف رایزنی می شود، 1 يناير 2019، تاريخ الوصول: 7 يناير 2019http://cutt.us/B4xQl

(6) دیده بان إیران، حشمت الله فلاحت پیشه: در حال حاضر مهم ترین دغدغه کشور حفظ و نجات جان مرزبانان ربوده شده است/ به آزادی این سرباز ها خوشبین هستم، 14 نوفمبر 2018 ، تاریخ الوصول: 7 يناير 2019 http://cutt.us/uaowh

رابعًا: الاستنتاجات

بتحليل التطورات العسكرية والاحداث الأمنية التي شهدتها الساحة الإيرانية خلال العام 2018، يمكن استنتاج التالي:

1- بات تحديث الترسانة العسكرية الإيرانية التي يفوق عمرها عمر الثورة حاجة ملحة للنظام الإيراني، وذلك لسببين رئيسيّن هما: الفارق الكبير في نوعية الأسلحة التي تمتلكها إيران، وتلك التي تمتلكها دول الجوار، وكانت إيران تعوّل على الاتفاق النووي في إنهاء العقوبات المفروضة عليها، ومِن ثَمَّ تمكّنها من استيراد الأسلحة المتطورة من الولايات المتحدة والدول الأوروبية، لكن الولايات المتحدة أفشلت هذا الرهان بعد انسحابها من الاتفاق النووي، وإعادة العقوبات المفروضة على إيران.هذ الوضع أربك حسابات إيران، وضيّق من خياراتها، ولم يتبقَ لها سوى مواصلة إنتاج وتطوير بعض الأسلحة محليًّا، واستيراد البعض الآخر من روسيا والصين.

2- لقد جاء هجوم الاحواز ليثير المخاوف لدى العرب في هذا الإقليم من استمرار القمع الذي يتعرّضون له طوال 40 عامًا هي عمر الثورة الإيرانية.وما عزّز من تلك المخاوف هو إصرار النظام الإيراني على توجيه أصابع الاتهام إلى تنظيمات تنتمي لعرب الأحواز، بالوقوف وراء الهجوم، رغم الغموض الذي يكتنف الجهة المنفذة، ورغم اعلان داعش المسؤولية عن الهجوم، ورغم النفي القاطع لتنظيمات الأحواز، بل استنكار جزء منها لهذا الهجوم.

3- طالما أن الهجوم استهدف الحرس الثوري في مدينة الأحواز التي لا تكاد تخبو فيها الاحتجاجات حتى تعود من جديد، بسبب استمرار المعاناة الناجمة عن الفقر، والتضييق، والتمييز، وانقطاع المياه والتيَّار الكهربائي، والتلوث، فإن النظام الإيراني سوف يستغل حادثة الاحواز لدفع الحرس الثوري والقوى الأمنية المختلفة خلال الفترة المقبلة لتوظيفها الحادثة أيَّما توظيف، لتبرير القمع والتضييق المتواصلين ضدّ العرب في الأحواز وبقية الأقليات غير الفارسية الأخرى في بلوشستان وكردستان، وخنق أي احتجاج أو حراك داخلي مستقبلي قد تقوده هذه الأقليات ضدّ سياسات النظام والأوضاع الاقتصادية المتردية، التي يبدو انها آخذة في التدهور يومًا بعد يوم، بسبب العقوبات الأمريكية. ومن خلال التجارب السابقة المشابهة لحادثة الأحواز، فمن المؤكد أن العرب في هذا الإقليم سيدفعون ثمن هذا الهجوم، حتى ولو لم تكن أي جماعة أحوازية تقف وراءه.

4- سهولة استهداف الحرس الثوري واقتحام صفوفه كما حدث في الأحواز، وكثرة تعرض عناصره للاختطاف كما حدث في سيستان بلوشستان، سوف يشجع الشارع الإيراني لكسر حاجز الخوف والرهبة، ممَّا يجعلهم أكثر جرأة في معارضة النظام.

كذلك أن حملة توزيع الاتهامات التي قادتها طهران ضدّ دول مثل الولايات المتحدة، وبريطانيا، والدنمارك، وإسرائيل، وبعض الدول الإقليمية، تسعى لتوظيف الهجوم توظيفًا سياسيًا، بهدف الاستمرار في إظهار نفسها كضحية للإرهاب، وإقناع الدول الأوروبية بضرورة لعب دور مؤثر فيما يتعلق بالعقوبات والانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي.

5- ستعمل إيران على استغلال الهجمات الأمنية، لتحريك المشاعر القومية، وحث الإيرانيين على دعم النظام في مواجهته للضغوط الدولية الراهنة.

6- قلق النظام الإيراني في الوقت الراهن، من تطور عمليات استهداف قواته، ولا سيما في المناطق الحدودية المضطربة، وما يبرّر هذا القلق هو نجاح الجماعات المسلحة خلال الفترة الأخيرة في تنفيذ سلسلة من الهجمات ضدّ الحرس الثوري وقوات حرس الحدود، كان آخرها الهجوم على العرض العسكري في الأحواز، وعملية اختطاف 12 جنديًا في إقليم سيستان وبلوشستان.

خامسًا: السيناريوهات المستقبلية

من خلال التحليل والاستنتاجات السابقة يمكن استقراء بعض التوقعات التالية:

1- بات الإنفاق العسكري الإيراني، توجها ثابتا في الإستراتيجية الإيرانية على الصعيد القومي والإقليمي والدولي، وأحد المحددات الثابتة في السياسية الخارجية الإيرانية، كون امتلاك أكبر كمٍّ من الأسلحة المتطورة، سيشكل عامل قوة، ويعزّز من مكانة إيران على المستويين الداخلي والخارجي. وانطلاقا من هذه الأهمية، فإن استمرار إيران في إنتاج وتطوير الأسلحة خلال الفترة المقبلة سيشكل امتدادًا طبيعيًا لهذه الإستراتيجية.

2- إن استمرار النظام الإيراني في قمع الأقلّيات غير الفارسية، قد يؤدي إلى توسيع دائرة الهجمات التي تستهدف القوات الإيرانية المنتشرة في المناطق الحدودية، وربما يؤدي ذلك إلى تنفيذ عمليات داخل المدن الإيرانية على غرار هجوم الأحواز الدموي الأخير، لكن من المؤكد أن النظام الإيراني سوف يوظّف أي تحرك في هذا الاتجاه لاستقطاب وتعبئة الشارع الإيراني، ضدّ الأقلّيات غير الفارسية، وتبرير عمليات القمع الممنهجة ضدّ الأقلّيات غير الفارسية، فضلا عن الاستمرار في سياسة اتهام الدول الإقليمية بتقديم الدعم للأقلّيات العرب والبلوش والكرد، وأخيرا ترهيب الشارع الإيراني عمومًا للحيلولة، دون توسع دائرة الاحتجاجات المناهضة للنظام.

3- دخول النظام الإيراني في مفاوضات مع جيش العدل البلوشي، وحصول هذه الجماعة على أي امتياز، قد يشجّع بقية الجماعات المسلحة خلال الفترة المقبلة لاتباع عمليات الخطف كوسيلة وخيار جديد، لمساومة النظام الإيراني لنيل بعض الحقوق المسلوبة.

4- لسد هذه الثغرات من المحتمل ان يلجأ النظام الإيراني، خلال الفترة المقبلة لتعزيز قواته المتواجدة في الشريط الحدودي وتكثيف تواجده الأمني، فضلاً عن شن سلسلة من الهجمات الانتقامية ضدّ الجماعات المسلحة المنتشرة في الشريطين الحدوديين الشرقي والغربي، وقد بدأت إيران بالفعل في زيادة وجودها العسكري على الحدود الشرقية بعد أن نقلت عددًا من طائرات F5 و14 وطائرات ميراج وشفق وصاعقة إضافة لبعض التجهيزات العسكرية إلى مطار بيرجند المدني بمحافظة خراسان الجنوبية.

الملف الاقتصادي

صُنف الاقتصاد الإيراني كثاني أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط بعد اقتصاد المملكة العربية السعودية في العام الماضي، قبل أن يتراجع إلى الترتيب الثالث[*1] في عام 2018 ليأتي بعد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وفق تصنيف صندوق النقد الدولي IMF، ويعادل إجمالي الناتج المحلّي الإيراني في 2018 قرابة 430 مليار دولار، بفارق بسيط عن الاقتصاد الإماراتي، لكن بفارق شاسع عن اقتصاد المملكة العربية السعودية صاحبة أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط[2] والبالغ ناتجها المحلّي الإجمالي نحو 770 مليار دولار خلال نفس العام كما يظهر في شكل 1.

شكل1: الناتج المحلي الإجمالي لدول الشرق الأوسط عام 2018 (بالمليار دولار)

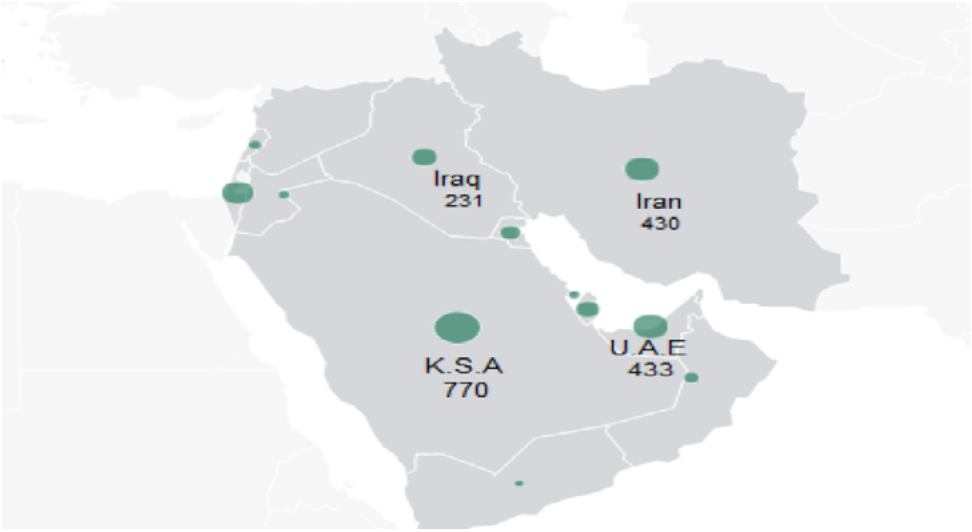

المصدر : صندوق النقد الدولي IMF، وتصميم الوحدة الاقتصادية بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية.

يتمتع الاقتصاد الإيراني بعوامل قوة، ويعاني كذلك من عوامل ضعف. على رأس عوامل القوة يأتي الاحتياطي الضخم من النفط والغاز، فأرضها تضم ثاني أكبر

(1)(*) هذا التصنيف وفق إحصائيات صندوق النقد الدولي الذي يخرج تركيا من تصنيف دول الشرق الأوسط، ويبلغ الناتج الإجمالي المحلي لتركيا نحو 714 مليار دولار.

(2) World Economic Outlook. "GDP, current prices". International Monetary Fund. (imf.org). Oct. 2018. https://goo.gl/Yf3DBm (accessed Jan. 2019)

احتياطي للغاز الطبعي، ورابع أكبر احتياطي مثبت للنفط على مستوى العالم، وهي من كبار مصدّري النفط في أوبك، ويتميز ببعض الصناعات المتخصصة كالحديد والصلب، والبتروكيماويات، والسيارات، والسجاد، والصادرات الغذائية والزراعية كالفستق والزعفران وغيرهم، وفائض القوى البشرية الرخيصة. ويعاني اقتصادها أيضًا من عوامل ضعف هيكلية أبرزها الفساد المالي وسيطرة الدولة والمؤسسات العسكرية على النشاط الاقتصادي، وضعف القطاع الخاص وغياب التنافسية، واعتماد إيرادات الحكومة والتنمية على القطاع الهيدروكربوني بدرجة كبيرة بما يجعله عرضة للتقلبات المفاجئة. إضافة إلى عدم استقرار السياسة الخارجية وكثرة توتراتها مع العالم الخارجي على مدار أربعة عقود، مما كان له انعكاس واضح على غالبية المؤشرات الاقتصادية الكلية ومحركات النموّ الاقتصادي كالاستثمارات الأجنبية، وألقى بظلاله على أداء مختلف القطاعات المكونة للاقتصاد الإيراني، وانعكس بالتبعية على المستوى الاقتصادي اليومي للإيرانيين في معدَّلات الأسعار ومستويات التشغيل والبطالة والفقر.

تأثير التوترات السياسية على الاقتصاد الإيراني في عام 2018 كان واضحًا وضوح الشمس، فبعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي في مايو، وفرض عقوبات اقتصادية على مرحلتين في أغسطس ونوفمبر من نفس العام[1(*)]، تغير حاضر الاقتصاد والمجتمع الإيراني وكذلك مستقبلهم على المدى المنظور، وخلق عام 2018 تحديات اقتصادية كبيرة لكل من النظام والمجتمع الإيرانيين وهو ما تم اجماله في شكل 2.

يهدف الجانب الاقتصادي من التقرير الاستراتيجي إلى تحليل أهم مؤشرات الوضع الاقتصادي لإيران خلال عام 2018 في ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية، وتأثيرها على كل من الوضع الراهن، وانعكاساتها على صياغة مستقبل الاقتصاد والأفراد داخل المجتمع الإيراني خلال عام 2019 وما بعده في محاولة جادة لاستشراف المستقبل بدرجة عالية من اليقين. ولذا سوف يتناول التقرير ستة محاور أساسية، أهمها، النمو الحقيقي للاقتصاد الإيراني في 2018، وارتفاع معدلات التضخم، والميزانية العامة للدولة، والميزان التجاري الإيراني، وتأثير الأداء الاقتصادي على حياة المواطنين كمعدَّلات الفقر والبطالة، وأخيرا رؤية استشرافية لمستقبل الاقتصاد الإيراني في ضوء الظروف والتحديات الراهنة.

---

(1)(*) وقعت المرحلة الأولى من العقوبات في السادس من أغسطس 2018، وشملت عقوبات على مشتريات إيران من الدولار الأمريكي، وتجارتها في الذهب والمعادن الخام والصلب والفحم والبرمجيات الصناعية واستيراد الطائرات والسيارات وقطع غيارها. وطُبقت الثانية في الرابع من نوفمبر من العام نفسه على مشتري النَّفْط الخام الإيراني ومشتقاته، والمتعاملين بالتحويلات المالية مع البنك المركزي الإيراني، وعقوبات تؤثر على أنشطة الموانئ الإيرانية والشحن والنقل والتأمين على نقل النَّفْط، وعقبات أمام استخدام إيران نظام التحويلات المالية الدولي "سويفت".

شكل2: أهم مؤشرات الاقتصاد الإيراني في عام 2018

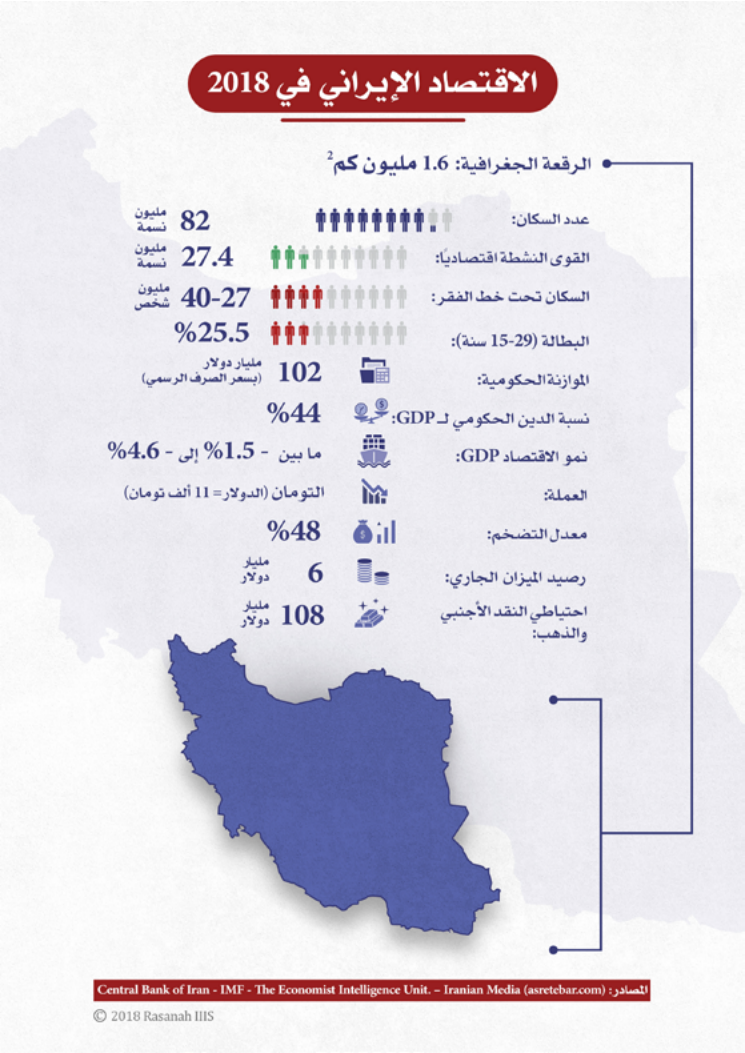

لكي نحكم على الأداء الاقتصادي لأي دولة خلال فترة زمنية ولتكن عامًا، لا بد من تتبُّع وتحليل مجموعة من المؤشِّرات التي تكشف ملامح الأداء الاقتصادي الكلي[1] ومِن ثَمَّ يمكن فهم الحاضر واستشراف المستقبل، كمعدَّل نموّ الناتج المحلّي الإجمالي

(1) للمزيد من التفاصيل حول أدوات التحليل الاقتصادي الكلي انظر: عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى 2013، ص27 وما بعدها.

الحقيقي ونمو قطاعاته المكونة كالخدمات والصناعة والزراعة وغيرها، ومحركات هذا النموّ من استثمارات أجنبية وطلب محلّي وواردات وصادرات، بجانب الوقوف على تطور المتغيرات المالية والنقدية مثل الوضع المالي للحكومة وعجز الموازنة وحجم الدَّين العامّ وحالة ميزان المدفوعات، وسعر الصرف الأجنبي، وانعكاسات ادارة الدولة للسياسة المالية والنقدية على معدَّلات البطالة والتضخُّم ومعدَّلات الفقر. ثم سنحاول الوقوف على مدى تطور مستوى معيشة الإيرانيين من أرض الواقع عبر أحدث استطلاعات الرأي مع الشعب الإيراني.

أولًا: النموّ الحقيقي للاقتصاد الإيراني في 2018

يُعَدّ مقياس إجمالي الناتج المحلّي أحد أهم المؤشرات للوقوف على حالة الاقتصاد من نموّ أو ثبات أو انكماش، وهو ببساطة إجمالي قيم السلع والخدمات النهائية التي تُنتَج في أي دولة خلال عام[1]. ومع النموّ الطبيعي لعدد السكان كل عام ينبغي أن يكون مقابل حجم الإنتاج السنوي زيادة أو نمو، أو ما يطلق عليه نموّ الناتج المحلّي الإجمالي، لتكفي طلب الزيادة السكانية الجديدة، وتشغل القوى العاملة المنضمة حديثًا إلى الاقتصاد، وإلا يكون الاقتصاد في حالة انكماش له تبعات سلبية تضرّ بالمواطنين وتهدّد أمن واستقرار الدولة.

في حين يسجل النموّ السكاني السنوي في إيران نحو 1,4%[2]، أي يزيد عدد السكان بأكثر من مليون ومئة وخمسين ألف نسمة سنويًا[3]. شهد عام 2018 انكماشًا في معدَّل النموّ الحقيقي[4*]. للناتج المحلّي الإجمالي الإيراني Real GDP، وذلك بنسبة 1,5% وفق تقديرات صندوق النقد الدولي، بينما كانت تقديرات البرلمان الإيراني أكثر حدة بنهاية العام الشمسي الإيراني 1397 (مارس 2018-مارس 2019) متوقعًا انكماشًا يتراوح بين 2,5 و5,5%[5]، أي إنه سيكون على السلع والخدمات والوظائف طلب إضافي بمقدار الزيادة السكانية، لكنه لن يجد ما يلبِّي احتياجاته بفعل انكماش الاقتصاد، وهو ما ينعكس على ارتفاع الأسعار وزيادة الفقر والبطالة وتكلفة المعيشة وربما زيادة المشكلات الأمنية والنفسية والاجتماعية.

---

(1) للمزيد حول أهمية مؤشر الناتج المحلي الإجمالي وطرق قياسه المختلفة انظر: أوسيلفان وشفرين وآخَرون، الاقتصاد الكلي.. المبادئ الأساسية والتطبيقات والأدوات، مكتبة لبنان ناشرون الطبعة الأولى 2014. ص123 وما بعدها.

(2) طهران نيوز، كاهش بودجه نظامى كشور، با نزديكتر شدن آمريكا به خاك ايران، 9 دي 1397، https://goo.gl/mLVqec

(3) (*) يبلغ عدد سكان إيران نحو 82 مليون نسمة 2018.

(4) (*) معدَّل النمو الحقيقي هو احتساب معدَّل نمو الناتج المحلي الإجمالي مع استبعاد التغير المستمر في الأسعار، للحصول على قيم حقيقية بقدر الإمكان لحجم الناتج المحلي الإجمالي GDP.

(5) Radio Farda. "Iran Parliament Forecasts Up To 5.5 Percent Economic Contraction as Oil Exports Halve" (radiofarda.com) Jan. 2019. https://goo.gl/Yn93LB (accessed Jan. 2019).

شكل3: معدَّل النمو الحقيقي للاقتصاد الإيراني خلال 2008-2020 (%)

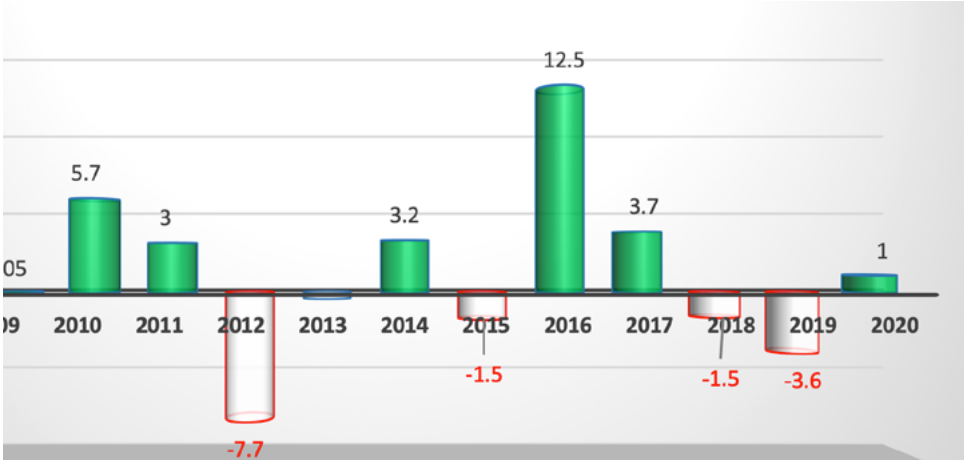

Source: World Economic Outlook Database, IMF, October 2018. https://goo.gl/3rBRSq

إعداد: الوحدة الاقتصادية - رصانة

يتوقع كثير من المؤسسات الاقتصادية الدولية استمرار الانكماش الاقتصادي في إيران بعد 2018، فصندوق النقد الدولي على سبيل المثال توقع أن يتفاقم سوء الوضع الاقتصادي خلال العام 2019، إذ سيزداد انكماش معدَّل النموّ خلال العام قبل أن يتعافى ببطء في 2020 كما يكشف شكل3، وإذا ما تأملنا كيف كان معدَّل النموّ الاقتصادي لإيران قياسيًّا بكل الأحوال في عام 2016 (12,5%) أدركنا أن العامل المؤثر في كلتا حالتي النموّ والانكماش هو عامل واحد، هو تطبيق الاتفاق النووي في 2016، وشبه تعطّله في 2018، وما إلى ذلك من تبعات على صادرات النفط، والاستثمارات الأجنبية، والقيم المضافة للقطاعات الإنتاجية، وسنوضحها في ما يلي:

1.انخفاض كبير في صادرات النفط

على أثر انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي في الثامن من شهر مايو وعودة العقوبات على النظام الإيراني بشكل مباشر على قطاع الطاقة والصادرات النفطية الإيرانية، سواء من النفط الخام أو المنتجات النفطية المكررة كالبتروكيماويات -تشكّل أكثر من ثلث صادرات إيران غير النفطية- بدأ عديد من الشركات العالمية المستثمرة في قطاع النفط الإيراني والشحن والتأمين التوقف عن العمل والانسحاب من السوق الإيراني قبل دخول حزمة العقوبات الأولى والثانية حيز التنفيذ في أغسطس ونوفمبر، وأعلنت توتال الفرنسية -أهمّ مستثمر في قطاع الطاقة

الإيراني- انسحابها من خطة تطوير المرحلة 11 لحقل غاز بإرس الجنوبي الذي يُعَدّ أكبر حقل غاز في العالم، إضافةً إلى شركات مثل رويال داتش الهولندية-البريطانية، ولوك أويل الروسية، وريلاينس الهندية. علاوةً على مغادرة كبار منتجي النفط لإيران، وضعت العقوبات قيودًا على تأمين وشحن ونقل منتجات الطاقة الإيرانية، ومعظم النفط الذي شُحن منذ فرض العقوبات مرّ بشركة الناقلات الإيرانية الوطنية بما فيها شحنات النفط إلى الصين [1] بما أثّر بشكل مباشر على حجم صادرات النفط الإيراني الذي بدأ يتخذ منحنى هابطًا بداية من شهر يونيو 2018 حتى نهاية العام، كما يظهر الشكل 4.

شكل4: صادرات إيران من النفط الخام خلال 2017-2018

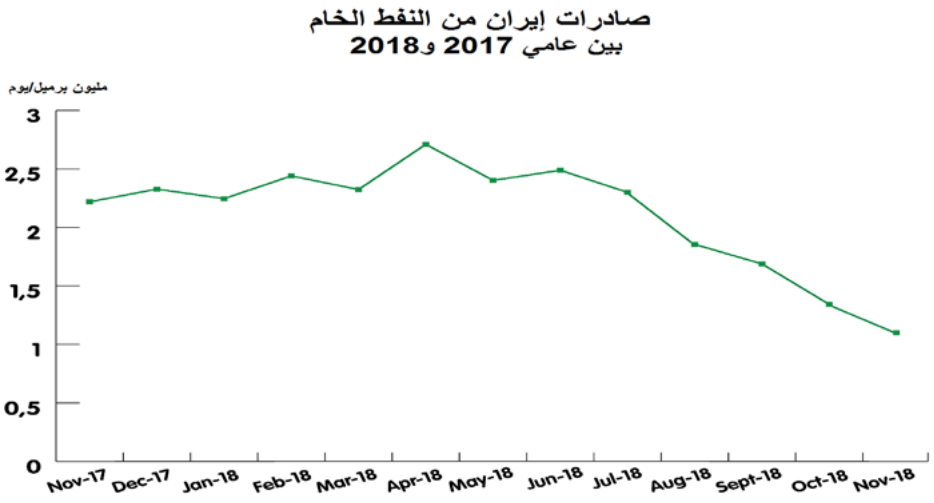

Source: European Council on foreign relations. https://www.ecfr.eu/

وفي مقارنه لصادرات النفط الخام الإيراني بين عامَي 2017 و2018 نلاحظ بوضوح خسارة إيران صادرات خامًا وصلت إلى نحو مليون و300 ألف برميل في اليوم، أي خسرت قرابة 50% من صادراتها السابقة في 2017. حتى مع إعطاء الولايات المتحدة إعفاءً مؤقتًا من العقوبات الأمريكية لثماني دول [2*] مستوردة للنفط الإيراني

(1) Sara Vakhshouri,'' Iran's oil exports are likely to remain limited in 2019, with significant negative impact on Iran's economy''(17th December, 2018) http://cutt.us/jBTlF

(2) (*) الصين والهند وكوريا الجنوبية واليابان وتايوان أكبر مستوردي النفط الإيراني في آسيا، إضافة إلى دول أوروبية كإيطاليا وتركيا واليونان.

في نوفمبر الماضي ولمدة ستة أشهر، علمًا بأن هذه الدول تشتري نحو 75% من إجمالي صادرات إيران النفطية[1] لتسجل صادرات النفط بنهاية العام نحو 1,2 مليون برميل/يوم مقارنة بنحو 2,5 مليون برميل/يوم[2] العام الماضي أدخلت إلى الخزينة الإيرانية قرابة 40 مليار دولار.

2. مغادرة الاستثمارات الأجنبية

تُعَدّ الاستثمارات الأجنبية واحدًا من أهم محركات النموّ الاقتصادي في إيران، تحديدًا المرتبطة بقطاع الطاقة، فبمجرد إعلان الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي في الثامن من مايو الماضي ووضع جدول زمني لتفعيل عقوبات اقتصادية على الشركات الدولية العاملة في إيران، أعلنت كبريات الشركات الأجنبية تجميد استثماراتها والخروج فورًا من السوق الإيرانية قبل انتهاء المهلة الموضوعة للخروج من السوق الإيرانية (180 يومًا) خوفًا من أن تنالها غرامات مالية أو تتأثر أعمالها الأكثر جدوى في السوق الأمريكية، وأغلبها شركات عاملة في قطاعات محورية للاقتصاد الإيراني، كالنِّفْط والغاز والطيران والبنوك والتأمين والنقل البحري والصناعة (انظر جدول1). كما وقفت شركات تعاقدات ضخمة وقّعتها مع إيران بمليارات الدولارات بعد تفعيل الاتفاق النووي، مثل شركة بوينغ الأمريكية التي وقَّعَت عقد توريد 80 طائرة مدنية بأكثر من 16 مليار دولار، أو عقد توتال الفرنسية بـ4,8 مليار دولار مع إيران في 2017 لتطوير حقل غاز "بارس الجنوبي" في جنوب إيران، وقد ألغت توتال صفقة تطوير أكبر حقل غاز عالمي قبل أن تحلّ محلّها شركة البترول الوطنية الصينية[3]

جدول1: نماذج شركات عالمية خرجت من السوق الإيرانية
عقب مغادرة أمريكا الاتفاق النووي

استثمارات دولية غادرت في 2018	النشاط الاقتصادي
بوينغ (أمريكا)	**طائرات**
جنرال إلكتريك (أمريكا)	**صناعات متعددة**

(1) Reuters," FACTBOX-The knowns and unknowns of U.S. Iran oil sanction waivers"(9 Nov 2018) http://cutt.us/8q8Kd

(2) Economist Intelligence Unit. "Economic growth".Country report, December 2018. P:7.

(3) Financial Times. "China poised to profit as Europe companies feel Iran pain" May 2018. (ft.com) https://goo.gl/Z7Hokp.

استثمارات دولية غادرت في 2018	النشاط الاقتصادي
فولكسفاغن (ألمانيا)	**سيارات**
بيجو (فرنسا)	**سيارات**
توتال (فرنسا)	**طاقة**
ميرسك (هولندا)	**نقل بحري**
MSC (سويسرا)	**نقل بحري**
تورم (دنمارك)	**تأمين حاويات**
إليانز (متعددة الجنسيات)	**خدمات مالية وتأمين**
إيني الإيطالية (إيطاليا)	**طاقة**
PGING البولندية (بولندا)	**طاقة**
أوبر بنك Ober bank (النمسا)	**خدمات مالية**
DZ bank الألماني (ألمانيا)	**خدمات مالية**

المصدر: الباحث

وفقًا لخطة التنمية الاقتصادية السادسة (2017-2021) خطَّطَت الحكومة الإيرانية لجذب 20 مليار دولار في العام في شكل استثمار أجنبي مباشر(FDI)[1] بهدف انعاش وتطوير الاقتصاد الإيراني. لكن على مدار اثنى عشر عامًا لم يصل تدفُّق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إيران إلى أكثر من 4 مليارات دولار في العام باستثناء عام 2017، الذي سجّلت فيه استثمارات استثنائية بمعدَّل 5 مليارات دولار كما يكشف تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNICTAD، وتَركَّز أغلبها في قطاع النفط والغاز والبتروكيماويات والطاقة المتجددة والسيارات.

(1) Habibi, Nader. "The Iranian economy two years after the nuclear agreement". Brandeis University, Crown Center for Middle East. February 2018.

مُقارَنةً بعدد من دول المنطقة تُعَدّ إيران الأقلّ في جذب الاستثمارات الأجنبية على مدار العقد الماضي (انظر الشكل 5)، وبالطبع نستطيع أن نتخيل إمكانية تحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر لمعدَّلات متدنية للغاية في 2018 بعد خروج مكثف للشركات الأجنبية في منتصف العام.

شكل5: تطوُّر الاستثمار الأجنبي المباشر
من 2005 إلى 2017 في دول الإقليم (بالمليار دولار)

Source: UNCTAD. World Investment Report 2018. https://goo.gl/odzzb9

إعداد: الوحدة الاقتصادية - رصانة

3. تراجع القيم المضافة للقطاعات الرئيسية ومحركات النموّ الاقتصادي

جاء تراجع معدَّل النموّ الاقتصادي خلال العام نتيجة لانكماش أهمّ القطاعات الإنتاجية كالنفط والصناعة والخدمات، بعد تحقيقها معدَّلات نموّ إيجابية خلال العام السابق 2017، علاوة على تراجع محركات النموّ الاقتصادي كافة كالصادرات النفطية وغير النفطية والاستثمارات الأوروبية بفعل تأثير العقوبات الأمريكية على الاقتصاد بمرحلتيها في أغسطس ونوفمبر من نفس العام والتي أضرت بالكثير من القطاعات الحيوية في إيران كصناعة الطاقة والسيارات والخدمات االملية والمصرفية وحتى السياحية (انظر جدول2)، وتسببت كذلك في تراجع الواردات -مع تقييد الدولة لها- للحد من استنزاف العملة الأجنبية، إضافة إلى الأثر السلبي لانخفاض قيمة العملة المحلِّية وارتفاع الأسعار على تراجع كل من الطلب المحلّي والاستهلاكي العائلي والخاص.

جدول2: أكثر القطاعات الاقتصادية تضرُّرًا من العقوبات الأمريكية

←

قطاعات اقتصادية متضررة من العقوبات الأمرة	الطاقة	- تراجع الصادرات النفطية بأكثر من النصف. - توقف مشروعات تنمية حقول نفط وغاز بمليارات الدولارات. - تعطل مشروعات بتروكيماويات وطاقة متجددة.
	صناعة السيارات	**- مغادرة كبار المنتجين كبيجو وكرايسلر وفولسفاجن. - زيادة معدَّلات البطالة، فهذه الصناعة إحدى أكبر الصناعات المشغلة للعمالة المباشرة وغير المباشرة، قرابة 20 % من إجمالي الوظائف في إيران. - أنتجت إيران في 2017 أكثر من 1,5 مليون سيارة وتحتل المرتبة 12 عالميًا في إنتاج السيارات[1]. - تضخمت أسعار السيارات بنسبة نتراوح بين 50 و130 %[2].**
	خدمات الطيران والسياحة	**- نحو 50 % من أسطول الطائرات متهالك وبحاجة إلى التحديث. - من 200 طائرة متعاقَد عليها مع شركات أمريكية وأوروبية لم تتسلم إيران إلا 11 طائرة. - وقف خطوط طيران بين عدة عواصم عالمية وإيران.**
	الخدمات المالية والمصرفية	**- حظر التعامل المصرفي الدولي مع البنوك الإيرانية بالعملة الأمريكية. - زيادة تكلفة المعاملات المالية والتجارية، ونقص العملات الأجنبية.**

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية

(1) International Organization of Motor Vehicle Manufacturers. "2017 PRODUCTION STATISTICS". (oica.net) https://goo.gl/BuAEg5

(2) Financial Tribune." Iran Auto Market: Car Prices Double!" 17 Dec. 2018. https://goo.gl/M1izPr

وتكشف تقديرات وحدة الاستخبارات البريطانية الإيكونوميست عن حجم الضرر المتوقع أن تواجه معدَّلات نمو قطاعات أساسية مكوِّنة للناتج المحلي الإجمالي الإيراني كالصناعة والزراعة والخدمات، ومعدَّلات النمو المتوقعة كذلك لمحفزات هذا النموّ خلال السنوات المقبلة (انظر جدول 3).

جدول3: معدَّل نمو قطاعات رئيسية بالناتج المحلي الإجمالي الإيراني، ومحرِّكات النمو الاقتصادي % (2017-2020)

معدَّل نمو %	2017*	2018*	2019**	2020**
الصناعة	3,5	4,7-	8,2-	2,6-
الزراعة	2	0,3	0,2-	1,2
الخدمات	2,6	10-	0,2	1,4
صادرات السلع والخدمات	10	13,5-	15-	1,5-
واردات السلع والخدمات	15	22-	20-	4,5-
الاستثمارات الكلية الثابتة	9,7	1-	3-	2-
الطلب المحلّي	5	0,3	1,7-	0,4-
الاستهلاك الخاص	5	1-	2-	0,5-
الاستهلاك الحكومي	4	4	3-	1
الناتج المحلّي الإجمالي GDP	5,6	4,6-	3,7-	0,4-

Source: The Economist Intelligence Unit. ‘‘Economic growth’’.Country report, January 2019, P:7. and December 2017, P:8..

** تقديرات*

*** تنبؤات*

إن اجتماع كل هذه المؤشرات يقود إلى تحقيق الناتج المحلّي الإجمالي معدَّلات نموّ سلبية خلال 2018 واستمرار التراجع الاقتصادي خلال 2019 في حال استمر تشدُّد الإدارة الأمريكية مع النظام الإيراني، وسينعكس هذا التراجع سلبيًا على استقرار المجتمع والدولة خلال العام المقبل.

4. مشكلات هيكلية خارج حدود العقوبات الأمريكية

دور العقوبات الأمريكية في تراجع نموّ القطاعات الاقتصادية لا يخفى، لكن هذا لا ينفي وجود مشكلات هيكلية توثر في أداء الاقتصاد الإيراني حتى دون وجود العقوبات الأمريكية كتعثر قطاع البنوك والمؤسسات المالية التي تعمل بشكل غير رسمي، وتعثر الوحدات الصناعية والمنتجة، وضعف مساهمة القطاع الخاص مقابل هيمنة الدولة والمؤسسات والشركات شبه الحكومية التابعة للحرس الثوري ورجال الدين التي لا تخضع للضرائب وتستفيد من دعم حكومي للطاقة لا يُقَدَّم لغيرها بخاصة الفولاذ والبتروكيماويات، وتحصل على إعانات الضخمة قدّرها الاقتصادي الإيراني إحسان سلطاني بـ40 مليار دولار سنويًا، مقابل خلق عدد قليل نسبيًا من الوظائف والعائدات[1].

كذلك تنتشر ظاهرة التهريب في إيران فتضرّ بالقطاعات الإنتاجية بشدة، وتعطّل بشدة عمل نظرية الاقتصاد المقاوم التي دعا إليها المرشد بداية العام الإيراني 1396 هـ.ش (مارس 2018) لزيادة الإنتاج المحلّي وإحلاله محل الواردات كإستراتيجية مقاومة للعقوبات الأمريكية. ويصفها الاقتصادي الإيراني مهدي بازوكي بأنها ظاهرة ممنهجة ومنظمة في معظمها ويبلغ حجمها أكثر من 12 مليار دولار[2]، ويستحوذ الساحل الممتد لمسافة 2500 كم على الخليج العربي وبحر عمان جنوب البلاد، ومعابر العتالين في مناطق الكراد شمال غرب إيران، والمناطق الحرة، على أكبر حصة في دخول البضائع المهربة إلى البلاد وفقًا لجهات مكافحة تهريب البضائع الإيرانية[3].

5. استنتاجات

من خلال المعطيات السابقة، ينبغي الإشارة إلى مجموعة من الاستنتاجات التالية:

أ- باعتبار القطاع النفطي قاطرة للنمو في إيران ومواردًا هامًّا لخزينة الدولة، فسوف تتأثر التنمية الاقتصادية بقوة ما بقيت العقوبات الأمريكية على الصادرات النفطية.

ب- تقليل الصادرات النفطية إلى الصفر كان هدفًا أساسيًّا من أهداف العقوبات

---

(1) صحيفة كسب وكار المالية الإيرانية. 10 يناير 2019. https://bit.ly/2CZua18

(2) وكالة إيلنا. "قاچاق، طبقه جديد اقتصادى ايجاد كرده است/ اداره جامعه مدرن با سيستم سنتى امكان‌پذير نيست/ قاچاق به نام مرزنشينان؛ به كام ديگران". 30/10/1397. https://bit.ly/2R1Atos

(3) صحيفة تجارت الإيرانية. "تيغ قاچاق زيرگلوي توليد" 22/10/1397. https://bit.ly/2VM2aW8

الأمريكية للضغط على إيران ودفعها إلى طاولة التفاوض مجدَّدًا والقبول بإبرام اتفاق دولي جديد يحدّ من قدرة إيران النووية، ولإجبارها على تغيير سياساتها الخارجية المزعزعة لاستقرار الشرق الأوسط، لكن يبدو سيناريو خفض الصادرات النفطية إلى الصفر أمرًا لا يزال بعيد المنال لسببين، السبب الأول هو الإعفاءات الأمريكية الحالية لثماني دول من العقوبات المفروضة على مشتري الخام الإيراني، والتي من المرجَّح بنسبة كبيرة تمديدها بعد انتهاء مدتها في مايو 2019، بخاصة لكبار المشترين كالصين والهند، ربما للحفاظ على الأسعار العالمية للبترول في مستوى مقبول لكل من أمريكا والدول الثماني، أو لحماية المصالح والأولويات الاقتصادية لهذه الدول الحليفة لأمريكا. السبب الثاني هو التجارب السابقة لإيران في التحايل والالتفاف على العقوبات النفطية، كتخفِّي ناقلات النفط عن الرادار ومحاولة بيع النفط للشركات المحلِّية في بورصة طاقة طهران، وغيرها كثر من الوسائل، ولثقة الحكومة الإيرانية العالية باستمرار صادراتها النفطية حددت في مشروع موازنة العام المقبل 2019/2020 ما لا يقل عن 25% من إيراداتها عن طريق بيع صادرات مليون ونصف مليون برميل يوميًّا.

ج- ستضغط الصين للحصول على تمديد للإعفاءات من العقوبات الأمريكية على مشتريات النفط الإيراني بهدف تأمين مصادر متنوعة لوارداتها من السلعة الحيوية من منطقة الشرق الأوسط المتأزمة، وهي بذلك ستعوض جزءًا من خسارة القطاع النفطي الإيراني سواء من ناحية استمرار استيراداها للنفط الخام، أو من ناحية الاستثمار في المشروعات النفطية التي تركتها الشركات الغربية.

د- لن يعود معدَّل الاستثمار الأجنبي في 2019 إلى ما كان عليه الوضع خلال عامَي 2016 و2017 ما بقيت العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران، وسوف تتجه بوصلة النظام الإيراني في الأجل القصير تجاه جذب الاستثمارات الآسيوية بخاصة من الصين والهند وربما روسيا، على الرغم من ثقة النظام الإيراني بالتكنولوجيا الأوروبية بدرجة أكبر، لذا كان أغلب العقود الاستثمارية الموقعة أو الشركات التي قدمت لإيران بعد تفعيل الاتفاق النووي خلال عامَي 2016 و2017 أوروبية بامتياز، فرنسية وألمانية وإيطالية ودنماركية، لكن مصالح غالبية هذه الشركات تتمحور بشكل أساسي حول السوق الأمريكية ولا تستطيع التضحية بها مقابل استمرار العمل في السوق الإيرانية، فالسوق الأمريكية تُعَدّ ثاني أكبر سوق لبيع سيارات الشركة الألمانية فولكسفاغن على مستوى العالم على سبيل المثال، وشركة كتوتال الفرنسية عملاق صناعة الطاقة يحمل ملكية نصف أسهمها أشخاص يحملون الجنسية الأمريكية، لكن دولة واحدة كالصين لا يمكن بأي حال أن تغطي المجالات كافة التي انسحبت منها الشركات الأوروبية

والأمريكية، ناهيك بفروق الجودة والتكنولوجيا وتنافسية المنتج النهائي المصنَّع.

هـ- ستحاول إيران تهيئة المناخ لجذب الاستثمارات الداخلية والخارجية في ضوء الحصار الأمريكي كتنمية سواحل مكران جنوب إيران على الخليج العربي، واستغلال التقارب الأمريكي الهندي وإعفاء الأخيرة من العقوبات الأمريكية على الاستثمار في ميناء تشابهار جنوب إيران، التي ستمكّن الهند من الوصول إلى الأسواق الآسيوية عبر إيران[1].

و- تكلفة مغادرة الشركات الاستثمارية للسوق الإيرانية المحلِّية ليست بالهينة، وستزيد الضغوط الاقتصادية الاجتماعية على النظام، وتتمثل التكلفة في تسريح العمالة الفنية وزيادة البطالة وفقدان فرص نقل الخبرة ورؤوس الأموال والتكنولوجيا من الخارج لإيران وتكلفة نقص المعروض المحلّي من السلع والخدمات، وهو ما سينعكس في زيادة أسعارها وتكلفة المعيشة معها بالتوازي.

ز- بجانب الصناعات النفطية، فصناعة الصلب والسيارات من الصناعات الكبيرة في إيران التي تشغل ملايين الأيدي العاملة، وستكون من أكثر الصناعات التي ستتأثر العام المقبل بالعقوبات الأمريكية التي فُرضت في مرحلتها الأولى على صادرات الصلب بينما غادرت شركات السيارات الأوروبية السوق الإيرانية، كشركة رينو الفرنسية، إضافة إلى صعوبة استيراد مستلزمات الإنتاج الضرورية في ظل عدم التأكد من فاعلية القناة المالية SPV مع أوروبا إلى الآن، التي إن عملت فستخصَّص لتلبية احتياجات إيران من الغذاء والدواء وتعاملات الشركات الصغيرة والمتوسطة بعيدًا عن المجالات التي فُرضت بشأنها عقوبات.

ثانيًا: ارتفاع معدَّلات التضخُّم

تزايدت سرعة الارتفاع في معدَّلات الأسعار خلال عام 2018 أو ما يُعرَف بمعدَّل التضخُّم، وذلك مقارنة بعامَي 2016 و2017 إذ سجَّل متوسط معدَّل في حدود 10% وفق البنك المركزي الإيراني على أساس سنوي، بينما في عام 2018، تحديدًا في النصف الثاني من العام، بدأ منحنى التضخُّم يأخذ اتجاهًا تصاعديًّا سريعًا، حتى اقترب من 40% خلال الفترة من 22 ديسمبر 2018 إلى 20 يناير 2019 وفق مركز الإحصاء الإيراني، مقارنة بالشهر المناظر من العام السابق[2]. أمَّا صندوق النقد الدولي فتوقع وصول معدَّل التضخُّم في إيران بنهاية الفترة 2018 إلى قرابة 48%

---

(1) للمزيد انظر: ليلة، أحمد شمس الدين. "الأهمية الاقتصادية لميناء تشابهار والفرص المتاحة لإيران والهند وباكستان". مجلة الدراسات الإيرانية. العدد الأول، ديسمبر 2016. ص 121 وما بعدها. https://goo.gl/GGSqVp

(2) Financial Tribune." Iran's YOY Consumer Price Inflation Near 40%". 22 Jan. 2019. https://goo.gl/W2TGkD

مقارنة بـ2017، وأن يسجل التضخُّم نحو 28% خلال عام 2019[1]، (انظر شكل6).

شكل6: معدَّل التضخم 2012-2019 (%)

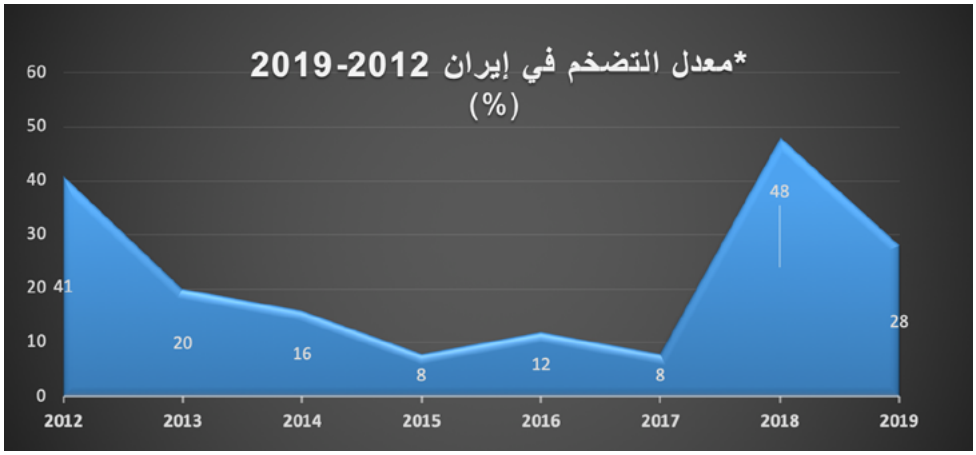

Source: World Economic Outlook Database, IMF, October 2018. https://goo.gl/xZ3WS4

إعداد: الوحدة الاقتصادية - رصانة

End of period consumer prices /*أسعار المستهلك لنهاية الفترة*

1. الغذاء والإسكان الأعلى تضخُّمًا

على الرغم من أن التضخُّم العامّ سجل معدَّلات مرتفعة خلال العام، فإن بعض المجموعات الفرعية للتضخُّم كانت أعلى بكثير من معدَّل التضخُّم العامّ، كتلك المتعلقة بالغذاء أو المسكن كل على حدة. على سبيل المثال ارتفعت أسعار الغذاء بمعدَّلات كبيرة زاد بعضها على 60% في ديسمبر على أساس سنوي، في حين سجلت أسعار المساكن في العاصمة طهران زيادة بلغت 90% في ديسمبر/يناير الماضي على أساس سنوي[2]. ويشكل الغذاء النسبة الكبرى من سلة إنفاق الطبقات الدنيا، ويتأثر الفقراء بالزيادات في أسعاره بدرجة أكبر من زيادات أسعار باقي مستلزمات الحياة كالمسكن والملبس، فالبقوليات ارتفعت أسعارها بما يقارب 50% والبيض بـ44% ومنتجات الألبان بنحو 70%(انظر شكل6).

(1) World Economic Outlook Database, IMF, October 2018. https://goo.gl/e4g7f8

(2) Financial Tribune. "Tehran Home Sales Fall 60% as Prices Rise 90%". 23 Jan. 2019. https://goo.gl/GTp83X

جدول4: نسب الزيادة السنوية في أسعار المنتجات الغذائية ديسمبر 2018*

اللحوم الحمراء	%49
اللحوم البيضاء	%58
البيض	%44
الأرز	%24
منتجات الألبان	%68
الفاكهة الطازجة	%58
الخضراوات	%31
الزيوت النباتية	%44
السكر	%39
الشاي	%23
الفاصوليا	%48
الحمص	%14
اللوبيا	%48

Source: Central bank of Iran. eghtesadnews.com https://goo.gl/Av5tm7

** الأسبوع الثالث من ديسمبر 2018 مقارنه بنظيره في العام الماضي.*

2. العاصمة والمحافظات الحدودية الأعلى نصيبًا في ارتفاع الأسعار

تفاوت نصيب المحافظات الإيرانية من معدَّلات التضخُّم العامّ، فكانت العاصمة طهران من بين المحافظات التي تشهد معدَّلات عالية في ارتفاعات الأسعار (39%)، وسجلت المحافظات الحدودية كإيلام غربي إيران معدَّلات التضخُّم الأعلى على الإطلاق (44%) خلال نوفمبر/ديسمبر 2018 على أساس سنوي، وتقطنها العرقية العربية (انظر خريطة1)، ومحافظات أخرى كسيستان وبلوشستان جنوب شرقي إيران التي تضمّ عرقية البلوش وكردستان في الشمال الغربي وأذربيجان الشرقية، بينما كانت محافظة قم الأقلّ في معدَّل التضخُّم على الإطلاق خلال نفس الفترة (31%). وكان وراء زيادة معدَّلات التضخُّم في إيران خلال العام مجموعة من الأسباب الحاسمة.

خريطة1: التضخم في المحافظات الإيرانية نوفمبر-ديسمبر 2018 (%)

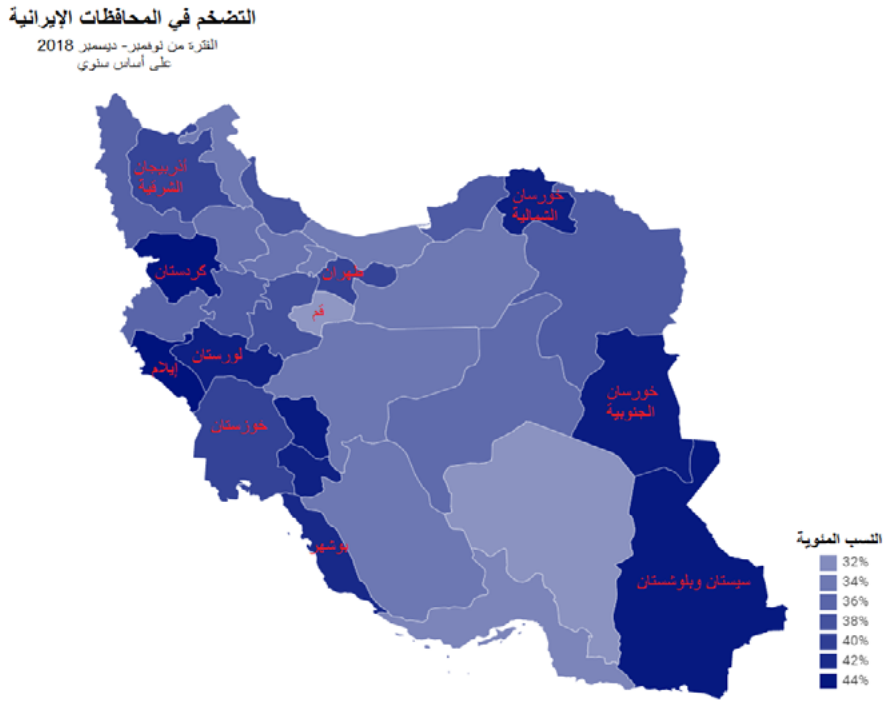

المصدر: فاينانشيال تريبيون، وتصميم الوحدة الاقتصادية بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية https://goo.gl/KQz38S

تَسبَّب في ارتفاع معدَّلات التضخُّم خلال العام مجموعة من العوامل، كزيادة السيولة النقدية، وانخفاض سعر العملة المحلِّية أمام العملات الأجنبية، وتراجع

الصادرات النفطية. وكان العامل الحاسم هو زيادة طبع الحكومة النقود دون ضوابط، ونمو السيولة النقدية بمعدَّلات أكبر بكثير من نموّ الناتج المحلّي الإجمالي بما يعني وجود فائض أموال أكبر مما يمكن شراؤه من سلع وخدمات، ومِن ثَمَّ ارتفاع الأسعار كنتيجة منطقية. نمت السيولة النقدية خلال السنوات الأربع الماضية في المتوسط بمعدَّل سنوي نحو 24%[1]، في حين كان أكبر نموّ سنوي للناتج المحلّي الإجمالي هو 12,5% في 2016.

أمَّا خلال الربع الثالث من عام 2018 فنما حجم السيولة النقدية بنحو 45%[2]، بينما يُقدَّر نموّ حجم الناتج المحلّي الإجمالي خلال نفس الربع بمعدَّل تحت الصفر، أي انكماشي. واستمرار الوضع على هذا النحو سيقود حتمًا إلى مزيد من ارتفاعات الأسعار في المستقبل.

3. تراجع حادّ للعملة الوطنية

قد يكون عام 2018 هو الأسوأ منذ عشرات السنين في تاريخ العملة الإيرانية التومان، إذ شهدت بداية العام تظاهرات أثرت بشكل مباشر على أسعار الصرف الأجنبية فكانت بداية سلسلة من تراجعات قيمة العملة الإيرانية في السوق الحرة، بلغت ذروتها في سبتمبر 2018 بعد تطبيق المرحلة الأولى من العقوبات الأمريكية مسجلة 19 ألف تومان للدولار الواحد قبل أن تستقر حول 11 ألف تومان بنهاية 2018 مقارنة بأقلَّ من 5 آلاف تومان خلال عامَي 2016 و2017 (انظر شكل7)، أي ارتفعت قيمة النقد الأجنبي بأكثر من ثلاثة أضعاف في شهور معدودة.

شكل7: سعر الدولار مقابل العملة الإيرانية 2016-2018 (بالتومان)

Source: bonbast.com

(1) Daily Mail. "Iran's economic woes go beyond sanctions: analysts". 25 Dec. 2018. https://goo.gl/2Pk3Qd

(2) Economist Intelligence Unit. "Quarterly Data, M1 change".Country report, December 2018. P: 11.

اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير خلال 2018 علّها توقف نزيف العملة المحلِّية أمام العملات الأجنبية، لكنها لم تؤتِ ثمارها بفاعلية. بدأت هذه التدابير في أبريل بخفض سعر الصرف الرسمي من نحو 3500 إلى 4200 تومان للدولار الواحد وهو كان قريب من سعر السوق الحرة في ذلك الوقت، ثم تغيير محافظ البنك المركزي في شهر يوليو بعد مزيد من تراجع العملة المحلِّية في السوق الحرة إلى قرابة 12 ألف تومان في شهر يوليو، إضافة إلى مطالبة المصدرين الإيرانيين بتحويل عملاتهم الأجنبية عبر البنك المركزي عبر نظام "نيما" المربوط بسعر الصرف الحر بدلًا من التعامل مع السوق السوداء، لاستخدام المتحصلات في استيراد السلع الأساسية للدولة. مع هذا انتهي عام 2018 بسعر صرف رسمي حر بعيد تمامًا عن أسعار عام 2017، سواء الرسمية وغير الرسمية.

كانت العقوبات الأمريكية على إيران اللاعب الرئيسي في تراجع سعر العملة المحلِّية، إذ تسببت في خلق حالة من الذعر أولًا في سوق الصرف الإيرانية مع التلميحات الأمريكية بالانسحاب من الاتفاق النووي أفضت إلى تزايد الطلب على الدولار تحوُّطًا للمستقبل بفعل العوامل النفسية وخروج رؤوس الأموال من إيران وتزايد شراء العقارات في الخارج بخاصة في تركيا، ثم تسبب الانسحاب الأمريكي بعد تأكيده في محدودية وصول الحكومة إلى الموارد الدولارية التي يأتي أغلبها من صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية. ومع نهاية العام أصبح سعر الدولار الحر نحو 11 ألف تومان مقارنة بأقل من 5 آلاف في بدايته.

4.استنتاجات

من خلال المعطيات السابقة، ينبغي الإشارة إلى مجموعة من الاستنتاجات، كالتالي:

أ- استمرار العقوبات الأمريكية على صادرات النفط الإيراني سيكون عاملًا مهددًا لاستقرار أسعار الصرف الرسمية وغير الرسمية في المستقبل، ومن المرجح أن تلجأ الحكومة إلى مزيد من خفض قيمة العملة بالسعر الرسمي نتيجة للفرق الكبير بين السعر الرسمي الحالي 4200 تومان للدولار ونحو 11 ألف بالسعر الحرّ مع تراجع صادراتها النفطية وتراجع أسعار النفط العالمية، بخاصة أنها ستخصص نحو 14 مليار دولار (قرابة نصف عائداتها من صادرات النفط المتوقعة العام القادم) بالسعر الرسمي لمستوردي السلع الأساسية للحفاظ على أسعارها منخفضة، وكان إسحاق جهانغيري نائب الرئيس روحاني اقترح تغيير السعر المدعوم للسلع الأساسية من 4200 إلى 8000 تومان للدولار الواحد لتخفيف عبء الدعم عن الحكومة التي تعاني شُحَّ الإيرادات الدولارية، وهذا سيناريو مرجح حدوثه مستقبلا.

ب- بينما توقع صندوق النقد الدولي استمرار الزيادة في الأسعار أو التضخُّم في العام المقبل 2019 ليسجِّل نحو 28% مقارنة بعام 2018، وهذا منطقي تمامًا من الناحية الاقتصادية في ضوء زيادة السيولة النقدية وتراجع الصادرات النفطية وارتفاع أسعار العملات الأجنبية.

لكن إذا استمرت الأوضاع السابقة دون تغيُّر فقد يزيد ارتفاع الأسعار على ما توقعه الصندوق، بخاصة مع استمرار سياسة طبع النقود دون انضباط بالرغم من انكماش الناتج المحلّي الإجمالي، وهو ما يتنافى مع المنطق الاقتصادي الرشيد في حالات الانكماش.

ثالثًا: الميزانية العامَّة للدولة في 2018

بعد شدّ وجذب طويل مع الحكومة حول بعض بنود الموازنة[1(*)] أقرّ البرلمان الإيراني موازنة العام المالي (مارس 2018-مارس 2019) في أواخر شهر فبراير 2018م، وذلك بعد أن أجبر الحكومة على إجراء تعديلات كان منها إلغاء الزيادة في أسعار الطاقة وإعادة النظر في حذف ملايين من الإيرانيين من قوائم الدعم النقدي.

1. حجم الموازنة

أُقِرَّت الموازنة بقيمة بلغت 443 تريليون تومان (قرابة 105 مليارات دولار بسعر الصرف الرسمي)[2] أكثر من 70% منها تذهب للنفقات التشغيلية التي تشمل الرواتب ونفقات تشغيل المصالح الحكومية، وحددت الحكومة سعر صرف رسميًّا 3500 تومان لكل دولار قبل أن تخفضه إلى 4200 تومان للدولار في أبريل 2018م.

بدت هذه الموازنة توسُّعية بالقيمة الاسمية، أي نتيجة لزيادة قيمتها بالتومان، أمَّا إذا كانت مقومة بسعر الدولار الرسمي فستكون أقلَّ من ميزانية العام السابق، إذ زادت بنحو 20% بالتومان، أما بسعر الدولار الرسمي فقد انخفضت بنحو 6%[3(*)] نتيجة للانخفاض المستمر في قيمة العملة المحلِّية كما وضحنا سابقًا.

حددت الحكومة كمية الصادرات النفطية في الموازنة بمليونين و63 ألف برميل في اليوم[4] وبسعر مقدر بـ55 دولار للبرميل، أي قدرت الحكومة عائدات الدولة النفطية

---

(1) (*) اضطُرّت الحكومة إلى تقليل نفقاتها للسيطرة على عجز الموازنة فقدمت مشروع الموازنة بزيادة أسعار البنزين والديزل بنسبتَي 50% و33% على التوالي ورفع الدعم عن 34 مليون فرد (45500 تومان للفرد شهريًّا أو نحو 11 دولارًا بالسعر الرسمي للدولار)، وهو ما أثار غضب الشارع الإيراني، فرفض البرلمان المشروع وتراجعت الحكومة عن قرار زيادة أسعار الطاقة واكتفت بتقليل أعداد من سيُحذَفون من قائمة الدعم من 34 مليونًا إلى 21 مليون إيراني.

(2) Eghtesad Online. "Majlis Approves Budget". 24 Feb.2018. https://goo.gl/9BG2oT

(3) (*) ميزانية العام السابق كانت 371 تريليون تومان بسعر صرف 3300 تومان للدولار، أي نحو 112.4 مليار دولار.

(4) وكالة أخبار الجمهورية الإسلامية (إيرنا). "درآمد نفت در سال 97 در چه محل هايى هزينه خواهد شد". 5/10/1396. http://www.irna.ir/fa/News/82775613

بنحو 53 مليار دولار (نصيب الموازنة منها 54% والباقي يوزَّع بين صندوق التنمية والشركة المنتجة للنفط)، في حين كان متوسط الأسعار الفعلية خلال العام 71,7 دولار للبرميل، ووفق تقديرات وحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة للإيكونوميست فإن إيران استطاعت جني نحو 71 مليار دولار خلال عام 2018 من مبيعات النفط الخام[1] أي بزيادة 18 مليار دولار عن المقدَّر في الميزانية، بما يعني أن العائدات الإضافية لم تأتِ فقط بفعل ارتفاع الأسعار، بل ربما من زيادة الصادرات المهرَّبة.

2. إيرادات ونفقات الموازنة

بتحليل أخر البيانات المعلنة أثناء فترة إعداد التقرير للإيرادات والنفقات الفعلية خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الإيراني الماضي 1397 هـ.ش (21 مارس 2018-20 أكتوبر 2018) ينكشف جانب من الوضع المالي للحكومة الإيرانية خلال العام الماضي وحتى المستقبل.

تأتي إيرادات الحكومة من مصدرين أساسيَّين هما النفط ومتحصلات الضرائب[2*]، إضافةً إلى مصادر أخرى أقلّ في وزنها النسبي كبيع الشركات الحكومية وإصدار السندات المالية أو مصادر أخرى. وكثيرًا ما تأتي عائدات الضرائب الفعلية آخر العام أقلّ من تلك التي استهدفتها الحكومة في بداية العام، بينما عادة تأتي عائدات النفط أعلى مما استهدفته الحكومة، لأسباب منها ارتفاع الأسعار العالمية للنفط أو زيادة التصدير من ناحية، والتهرب الضريبي من ناحية أخرى.

وخلال فترة القياس المذكورة استهدفت الحكومة الإيرانية عائدات ضريبية بنحو 84 تريليون تومان (20 مليار دولار بالسعر الرسمي و7,6 مليار دولار بالسعر الحر) في حين لم يتعدَّ ما حصَّلَته الحكومة بالفعل نحو 60 تريليون تومان (14,2 مليار دولار بالرسمي و5,4 مليار دولار بالحر) بنهاية الأشهر السبعة حتى 22 أكتوبر 2018، في حين استهدفت الحكومة خلال الفترة عائدات نفطية بقرابة 60 تريليون تومان (14 مليار دولار بالرسمي و5,4 مليار دولار بالحر) في حين أن عائدات النفط ومنتجاته الفعلية جاءت أعلى بـ22% من المستهدف مسجِّلة 73 تريليون تومان[3] (17,4 مليار دولار بالرسمي، 6,6 مليار دولار بالحر)، بمعنى أن اعتماد موازنة الحكومة الفعلي على عائدات النفط كان أعلى في النهاية من اعتمادها على عائدات الضرائب على عكس ما استهدفته في بداية العام من تقليل الاعتماد على النفط مقابل زيادة الاعتماد على عائدات الضرائب المحصلة وهو ما لم يتحقق.

---

(1) The Economist Intelligence Unit. "Economic growth".Country report, January 2019, P:7-9

(2) * تأتي الضرائب من أربعة أنواع رئيسية: المعاملات القانونية والدخل والثروة والضرائب غير المباشرة كضرائب الواردات والقيمة المضافة.

(3) Eghtesad Online. IBID.

أما على جانب النفقات، فعادة ما يذهب أكثر من 70% من حجم موازنة الدولة الإيرانية لسداد النفقات الجارية والتشغيلية التي تشمل نفقات صيانة وتشغيل المصالح الحكومية وسداد أقساط وفوائد الديون للبنوك المحلِّية، ودفع الرواتب والمعاشات لملايين العاملين بالحكومة والمتقاعدين، ولهذا فإن المخصصات الموجه للرعاية الاجتماعية تشكل الجانب الأكبر من نفقات الحكومة كل عام ويأتي بعدها مباشرة المخصصات الموجه للدفاع والأمن (انظر شكل 8).

شكل8: توزيع نفقات الموازنة الإيرانية 2019/2018 (بالمليار دولار) *

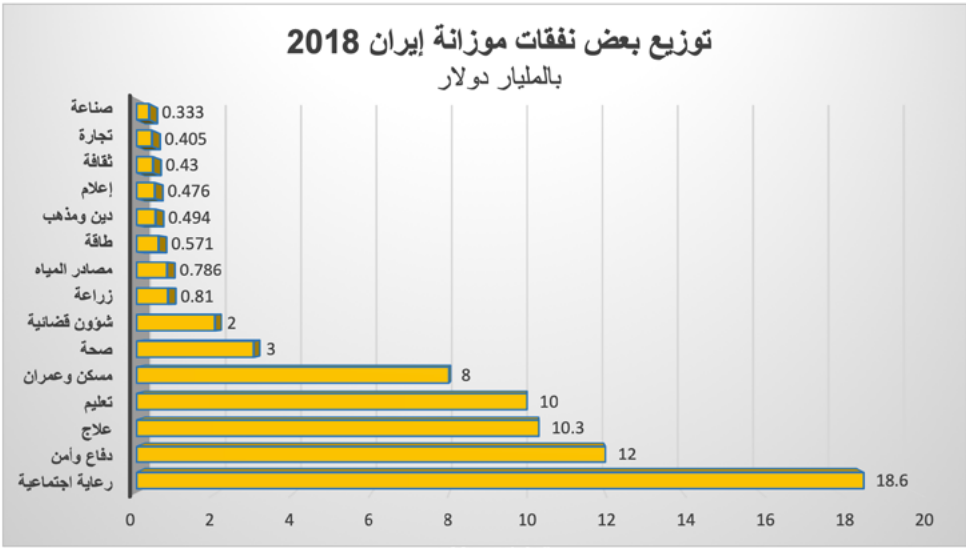

Source: IRIB News Agency. (1)

*الأرقام تقريبية.

إعداد: الوحدة الاقتصادية - رصانة

تركيز الانفاق على الرعاية الاجتماعية والدفاع على حساب الإنتاج والاستثمار

يكشف الرسم البياني السابق (شكل 8) عمَّا هو أهمّ من حجم الأرقام المخصصة لكل جهة، فهو يكشف عن التوزيع النسبي للنفقات المخصصة للقطاعات الحيوية

(1) گزارش پژوهشی. خبر گزاری صداوسیما IRIB. "لایحه بودجه 97 به زبان ساده". 13.دي.1396. https://goo.gl/jRFtgW
ملاحظة: الاحصاءات هي حاصل ضرب نصيب الفرد الإيراني من كل قطاع في عدد السكان.

الذي يعبِّر بدوره عن أولويات الحكومة واهتمامات النظام، ويظهر الرسم البياني أن أكثر ما تنفق عليه الحكومة العام الحالي هو الرعاية الاجتماعية، بخاصة أن بداية العام شهدت احتجاجات واسعة اعتراضًا على الأوضاع المعيشية ورفع الدعم النقدي، ثم يأتي الدفاع والأمن من ضمن أهمّ أولويات الإنفاق الحكومي ويقارب نصيب قطاعَي التعليم والصحة مجتمعين.

نصيب القطاعات الإنتاجية والمشغلة لأعداد كبيرة من العمالة كالصناعة والزراعة من الإنفاق محدود للغاية مقارنة بالدفاع والأمن الأقل استيعابًا للقوى العاملة، وكذلك أقلّ من أنصبة الدين والثقافة والإعلام مجتمعة، فنصيب الدين والمذهب من النفقات على سبيل المثال كان أعلى من نصيب قطاع هامّ كالصناعة.

وارتبطت الموازنة بعدد من البنود والإجراءات اللافتة للنظر والتي لها دلالات خاصة، إذ كان من اللافت للانتباه موافقة المرشد على سحب 4 مليارات دولار من صندوق التنمية الوطني[1(*)]، وخُصصت النسبة الكبرى من المبلغ لأغراض التسلح والدفاع (62% أو 2,5 مليار دولار) ونحو 4% تذهب للإذاعة والتليفزيون في حين تذهب 34% (1,35مليار دولار) إلى أغراض إعمار مناطق منكوبة ومواجهة مشكلات صحية وبيئية، بما يعكس بوضوح استمرار سيطرة النزعة الأمنية والآيديولوجية على توجهات القيادة العليا في البلاد.

3. مأزق الحكومة مع عجز الموازنة

خلال الأشهر السبعة المذكورة (مارس-أكتوبر) زادت الفجوة أو العجز بين الإيرادات والنفقات بمقدار 74% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وبلغ العجز في الموازنة نحو 39 تريليون تومان خلال الأشهر السبعة[2] (9,2 مليار دولار بالسعر الرسمي و3,5 مليار بالسعر الحر[3(*)].

في عام 2018 سجَّل عجز الموازنة الإيرانية أعلى معدَّل له خلال آخر عشر سنوات بنسبة 2,7% من الناتج المحلّي الإجمالي، وهو في ازدياد مستمر منذ تولِّي حكومة روحاني في أغسطس من عام 2013 (انظر شكل9). وكان العجز عندما تَسلَّم روحاني الحكم نحو 3,5 مليار دولار[4]، مقابل أكثر من 9 مليارات دولار خلال سبعة أشهر فقط من 2018 (مارس-أكتوبر)، محققًا نسبة أكثر من 4% من الناتج المحلّي الإجمالي.

---

(1)(*) صندوق ثروة سيادي يموَّل عن طريق أخذ جزء من عائدات النفط، والهدف من إنشائه في الأساس تمويل مشروعات التنمية المتعثرة داخل إيران. للمزيد يمكن الاطلاع على الرابط التالي على موقع بي بي سي بالفارسي: http://www.bbc.com/persian/iran-features-42804281

(2) Eghtesad Online. "Iran Budget Deficit Widens 74% YOY". 18 Dec. 2018. https://goo.gl/pniwUK

(3) * سوف نستخدم السعر الحر 11 ألف تومان للدولار.

(4) Financial Tribune, Iran Budget Deficit Estimated at $9.6b, 24 August 2017, https://goo.gl/fQN7Kg

شكل9: عجز الموازنة الإيرانية 2010-20/2019
(نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)

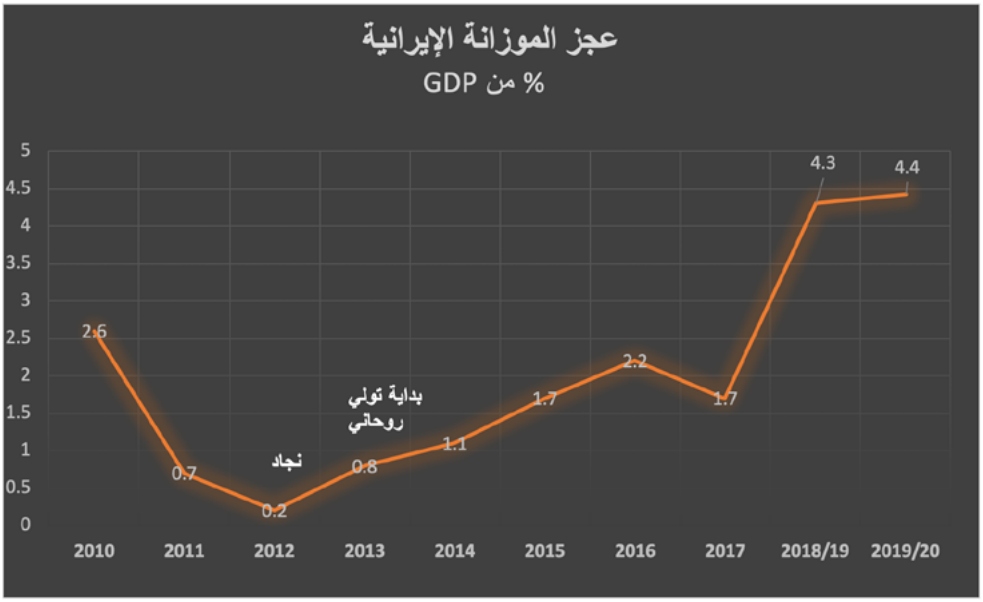

Source: World Economic Outlook Database, IMF, October 2018. https://goo.gl/x8bdkx

إعداد: الوحدة الاقتصادية - رصانة

نتيجة للفارق المتزايد بين الإيرادات والنفقات، تُضطرّ الحكومة إلى إيجاد مصادر غير الإيرادات المعتادة لتمويل العجز، كالاقتراض الداخلي ببيع سندات الخزانة بفوائد مستقبلية، أو طبع الأموال دون مراعاة لأثاره التضخُّمية. فخلال الفترة المذكورة باعت الحكومة سندات بقرابة 50 تريليون تومان (12 مليار دولار بسعر الصرف الرسمي ونحو 5 مليار دولار بسعر الصرف الحر) لسد عجز الموازنة، وبهذا تكون الحكومة زادت إصدار سندات بـ43% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

عمومًا تتزايد الفجوة بين إيرادات ونفقات الحكومة منذ 2013 إلى اليوم، ويكمن جزء كبير من سبب العجز في تدني الإيرادات الضريبة المحصلة بالفعل عما كانت الحكومة تتوقع أن تحصِّله بنهاية الفترة، ولا شك كان لصعوبة تحصيل إيرادات النفط دور في الأمر في ظل الحصار الاقتصادي الأمريكي.

4. استنتاجات

من خلال المعطيات السابقة، ينبغي الإشارة إلى مجموعة من الاستنتاجات، كالتالي:

أ. تكمن خطورة التزايد المستمر في عجز الموازنة في انعكاساته السلبية على كل من حجم الأعمال والاستثمارات، وعلى المواطن البسيط بدرجة أكبر. فعادة ما يُموَّل عجز الموازنة بإحدى الطرق الآتية أو بأكثر من طريقة منها، كزيادة رسوم الخدمات الحكومية أو الرسوم الجمركية أو الضريبية على حساب المواطن أو السحب من صندوق التنمية الوطنية الإيراني أو استدانة الحكومة من البنوك المحلِّية أو الأجنبية عن طريق أذون الخزانة أو بأسوأ طريقة ممكنة وهي طبع مزيد من النقود دون حساب.

والحقيقية أن الحكومة الإيرانية جرَّبَت أغلب الطرق السابقة من قبل، بخاصة طبع النقود دون انضباط أو مراعاة لمعدَّلات نموّ الناتج المحلّي الإجمالي، وبنسب تَخطَّت 30% في بعض السنوات، مما كان أحد الأسباب المباشرة لزيادة الضغوط التضخُّمية على المواطنين في النهاية.

ب. ستضطر الحكومة نظرا للأوضاع المالية والاقتصادية إلى تقليل نفقات الموازنة عامة في العام المقبل على أقل تقدير فيما عدا زيادة رواتب الموظفين لتقليل حالة الاحتقان الشعبي من تردي الأوضاع الاقتصادية. وفي المقابل ستزيد الحكومة الضرائب وربما رسوم بعض الخدمات والجمارك لتعويض جزءا من إيرادات النفط الضائعة وتقليل عجزها المالي.

ج. ستزيد حالات التهرب الضريبي وستواجه الحكومة صعوبات في تحصيلها في ضوء انكماش النشاط الاقتصادي، وسيقاتل النظام الإيراني من أجل استمرار تدفق عائدات النفط الذي أصبح أهم مورد مضمون لدى الحكومة بالرغم من العقوبات.

رابعًا: الميزان التجاري الإيراني

يطلق المرشد شعارًا جديدًا مع بداية كل عام إيراني جديد (في 21 مارس بالتقويم الميلادي) لتسير خلفه الحكومة، وكان دعم السلع الإيرانية أو تشجيع الإنتاج المحلّي هو شعار عام 2018م كإحدى أهم أدوات نظرية الاقتصاد المقاوم التي يتبناها النظام لمواجهة العقوبات الأمريكية حاليًا، والمقصود بها زيادة الإنتاج المحلّي ليحلّ محلّ الواردات من الخارج مع زيادة الصادرات الإيرانية غير النفطية، وضرورة المقاومة وعدم الخضوع للضغوط الخارجية. فما الذي حدث بنهاية العام؟ هل انخفضت الواردات بالفعل دون أن يظهر أثر ذلك في ارتفاع الاسعار المحلِّية؟ وهل زاد الإنتاج المحلّي؟ وكيف كان رصيد ميزان المدفوعات؟

1. تقييد الواردات الاجباري

عادة ما يتفوق حجم الواردات الإيرانية على حجم صادرات البلاد، إذا ما استبعدنا الصادرات النفطية بالطبع، وخلال الفترة من بداية العام الإيراني حتى أواخر شهر

ديسمبر أعلنت الجمارك الإيرانية عن انخفاض قيمة الواردات الإيرانية بنسبة 16% مقارنة بنفس الفترة من عام 2017م، وبغلت قيمتها نحو 33 مليار دولار، بينما ارتفعت الصادرات غير النفطية خلال نفس الفترة بنسبة 5% مقارنة بنفس الفترة من عام 2017م، وبلغت قيمة الصادرات غير النفطية نحو 33,4 مليار دولار[1] خلال فترة الأشهر التسعة تلك.

انخفضت الواردات بالفعل خلال العام، لكن ليس بسبب زيادة الإنتاج المحلّي وإحلاله محل الواردات، بل بسبب حظر التعامل بالدولار الأمريكي مع إيران، ونقص العملة الأجنبية وارتفاع أسعارها بشكل قياسي خلال عام 2018م بعد تراجع الصادرات النفطية، مما زاد تكلفة الاستيراد وأسعار البضائع مع نقص القوة الشرائية للمستهلكين. علاوة على اتخاذ الحكومة بعض الإجراءات التقييدية للواردات كحظر استيراد أكثر من 1300 سلعة في شهر يونيو[2] شملت ملابس وأحذية ومنتجات صحية وبعض الآلات، لمحاولة السيطرة على ارتفاع أسعار العملة الأجنبية، مما دفع تجار البازار إلى الاحتجاج على ارتفاع الأسعار وركود بضائعهم.

أما الإنتاج المحلّي فلم يزد خلال العام ولم يثبت على معدَّلاته السابقة، بل انكمش بنسبة قد تصل إلى أكثر من 5% كما سبق وأوضحنا في الأجزاء السابقة. وبشكل عامّ سيبقى الميزان الجاري يحقق فائضًا، مدفوعًا بوجود صادرات نفطية وتخفيض الواردات الإجباري، لكن هذا الفائض سيكون أقلّ من العامين الماضيين، وقدّره صندوق النقد الدولي[3] بنحو 6 مليارات دولار في 2018 مقارنة بنحو 16 مليار دولار في عام 2016.

2. تغيُّر وجهات الصادرات الإيرانية

حدث تغيُّر لافت في وجهات الصادرات الإيرانية إلى الخارج خلال العام، فبعد أن كانت الصين الوجهة الأولى للصادرات الإيرانية غير النفطية في العام الماضي، احتل العراق مكانه في المرتبة الأولى في 2018، بقيمة قرابة 7 مليارات دولار بنسبة 21% من إجمالي الصادرات الإيرانية إلى الخارج. وفي العام الماضي كان العراق يأتي في الترتيب الثالث من حيث وجهات الصادرات الإيرانية (انظر شكل 10)، لكن استيراداه زاد العام الحالي 49%، ويستورد العراق من إيران الغاز الطبيعي والكهرباء والمنتجات الزراعية والأغذية والسلع الهندسية، إضافة إلى حصوله على استثناء مؤقت من العقوبات الأمريكية على إيران في ما يتعلق باستيراد الغاز.

---

(1) صحيفة مردمسالاري. " صادرات غيرنفتى از مرز 33 ميليارد دلار گذشت". 10/10/1397. https://goo.gl/onrRsh

(2) The Guardian. "Iran bans 1,300 imports as economic protest shuts shops in Tehran". 25 Jun 2018. https://goo.gl/Biv8DL

(3) World Economic Outlook Database. IMF. October 2018. https://goo.gl/LTx3xX

شكل10: وجهات الصادرات لإيرانية خلال عامَي 2017 و2018

** خلال عشرة أشهر (بداية من مارس 2017).*

*** خلال تسعة أشهر (بداية من مارس 2018).*

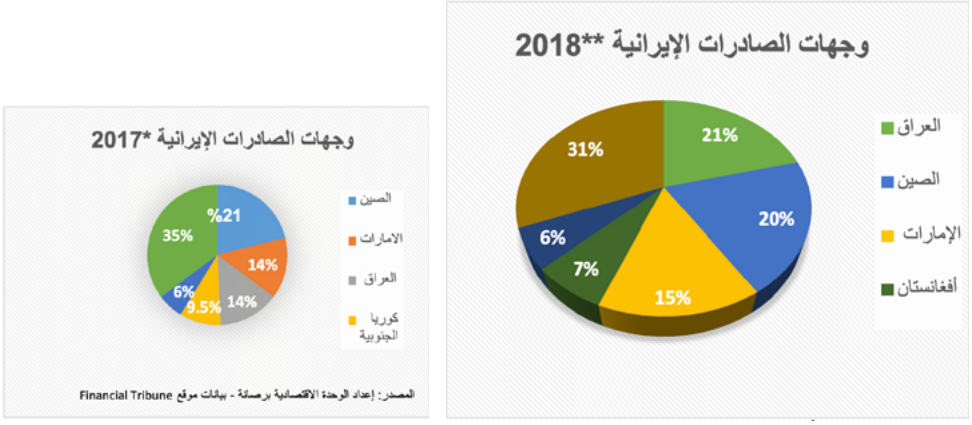

Source: Tasnim News - Financial Tribune- Iran Strategic Report, RASANAH 2017.

إعداد: الوحدة الاقتصادية - رصانة

وجاءت الصين في المرتبة الثانية بفارق بسيط عن العراق بنسبة 20% من إجمالي الصادرات الإيرانية إلى الخارج، ثم جاءت الإمارات في المرتبة الثالثة، ثم أفغانستان وتركيا في المرتبتين الرابعة والخامسة، أي إن كوريا الجنوبية والهند خرجتا من قائمة أكبر خمسة مستوردين من إيران في العام الحالي، بعدما حلّت أفغانستان وتركيا محلّهما. بالطبع كان للعقوبات الأمريكية دور في الأمر لتشابك المصالح الاقتصادية والأمنية بين الولايات المتحدة وكوريا والهند.

3. تغيُّر مصادر الواردات الإيرانية

أما الواردات فقد اعتمدت إيران في تأمين الجانب الأكبر منها على الصين بنسبة 26% تقريبًا من إجمالي وارداتها من الخارج خلال 2018 (انظر شكل 11)، بقيمة فاقت 8 مليارات دولار خلال الفترة المذكورة، ثم من الإمارات بنسبة 15%، ثم كوريا الجنوبية وألمانيا بنسبة متساوية تقريبًا بلغت 6%، وجاءت سويسرا في المرتبة الخامسة بنسبة 5,5%[1]. ومرة أخرى خرجت كوريا الجنوبية من القائمة بعدما كانت ثالث أكبر مصدِّر لإيران خلال العام الماضي، وانضمت إليها تركيا. كذلك انخفضت واردات إيران من الاتحاد الأوروبي عامة بنسبة 9,4%[2].

(1) وكالة أنباء تسنيم. "صادرات غيرنفتی ايران از مرز 33 ميليارد دلار گذشت". 9 دي 1397. https://goo.gl/CSJMFN

(2) خلال فترة 11 شهرًا من يناير إلى نوفمبر 2018، انظر : https://goo.gl/1LX9Mx

شكل 11: مصادر الواردات الإيرانية خلال عامي 2017 و2018

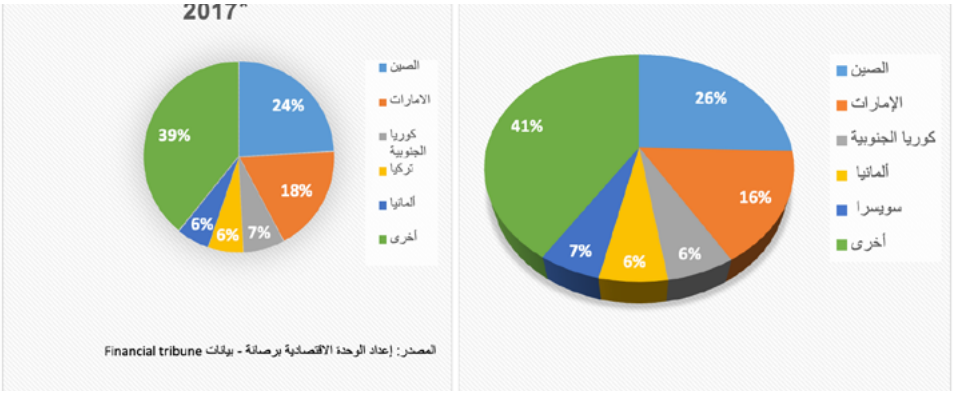

* خلال عشرة أشهر (بداية من مارس 2017).

** خلال تسعة أشهر (بداية من مارس 2018).

Source: Tasnim News - Financial Tribune- Iran Strategic Report, RASANAH 2017.

شكَّلَت أهم واردات إيران خلال الفترة الذرة والأرز وفول الصويا والفحم وقطع غيار السيارات والمعدات الصناعية والهواتف الجوالة. أما صادرات إيران فشملت البتروكيماويات والمكثفات الغازية جزءًا كبيرًا من صادرات إيران غير النفطية خلال الأشهر التسعة الأخيرة من عام 2018، وكانت بنسبتَي 34% و8% على التوالي، في حين شكَّلت البضائع الأخرى كافة، كالمنتجات الزراعية والفستق والزعفران وقطع الغيار والسجاد، نحو 57% من الصادرات غير النفطية.

4. استنتاجات

من خلال المعطيات السابقة، ينبغي الإشارة إلى مجموعة من الاستنتاجات، كالتالي:

أ- يحتاج الاقتصاد الإيراني لتطبيق شعار تشجيع المنتجات المحلِّية خلال العام الإيراني الجديد إلى تفعيل حزمة من السياسات العملية، أولها محاربة تهريب البضائع الأجنبية الرخيصة التي تضرب الإنتاج المحلّي وتضيِّع على خزينة الدولة مليارات الدولارات من الرسوم الجمركية في ذات الوقت، بالإضافة إلى حل مشكلات آلاف المصانع والمشروعات الصغيرة المتعثرة وتوفير الدعم المالي لها وزيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري على البنية التحتية وتطوير المقدرات التعليمية والصحية، بجانب العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية للسوق الإيرانية واستتباب السياسة الخارجية الإيرانية مع العالم الخارجي.

ب- لا يمكن التغافل عن أثر العقوبات الأمريكية السلبي على الإنتاج المحلّي، نتيجة لصعوبة إمداده بالواردات الضرورية لسير العمليات الإنتاجية من مواد خام أولية أو وسيطة أو قطع غيار وآلات وغيرها، بخاصة من دول الاتحاد الأوروبي التي تعتمد عليها إيران بعد الصين في إمدادها بالواردات الصناعية وقطع الغيار الضرورية للإنتاج.

ج- سيبقى الميزان الجاري يحقق فائضًا، مدفوعًا بوجود صادرات نفطية وتخفيض الواردات الإجباري، لكن هذا الفائض سيكون أقلّ من العامين الماضيين.

د- ستكون الصين وربما الهند قبلتا الواردات الإيرانية خلال فترة العقوبات الأميركية وستقل الواردات الاوربية لتشابك مصالح أغلب شركاتها مع الولايات المتحدة، في المقابل ستركز إيران على تنشيط صادراتها غير النفطية لدول جوارها خاصة العراق، ووسط آسيا كأفغانستان وتركمنستان وستعمل على تنشيط مناطق التجارة الحرة معهم خاصة إذا ما تم استكمال البنية التحتية الخاصة باتفاقية تشابهار من طرق وسكك حديد تربط إيران بأفغانستان بمساعدة هندية.

خامسًا: تأثير الأداء الاقتصادي على حياة الإيرانيين

ينعكس الأداء الاقتصادي للدولة ككل على المستوى الاقتصادي اليومي للمواطن، وهو ما كان جليًّا خلال العام على مستوى حياة عامة الإيرانيين، ويتضح من خلال تتبُّع معدَّلات كالتضخُّم والفقر والتفاوت في توزيع الدخول والبطالة، وتناولنا بعض هذه المؤشرات آنفًا، وسنتناول بعضها الآخَر في ما يلي.

1. البطالة

ارتفاع معدَّلات البطالة كان لا بد منه مع خروج عشرات الشركات الأجنبية بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي وفرض العقوبات الاقتصادية، التي أثرت أيضًا على عمل الاستثمار المحلّي وأدَّت إلى توقُّف أو تعثُّر آلاف المصانع وتسريح عشرات آلاف العاملين، فصناعة واحدة كالسيارات، وهي إحدى أكبر الصناعات المشغلة للعمالة، انخفض إنتاجها بنسبة 31% خلال الأشهر التسعة من مارس إلى ديسمبر 2018، مقارنة بالفترة المشابهة في العام الماضي[1]، وسُرّح آلاف العاملين في الصناعة، ولا يزال آخرون مهددين بالتسريح.

ارتفعت نسبة البطالة العامَّة لتصل إلى 12,8% من إجمالي القوى العاملة في إيران خلال العام (انظر جدول 5)، أي قرابة 3,5 مليون عاطل على أقلّ تقدير، هذا وفق تقديرات صندوق النقد الدولي الذي يعتمد بدوره على بيانات البنك المركزي

(1) Financial Tribune. "Iran 9-Month Auto Production Report (Dec 2018)". 5 Jan. 2019. https://goo.gl/CcinrT

الإيراني، وهنا ينبغي الإشارة إلى أن الجهات الإيرانية تتبنى معيارًا مختلفًا للقوى العاملة من حيث السن والتعريف[*1]، مما يجعل معدَّل البطالة الإيراني المحسوب أقلّ من نظيره وفق التعريف الدولي.

جدول5: نسبة البطالة خلال 2016-2019 (%)

	2016	2017	2018	2019
نسبة البطالة (من القوى العاملة %)	12.4	11.8	12.8	14.3

Source: World Economic Outlook Database, IMF, October 2018. https://goo.gl/3t8kya

جاءت البطالة بين خريجي الجامعات ضمن معدَّلات مرتفعة للغاية بنسب فاقت 40% وفقًا لمركز الإحصاء الإيراني [2]، و25,5% بين الفئة العمرية الشابة من 15 إلى 29 عامًا، وهذه مؤشرات تدقّ ناقوس الخطر للنظام الإيراني بضرورة التحرُّك السريع لعلاج الأزمة قبل أن تنفجر طاقات الشباب وتطيح بالأخضر واليابس.

وتصنف منظمة العمل الدولية (ILO) أي دولة بأنها في مواجهة "أزمة" بشأن البطالة، إذا ما تَعدَّت بطالة الشباب ضعف نسبة البطالة العامَّة في الدولة[3]. وهذا واقع حال البطالة في الدولة الإيرانية وفق إحصاءاتها الرسمية لا الإحصاءات غير الرسمية للبطالة التي تتحدث عن معدَّلات أعلى بكثير، بخاصة في المقاطعات الحدودية التي تقطنها الأقليات العرقية كأكراد كردستان وعرب الأحواز وغيرهما.

2. معدَّلات الفقر المُطلَق وعدد الفقراء

لا توجد إحصائية دقيقة حول أعداد الإيرانيين الواقعين تحت خط الفقر، لامتناع

(1) (*) على سبيل المثال تصنف إيران المتقاعدين، وربات البيوت، والسجناء، وأفراد العائلة العاملين دون أجر، ضمن نطاق القوى العاملة، على خلاف المعايير الدولية التي تصنّف ما سبق خارج معادلة القوى العاملة، لأنه يعمل دون أجر أو لأنه يفتقر إلى الرغبة في العمل أو لكليهما معًا.

(2) Iran Human Rights Monitors (Iran HRM). "40% Of University Graduates In Iran Have No Jobs Amid Unemployment Crisis" 18. Jan. 2019. https://goo.gl/MDUvSn

(3) IBID.

وزارة الرفاه والتأمين الاجتماعي في إيران عن نشر إحصاءات تحدّد عدد الفقراء منذ عام 2005، لكن وفق تقديرات حديثة لبرلمانيين إيرانيين فقد يصل إلى 40 مليون إيراني[1]، أي قرابة 50% من الشعب الإيراني البالغ نحو 82 مليون نسمة، في حين قدّر خبير اقتصادي إيراني نسبة الواقعين تحت خط الفقر المُطلَق بـ33%[2] من الشعب، أي قرابة 27 مليون شخص.

قادت الزيادة الكبيرة في معدَّلات التضخُّم في عام 2018 إلى ارتفاع خط الفقر وزيادة تكاليف سلة غذاء الفقراء الاستهلاكية، بمعنى آخَر زيادة أعداد مَن سقطوا تحت خط الفقر ولا يستطيعون تأمين الحد الأدنى من تكاليف المعيشة الضرورية للبقاء.

خطّ الفقر المُطلَق يُعرَف بأنه الحدّ الأدنى للدخل اللازم لتأمين تكلفة الحياة، ووَفْقًا لدراسة حديثة أجراها مركز دراسات البرلمان الإيراني في صيف عام 2018 (سبتمبر) لتحديد خطّ الفقر المُطلَق في الريف والمدن في مقاطعات إيران المختلفة، يبلغ خط الفقر الشهري لأسرة مكونة من أربعة أفراد نحو مليونين و700 ألف تومان في مدن مقاطعة طهران (643 دولار بسعر الصرف الرسمي و245 بالسعر الحر) بنسبة نموّ 22% مقارنة بصيف 2017 (انظر جدول 6)، أي إن هذا هو الحد الأدنى للدخل اللازم لكل أسرة لتأمين الحياة في طهران، وهي أعلى مقاطعات إيران في كلفة العيش، بينما كانت كلفة المعيشة أقلّ في مقاطعات أخرى كالأحواز وقزوين وكردستان الغربية وأصفهان، إذ قُدر خط الفقر بنحو مليون و500 ألف تومان (357 دولارًا بالسعر الرسمي و136 بالسعر الحر) بنسبة نموّ بلغت 26% مقارنة بصيف 2017.

جدول6: خط الفقر الشهري في مدن بعض المقاطعات الإيرانية (بالألف تومان):

الفترة الزمنية		مقاطعة طهران	مقاطعات مركزية وحدودية*
صيف 2018	**خط فقر الفرد**	**1010 (240 دولارًا)**	**551 (131 دولارًا)**
	خط فقر أسرة من 4 أفراد	**2728 (643 دولارًا)**	**1489 (357 دولارًا)**

(1) عصر اعتبار. " 40مليون نفر در كشور زير خط فقر هستند ". 11 دي 1397. "https://bit.ly/2LKLLwA

(2) الزاهد مسعود. إيران المصدرة للغاز والنفط.. 40% من شعبها تحت خط الفقر. العربية نت. 28 نوفمبر 2018. https:// goo.gl/GDk9DU

الفترة الزمنية		مقاطعة طهران	مقاطعات مركزية وحدودية*
صيف 2016	**خط فقر الفرد**	769	410
	خط فقر أسرة من 4 أفراد	2076 (494 دولارًا)	1109 (264 دولارًا)

** تشمل مقاطعات: أصفهان وأذربيجان الغربية وكردستان وبوشهر وهرمزجان وجيلان وهمدان وزنجان وقزوين ومازندران وجلستان ولرستان وسمنان وخراسان الشمالية والمركزية وسيستان وبلوشستان وتبريز والأحواز.*

المصدر: مركز دراسات البرلمان الإيراني.

تُعَدّ أي زيادة في نفقات/تكلفة معيشة الفئات الأدنى دخلًا مؤثرة للغاية، لأنهم يعملون ضمن الوظائف ذات الإنتاجية المنخفضة والدخل الثابت الذي يتغير بصعوبة بالغة. وكما نلاحظ من الجدول السابق زاد خط الفقر للفرد في مدن مقاطعة طهران بنحو 31% في صيف 2018 مقارنة بصيف 2016 أو بنحو 57 دولارًا، كما يعني ارتفاع خط الفقر زيادة معاناة من كانوا يعيشون تحت خط الفقر السابق، وسقوط أعداد جديدة في القائمة المشؤومة. يذهب أستاذ الاقتصاد بجامعة فريجينيا تك الأمريكية البروفيسور جواد أصفهاني، إلى أن حكومة الرئيس روحاني لا تولي الفقراء اهتمامًا كافيًا، وتعتمد في تقديم الدعم السياسي لها على الطبقة الوسطى بدرجة أكبر من الطبقات الفقيرة، وربما ظهر هذا في تصنيف الحكومة للهواتف النقالة ضمن قوائم «السلع الأساسية» التي تقدِّم لمستورديها دولارًا بسعر صرف مدعوم[1]، في حين هي في الأصل سلعة كمالية للطبقات الأدنى دخلًا. وعلى أي حال ونظرًا إلى تشكيل الغذاء الحصة الكبرى من سلعة الفقراء، وبالنظر إلى الارتفاع الملحوظ في أسعار الغذاء كما سبق ووضحنا في الجزء الخاص بالتضخُّم، يُتوقع أن يرتفع خطّ الفقر أكثر خلال الفترة المتبقية من عام 2018 التي لم ترصدها دراسة البرلمان الإيراني، ومِن ثَمَّ إضافة عدد أكبر من الواقعين تحت خط الفقر، ما لم تزدَد دخولهم أو تشملهم الدولة بدعم كافٍ لرفعهم فوق خط الفقر المُطلَق، رغم صعوبة تحقق هذا عمليًّا لمحدودية موارد الدولة في ضوء الظروف الراهنة، وتحرُّك خطّ الفقر مع ارتفاع تكاليف المعيشة.

(1) Isfahani, Djavad. "Food consumption of the poor in Iran". djavadsalehi.com. 2 Aug. 2018. https://goo.gl/BNPDi1

3. تذمر الرأي العامّ الإيراني من أوضاعهم الاقتصادية (2015-2018)

كشف استطلاع رأي أجرته جامعة ماريلاند الأمريكية عبر مركز «Iran Poll» في بداية عام 2018 عن نتائج هامَّة للرأي العامّ الإيراني[1]، تتعلق برضاهم عن الوضع الاقتصادي لهم ولبلادهم، ونظرتهم إلى المستقبل (انظر جدول 7)، وعن العوامل الداخلية أو الخارجية الأكثر تأثيرًا على اقتصاد بلادهم. وتتبعت الجامعة تطوُّر قياسات الرأي العام الإيراني حول هذه المحاور خلال عدة سنوات.

جدول 7: استطلاع رأي جامعة ماريلاند مع الشعب الإيراني:

ما رأيك في الوضع الاقتصادي في البلاد؟

	مايو 2015	يناير 2016	فبراير 2016	مارس 2016	يونيو 2016	ديسمبر 2016	مايو 2017	يونيو 2017	يناير 2018
جيد جدا	11.1٪	8.4٪	7.9٪	5.3٪	3.8٪	3.3٪	3.4٪	2.5٪	2.5٪
جيد إلى حد ما	43.2	40.9	41.1	40.3	35.7	31.7	29.8	33.1	27.6
سيء إلى حد ما	22.5	24.2	25.2	26.3	29.4	30.3	28.4	29.5	28.2
سيء للغاية	21.2	24.4	23.5	25.7	29.2	33.2	36.6	33.9	40.7
لا أعرف / لا جواب	2.0	2.1	2.3	2.5	2.0	1.5	1.9	1.1	0.9

هل تعتقد ان الوضع الاقتصادي في إيران، يتحرك نحو الأفضل، أم يزداد سوءا؟

	مايو 2015	أغسطس 2015	يناير 2016	مارس 2016	يونيو 2016	ديسمبر 2016	مايو 2017	يونيو 2017	يناير 2018
يتجه نحو الأفضل	49.3٪	57.4٪	47.4٪	52.4٪	42.2٪	41.5٪	40.2٪	39.1٪	31.3٪
يزداد سوءا	37.1	28.5	41.0	33.3	43.4	51.3	52.4	50.2	58.4
لا تغيير	9.7	8.7	6.1	8.3	9.2	3.5	4.1	7.7	6.2
لا أعرف / لا جواب	4.0	5.4	5.4	6.0	5.2	3.7	3.3	3.0	4.1

هل تحسن الوضع الاقتصادي لأسرتك، أو تدهور، أو ثبت، خلال السنوات الأربع الماضية؟

	مايو 2017	يناير 2018
تحسن	23.0٪	17.3٪
تدهور	40.8	41.4
ثبت	36.0	41.3
لا أعرف / لا جواب	0.3	0

أي مما يلي تعتقد أنه له التأثير السلبي الأكبر على الاقتصاد الإيراني؟

	مايو 2015	يناير 2018
العقوبات والضغوط الخارجية	26.3٪	32.1٪
سوء الإدارة والفساد في الداخل	64.3	63.3
لا أعرف / لا جواب	9.4	4.6

المصدر: جامعة ماريلاند- وكالة أنباء تسنيم

إعداد الوحدة الاقتصادية -رصانة

---

(1) وكالة أنباء تسنيم. " نتايج نظرسنجی دانشگاه مریلند| حمایت قاطع مردم ایران از سیاست‌های کلی نظام+جداول". 3 فبراير، 2018. https://goo.gl/ESf8gi

ازدادت نسبة الإيرانيين ممن يعتقدون أن الوضع الاقتصادي لإيران "سيئ للغاية" من 21% في 2015، إلى 40% في 2018، وانخفضت نسبة من يُقرُّون بتحسن وضعهم الاقتصادي إلى 17% في 2018، بمعنى أنهم لم يشعروا بآثار التحسن الاقتصادي على المستوى الفردي بعد تطبيق الاتفاق النووي خلال العامين الماضيين. أما نظرتهم إلى المستقبل فازدادت سوءًا، وأقر بذلك نحو 60% من المستطلَع رأيهم في بداية عام 2018 مقارنة بنحو 30% فقط في النصف الثاني من 2015. ونحو ثلثي العينة المستطلَع رأيها رجعوا التأثير السلبي الأكبر على اقتصاد بلادهم إلى عوامل داخلية كالفساد وسوء الإدارة.

وفي استطلاع رأي آخَر أجرته هذه المرة جهة من داخل إيران، هي غرفة تجارة طهران، لعيِّنة من 600 ناشط اقتصادي إيراني متوسط أعمارهم 44 عامًا، اعتقد نحو 80% منهم أن الوضع الاقتصادي للبلاد يزداد سوءًا وأنهم ليسوا متفائلين بشأن اتجاهات المستقبل، مقابل 3% قالوا إن الوضع لن يتغير. وكشف الاستطلاع أن 76% من المستطلَع رأيهم يرون أن القطاع الخاص يعاني، وتراجع خلال السنوات الثلاث الماضية، وأن مستقبله سيكون مشابهًا. وكان أغلب أفراد العيِّنة من المنخرطين في النشاط التجاري والصناعي الإيراني[1].

وإذا ما تتبَّعنا نِسَب تحقُّق الوعود الانتخابية لإدارة الرئيس حسن روحاني بعد نهاية خمس سنوات من تولِّيه الرئاسة، فقد نتمكن من تفسير بعض الأسباب التي قادت إلى النتائج السابقة لاستطلاعات الرأي، فكما يتضح من الرسم البياني (انظر شكل 12)، نفذت إدارة روحاني 11 وعد فقط من ضمن 34 وعدًا انتخابيًّا للإصلاح الاقتصادي في برنامج روحاني منذ تولِّى رئاسة البلاد في 2013، أي أن نسبة الوعود المحققة بلغت نحو 32% في حين بلغ ما لم يتحقق منها قرابة 40%، في حين لا يزال 15% منها تحت التنفيذ حتى نهاية يوليو 2018، وبعضها الآخر غير مفعَّل، وذلك وفق تقرير "Rouhai Meter"[2]، وهو مشروع كندي مستقلّ مدعوم من جامعة تورنتو لتتبُّع تقدُّم وعود البرنامج الانتخابي للرئيس روحاني على مستويات الاقتصاد والسياسة الداخلية والخارجية والشؤون الثقافية الاجتماعية. واختتم التقرير بنتيجة أن فشل إدارة روحاني في تحقيق كثير من الوعود، بخاصة المتعلقة بوعود السياسة الداخلية والوعود الاجتماعية الثقافية، قاد إلى كثير من الإحباط ونفور عديد من مؤيديه السابقين.

---

(1) اقتصاد نيوز، "در نظرسنجی از600 فعال اقتصادی کشور آشکار شد؛ عدم خوش‌بینی نسبت به آینده اقتصاد کشور". 25/7/1397. https://goo.gl/WUJkUr

(2) Rouhani Meter. "Rouhani Meter Annual Report (Executive Summary)". 31 July 2018. https://rouhanimeter.com/en/2018/07/annual-report-eng/

شكل 12: معدَّل تقدُّم الوعود الاقتصادية لبرنامج روحاني الانتخابي منذ تولِّيه الحكم في 2013

شكل 13: معدَّل تقدُّم جميع وعود برنامج روحاني الانتخابي منذ تولِّيه الحكم في 2013

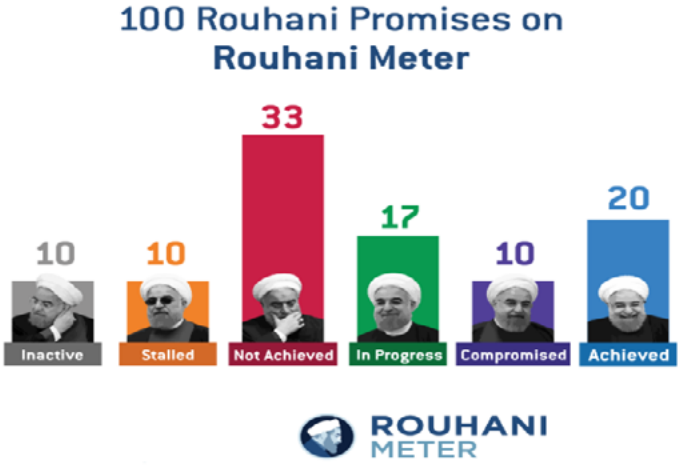

Source: Rouhanimeter.com.

4. استنتاجات

من خلال المعطيات السابقة، ينبغي الإشارة إلى مجموعة من الاستنتاجات، كالتالي:

1- تكمن أهمية استطلاعات الرأي العامّ الإيراني السابقة في كشفها فشل السياسة الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة في تحسين الوضع المعيشي للإيرانيين، حتى مع تحسُّن بعض المؤشرات الاقتصادية للبلاد عقب الاتفاق النووي خلال عامَي 2016 و2017. ونعتقد أنه إذا ما أُعيد هذا الاستطلاع في نهاية عام 2018، فستتباين النتائج كثيرًا، إذا ما أخذنا في الاعتبار أن الاستطلاع كان قبل الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي بأربعة أشهُر وقبل إعادة فرض العقوبات الاقتصادية.

2- سيستمر تزايد تكلفة المعيشة مستقبَلًا إذا استمر تراجع العملة المحلِّية، ولم تغيِّر الدولة من سياساتها النقدية والمالية الخاطئة عبر تمويل عجز موازنتها بطباعة النقود بلا انضباط، وإعادة توزيع أولويات نفقاتها وإنفاق الأموال على تنمية المقومات البشرية والإنتاجية في الداخل والسيطرة على معدَّلات التضخُّم المرتفعة، والوصول إلى تسويات مع الخارج لرفع العقوبات الأمريكية عن اقتصادها المتأزم.

سادسا: مستقبل الاقتصاد الإيراني في ضوء التحديات الراهنة

يُبنى المستقبل على الحاضر، وإذا كان الحاضر مُحاط بالأزمات، فلا بد أن المستقبل سيكون مليئًا بالتحديات ما لم يتغير السلوك والسياسات، والحقيقة أن عام 2018 كان مليئًا بكثير من الأزمات على المستوى الاقتصادي الكلي والفردي في إيران، وغالبًا سيبقى أثرها مستمرًا على المدى القصير، وفقا للمجموعة من التوقعات التالية:

1- وفقًا للغة التنبؤ الإحصائي سيحتاج الاقتصاد الإيراني إلى أكثر من خمسة أعوام حتى يعود إلى حجم ناتجه المحلّي الإجمالي الذي كان عليه في عام 2017 كما يتوقع صندوق النقد الدولي. ولم يختلف توقع البنك الدولي كثيرًا عن توقع الصندوق، الذي يتوقع أن ينكمش الاقتصاد الإيراني بمعدَّل 1,4% في المتوسط سنويا حتى عام 2021، نتيجة لهبوط الصادرات والاستهلاك وتأثيره على جانب الطلب، وتراجع القطاع الصناعي وتأثيره على جانب العرض.

2. مؤشرات الوضع الاقتصادي الكلي ستظلّ جد خطيرة على المدى القصير،

خلال عام 2019 على أقل تقدير، هذا حتى إذا ما وضعنا جانبًا التوقعات الدولية بعيدة المدى، والتي قد تتخللها تغيرات مع تبدُّل المؤثرات الخارجية في المستقبل، مثل رفع العقوبات والاتفاق مع الولايات المتحدة كأحد الاحتمالات. يعزز هذا التنبؤ مجموعة مؤشرات مثل: عجز الميزانية المتزايد، وتراجع رصيد ميزان المدفوعات مع بقاء العقوبات النفطية والتجارية على إيران وعرقلة الخدمات المصرفية والسياحية إضافة إلى تراجع قيمة العملة المحلِّية وشح العملات الأجنبية، واستمرار المعدَّلات المرتفعة للتضخُّم والبطالة، التي تزيد تكلفة المعيشة ومستويات الفقر وتؤثر على استقرار وأمن كل من النظام والمجتمع الإيرانيَّين.

3. في حال ثبات المؤثرات الخارجية (العقوبات) والداخلية (السياسات الاقتصادية المتبعة) على الأداء الاقتصادي كما هي دون تغير، فإن العودة إلى حجم اقتصاد عام 2017 (431 مليار دولار بالأسعار الجارية) سيحتاج بالفعل إلى أكثر من خمسة أعوام، وهذا ليس من باب التنجيم، بل يستند إلى تجارب تاريخية، فمنذ توقيع العقوبات والحظر النفطي الدولي على إيران في عام 2012، لم يعُد الناتج المحلّي الإجمالي حتى الآن إلى حجم الناتج المحلّي الإجمالي البالغ في

عام 2011م 577 مليار دولار[1(*)]، وهو ما كان ممكنًا بالفعل لولا إعادة العقوبات الأمريكية على الاقتصاد الإيراني في 2018، وكان ليحدث أثرًا في المعروض من السلع والخدمات والوظائف والسيطرة على الأسعار.

4. في حال تغيُّر العوامل الخارجية والداخلية المؤثرة على مؤشرات الاقتصاد الإيراني في المستقبل، كالاتفاق السياسي مع الولايات المتحدة ورفع العقوبات الاقتصادية، بخاصة إذا ما تغيرت الإدارة الأمريكية الحالية في انتخابات نهاية عام 2020، مع التركيز على الإصلاحات الاقتصادية الداخلية وتوفير الموارد المالية اللازمة لذلك على حساب الإنفاق العسكري الكبير، في حال حدوث هذه الاحتمالات ستتحسن مؤشرات الوضع الاقتصادي تدريجيًّا خلال أقل من عامين، بعودة معدَّلات النموّ الاقتصادي الإيجابية بدلًا من السلبية، وتزايد معدَّلات التوظيف مع عودة الاستثمارات الأجنبية المتطلعة إلى العمل في السوق الاستهلاكية الإيرانية الكبيرة، وعودة التعاملات التجارية مع العالم الخارجي للعمل بشكل مستقر.

وختامًا لا شكّ أن معاداة الفواعل الدولية المؤثرة عالميًّا والمتداخلة مع مصالح الشركات الكبرى ستقود إلى عدم الاستقرار الاقتصادي لأي دولة، بخاصة إذا كان اقتصادها اقتصادًا ريعيًّا يرتكز بقوة على سلعة دولية كالنفط يحتاج تسويقها إلى استقرار العلاقات الخارجية، إضافة إلى حاجة هذه الدولة إلى التجارة مع العالم الخارجي باستمرار لتلبية احتياجاتها الأساسية والمتزايدة من السلع الاستهلاكية والإنتاجية.

نقاط ضعف حاسمة في الاقتصاد الإيراني حاليًا هي اعتماده على النفط ومشتقاته كمحرِّك أساسي للتنمية الداخلية، وفي ذات الوقت توتُّر سياسته الخارجية مع الولايات المتحدة ودول إقليمية كبرى. أمَّا النفط فمنتج عالمي يخضع للعرض والطلب وسعره كثير التقلب ومِن ثَمَّ يعرقل خطط التنمية طويلة الأجل، كما أن النظام الإيراني يفتقر إلى فوائض ثروات مالية ضخمة كبعض دول الخليج يمكن الاعتماد عليها في الأوقات الصعبة أو على استقرار عملاتها. وأما توتر السياسة الخارجية الإيرانية مع الولايات المتحدة ودول إقليمية كبرى مؤثرة في السياسة والاقتصاد العالميَّين فيمكن اعتباره أمرًا جائزًا فقط في حال كان الاقتصاد الإيراني مكتفيًا ذاتيًّا ولا يحتاج إلى التعامل مع العالم الخارجي -افتراض نظري لم يعُد له وجود في أي اقتصاد في العالم تقريبًا- لكن الحقيقة

---

(1)(*) يمكن الاطلاع على التسلسل التاريخي لحجم الناتج المحلي الإجمالي الإيراني ضمن قواعد بيانات صندوق النقد الدولي الخاصة بإيران.

أن التنمية الاقتصادية في إيران تحتاج إلى العالم الخارجي وتعتمد عليه بدرجة كبيرة للغاية، بداية من استخراج نفطها من باطن الأرض ونقله وبيعه، وتسويق منتجاتها الزراعية، وصولًا إلى شراء الغذاء والدواء وقطع الغيار والآلات والمعدات واستخدام العملات والمصارف الدولية وحتى شراء أعلاف الطيور والحيوانات من الخارج. وكل الشواهد سابقة الذكر تكشف لنا بدرجة عالية من اليقين أن مستقبل الاقتصاد الإيراني على المدى القريب سيظل متقلب وغير مستقر، ما سيشكل تحديًا كبيرًا أمام هدف حفظ استقرار المجتمع والنظام الإيراني.

الشأن العربي

منذ أن ألقت الثورة الإيرانية أوزارها قبل نحو أربعون عامًا وينتهج النظام الإيراني سياسة خارجية ذات نزعة توسعية تجاه المنطقة العربية هددت حالة السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط برمتها، بتحويلها بعد الدول العربية بحكم تدخلاتها العسكرية والسياسية ممثلة في الميليشيات المعاونة إلى دول منهارة كليًا كما هو الحال في سوريا واليمن أو دول تعاني من الانسداد السياسي كالعراق ولبنان، وقد ألقت السياسات والمخططات الإيرانية المتبعة تجاه المنطقة العربية خلال العام 2018 بظلالها على تطورات العلاقات الخليجية-الإيرانية من ناحية، وعلى الأزمات في سوريا واليمن من ناحية ثانية، وعلى المشهد العراقي من ناحية ثالثة، إذ تسعى إيران لبسط نفوذها من خلال نشاطاتها الإقليمية، ولكن تواجه إيران أيضًا تحديات إقليمية ودولية لمحاصرتها وتعديل سلوك نظامها من خلال العقوبات الأمريكية والضغوطات الإقليمية والدولية، بعد أن حولت إيران المنطقة إلى منطقة أزمات ممتدة وبيئة خصبة لتفشي الإرهاب والجماعات الإرهابية باتت ترزح في ويلات الهدم والتدمير على نحو يضر بالسلم والأمن الإقليمي، وعلى ضوء تلك التطورات سوف يناقش القسم الثاني أربعة محاور رئيسية، وهي: إيران ودول الخليج، إيران والعراق، إيران والأزمة اليمنية، وأخيرًا إيران وسوريا.

إيران ودول الخليج

تتمحور العلاقات الخليجية الإيرانية حول مواجهة المشروع التوسعي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط ، الذي بدأ متزامنًا مع ما عرف بثورات الربيع العربي، التي استغلتها إيران لتدعيم نفوذها في المنطقة سواء في سوريا أو اليمن أو البحرين أو لبنان، ومن ثم أصبحت العلاقات الخليجية الإيرانية تشكل صراعًا مفتوحًا عبر ثلاث جبهات إقليمية ركزت عليها دول الخليج؛ لإحباط المخطط الإيراني الهادف إلى تصدير نموذجها الإيديولوجي والسياسي لدول المنطقة وخلق حالة من عدم الاستقرار تؤدي في النهاية لاستنساخ النموذج الإيراني في الدول العربية بكل ما يحمله من مفاهيم الدولة الثيوقراطية عبر فكر ولاية الفقيه واستنساخ ميليشيات الحرس الثوري، وتعميم مفاهيم العداء مع المجتمع العالمي.

وتسعى إيران على مستوي علاقاتها بالدول الخليجية إلى إحداث تباين في المواقف الخليجية تجاهها واتباع سياسة التفاوض الثنائي حول الملفات العالقة بين الطرفين بعيدًا عن مظلة مجلس التعاون الخليجي التي تجمع كل الدول الخليجية، في حين تدفع المملكة العربية السعودية وكل من دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين سياساتها إلى توحيد الصف الخليجي في مواجهة التدخلات الإيرانية بالمنطقة، وهو ما أكده البيان الختامي لقمة مجلس التعاون الخليجي رقم 39 المنعقدة في مدينة الرياض في ديسمبر2018م. وخلال هذا الملف سيتم التطرق إلى العوامل المؤثرة على العلاقات الخليجية الإيرانية وعلى تفاعلات العلاقات وذلك بهدف الوصول إلى استنتاجات ترسم مسارات العلاقة بين الطرفين في الوقت الراهن واستشراف سيناريوهات مستقبلية لها.

أولاً: العوامل المؤثرة على العلاقات الخليجية الإيرانية

تأثرت العلاقات الخليجية الإيرانية خلال العام 2018 بعدد من المتغيرات الإقليمية والدولية أهمها:

1- خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي وتفعيل العقوبات ضد إيران

بخروج الولايات المتحدة الحليف الأول للدول الخليجية من الاتفاق النووي في مايو 2018م وتنفيذ الولايات المتحدة حزمتين من العقوبات على إيران في شهري مايو

ونوفمبر 2018م على التوالي[1]، دخلت العلاقات الخليجية الإيرانية مرحلة جديدة مع انتهاء عهد التقارب الأمريكي الإيراني الذي عايشته إيران في عهد الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما منذ توقيع الاتفاق النووي عام 2015م، إذ أصبحت الدول الخليجية مدعومة بالموقف الأمريكي لتحقيق هدف تغيير السلوك الإيراني بالمنطقة وإلزام إيران بالتوقف عن دعم الميليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية بعد أن أوضحت إيران خلال فترة ما بعد توقيع الاتفاق النووي أن تحقيقها لانفراجة على مستوى علاقاتها الدولية يقترن بتبنيها لسلوك عدائي تجاه جيرانها في الشرق الأوسط، وأن توقع اندماج إيران مع المجتمع الدولي بعد رفع العقوبات لم يكن تصورًا صحيحًا من قبل الإدارة الأمريكية في عهد أوباما.

وعلى الرغم من إصدار الولايات المتحدة إستراتيجية جديدة للتعامل مع إيران مكونة من اثني عشر بندا، يختص سبعة منها بتعديل السلوك الإيراني المهدد للأمن والسلام الإقليمي[2]، إلا أنها لم تصرح بالموقف الذي سوف تتخذه في حالة تمسك إيران بموقفها وعدم تغيير سلوكها تجاه دول المنطقة، وأصبح الرهان على قدرة النظام الإيراني على تحمل الضغوط الاقتصادية فحسب دون الإفصاح عن أي خطوات تصعيدية أخرى في حال تمكن إيران من تحمل العقوبات. وفي ظل منح الولايات المتحدة استثناء لثماني دول من العقوبات في حال استيرادها للنفط الإيراني، أصبح في حكم المؤجل اختبار قدرة النظام الإيراني على تحمل العقوبات الاقتصادية حتى انتهاء فترة الاستثناء للدول الثماني في أبريل 2019م.

لقد أصبحت العلاقات الإيرانية الخليجية مرتبطة إلى حد كبير بموقف إيران من الشروط الأمريكية التي وضعت إيران على مفترق طرق، فالاستجابة للشروط الأمريكية وتعديل الاتفاق النووي مع تقييد برنامجها الصاروخي ينعكس بالإيجاب على العلاقات الإيرانية الخليجية، بينما يحمل رفض الشروط الأمريكية توترًا إضافيا لتلك العلاقات، وعلى الجانب الآخر استلزم الموقف الأمريكي الجديد تنسيقًا مع الحلفاء الإقليميين ومن بينهم الدول الخليجية لزيادة الضغوط على إيران لدفعها لتعديل سلوكها، لكن عدم وجود متوالية تصعيدية للإجراءات الأمريكية لما بعد حزمة عقوبات نوفمبر 2018م جعل إيران تقتنع بضرورة اختبار قدراتها الذاتية وصلابة تحالفاتها الإقليمية والدولية في تحمل العقوبات وتجاوزها، ولعل الفترة من نوفمبر 2018م حتى يناير 2019م غير كافية لاختبار قدرة إيران على تجاوز العقوبات في ظل وجود الاستثناءات التي منحت لثماني دول من توقيع عقوبات عليها في حال استيرادها

(1) روسيا اليوم، تفاصيل العقوبات الأمريكية على إيران، تاريخ الوصول 9 يناير 2019م، http://cutt.us/jXlG7

(2) رصانة، أبرز ما جاء في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه إيران التي أعلنها وزير الخارجية الأمريكية مايك بومبيو، http://cutt.us/20NpJ

النفط الإيراني، كما أن الجهود الخليجية في تشديد الضغوط الاقتصادية على إيران لم تكن بشكل كافٍ حتى الآن على الرغم من الجهود المبذولة في هذا الصدد ومنها عقد وزير الخارجيّة الأمريكي مايك بومبيو ورئيس مجموعة عمل إيران برايان هوك لاجتماع ضم الدول الخليجية واليمن لبحث سبل مواجهة النفوذ الإيراني بالمنطقة على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة[1]، فضلا عن اجتماع وزير الخارجية الأمريكي مع نظرائه من دول الخليج بالإضافة إلى مصر والأردن حول نفس القضية، وقد أعلنت وزارة الخارجية الأميركية أن «جميع المشاركين في اللقاء كانوا متفقين على ضرورة مواجهة التهديدات التي تمثلها إيران ضد المنطقة والولايات المتحدة»[2].

2- التعاون الروسي الصيني الإيراني :

تعتمد إيران بشكل كبير على علاقتها بكل من روسيا والصين في التصدي للضغوط الأمريكية على المستويين السياسي والاقتصادي، فروسيا شكلت الداعم السياسي لإيران في التصدي لمشاريع قرارات إدانة إيران في مجلس الأمن، كما حدث لدى تقديم بريطانيا لمشروع قرار لمجلس الأمن لإدانة إيران في فبراير 2018م، وحينها استخدمت روسيا حق النقض لحماية إيران[3]. كما دعمت روسيا التواجد العسكري الإيراني في سوريا وعملت على حماية القوات الإيرانية من الضربات الأمريكية والاسرائيلية بنصبها لمنظومة الدفاع الجوي إس 300 فوق الأراضي السورية[4]،وقامت بتسهيل تصدير النفط الإيراني بمقتضي اتفاقية النفط مقابل السلع، واعتماد سياسة تصدير النفط الإيراني لبيعه في الأسواق العالمية لصالح إيران، أو تكريره بالمصافي الروسية الجنوبية وبيع نفط روسي في المقابل في السوق العالمي لصالح إيران[5].

أما الصين الشريك التجاري الأول لإيران فقد زادت من تجارتها مع إيران بمعدل تبادل تجاري بلغ في النصف الأول من عام 2018م 19,6 مليار دولار[6]كما لعبت دور البديل للشركاء الأوروبيين لإيران في المشروعات النفطية، فمع خروج شركة توتال الفرنسية من مشروع تنمية المرحلة 11 من حقل فارس الجنوبي حلت شركة CNPC

---

(1) اينا نيوز، على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة....اجتماع دولي يدعو إلى مواجهة أنشطة إيران الخبيثة، تاريخ الوصول 10 يناير 2019م، http://cutt.us/eH7pN

(2) فرانس 24، بومبيو التقى نظراءه من الخليج ومصر والأردن، تاريخ الوصول 10 يناير 2019م، http://cutt.us/MOmug

(3) الحرة، روسيا تستخدم حق الفيتو ضد مشروع قرار أممي يندد بإيران، تاريخ الوصول 11 يناير 2019م، http://cutt.us/YK5WT

(4) تابناک، روسیه: حمله إسرائیل به اس-300 در سوریه فاجعه به بار خواهد آوردن تاریخ الوصول 11 يناير 2019م، http://cutt.us/TzeZY

(5) خبرگزاری فارس، توافق همکاری نفتی ایران و روسیه مانع از صفر شدن صادرات نفت ایران می‌شود، تاریخ الوصول 11 يناير 2019م، http://cutt.us/Plskq

(6) وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء (إرنا)، نائب السفير الصيني لدي طهران: 2.2 % نمو التجارة بين إيران والصين خلال 6 أشهر، 4 سبتمبر 2018، تاريخ الاطلاع: 30/11/2018 ، https://bit.ly/2Q3kvi5

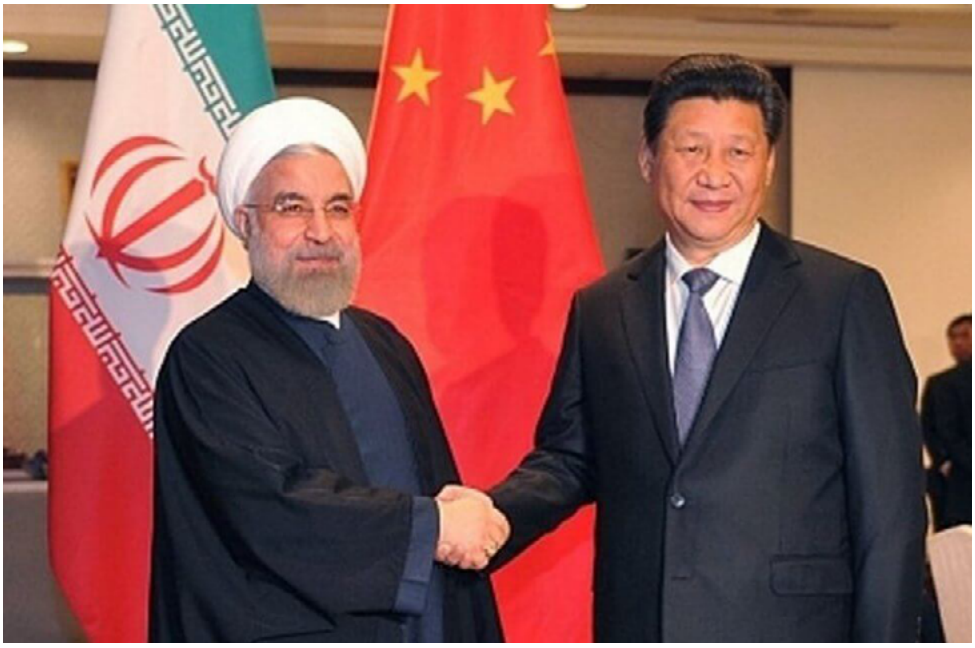

الصينية محلها[1].

وعلى الرغم من ابتعاد السياسة الصينية عن الانخراط في المشكلات السياسية للشرق الأوسط، لكن رفضها للانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي ومواصلتها لتوطيد علاقاتها الاقتصادية مع إيران، يؤدي إلى تدعيم الموقف الإيراني في مواصلة سياساته العدائية حيال دول المنطقة والمجتمع الدولي، ولم يؤد وجود علاقات اقتصادية مميزة بين الدول الخليجية والصين إلى تقليص التعاون الاقتصادي الصيني مع إيران، ربما لعدم دخول الدول الخليجية في مباحثات مباشرة مع الصين بهذا الشأن، ولأن الموقف الصيني من التعاون الاقتصادي مع إيران مرتبط بعوامل أخرى غير العلاقات الخليجية الإيرانية مثل الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة، والمشروع الصيني الخاص بالتجارة العالمية "حزام واحد طريق واحد" الذي تشكل فيه إيران أحد مسارات ربط الصين بالشرق الأوسط وأوروبا[2]، ودور إيران في التنافس الصيني الهندي على النفوذ في منطقة جنوب آسيا، هذه العوامل فضلا عن الحوافز التي تقدمها إيران للصين لشراء نفطها تجعل من الصعب توقف الصين عن توطيد

---

(1) باشگاه خبرنگاران جوان، شرکت CNPC چین رسما جایگزین توتال شد، تاریخ الوصول 11 يناير 2019م .http://cutt.us/A5spo

(2) اندیشکده راهبرد تبیین، طرح کمربند جاده‌ی چین؛ فرصت‌ها و چالش‌ها برای جمهوری اسلامی ایران، تاریخ الوصول 12 يناير 2019م، http://cutt.us/WvAbT

علاقاتها الاقتصادية مع إيران، وبالتالي تشكل الصين عامل قوة لإيران في مواجهة العقوبات الأمريكية ومواصلة السياسات الإيرانية العدائية تجاه دول المنطقة.

3- تركيا والموازنة بين إيران ودول الخليج:

تحرص تركيا على اتباع سياسات متوازنة في علاقتها بكل من دول الخليج وإيران، وإن كان عام 2018م قد شهد اختلالاً في هذا التوازن، فتركيا المتنافسة مع إيران على ساحات النفوذ في كل من العراق وسوريا، تقاربتا بشدة خلال عام 2018م في عملية تقويض مساعي أكراد العراق لإعلان دولة مستقلة، كما حافظتا على علاقات اقتصادية متميزة بعيدا عن تأثيرات المنافسات السياسية بين الدولتين، كما أدى التقارب الروسي التركي إلى تقارب تركي إيراني بالتبعية، وإن كان مشوبا بالحذر وعدم الثقة المتبادل من الجانبين. وإن كانت تركيا قد نجحت في عام 2017م في تدعيم علاقاتها بالدول الخليجية عندما قام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بجولة زار فيها كلا من المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر في عام 2017م[1]، إلا أن تباعدًا قد شهدته العلاقات السعودية التركية في عام 2018م ، وميل تركيا للجانب القطري في الأزمة الخليجية، فقد زاد حجم التبادل التجاري التركي القطري في عام 2018م بمعدل 54% مقارنة بعام 2017م ووصل إلى 2 مليار دولار، كما تعهدت قطر بضخ 15 مليار دولار كاستثمارات مباشرة في تركيا، كما اشترت ليرة تركية بقيمة 3 مليار دولار للحد من انخفاض قيمة العملة التركية[2]،ومع هذا التباعد بين تركيا والسعودية بدا أن التنسيق السعودي التركي فيما يتعلق بمواجهة التهديدات الإيرانية بالمنطقة وخاصة تدخلاتها في سوريا، بات بعيد المنال، وذهبت معه آمال تركيا في تلقى استثمارات سعودية تعين الاقتصاد التركي خلال معاناته نتيجة للعقوبات الأمريكية التي فرضت على تركيا.

1- الملفات العالقة بين إيران ودول الخليج:

أ- الأزمة السورية

شهدت تفاعلات الأزمة السورية في عام 2018م، تطورات تحمل في طياتها تأثيرات على العلاقات الخليجية الإيرانية باعتبار ان التدخل الإيراني في سوريا أحد عوامل التوتر في العلاقات الخليجية الإيرانية، فمع تمكن نظام الأسد من السيطرة على معظم الأراضي السورية في عام 2018م والقضاء على جيوب المعارضة التي كانت تحيط بالعاصمة وبعض المدن الكبرى، أصبح بقاء الأسد في السلطة أمر واقع، وهو

---

(1) روسيا اليوم، الملك حمد يقلد أردوغان أرفع وسام في البحرين (صور)، تاريخ الوصول 12 يناير 2019م، http://cutt.us/MgmXu.

(2) ركورد تجارت تركيه وقطر شكستن عصر ايران، تاريخ الوصول 12 يناير 2019، http://cutt.us/svcTD

ما بدأت الدول الخليجية في التعامل معه فأعادت دولة الإمارات العربية فتح سفارتها في دمشق في ديسمبر 2018م[1] ، هذه التحولات كان يمكن أن تصب إيجابيا في العلاقات الخليجية الإيرانية باعتبارها تقلص مساحة الصراع بينهما خاصة في حال اكتمال حسم الملف السوري على نحو يضمن الحفاظ على الهوية السورية العربية ولا يخلٍ بالتركيبة الطائفية بها، لكن رغبة إيران في ترسيخ تواجد عسكري طويل الأمد، فضلًا عن التواجد الاقتصادي عبر حصولها على نصيب كبير في مشروعات إعادة إعمار سوريا بغرض الحصول على تعويضات عن مجهودها العسكري ودعمها لنظام بشار يعيد الأزمة إلى المربع صفر،؛ لأنه في هذه الحالة سيتعزز النفوذ الإيراني في سوريا بل تتم شرعنته أكثر من ذي قبل، ويفتح الباب على مصراعيه أمام تحقيق الحلم الإيراني بالوصول إلى مياه البحر المتوسط عبر أراضي كل من سوريا والعراق، ومن ثم تزيد الأطماع الإيرانية في سوريا من توتر العلاقات الخليجية، وسيكون السعي نحو احتواء نظام بشار الأسد لوضع سقف للأطماع الإيرانية، أحد الخيارات الخليجية في التعامل مع الأزمة السورية حتى لا تصبح عراق أخرى أو الاعتماد على الدور الإسرائيلي في التصدي للوجود العسكري الإيراني، الذي لن يكون فاعلا إلا في مناطق الجنوب السوري المجاورة للحدود الإسرائيلية.

ب- الأزمة اليمنية:

تشكل الأزمة اليمنية أحد أهم بؤر التوتر في العلاقات الخليجية الإيرانية، وبانقضاء العام الرابع من عمر الأزمة 2018م أحكمت قوات الشرعية اليمنية على معظم الأراضي اليمنية لكن لازالت ميليشيات الحوثيين تسيطر على العاصمة اليمنية صنعاء وتطلق الصواريخ الباليستية الإيرانية الصنع نحو المدن السعودية. إن التطور الأبرز الذي شهدته الأزمة اليمنية في عام 2018م هو مباحثات السلام التي رعاها المبعوث الأممي الجديد مارتن جريفث بشأن ميناء ومدينة الحديدة، التي أنهت القتال هناك على الرغم من تلكؤ وتعنت الحوثيين في الاشتراك في المباحثات ثم اختراقهم لوقف إطلاق النار، فتح باب الأمل أمام وجود حل سلمي للأزمة، ومن ثم أغلاق أحد أهم ملفات توتر العلاقات الخليجية الإيرانية. وقد اقترن خضوع الحوثيين لدخول مباحثات السلام بعد رفض متكرر من قبلهم، بتقدم قوات الشرعية على جبهات القتال، وصدور تصريحات حازمة من الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة إنهاء القتال في اليمن، والأهم هو الضغوط التي تتعرض لها إيران على المستوى الاقتصادي واحتمالية عدم تمكن إيران من مواصلة الدعم لحوثيين على نفس القدر الذي كان قبل تنفيذ العقوبات

---

(1) بي بي سي، الإمارات تعيد فتح سفارتها في العاصمة السورية دمشق، تاريخ الوصول 12 يناير 2019م، .http://cutt.us/HlR2n

الاقتصادية ضدها. ولازال اتفاق الحديدة موضع اختبار ولم ينفذ بشكل كامل ويحتاج إلى مواصلة الجهود التي أدت على دفع الحوثيين إلى توقيعه، وأهمها ممارسة الضغط على إيران، والعمل على تلافي الحلول الجزئية حتى لا يصبح الاتفاق منفصلا عن الحل الشامل للأزمة، خاصة وأن إيران أقدمت على استخدام ورقة دعمها للحوثيين للضغط على المجتمع الدولي عبر دفع الحوثيين لاستهداف الملاحة البحرية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب. ومن الواضح أن أي تحسن في العلاقات الخليجية الإيرانية مقترن بإغلاق ملف اليمن والوصول إلى حل سلمي للأزمة بدون التلاعب بورقة اليمن من قبل إيران، ومن ثم يجب أن تتوقف إيران عن دعم الحوثيين كبادرة حسن نية يتم التفاوض بعدها حول بقية الملفات العالقة بين الطرفين.

ثانيًا: تفاعلات العلاقات الخليجية الإيرانية

تسعى إيران إلى تحجيم الجهود الخليجية الرامية إلى وقف التدخلات الإيرانية في المنطقة من خلال سياستها الخاصة بشق وحدة الصف الخليجي والمرتكزة على ثلاث محاور وهي الاستفادة من المساعي الكويتية للوساطة سواء في الأزمة اليمنية أو أزمة العلاقات الخليجية الإيرانية بشكل عام، والاستناد إلى العلاقات التاريخية الجيدة التي تجمعها بسلطنة عمان في تحييد الدور العماني (خليجيًا)، وأخيرا دعم قطر في مواجهة مطالب الرباعي العربي، وفي نفس الوقت مواصلة دعم الخلايا الإرهابية في المنطقة لزعزعة الأمن والاستقرار داخل الدول الخليجية، ومواصلة دعم الميليشيات الحوثية في استهداف مدن المملكة العربية السعودية بالصواريخ الباليستية إيرانية الصنع.

1- الدعم الإيراني للخلايا الإرهابية في كل من السعودية والبحرين:

شهد عام 2018م الكشف عن خلايا إرهابية مدعومة إيرانيًا في كل من مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية، فقد أعلنت البحرين في شهر مارس 2018م عن إحباط مخططات إرهابية وإلقاء القبض على 116 عنصرا مدعومين من إيران، ووقف وراء دعم وتمويل وتدريب عناصر هذا التنظيم الإرهابي، الحرس الثوري الإيراني وكتائب عصائب أهل الحق العراقية وحزب الله اللبناني، وكان التنظيم المذكور يخطط لاغتيال قيادات أمنية واستهداف منشآت نفطية، وقد أظهرت التحقيقات أن التحريات إلى أن48 من بين المقبوض عليهم، والبالغ عددهم 116 من العناصرالإرهابية تلقوا تدريبات في معسكرات تابعة للحرس الثوري في إيران وأذرعها لخارجيةفي العراق ولبنان[1].

(1) العربية، البحرين: إحباط مخططات إرهابية بدعم إيراني.. وتوقيف 116، تاريخ الوصول 9 يناير 2019م، http://cutt.us/7EmOZ

وأعلنت المملكة العربية السعودية في فبراير 2018م أنها كشفت خلية إرهابية مكونة من 43 جاسوسًا تلقوا تدريباتهم في معسكرات إيرانية بمدينة مشهد شمال شرق إيران بالإضافة إلى كل من العراق ولبنان، على يد الحرس الثوري الإيراني وعناصر حزب الله اللبناني وحزب الله العراقي. وكانت العناصر المتخابرة مع إيران تنقسم إلى خلايا عدة منها خلية مكونة من 32 عنصراً (30 سعوديا وإيرانيا وأفغانيا) وكانت تخطط لتنفيذ أعمال تخريبية ضد المصالح والمنشآت الاقتصادية والنفطية الحيوية بالبلاد[1].

ومن خلال الكشف عن هذه المخططات الإيرانية في كل من السعودية والبحرين يتضح أن التجسس وتكوين الخلايا الإرهابية وتنفيذ عمليات الاغتيالات والتفجيرات لا زالت على قائمة السياسات الإيرانية تجاه دول الخليج في إطار سلسلة متصلة كان أبرزها في عام 2017م قضية خلية العبدلي في دولة الكويت حيث ثبتت إدانة إيران في دعم خلايا إرهابية خططت لتنفيذ عمليات تخريبية في دولة الكويت وقد أصدر القضاء الكويتي حكما بإدانة افرادها في يوليو 2017م بتهمة التخابر مع إيران وحزب الله والتخطيط لتنفيذ تفجيرات وحيازة 20 طنًا من المواد المتفجرة[2].ولم تكتف إيران بالتخطيط والتدريب والتمويل وإنما عمدت كذلك إلى تهريب العناصر المدانة بأحكام قضائية نافذة إلى الأراضي الإيرانية.

2- دعم إيران للميليشيات الحوثية:

واصلت إيران في عام 2018م دعمها للميليشيات الحوثية في استهداف مدن المملكة العربية السعودية بالصواريخ الباليستية، عبر تهريبها السلاح للحوثين بما يتعارض

(1) عكاظ، اجتمعوا بخامنئي.. وتدربوا في معسكرات بدولتين عربيتين على المتفجرات والتفخيخ، تاريخ الوصول 10 يناير 2019م، http://cutt.us/E4QbO

(2) العربية نت، الكويت تخفّض تمثيل إيران لديها وتنشر صور محكومي خلية العبدلي الفارين، تاريخ الوصول 10 يناير 2019م، http://cutt.us/FbfOn

مع قرار مجلس الأمن رقم 2261 الذي يمنع توريد السلاح للحوثيين، وقد صدرت إدانات دولية خلال عام 2018م للدعم التسليحي الإيراني للحوثيين لكن حالت مساندة روسيا لإيران باستخدامها حق النقض في مجلس الأمن من استصدار أممي قرار ضد إيران[1]، وأقر أحد قادة الحرس الثوري الإيراني بتحريض الحوثيين على استهداف ناقلات النفط السعودي في البحر الأحمر[2]. ومنذ بداية الأزمة اليمنية تعتمد إيران في عمليات تهريب الأسلحة إلى اليمن بما فيها أجزاء الصواريخ الباليستية، على مجموعتين هما "الوحدة 400 والوحدة 190" التابعتين لفيلق "قدس" والأخيرة هي التي تقوم بتهريب الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية خارج حدود إيران[3].كما شهد عام 2018م زيادة في أعداد الطائرات بدون طيار التي يستخدمها الحوثيون سواء في الاستطلاع أو تصحيح مدى المدفعية اثناء القصف، أو استهداف المدن والمطارات المدنية وقد قامت قوات التحالف العربي في شهر إبريل بإسقاط طائرتين بدون طيار أحدهما في محيط مطار أبها المدني والآخر في أجواء مدينة جازان، جنوب غرب المملكة، وبعد إسقاطهما تبين أنهما طائرتان حوثيتان بدون طيار بخصائص ومواصفات إيرانية[4]. وأشار تقرير لمنظمة مراقبة أبحاث التسلح أثناء النزاعات إلى أن الطائرات من دون طيار التي عُثر عليها في اليمن، كانت من نوع زعم الحوثيون أنها صُنعت محلياً وأطلقوا عليها اسم "قاصف 1"، على الرغم من أن الأرقام التسلسلية فيها وتصميماتها تشير إلى أنها ليست سوى شكل آخر من خط إنتاج للطائرات الإيرانية من دون طيار المعروفة باسم "أبابيل"[5]. وعلى الرغم من الرقابة الدولية المفروضة على تصدير السلاح للحوثيين عمدت إيران إلى الاعتماد على عدة طرق لتوصيل السلاح للحوثيين بحريا وبريًا، في تحدي صارخ للمجتمع الدولي وقرارات مجلس الأمن، واستمرارًا في معاداة المملكة العربية السعودية والدول الخليجية.

3- التعامل الإيراني مع المساعي الكويتية للوساطة:

يغلب على السياسة الخارجية الكويتية تجاه إيران اتخاذ موقف الوساطة والإبقاء على قنوات الاتصال مع إيران دون الخروج عن المواقف الجماعية لدول مجلس التعاون

---

(1) العربية نت، بريطانيا: صواريخ الحوثيين استهدفت المدنيين بالسعودية، http://cutt.us/XK7Cs

(2) فرمانده سپاه: به یمنی‌ها گفتیم دو نفتکش سعودی را بزنند و زدند، رادیو فردا، تاریخ الوصول 10 يناير 2019م، http://cutt.us/2h33m

(3) مركز أبعاد للدراسات الإستراتيجية، إرهاب السلاح الإيراني.. قوة تهدد أمن الخليج، تاريخ الوصول 10 يناير 2019، http://cutt.us/gwyic

(4) عكاظ، تدمير طائرتين «بدون طيار» و3 صواريخ حوثية إيرانية استهدفت 5 مدن، تاريخ الوصول 10 يناير 2019م، http://cutt.us/XxOd

(5) مركز أبعاد للدراسات الإستراتيجية، إرهاب السلاح الإيراني.. قوة تهدد أمن الخليج، تاريخ الوصول 10 يناير 2019، http://cutt.us/gwyic

الخليجي والجامعة العربية؛ ولذا تحتفظ بتمثيل دبلوماسي إيراني على أراضيها على الرغم من قرارها الذي اتخذته في عام 2017م بخفض أعضاء البعثة الدبلوماسية الإيرانية وإغلاق الملحقية الثقافية والملحقية العسكرية لإيران في الكويت؛ وذلك على خلفية ثبوت إدانة إيران في قضية خلية العبدلي، لكن لم توفد الكويت سفيرا لها إلى طهران منذ سحبه في يناير 2016م ردا على الاعتداء على سفارة المملكة العربية السعودية في طهران وقنصليتها بمشهد، كما تحتفظ الكويت بتمثيل دبلوماسي لها في صنعاء، وذلك كفل لها رعاية مباحثات السلام اليمنية في عام 2016م وانتهت بالفشل نتيجة التعنت الحوثي حسب ما أفاد إسماعيل ولد الشيخ المبعوث الأممي لليمن في تقريره المقدم لمجلس الأمن، الذي أكد فيه كذلك على أهمية وضرورة الدور الكويتي في حل الأزمة اليمنية[1]، كما تحافظ الكويت على لعب دور الوساطة في الأزمة القطرية، وقام أميرها بزيارة قطر ضمن جهود التقريب بين دول الرباعي العربي وقطر. وقامت إيران في عام 2018م وبعد افتضاح مخططها الهادف إلى الإخلال بالأمن والاستقرار في دولة الكويت عبر دعم الخلايا الإرهابية الناشطة بالكويت في 2017م، بتعيين محمد إيراني الديبلوماسي المقرب من روحاني سفيرا لها بالكويت بدلا من على رضا عنايتي[2]. لكن رفضت الكويت تعيين سفير لها في طهران حتى تغير إيران نهجها في المنطقة[3]. وقد أثارت تصريحات روحاني المتتالية بشأن إغلاق مضيق هرمز مخاوف أعضاء البرلمان الكويتي وطالبوا الحكومة الكويتية بتوضيح موقفها من هذه التهديدات الإيرانية المتتالية، ووضع خطة للتعامل مع هذا الاحتمال في ظل كون مضيق هرمز هو المنفذ الوحيد للصادرات النفطية الكويتية[4]. وقد قال السفير الإيراني بالكويت إن الرئيس روحاني قد نفي هذه التصريحات، هذا على الرغم من أن الرئيس الإيراني حسن روحاني قد قال إذا منعت الولايات المتحدة تصدير النفط الإيراني فلن يصدر نفط المنطقة بأكملها، وقد أعلن قائد فيلق القدس قاسم سليماني تأييده لروحاني وقال إنه يقبل يده على هذا التصريح الذي لاقي تأييدا من المرشد الإيراني كذلك[5]. في حين أبرزت مصادر صحفية كويتية أخرى أن

---

(1) أخبار الأمم المتحدة، في اليوم الأخير في منصبه، إسماعيل ولد الشيخ أحمد يؤكد عدم وجود حل عسكري للأزمة في اليمن، تاريخ الوصول 6 يناير 2018م، http://cutt.us/FLuMJ

(2) - بارس توداي، علاقه‌مندی امیر کویت به گسترش همکاری با ایران، تاریخ الوصول 11 يناير 2019م، http://cutt.us/AKVaq

(3) عكاظ، الكويت: سفيرنا لن يعود إلى طهران حتى تغير إيران نهجها، تاريخ الوصول 11 يناير 2019م، http://cutt.us/wCQRz

(4) - الجزيرة، الكويت: مطالبات برلمانية بخطط واضحة تحسبًا لإغلاق "هرمز"، تاريخ الوصول 11 يناير 2019م، http://cutt.us/35Upo

(5) الشرق الأوسط، خامنئي: التهديدات بإغلاق هرمز تعبّر عن نهج النظام، تاريخ الوصول 11 يناير 2019م، http://cutt.us/aWrMb

السفير الإيراني قال إن هذا التهديد لن يحدث[1].

وما قاله السفير الإيراني أيضًا يعبر عن عدم مراعاة وجود علاقات ثنائية مع دولة الكويت، وأن إيران من الممكن أن تدفع المنطقة صوب حرب موسعة في أي وقت إذا ما أقدمت على اغلاق مضيق هرمز، ولا شك أن تهديدات إيران المتكررة بإغلاق مضيق هرمز في وجه ناقلات النفط يجعلها ملزمة بتقديم تفسيرات للدول الخليجية التي تحتفظ بعلاقات ديبلوماسية معها.

4- دعم إيران لقطر ضد مطالب الرباعي العربي:

واصلت إيران سياساتها الداعمة لقطر في مواجهة الرباعي العربي منذ بداية الأزمة في مايو 2017م، واعتبرت الأزمة القطرية فرصة تستطيع من خلالها تحقيق الكثير من المكاسب، فعلى المستوي السياسي تستفيد إيران من مواصلة قطر لسياساتها الخاصة بدعم الجماعات المسلحة والإسلام السياسي، الأمر الذي يساعد إيران على تنفيذ مخططاتها الخاصة بإثارة الاضطرابات والفوضى في عدد من الدول العربية، كما يكفل لها إضعاف وحدة البيت الخليجي، ويشكل دعما لمحور إيران- تركيا –قطر.

على المستوي الاقتصادي خلقت الأزمة منفذا جديدا للصادرات الإيرانية إذ تضاعف التبادل التجاري بين البلدين ووصل في عام 2018م، إلى 250 مليون دولار، وتؤكد إحصائية أخرى نشرتها الجمارك الإيرانية أن إيران صدرت الى قطر بضائع

(1) مديا نت ووركـ، السفير الإيراني: للأمير صباح الأحمد دور مهم في حوار الخليج – إيران، تاريخ الوصول 11 يناير 2019م، http://cutt.us/fcChJ

وسلع مختلفة تبلغ تكلفتها نحو 140 مليون دولار فقط خلال ستة أشهر، وقد أعلنت قطر أنها تخطط لزيادة التبادل التجاري بين البلدين ليصل إلى مليار دولار سنويا[1].

تستفيد إيران من توفر التقنية الحديثة لدى قطر في مجال استكشاف وتسييل الغاز الطبيعي الذي تمتلك منه إيران احتياطيات ضخمة لكن إنتاجها منه ضئيل بسبب عدم توفر رؤوس الأموال والتقنية اللازمة لاستكشافه وتسييله بغرض التصدير، كما أوضحت قطر نيتها للاستثمار في تطوير الموانئ الجنوبية لإيران، وذلك أثناء زيارة مدير شركة قطر لإدارة الموانئ لمدينة بوشهر الإيرانية، وتدشينه لخط ملاحي مشترك يربط بين إيران وقطر ينطلق من ميناء بوشهر الإيراني[2].

مع هذا تدرك إيران أن هناك معوقات أمام تحول علاقتها مع قطرٍ إلى شراكة إستراتيجية، بسبب تمركز القوات الأمريكية على الأراضي القطرية، فضلاً عن مرحلية الأزمة الخليجية وإن استمرت على المدى المتوسط، كما أن التعاون الاقتصادي الإيراني القطري يلقي منافسة كبيرة من جانب تركيا التي وصل حجم تجارتها مع قطر إلى خمس أضعاف التجارة مع إيران على الرغم من بعد المسافة وصعوبة إيصال البضائع التركية لقطر، لكن جودة الصناعات التركية مقارنة بمثيلتها الإيرانية وانتماء تركيا وقطر لنفس مشروع الإسلام السياسي يجعل التعاون القطري التركي أكثر حضورًا من مثيله الإيراني وإن كانا الاثنان يسيران في نفس الاتجاه بشكل متوازٍ.

5- إيران وسياسة الحياد العمانية:

تتمسك سلطنة عمان بسياسة الحياد الإيجابي فيما يتعلق بالعلاقات الخليجية الإيرانية، وظلت عمان تقوم بدور الوساطة في المباحثات السرية التي تجريها إيران مع خصومها؛ العراق قبل توقيع اتفاق وقف إطلاق النار مع إيران والولايات المتحدة ما قبل توقيع الاتفاق النووي، والحكومة المصرية في التباحث حول الإفراج عن الأسري المصريين الذين احتجزتهم إيران أثناء الحرب العراقية الإيرانية، فضلا عن الوساطة في الإفراج عن بحارة بريطانيين محتجزين في إيران عام 2007، ورهائن أمريكيين في 2011م[3].

أدت سياسة الحياد العمانية تجاه المشكلات التي تخلقها إيران بالمنطقة، إلى الاحتفاظ بعلاقات جيدة بين الطرفين، وزاد احتياج إيران لعلاقتها بعمان مع تفاقم

---

(1) اقتصاد انلاين، قطر مبادلات تجارى با ايران را به 1ميليارد دلار مىرساندن تاريخ الوصول 12 يناير 2019م، http:// cutt.us/fcT8M

(2) اداره كل بنادر ودريانوردي استان سيستان وبلوچستان، سرمايه گذارى مشترک بخش خصوصى ايران و قطر براى توسعه بنادر كشور، تاريخ الوصول 12 يناير 2019، http://cutt.us/O2i5x

(3) حيدر الخفاجي، سلطنة عمان وسياسة الحياد تجاه إيران، مركز البيان للدراسات والتخطيط، تاريخ الوصول 13 يناير 2019م، http://cutt.us/yBMdf

أزمتها مع الولايات المتحدة بعد انسحاب الأخيرة من الاتفاق النووي وإعادة فرض العقوبات على إيران، وتأسيسا على تاريخ عمان في رعاية المفاوضات السرية في العلاقات الإيرانية المتأزمة، تأتي زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى مسقط في شهر أكتوبر لتحمل كثيرا من التساؤلات والتوقعات. وعلى الرغم من خلو البيان المشترك الصادر في نهاية الزيارة من ذكر إيران صراحة إذ جاء فيه فقط أنه تم التطرق خلال الزيارة إلى «سبل دفع عملية السلام في الشرق الأوسط، كما جرى مناقشة عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، والتي تهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة» [1].

إلا أن مواصلة القصف الإسرائيلي للمواقع العسكرية الإيرانية في سوريا شكل تهديدًا حقيقيًا لإيران، ومع عدم الوصول لتفاهم بين الطرفين حول المسافة التي يجب أن تبتعدها القوات الإيرانية عن الحدود الإسرائيلية، فضلا عن إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي عن عدم سماحه لوجود إيراني عسكري طويل الأمد في سوريا[2]، وإعلان الولايات المتحدة عن انسحابها من الأراضي السورية، كل هذه عوامل أدت إلى حاجة الطرفين إيران وإسرائيل إلى عقد تفاهمات حول التواجد العسكري الإيراني في سوريا، خاصة بعد سلسلة من اللقاءات جمعت بين المسؤولين الروس والإسرائيليين لم تؤد في النهاية إلى اتفاق بين روسيا وإسرائيل حول مستقبل التواجد الإيراني في سوريا[3]، ومن ثم لعل الزيارة غير المتوقعة من بنيامين نتنياهو إلى مسقط جاءت للتباحث غير المباشر حول تلك القضية العالقة، وكانت مسقط هي الخيار الممكن في المنطقة.

على صعيد العلاقات الاقتصادية وثقت إيران علاقاتها مع سلطنة عمان في عام 2018م، وعلى الرغم من صغر حجم الاقتصاد العماني الذي لم يتجاوز ناتجه الإجمالي المحلى 80 مليار دولار عام 2018م [4]، إلا أن إيران تخطط للاعتماد على عمان في تجارة الترانزيت والاستفادة من اتفاقيات صفر جمارك التي وقعتها عمان مع عدد من الدول من بينها الولايات المتحدة وسنغافورة. وتهدف إيران من تحويل عمان لقاعدة ترانزيت لتجارتها إلى خفض اعتمادها على تجارة الترانزيت مع دبي. ويشكل التعاون الاقتصادي الإيراني العماني إحدى وسائل إيران في تخفيف أثر العقوبات الاقتصادية الأمريكية عليها، عبر آليات منظمة تجتمع بشكل دوري ومنها اللجنة المشتركة للتعاون

(1) جنوبية، زيارة نتنياهو إلى عمان: تمهيد إيراني للتفاوض حول العقوبات، تاريخ الوصول 13 يناير 2019م، http://cutt.us/Eqfa1

(2) صوت أمريكا، بنيامين نتانياهو: اجازه نمی‌دهیم حضور ایران در سوریه تثبیت شود، تاریخ الوصول 13 يناير 2019م، http://cutt.us/gPv2O

(3) مشرق، راز پریشان حالی نتانیاهو در مسکون تاریخ الوصول 13 يناير 2019م، http://cutt.us/mKYhQ

(4) البنك الدولي، البيانات، تاريخ الوصول 13 يناير 2019م، http://cutt.us/P6WLB

الاقتصادي الإيراني العماني التي عقدت دورتها السنوية السابعة عشر في شهر يونيو، وكان أبرز ما توصلت إليه هذه اللجنة التوقيع على مذكرة تفاهم بين وكالة ضمان ائتمان الصادرات العمانية (كريدت عمان) وبين صندوق ضمان الصادرات الإيراني[1]، وتهدف هذه الالية إلى إخراج التجارة العمانية الإيرانية من دائرة العقوبات البنكية المفروضة على إيران بمقتضي العقوبات الأمريكية. وقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين سلطنة عمان وإيران إلى 870 مليون دولار في الفترة ما بين إبريل- أكتوبر 2018م مقارنة بنفس الفترة في عام 2017م حيث كانت 577 مليون دولار، وتم تحقيق هذه الزيادة من خلال تطوير أسطول النقل البحري بين البلدين وتسهيل إصدار التأشيرات لمواطني البلدين، وزيادة عدد الشركات الإيرانية في عمان[2]. وتهدف البلدين الوصول بحجم التبادل التجاري بينهما إلى 5 مليار دولار سنويا[3]. وعلى صعيد الاستثمارات المباشرة بين البلدين تستثمر إيران في سلطنة عمان في مجال تصنيع السيارات إذ عقدت شراكة مع الصندوق السيادي العماني لإنشاء مصنع سيارات لشركة إيران خودرو في منطقة الدقم التجارية الحرة برأسمال مشترك يبلغ 200 مليون دولار[4]. وجود الاستثمارات طويلة الأجل المتبادلة بين البلدين يعبر عن عمق العلاقات والتخطيط المستقبلي لاستمرارها.

ثالثًا: الاستنتاجات:

1- شكل خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي في مايو 2018م وإعادة فرض العقوبات على إيران، دعما لموقف دول الخليج في مواجهة التدخلات الإيرانية بالمنطقة، كما أن الاجتماعات التي عقدت لتنسيق الجهود الخليجية الرامية إلى تعديل السلوك الإيراني بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية وكل من مصر والأردن، وجهت رسالة للدول الخليجية غير الفاعلة بشكل كاف في المواجهة ضد إيران التي تحتفظ بقدر من التعاملات التجارية معها، بضرورة وضع سياسة خليجية موحدة في التعامل مع إيران، وعدم مساعدتها فى مواجهة العقوبات الاقتصادية التي تستهدف إلتزام إيران بقرارات مجلس الأمن الخاصة بعدم تصدير السلاح للحوثيين، ووقف التجارب الصاروخية، فضلا عن الدعوة الدولية لتعديل الاتفاق النووي الذي يشكل بصيغته الحالية تهديدا مستقبليا لدول المنطقة ويجعل من إيران قوة نووية محتملة.

---

(1) عمان، اللجنة العمانية الإيرانية تعزز العلاقات الثنائية، تاريخ الوصول 13 يناير 2019م، http://cutt.us/fujFF

(2) روسيا اليوم، تضاعف حجم التجارة بين إيران وسلطنة عُمان، تاريخ الوصول 13 يناير 2019م، http://cutt.us/XYwkh

(3) اتاق بازرگانی . صنایع. معادن. وکشاورزی ایران، ایران و عمان به دنبال روابط تجاری 5 میلیارد دلاری، تاریخ الوصول 14 يناير 2019م، http://cutt.us/sUDNG

(4) الوئام، مشروع عماني إيراني مشترك لإنتاج السيارات بقيمة 200 مليون دولار، تاريخ الوصول 14 يناير 2019م، http://cutt.us/OUXBJ

2- خفتت الدعوات الداخلية الإيرانية الهادفة إلى تحسين العلاقات الإيرانية السعودية، وحل محلها التركيز على المواجهة مع الولايات المتحدة، والتنسيق مع الفواعل الدولية المتعاونة مع إيران وعلى رأسها روسيا والصين والاتحاد الأوروبي.

3- دعمت المتغيرات الإقليمية الحادثة في عام 2018م في الأزمة السورية من قدرة إيران على الاحتفاظ بمكتسباتها على الأرض، ومن ثم التمسك بسياساتها العدائية في المنطقة التي تصب في توتير العلاقات الخليجية الإيرانية.

1- نجحت إيران بتوطيد علاقاتها السياسية والاقتصادية مع كل من قطر وعمان، مع الاحتفاظ بعلاقاتها الديبلوماسية مع دولة الكويت وتخطي أزمة خلية العبدلي الإرهابية.

2- أدى التباعد التركي الخليجي إلى زيادة نقاط الالتقاء بين كل من إيران وتركيا، وعمل على الاقتراب من تكوين محور إيراني ـتركيـ قطري في مواجهة الدول الخليجية، وإن كان التنافس التركي الإيراني حول عدد من القضايا الأخرى يحول دون اكتمال هذا المحور.

3- لم تستخدم الدول الخليجية ثقلها الاقتصادي على نحو كاف لدفع الدول الكبرى مثل روسيا والصين والهند وتركيا لتقليص تعاونها الاقتصادي مع إيران، ولو عن طريق تقديم حوافز اقتصادية لها.

رابعًا: السيناريوهات المستقبلية

مع تصاعد المواجهة الأمريكية الإيرانية، وسعي الولايات المتحدة لتجميع تأييد دولي لموقفها الرافض للاتفاق النووي للسلوك الإيراني في المنطقة، أصبحت العلاقات الخليجية الإيرانية مرتبطة ولو جزئيا بالسيناريوهات المستقبلية للعقوبات الأمريكية على إيران.

السيناريو الأول: تصعيد إيران للمواجهة في حالة نجاح الولايات المتحدة في إحكام الحصار الاقتصادي عليها، مع عدم رغبة القيادة السياسية فيها على الدخول في مباحثات مع الولايات المتحدة، واختيار التصعيد كنوع من سياسة الهروب للأمام والتخلص من الضغوط الجماهيرية التي تقع على النظام في حال تدهور الأوضاع الاقتصادية أكثر مما هي عليه، ومن ثم يبرز حينها الدخول في مواجهات عسكرية شاملة أو محدودة أحد أساليب خلق التلاحم الوطني وإسكات الاعتراضات الجماهيرية، للحفاظ على بقاء النظام داخليا، وإن كان تعرضه لهزيمة مذلة في المواجهة العسكرية يعرضه لخطر أكبر، وهذا يعني انتقال العلاقات الخليجية الإيرانية من نقطة الأزمة إلى مرحلة الصدام وربما الحرب، ويبدو أن هذا السيناريو مستبعد إلى حد ما نظرا للتفوق الساحق في حجم القدرات العسكرية بين الطرفين لصالح دول الخليج

وحلفائها، وإدراك إيران أن لديها الكثير من البدائل قبل الوصول إلى هذه النقطة الحرجة التي لا يمكن التراجع عنها إذا ما تم الوصول إليها، فضلاً عن رغبة إيران في حسم صراعاتها عبر أدوات الميليشيات والخلايا الإرهابية، واستخدام أساليب الحرب اللا متماثلة، خاصة وأن إيران أدركت من خلال تجربة الحرب العراقية الإيرانية أنها لا تقدر على ممارسة الحروب التقليدية من خلال الجيوش النظامية، حتى إنها بدأت تعدل الأساليب التدريبية لقواتها وفق هذا الأساس، مع تغيير العقيد القتالية للجيش الإيراني.

السيناريو الثاني: عدم قبول إيران لتعديل الاتفاق النووي، وبقاء الوضع كما هو عليه دون تصعيد، ومحاولة إيران إيجاد سبل لتخفيف الضغوط الاقتصادية عليها، سيجعلها تدعم من علاقاتها مع الأطراف المتعاونة اقتصاديا معها، ومن ثم على المستوى الخليجي سوف تدعم من علاقاتها مع كل من قطر وسلطنة عمان، في حين يتعمق التوتر مع بقية الدول الخليجية، لكن فشل إيران في معالجة الأضرار المترتبة على العقوبات الاقتصادية من الممكن أن يطيح بالنظام الإيراني تحت وطأة الاحتجاجات الشعبية المتتالية، ومن ثم يتوقف سيناريو العلاقات المستقبلية الخليجية الإيرانية على طبيعة النظام الإيراني الجديد، الذي لا شك سوف تلعب فيه المؤسسة العسكرية الإيرانية دورًا كبيرًا، وهو ما لا تحبذه الدول الخليجية بشكل عام؛ لأن المتوقع زيادة حدة التطرف والرغبة في الصدام مع المجتمع الدولي بسيطرة المؤسسة العسكرية الإيرانية على السلطة في إيران.

أما إذا نجحت إيران في الصمود في مواجهة العقوبات، وحققت قدرًا من الانفراجة الاقتصادية المقترنة باحتواء السخط الجماهيري، والتعلق بأمل عدم حصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على فترة رئاسية ثانية، مع مواصلة التعاون مع روسيا والصين، وترسيخ تواجدها في الأراضي السورية، فسيؤدي ذلك إلى تنامي تدخلاتها في المنطقة ومواصلة سلوكها المقوض للأمن والاستقرار، ومن ثم يتصاعد التوتر في العلاقات الخليجية الإيرانية، وربما يتم خلق ساحات جديدة للصراع داخل أو خارج حدود المنطقة.

السناريو الثالث: في حالة نجاح العقوبات الأمريكية في فرض الحظر الكامل على الصادرات النفطية، وإقدام إيران على الحوار لتقليل الضغوط الواقعة عليها، لا شك سوف تكون العلاقات الخليجية الإيرانية على مائدة المفاوضات، كما سيسبق التفاهم الأمريكي الإيراني أو يتبعه تفاهم خليجيّ إيرانيّ، ولن يتم تكرار خطأ الاتفاق النووي عندما تركز الاتفاق على البرنامج النووي الإيراني دون التطرق للقضايا الإقليمية، بدون إشراك الدول الخليجية في مباحثات الاتفاق على الرغم من أنها المتضرر الأول

من الأنشطة النووية الإيرانية بحكم الجوار الجغرافي، والمنافسات الإقليمية القائمة بينهما.

إن تراجع إيران عن مشروعها التوسعي في المنطقة وعن إثارة النزاعات الطائفية، ودعم جماعات التمرد والجماعات الإرهابية، سيؤدي إلى تحسين العلاقات الخليجية الإيرانية، وتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية للطرفين، لكن يبدو أنّ تغير الموقف الإيراني من الاتفاق النووي، غير كافٍ لتحسين العلاقات الخليجية الإيرانية ما لم يضع الاتفاق الجديد شروطًا تنص على تغيير السلوك الإيراني في المنطقة، مع تغيير أداء القيادة الإيرانية على المستوى الداخلي كذلك؛ إذ إن الخطابين الرسمي والإعلامي في إيران يتضمن حالة من العداء المفرط للدول الخليجية وتحديدًا المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين ودولة الإمارات.

خاتمة

تتأثر العلاقات الخليجية الإيرانية بتوازنات العلاقات بين الدول الكبرى، كما أن الأزمات الإقليمية تلقي بظلالها عليها، على المستوى الدولي تفاعلات الولايات المتحدة مع أقطاب العالم الثلاثة الأخرى وهي الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا باتت مؤثرة بشكل مباشر على العلاقات الخليجية الإيرانية، أما الأزمات الإقليمية فهي ساحات التفاعل بين دول الخليج وإيران، وكما تسعى دول الخليج لتقويض المشروع التوسعي الإيراني بالمنطقة ودفع إيران لتغيير سلوكها، نجد أن إيران تسعى إلى التفاوض الثنائي مع كل دولة خليجية على حدة بعيدا عن مظلة مجلس التعاون الخليجي كل تتمكن من فلرض رؤيتها على طبيعة العلاقات الثنائية، ولعل إيران تحقق بعض المكاسب من خلال هذه السياسة لكن لا يمكن أن تحل جوهر الأزمة عبرها، ولعل بعض الدول الخليجية المتعاملة مع إيران سوف تجد نفسها بعيدة عن الإجماع الدولي الهادف إلى دفع إيران إلى تغيير سلوكها المزعزع للأمن والاستقرار إذا لم تغير من طبيعة تعاملها مع إيران.

إيران والعراق

سيطر على المشهد العراقي خلال عام 2018 ملف الانتخابات البرلمانية، وتشكيل الحكومة العراقية الجديدة، لاعتبارات تتعلق بمساعي القوى السياسية الداخلية وحلفائهم الإقليميين والدوليين، لتحقيق معادلة الكتلة النيابية الأكثر عددًا بما يمكّنها من تشكيل الحكومة الجديدة، ووضع برنامجها، في ظل نظام حكم برلماني تكون فيه السلطة بيد رئيس الحكومة، لذلك كثفت القوى الإقليمية والدولية مساعيها لميل المعادلة لصالح حلفائها، وسعت إيران لتمكين حلفائها بالداخل العراقي من التحكم بالمعادلة العراقية الجديدة بغية الحفاظ على مكتسباتها وضمان تنفيذ باقي طموحاتها، ضمن إستراتيجية إيرانية توسعية تجاه العراق منذ سقوط نظام الرئيس الراحل صدام حسين 2003، وسوف يناقش هذا الملف عددًا من العناصر الأساسية تشمل بيئة الانتخابات وخريطة التحالفات الحزبية ووزنها في الانتخابات، وتشكيل الحكومة الجديدة على ضوء التدخلات الإيرانية، وموقف الحكومة الجديدة من المكتسبات الإيرانية في العراق، مدعمًا بالاستنتاجات، ورؤية استشرافية لسيناريوهات الدور الإيراني في العراق خلال العام القادم.

أولًا: بيئة الانتخابات التشريعية والدور الإيراني لخلق مكتسبات سياسية:

أُجريت الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2018 بعد أزمات وتحولات شهدها العراق في الآونة الأخيرة، منها: أزمة استفتاء انفصال إقليم كردستان عن العراق سبتمبر 2017، وإعلان رئيس الحكومة العراقي السابق حيدر العبادي في ديسمبر 2017 القضاء على تنظيم داعش عسكريًّا، وإقرار البرلمان العراقي قانون هيئة الحشد الشعبي في نوفمبر 2016 القاضي بـ"ضم الحشد الشعبي للجيش العراقي"[1]، وذلك، لإضفاء طابع قانوني وشرعي لتحركاته على الصعيدين الداخلي والخارجي، ويمكّن قوات الحشد من السيطرة بل والهيمنة على المؤسسة العسكرية العراقية لجهة تنفيذ الأجندة الطائفية المصنوعة إيرانيًّا.

وإقليميًّا أُجريت في وقت يشهد فيه الإقليم تصعيدًا غير مسبوقٍ بين القوى الإقليمية والدولية حول سوريا، ولا سيّما بعد أن تغيرت قواعد الاشتباك في سوريا بين هذه

(1) مجلس النواب العراقي، قانون هيئة الحشد الشعبي 26 نوفمبر 2016، تاريخ الاطلاع: 11 يناير 2019، https://bit.ly/2Rd3gXj

القوى، نتيجة تباين منطلقاتهم وأدواتهم وأهدافهم، بل وتعارض مصالحهم في سوريا، فضلًا عن ارتفاع معدَّل استهداف الحوثيين للرياض بالصواريخ الباليستية بشكلٍ متكررٍ، نتيجة تضييق التحالف العربي بقيادة السعودية الخناق عليهم لدعم الشرعية في اليمن.

بينما دوليًّا أُجريت -أي الانتخابات- في وقت عملت فيه الإدارة الأمريكية على استكمال منظومة الحصار على إيران بغية تعديل سلوك نظامها بتحجيم نفوذها الإقليمي، ووقف برامج صواريخها الباليستية، وتقويض الاتفاق النووي، وتنعكس تلك الأجواء بلا شك على حسابات القوى في الانتخابات العراقية.

ولذلك تجيب البيئة المحلِّية والإقليمية والدولية للانتخابات العراقية عن التساؤل: لماذا كثفت إيران جهودها لصالح المكوّن الشيعي قبيل إجراء الانتخابات، إذ مارست طهران من خلال حلفائها في العراق سياسة التهجير الممنهج بحق المكوّن السني في المحافظات السنية، كالأنبار، وصلاح الدين، وديالى، والموصل، تحت مزاعم محاربة تنظيم داعش، وذلك بغية خلق ظهير شيعي، وواقع ديموغرافي جديد، يصب في صالح حلفائها في أثناء إجراء الانتخابات، وفي مقدمتهم الحشد الشعبي وبعض القوى المحسوبة عليها، ممن ينفذون الأجندة الإيرانية بامتيازٍ في العراق.

وعلى ما يبدو لا يمكن فصل المحاولات الإيرانية في خلق واقع ديموغرافي عراقي جديد يصب في صالح المكوّن الشيعي في العراق عن الدوافع الإيرانية الكبرى المتعلقة بالعراق كدولة تحظى بمكانة مركزية في الإستراتيجية الإيرانية نظرًا إلى موقع العراق الجيو-استراتيجي لدى إيران، وتركيبته المذهبية وموارده النفطية، ولا عن الدور الإيراني لتحقيق مزيد من المكتسبات في العراق، بخاصة في عملية صُنع القرار، بعد أن حققت إيران مكتسبات عسكرية (ميليشيات الحشد الشعبي المسلحة) وتجارية (علاقات تجارية قوية) وتطمح من بوابة الانتخابات **إلى تحقيق مكتسب سياسيّ**، يتيح لها الهيمنة على القرار السياسي العراقي داخليًّا وخارجيًّا، وذلك من خلال دعم حلفائها للفوز بالكتلة النيابية الأكثر عددًا في البرلمان الذي يتمتع باختصاصات تشريعيَّة ورقابيَّة واسعة، بما يمكنها من تسمية رئيس الحكومة (أعلى منصب تنفيذي في عراق ما بعد صدام حسين) وذلك حال حصولها على عدد مقاعد 165 (النصف+1) من إجمالي 328 مقعدًا، بينها ثمانية مقاعد للأقليات (خمسة مقاعد للمسيحيين، ومقعد واحد لكل من الصابئة واليزيدين والشبكيين).

ثانيًا: ملامح خريطة التحالفات الحزبية في الانتخابات العراقية:

1- طبيعة التركيبة الإثنية والطائفية للشعب العراقي:

يستدعي فهم وتحليل خارطة التحالفات السياسية والحزبية للانتخابات التشريعية العراقية إدراك طبيعة التركيبة الإثنية والطائفية للشعب العراقي، الذي تجاوز 40 مليونًا، حسب أرقام وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية يوليو 2018[1]، إذ ينقسم العراقيون إلى مكونات عرقية وأخرى طائفية، شكّلت بوابة لتدخل بعض القوى الإقليمية ولا سيما إيران لوقوع العراق ضمن مجالها الحيوي، وذلك كالتالي:

خريطة رقم (1)

التوزيع القومي في العراق

المرجع: https://bit.ly/2Eh3Y1v

أ- **عرقيًا**: ينقسم الشعب العراقي إلى قوميتّين رئيسيتّين: العربية والكردية (انظر الخريطة رقم-1): تشكل القومية الأولى 75-80%، وتشكّل الثانية 15-20% من الشعب العراقي، ويتمركزون شمالي العراق في محافظات السليمانية ودهوك وأربيل، فضلًا عن عرقيات أخرى صغيرة تشكل 5%[2] كالتركمان الذين يعيشون في المنطقة الفاصلة بين القوميتين العربية، والكردية تحديدًا في كركوك وتلعفر وداقوق، والشبك الذين يعيشون بمدينة الموصل ضمن محافظة نينوى.

---

(1) The World Fact book, Central Intelligence Agency, Iraq, Population, Accessed: Jan 5,2019, https://bit.ly/20vLnlh

(2) The World Fact book, Central Intelligence Agency, Iraq, Ethnic groups, Accessed: Jan 5,2019, https://bit.ly/20vLnlh

الخريطة رقم (2)

التوزيع الطائفي والعرقي في العراق

المرجع: https://bit.ly/2Eh3Y1v

ب- طائفيًا: ينقسم العراقيون إلى قسمين: المسلمين والمسيحيين، يشكل الأول الغالبية العظمى من 95-98% حسب أرقام Fact Book لعام 2015[1] (انظر الخريطة رقم 2)، وينقسم بدوره إلى مكونين: الأول: شيعي، ويستحوذ النسبة الأكبر ما بين 64-69%[2] ويتمركزون في المحافظات الجنوبية: (النجف، وكربلاء، وذي قار، والبصرة، وبابل، وواسط، والقادسية، وميسان، والمثنى). الثاني: سني، ويشكلون أقل من تعداد الشيعة، 29-34%[3]، ويتمركزون في المحافظات الشمالية والغربية: (الأنبار، والسليمانية، ونينوى، وديالي، وأربيل، وصلاح الدين، وكركوك، ودهوك) وذلك من إجمالي 18 محافظة عراقية، بينما تحوي بغداد خليطًا من المكوّنين السني والشيعي.

والثاني، القسم المسيحي، ويشكّل 1%، وأتباع الديانات الأخرى من الصابئة واليزيدية، وغيرها يشكّلون الـ1% المتبقية.

2- أبرز التحالفات الحزبية المشاركة في الانتخابات:

حسب **المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية** شارك في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في 12 مايو 2017 نحو 27 تحالفًا سياسيًّا يضمّون 143 حزبًا سياسيًّا، مع مشاركة 61 حزبًا سياسيًّا بشكل مستقلّ، ليصل إجمالي الأحزاب المشاركة في 2018 إلى 204 أحزاب (جدول رقم-1)، **وفي ما يلي أبرز التحالفات:**

---

(1) The World Fact book, Central Intelligence Agency, Iraq, Religions, Accessed: Jan 5,2019, https://bit.ly/20vLnlh

(2) Ibid.

(3)Ibid.

جدول رقم(1)

التحالفات الحزبية السنّية والشيعيَّة العراقيَّة

الشيعيَّة			السنّيَّة		
التحالف	الأحزاب	القيادات	التحالف	الأحزاب	القيادات
النصر والإصلاح	31	رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي	القرار العراقي	11	نائب رئيس الجمهورية الأسبق أسامة النجيفي
الفتح	18	رئيس منظمة بدر هادي العامري	الوطنية	17	النائب الأسبق لرئيس الجمهورية إياد علاوي، ورئيس البرلمان السابق سليم الجبوري، والمطلك. ورغم أن علاوي شيعي ليبرالي، فإنه دأب على خوض الانتخابات ضمن تحالفات سنّية منذ سقوط نظام صدام 2003.
دولة القانون	8	رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي			
سائرون	6	رئيس حزب الاستقامة، حسن العاقولي، المدعوم من التيَّار الصدري			
الحكمة	-	رئيس المجلس الأعلى الإسلامي سابقًا، عمار الحكيم			
خمسة تحالفات	63		تحالفان	28	

المرجع: وحدة الدراسات الإقليمية والدولية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، بالاعتماد على المصدر التالي: http://cutt.us/sG0Ks، وللمزيد: http://cutt.us/Vpkir

أ- التحالفات الشيعية: كما سبق القول يمثل الشيعة العراقيون الكتلة الأكبر عددًا في العراق، ويتبعون مذهب الاثنا عشرية، وغالبيتهم من الشيعة العرب، والمتبقون من الشيعة الفرس والتركمان والأتراك، والشيعة العرب ينتمون إلى المرجع الشيعي الأكبر للشيعة بالعالم علي السيستاني، الذي تسعى إيران لتقليص نفوذه لصالح حوزة قم التي تتمسك بتطبيق نظرية ولاية الفقيه في العراق، بينما تمسك مرجعية النجف بقيادة السيستاني في العراق بفصل الدين عن الدولة وتأسيس الدولة المدنية[1].

ويتمتع السيستاني بشعبية كبيرة في المجتمع العراقي، بدليل تلبية آلاف العراقيين دعوته بالانخراط لمحاربة تنظيم داعش في المدن والمحافظات، ونسبة التصويت العالية خلال انتخابات برلمان 2005 نتيجة دعوته للمشاركة في الانتخابات، مقابل نسبة التصويت الأقل خلال انتخابات برلمان 2018، إذ حذر مكتبه جميع الأحزاب السياسية الشيعية بالامتناع عن استخدام مقتطفات من خطابات السيستاني في عملية دعايتهم الانتخابية[2].

في الوقت نفسه لم يحظَ خامنئي بشعبية مماثلة في المجتمع العراقي، لكنه يمتلك قوات الحشد الشعبي المسلحة، وبعض السياسيين العراقيين الموالين له، من أمثال نوري المالكي، وقادة الحشد الشعبي.

وإذا أمعنا النظر في مواقف القوى الشيعية، وجدناها تنقسم إلى فريقين: الأول يؤيد السيستاني: مثل التيَّار الصدري بزعامة مقتدى الصدر، والمجلس الأعلى الإسلامي بزعامة عمار الحكيم، وجزءًا من حزب الدعوة الإسلامية الشيعي بقيادة العبادي. والثاني يؤيد خامنئي: مثل منظمة بدر بقيادة هادي العامري، وجميع ميليشيات الحشد الشعبي المشكَّلة بدعم إيراني، والشطر الآخر من حزب الدعوة بقيادة نوري المالكي، الذي يحظى بدعم إيراني واسع.

ب- التحالفات السنية: يأتي المكوّن السني في المرتبة الثانية بعد الشيعي ضمن مكونات المجتمع العراقي، وقد حكم العرب السنة العراق ضمن حزب البعث طَوال ثلاثة عقود ونصف (1968-2003)، وعقب سقوط نظام الرئيس الراحل صدام حسين نتيجة الغزو الأمريكي للعراق 2003 انتهى حكم العرب السنة لهذا البلد، وبدأ التحول نحو سيطرة المكوّن الشيعي على مقاليد الأمور بدعم إيراني من بوابة

---

(1) مصطفى حبيب، يختلفان حول فكرة ولاية الفقيه: السيستاني وخامنئي.. صراع تاريخي يتفّجر بشكل سياسي، نقاش، 3 سبتمبر 2015، تاريخ الاطلاع: 11 يناير 2019، http://cutt.us/KLA2

(2) مشرق نيوز ، همه چيز درباره مهمترين انتخابات عراق، آرايش انتخابات پارلمانى عراق چگونه است/ شانس كداميک از احزاب براى تصدى نخست وزيرى بيشتر است؟ +تصاوير، 26 اسفند 1396، تاريخ الاطلاع: 11 يناير 2019، http://cutt.us/jaaeC

المحاصصة، وبات المكوّن الشيعي يتحكم في المعادلة العراقية منذ العام 2003، ويواجه المكوّن السنّي عدة عقبات أثرت سلبًا على تمثيلهم في البرلمان، أهمها:

- تفكيك الكتلة التصويتيَّة السنيَّة نتيجة عمليات التهجير الممنهجة من قِبل ميليشيات الحشد الشعبي بحق أبناء المكوّن السني بذريعة محاربة داعش في المدن والمحافظات السنية، وكانت تلك العملية سياسة إيرانية مدروسة للتأثير على نتائج العملية الانتخابية لصالح التحالفات الشيعية[1].
- فقدان أبناء المكوّن السني الثقة بالقيادات السنية، فعلى سبيل المثال كان المحافظ السابق لمحافظة نينوى، أثيل النجيفي، محافظًا لنينوى في أثناء دخول داعش إلى الموصل 2014، وقد اتهم بالعمالة لدول أجنبية لتسليم الموصل لداعش، حسب تقرير لجنة التحقيق التي شكلها البرلمان العراقي للتحقيق معه في ما نُسب إليه من اتهامات[2].

ج- **التحالفات الكردية:** لم تكن أفضل حالًا من التحالفات الشيعيَّة والسنيَّة، إذ شكّل الحزبان الكرديان الكبيران الاتحاد الوطني الكردستاني برئاسة كوسرت رسول علي بالوكالة، والحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة مسعود بارزاني، قائمتيْن متباينتيْن.

وتوحدت أحزاب المعارضة الرئيسة الثلاثة لحكومة كردستان (تحالف الديمقراطية، والعدالة وحركة التغيير، والجماعة الإسلامية) في قائمة موحدة لخوض الانتخابات في المناطق المتنازع عليها، وهو ما أثر سلبًا على نسبة تمثيل الأكراد، بخاصة في ظل تدني الأوضاع المعيشية للمواطنين الأكراد في كردستان، وأزمة الرواتب التي ترتبت على أزمة الاستفتاء على الانفصال، وتدنِّي الثقة بالقيادات الكردية جرَّاء تلك السياسات، إذ ظهر رأي عامّ كرديّ ساخط على هذه المرحلة برمتها.

إجمالًا تكشف هذه التحالفات عن غلبة تحالفات المكوّن الشيعي على نظيره السني، إذ خاض الانتخابات خمسة تحالفات شيعية، بإجمالي 63 حزبًا مقابل تحالفيْن سنييْن بإجمالي 28 من 143 حزبًا، كما تكشف عن الانقسام والتشظي داخل التحالفات الثلاثة ذاتها، الشيعي والسنّي والكردي.

---

(1) محمود سعد دياب، فوضى انتخابية وتحالفات هشة.. العراق في مفترق طرق قبل الانتخابات، بوابة الأهرام، 20 يناير 2018، تاريخ الاطلاع: 11 يناير 2019، https://bit.ly/2U4lefh

(2) على موسوى خلخالى، انتخاباتى كه پيش بينى مى شود به آرامى برگزار شود، ارزيابى فضاى سياسى عراق در آستانه انتخابات، ديپلماسى ايرانى، 28 اسفند 1396، تاريخ الاطلاع: 11 يناير 2019، https://bit.ly/2Th6yLg

ثالثًا: وزن التحالفات الشيعية حسب نتائج الانتخابات البرلمانية:

وفق النتائج النهائية التي أعلنتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية في 19 مايو 2018، حلّ تحالف «**سائرون**» العابر للطائفية في المرتبة الأولى بـ 54 مقعدًا من إجمالي 328 مقعدًا، وجاء تحالف الفتح المدعوم من إيران في المرتبة الثانية بـ47 مقعدًا، وتحالف النصر في المرتبة الثالثة بـ42 مقعدًا، وتحالف دولة القانون المدعوم من إيران في المرتبة الرابعة بـ26 مقعدًا، وجاءت تحالفات المكوّن السنّي في مراتب متأخرة بحصول تحالف الوطنية على 21 مقعدًا، وتحالف القرار العراقي على 15 مقعدًا، وكذلك احتلّ تحالف الحكمة مرتبة متأخرة بحصوله على 20 مقعدًا (انظر الرسم البياني رقم-1).

رسم بياني رقم (1)

توزيع مقاعد التحالفات السياسية وفق النتائج النهائية

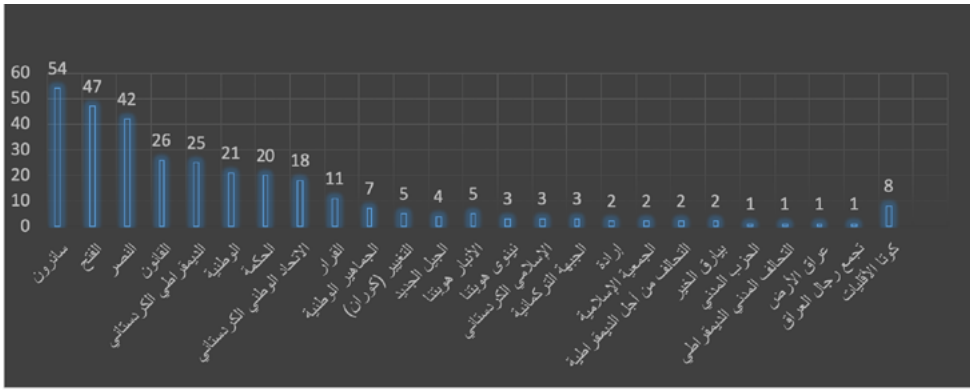

المرجع: إعداد وحدة الدراسات الإقليمية والدولية بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية، بالاعتماد على المواقع التالية:

http://cutt.us/PDcuo، http://cutt.us/SDejk، http://cutt.us/K6x9g

وقد حلَّ «سائرون» المدعوم من التيَّار الصدري أولًا، و«الفتح» المدعوم من إيران ثانيًا، مقارنة بتراجع حصص التحالفات الأخرى مثل «النصر» و«الوطنية» و«دولة القانون»، لعدة أسباب، منها ما يتعلق بـ«سائرون» ومنها ما يعود إلى التحالفات الأخرى، فتحالف سائرون عابر للطائفية، وبرنامجه يلامس هموم الشارع وقضايا العراق، بإعطائه الأولوية لمحاربة الفساد، واستقلالية القرار العراقي بما يتناسب والحضارة العراقية[1] ومطالبته بانفتاح العراق على محيطه العربي، ورفض الوصاية الإقليمية والدولية على قراراته، وهذا يعكس وعي المواطن العراقي وإدراكه حضارة

(1) رووداو، «تحالف سائرون» يكشف عن «سرٍّ فوزه الكبير» في الانتخابات التشريعية العراقية، 14 مايو 2018، تاريخ الاطلاع: 8 يناير 2019، http://cutt.us/vbCYK

بلده الممتدة عبر التاريخ، وهو ما يفسر تأييده لـ«سائرون».

وفسَّر محللون حصول «الفتح» على المرتبة الثانية بالدور الذي لعبته قوّات الحشد الشعبي الشيعية في القضاء على تنظيم داعش، وقدرته على تزوير الانتخابات في المحافظات المحررة من داعش، والخاضعة لسيطرتها منذ استردادها من داعش، في حين فسَّر محللون آخرون تراجع حصص تحالف النصر إلى سخط كتلة شعبية كبيرة من انضمام قوّات الحشد الشعبي إلى الجيش في عهد حيدر العبادي، وتركيز برنامجه على قضايا لا تهم المواطن العراقي في وقت تفاقمت فيه الأزمات في المحافظات الجنوبية (المياه والكهرباء والبطالة) واستشرت فيه معدَّلات الفساد، وتردّت فيه الأوضاع الاقتصادية، فضلًا عن الاتهامات البرلمانية الموجهة إلى العبادي بتقصيره في محاربة الفساد[1].

أما «دولة القانون» فتقلصت حصصه لإدراك شريحة كبيرة من العراقيين أن احتلال داعش للمدن السنّية جرى في عهد المالكي، وتكوينه الميليشيات المسلحة، وإعطاء الأولوية لمرجعية قم، وتفاقم الفساد في عهده، فضلًا عن فصل العراق عن محيطة العربي.

أما تحالفات المكوّن السني فقد حلّت مرتبة متأخرة، نتيجة لجوء عدد كبير من أبناء المكوّن السني من المناطق التي شهدت معارك عسكرية لمحاربة داعش إلى مناطق أخرى بفعل سياسة التهجير التي اتبعها الحشد الشعبي ضدّهم، مع فقدانهم بطاقات هوياتهم في أثناء المعارك، وتركهم منازلهم على نحو أدَّى إلى العزوف عن المشاركة في الانتخابات، مع فقدانهم الثقة بقياداتهم السنية ورموزهم السياسية.

رابعًا: تشكيل الحكومة العراقية بين الترتيبات الداخلية والتدخلات الإيرانية:

1-عقدة التكتل الموسع لتشكيل الحكومة:

حسب النتائج النهائية للانتخابات، لم يحصل أي تحالف سياسي على الكتلة النيابية الأكثر عددًا، وهي 165 من إجمالي مقاعد البرلمان البالغة 328 مقعدًا، لتشكيل الحكومة العراقية، لذلك كان الطريق الوحيد للحصول على الأغلبية هو تكوين «**تكتل موسَّع**» يمكنه الوصول إلى الكتلة النيابية الأكثر عددًا، وكان ذلك مدخل إيران للضغط على التحالفات الشيعية الموالية وغير الموالية لتكوين الكتلة النيابية الأكثر عددًا، بهدف الحفاظ على مكتسباتها في العراق، وضمان استمراريته ضمن دائرة نفوذها، وهو ما يفسر زيارة قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني الجنرال قاسم سليماني، للعراق في مايو 2018، ولقاءاته المكثفة مع زعماء التحالفات الفائزة في الانتخابات بشأن تشكيل الحكومة، فضلًا

---

(1) بغداد بوست، النزاهة البرلمانية: العبادي لم يفتح العديد من ملفات الفساد المهمة.. وهذه أبرزها، 13 فبراير 2018، تاريخ الاطلاع: 30 مايو 2018، http://cutt.us/DW4m4

عن جهود السفير الإيراني لدى العراق إيرج مسجدي في هذا الخصوص، وذلك بهدف تشكيل تكتل موسع يحظى بالكتلة النيابية الأكثر عددًا لصالح إيران، وهو ما تمخض عن ولادة **تكتُّلَيْن سياسيَيْن كبيريْن** ادَّعى كل منهما الحصول على الكتلة النيابية الأكثر عددًا:

أ- تكتل «الإصلاح والبناء»: يسعى لعودة العراق إلى محيطه العربي، لضمان الحفاظ على هويته العربية، ونبذ المحاصصات الطائفية الضيقة، التي أرهقت العراق اقتصاديًّا ومزَّقَته سياسيًّا، وأضرَّته أمنيًّا منذ عام 2003.

ويتكون من عدة تحالفات، أبرزها: سائرون بزعامة الصدر، النصر، الحكمة، الوطنية، القرار العراقي بزعامة أسامة النجيفي، ثم تحالفات أخرى مثل: بيارق الخير، ونينوى هويتنا، والأنبار هويتنا، والجبهة التركمانية، وقد أعلن ممثلو هذا التكتُّل حصولهم على عدد 177 مقعدًا بما يتجاوز عدد مقاعد الكتلة النيابية الأكثر عددًا[1].

ب- تَكتُّل «البناء»: يناور لضمان بقاء العراق ضمن دائرة النفوذ الإيرانيّ، ويتكون من عدة تحالفات، أبرزها: الفتح، دولة القانون، وعدد من التحالفات الأخرى، مثل: تحالف النصر جناح فالح الفياض، وتحالف إرادة، وتحالف الجماهير الوطنية.

وأعلن قادته الحصول على الكتلة النيابية الأكثر عددًا بحصولهم على 145 مقعدًا بالبرلمان الجديد[2] في حين أنها تتطلب الحصول على 165 مقعدًا.

وقد ظلت مسألة تشكيل الحكومة عالقة من نهاية مايو 2018 حتى مطلع أكتوبر 2018، لعدة أسباب، يتقدمها الدور الإيراني المعطِّل إلى حين حصول الموالين لإيران على النصيب الأكبر في المعادلة بعد إخفاقهم في تحقيق معادلة الكتلة النيابية الأكثر عددًا، واندلاع الاحتجاجات في المحافظات الجنوبية -ذات الصبغة الشيعية- مرتين، الأولى في يوليو 2018، والثانية مطلع سبتمبر 2018، احتجاجًا على أزمة البطالة، والمياه، والكهرباء، التي قلبت المعادلة، وأربكت الحياة السياسية العراقية، وعقدت المشهد من جديد، لتبدأ التربيطات السياسية من جديد بتخلِّي الحلفاء السياسيين، بخاصة تحالف سائرون والمرجعية الشيعية العليا، عن تسمية العبادي لولاية عراقية ثانية.

2- الاتفاق على تسمية الرئاسات الثلاث:

وقُبيل انتهاء المدة الدستورية المحددة لتسمية **الرئاسات الثلاث** (رئاسة الدولة، ورئاسة البرلمان، ورئاسة الحكومة) جرى انتخاب محمد الحلبوسي -المدعوم من التحالفات الموالية من إيران بخاصة الفتح ودولة القانون- رئيسًا لمجلس النواب العراقي في 15 سبتمبر 2018، ثم تسمية برهم صالح رئيسًا للجمهورية، وعادل عبد المهدي رئيسًا

---

(1) هذا اليوم العراقية، رعد الحيدري عضو تيار الحكمة: الكيانات المنضوية في الكتلة الأكبر بحسب الوثيقة المعلنة اتفقت على برنامج عمل عابر للطائفية، 3 سبتمبر 2018، تاريخ الاطلاع: 10 يناير 2019، https://bit.ly/2MxIx0S

(2) وكالة يو نيوز العراقية، العراق تحالف البناء: أكبر تكتُّل برلماني بقيادة المالكي والعامري، 3 سبتمبر 2018، تاريخ الاطلاع: 28 سبتمبر 2018، http://cutt.us/ZuOdh

للحكومة مرشَّحا توافقيًّا بين القوى السياسية للخروج من عقبة الكتلة النيابية الأكثر عددًا، في 3 أكتوبر 2018.

واتفقت كتلتا البناء والإصلاح المتنافستان، على ترشيح عبد المهدي، ولم يُبدِ أيٌّ من الكتل النيابية الأخرى معارضة لترشيحه. ومنح البرلمان العراقي ثقته أربعة عشر وزيرًا في حكومة عبد المهدي، في 25 أكتوبر 2018، وثلاثة وزراء في 18 ديسمبر 2018 (التخطيط، والتعليم العالي والبحث العلم، والثقافة) (انظر جدول رقم 2). وجرى تأجيل التصويت على خمس وزارات: الداخلية، والدفاع، والتربية والتعليم، والعدل، والتخطيط والهجرة.

جدول رقم (2)

توزيع الحقائب الوزارية

الوزير	الوزارة	الانتماء	الوزير	الوزارة	الانتماء
ثامر الغضبان	النِّفْط	سائرون، شيعي	فؤاد حسين	المالية	كردي
نعيم الربيعي	الاتصالات	الفتح، شيعي	بنكين ريكاني	الإعمار	منسحبون من تحالف النصر، شيعي
محمد الحكيم	الخارجية	سائرون، شيعي	صالح حسين	الزراعة	سني
أحمد رياض	الشباب	الفتح، شيعي	علاء عبد الصاحب	الصحة	دولة القانون، شيعي
صالح الجبوري	الصناعة	سني	لؤي الخطيب	الكهرباء	سائرون، شيعي
عبد الله اللعيبي	النقل	الفتح، شيعي	محمد هاشم	التجارة	سني
باسم الربيعي	العمل والشؤون الاجتماعية	سني	جمال العادلي	الموارد المائية	الحكمة، شيعي

الوزير	الوزارة	الانتماء	الوزير	الوزارة	الانتماء
نوري صباح	التخطيط	فتح، شيعي	قصبي السهيل	التعليم العالي والبحث العلمي	الفتح، شيعي
عبد الأمير الحمداني	الثقافة	فتح، شيعي			

المرجع: وحدة الدراسات الإقليمية والدولية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانيَّة، بالاعتماد على الموقع الرسميّ لوكالة الأنباء العراقيَّة، https://bit.ly/2U3VLEa ،https://bit.ly/2CJ8hlt

ومنذ 25 أكتوبر 2018 حتى نهاية 2018، لم يُستكمل تشكيل الحكومة العراقية، رغم توافق عبد المهدي والكتل السياسية على توزيع الحقائب كالتالي[1]:

أ- **المكوّن الشيعي** 13 وزارة ورئاسة الحكومة من إجمالي 22 وزارة (**تحالف سائرون:** ثلاث وزارات هي الخارجية والنِّفْط والكهرباء. **تحالف الفتح:** ست وزارات هي الداخلية، والنقل، والاتصالات، والتعليم العالي، والشباب والرياضة، والثقافة. **تحالف دولة القانون:** وزارتان هما التربية والتعليم والصحة. **تيَّار الحكمة:** وزارة الموارد المائية. **المنسحبون من تيَّار النصر:** وزارة الإعمار والإسكان والبلديات)، ما يعد هيمنة واضحة للمكون الشيعي المدعوم من إيران على الحقائب الوزارية المهمة بهدف تحقيق مكاسب سياسية.

ب- **المكوّن السني** ست وزارات (الدفاع، والعمل، والشؤون الاجتماعية، والزراعة، والصناعة والتجارة، والتخطيط).

ج- **المكوّن الكردي ثلاث وزارات** (المالية، والعدل للحزب الديمقراطي الكردستاني، والهجرة والمهجرين لحزب الاتِّحاد الوطني الكردستاني).

ويعود عدم استكمال التشكيل حتى نهاية 2018 إلى الخلافات بين التكتلين الكبيرين: تكتل الإصلاح والبناء، وتكتل البناء المدعوم إيرانيًّا، حول الأسماء المرشَّحة لتولِّي حقيبتَي **الداخلية والدفاع**، إذ يرفض الأول ترشيح قائد ميليشيات الحشد الشعبي فالح الفياض المقرب من إيران للداخلية، ويفيصل الجربا للدفاع، ويطالب بمرشَّحين مستقلين تكنوقراط، إذ يدرك الصدر أن تمكُّن البناء من نَيل الفياض حقيبة الداخلية معناه استكمال إيران دائرة السيطرة الكاملة على الحقائب الوزارية المؤثرة لأربع

(1) السومرية نيوز، بالانفوجراف.. تَعرَّف إلى التقسيم الوزاري الجديد22 ، أكتوبر 2018، تاريخ الاطلاع: 4 نوفمبر 2018، https://bit.ly/2JAliPY

سنوات مقبلة، واختراق إيراني أوسع للأجهزة الأمنية العراقية، في حين يتمسك الثاني بالأسماء المرشَّحة، ويعتبر التنازل خضوعًا للصدر.

وبين هذا وذاك يتخوّف عبد المهدي من إعلان استكمال التشكيل من لجوء الصدر وحلفائه إلى الدفع بتظاهرات عارمة، لإسقاط الحكومة بعد تلويحه بحراك الشارع، وهو ما ينذر بكارثة سياسية قد تُسقِط حكومته، بخاصة مع عدم ارتكازها على الدستور في تشكيلها، بتجاوز قاعدة «الكتلة النيابية الأكثر عددًا» لتسمية رئيس الحكومة، بتوافقها على مرشَّح توافقي، بخاصة وبعض الوزراء الذين حصلوا على ثقة البرلمان يواجه محاولات لسحب الثقة نتيجة الخلافات بين التكتلين الكبيرتين. وبينما لم يحسم التشكيل الكامل للحكومة العراقية، رحبت إيران بانتخاب برهم صالح، فأعلن المتحدث الرسميّ باسم الخارجية بهرام قاسمي ترحيب بلاده بانتخاب برهم صالح رئيسًا للعراق[1]، وفي أثناء زيارة إسحاق جهانغيري نائب الرئيس الإيرانيّ لمدينة النجف العراقيَّة للمشاركة في تظاهرات الأربعين الحسينية، وجَّه الدعوة إلى برهم صالح لزيارة إيران، وقد لبَّاها صالح في نوفمبر 2018.

وتقول مصادر إيرانيَّة إن «انتخاب صالح كان فوزًا لها على الولايات المتَّحدة في العراق»، وهو القول الذي أيده نائب فلوريدا الجمهوري في الكونغرس الأمريكيّ ماركو روبيو، الذي قال ضمن تغريدة: «إن الادِّعاء أنه لا إيران ولا أمريكا فازت فوزًا واضحًا في انتخاب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في العراق هو ادعاء غير صحيح، الفائز في هذه الانتخابات بوضوح هو إيران، وقاسم سليماني توسّط شخصيًّا في هذه التعاملات»[2]. وعلى الجانب الآخر لم يكُن ترحيب إيران بانتخاب عبد المهدي بنفس قدر ترحيبها بانتخاب صالح، على الرغم من أهمِّيَّة منصب رئيس الحكومة، واقتصر الترحيب الإيرانيّ بعبد المهدي على تصريح مقتضَب من فلاحت بيشه، رئيس لجنة الأمن القوميِّ والسياسة الخارجية بالبرلمان الإيرانيّ: «نأمل أن يكون هذا الانتخاب باعثًا على تشكُّل مرحلة استقرار النِّظام والأمن في العراق، ومواصلة علاقات الصداقة بين إيران والعراق»[3]. وقد يعود الترحيب الإيراني المقتضَب بعبد المهدي إلى أن إيران كانت تتوقع وصول مرشَّح أكثر قربًا منها لأعلى منصب تنفيذي في العراق، في مرحلة تعوِّل فيها كثيرًا على العراق في كسر طوق الحصار على صادراتها النِّفطية، وبعد المرور بتجاذبات على الصعيد السياسي العراقي كانت إيران ترغب في الخروج

(1) خبرگزارى فارس، ايران از انتخاب برهم صالح استقبال كرد، 2 أكتوبر 2018، تاريخ الاطلاع: 28 أكتوبر 2018، http:// cutt.us/ZfwPR

(2) دنياي اقتصاد، ايران پيروز آشكار انتخاب رئيس جمهورى عراق، 1397/7/12، تاريخ الاطلاع: 28 أكتوبر 2018، http:// cutt.us/3R5jc

(3) ايسنا، فلاحت پيشه: عادل عبدالمهدى سياستمدارى آشنا به مناسبات ايران وعراق است، 4 آبان 1397، تاريخ الاطلاع: 28 أكتوبر 2018، http://cutt.us/NO7aO

منها بمكاسب أكبر، إذ واجه العبادي سيلًا من اعتراضات التحالفات الموالية لإيران على خلفية إعلانه التزام العقوبات الأمريكيَّة على إيران مراعاةً للمصالح العراقيَّة، التي اعتبرها بعضهم سبب خسارته الولاية الثانية، كما أصدر في أواخر أيام ولايته تعليمات تفصيلية لقانون هيئة الحشد الشعبي، كالموقف من الفصائل العابرة للحدود والفصائل غير المنضوية تحت ألوية الحشد، بالإضافة إلى تحديده تَحرُّك الميليشيات المدعومة إيرانيًّا بالسلاح والمال، وفضلًا عن إقالته فالح الفياض من رئاسة الحشد الشعبي، الذي انشقّ عن كتلة العبادي خلال المشاورات حول تشكيل الكتلة النيابية الأكثر عددًا[1].

خامسًا: موقف الحكومة العراقية الجديدة من المكتسبات الإيرانيَّة في العراق:

لعبت إيران دورًا بارزًا قبل وفي أثناء تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، بغية تحقيق مكاسب سياسية بما يمكّن حلفاءها العراقيين، ممثَّلين بميليشيات الحشد الشعبي، من التحكم في المعادلة الجديدة من ناحية، والمحافظة على مكتساباتها من ناحية أخرى، ومن أبرز المكتسبات الإيرانية التي حققتها إيران خلال مرحلة عراق ما بعد صدام حسين:

1- **سيطرة المكوّن الشيعي على الحكم:** بالسيطرة على رئاسة الحكومة منذ الغزو الأمريكّي للعراق 2003، وهو ما ترتب عليه تحويل بوصلة السياسة الخارجية العراقية تجاه إيران مقابل ابتعادها عن المحيط العربي والخليجي، فضلًا عن حصول التحالفات السياسية الموالية لإيران، ولا سيما تحالف الفتح، على ثاني أكبر عدد مقاعد في البرلمان العراقي لعام 2018 بحصوله على 47 مقعدًا من مقاعد البرلمان الجديد، فضلًا عن العدد الأكبر من المناصب الوزارية في الحكومة الجديدة.

2- **الحشد الشعبي وانتشاره في العراق:** لعبت إيران دورًا رئيسيًّا في تكوين وتشكيل الحشد الشعبي المكوّن من قُرابة 150 ألف شيعي[2]، ونجحت في الضغط على الحكومة العراقية لضمها إلى الجيش العراقي رسميًّا في نوفمبر 2017.

وتنتشر ميليشيات الحشد في ربوع الدولة العراقية، ولا سيما في المناطق الإستراتيجية النفطية في المحافظات الجنوبية، والمناطق المحررة من تنظيم داعش في المحافظات السنية، وتسيطر على الحدود الواسعة بين البلدين التي تمتدّ إلى

---

(1) العربية نت، هذه تحديات حكومة عادل عبد المهدي، 4 أكتوبر 2018، تاريخ الاطلاع: 28 أكتوبر 2018، http://cutt.us/S5Ppy

(2) Newsweek, U.S. SOLDIERS UNDER THREAT AS IRAN ALLIES JOIN IRAQ MILITARY WITH PLANS TO KICK AMERICANS OUT, 3/9/2018, Accessed: Jan 9,2019, http://cutt.us/Hte6r

مسافة 1599 كلم، ممَّا يتيح لإيران التحكُّم في الساحات الجغرافية الحيوية، والقدرة على تفجيرها حال تعارض المصالح.

ويعكس أهميةَ الحشد الشعبي لدى إيران تشديدُ المرشد علي خامنئي في أثناء استقباله الرئيس العراقي برهم صالح، في طهران في 17 نوفمبر 2018، ضرورة الحفاظ على الحشد الشعبي في العراق[1].

3- العلاقات التجارية القوية: تبوَّأت إيران المرتبة الأولى في التجارة مع العراق خلال فترة تسعة أشهر (مارس-ديسمبر 2018)، ثم الصين في المرتبة الثانية، والإمارات في الثالثة، وأفغانستان في الرابعة، وتركيا في الخامسة[2].

وتبوأت إيران المرتبة الثانية في التجارة مع العراق بنسبة 13%، واحتلت تركيا المرتبة الأولى بنسبة 22%، وجاءت الصين في المرتبة الثالثة بنسبة 12%، خلال 2016، في حين توقع رئيس غرفة تجارة طهران يحيى آل إسحاق في 2018/2/3 ارتفاع حجم التجارة ليصل إلى 20 مليار دولار في السنوات المقبلة، وهو ما يتماشى مع إعراب الرئيس الإيرانيّ حسن روحاني في أثناء زيارة برهم صالح لايران في سبتمبر 2018 عن أن حجم التجارة الثنائية سيرتفع من 12 مليار دولار إلى 20 مليار دولار سنويًّا[3].

وفي ما يتعلق بالموقف من الحشد الشعبي، رفضت وزارة الخارجية العراقية في بيان لها على موقع التواصل الاجتماعي (تويتر) في 3 نوفمبر 2018، مطالبة السفارة الأمريكيَّة في بغداد بنزع سلاح الميليشيات الشيعية وتسريحها، معتبرة ذلك تجاوُزًا للأعراف الدبلوماسية والاحترام المتبادل لسيادة الدول كمبدأ راسخ في القانون الدولي.

أما الموقف من العقوبات الأمريكيَّة والعلاقات التجارية، فقد أعلن عبد المهدي في 21 نوفمبر 2018 «أن العراق ليس جزءًا من منظومة العقوبات الأمريكيَّة ضدّ إيران»، مبررًا رفضه العقوبات بكونها عقوبات منفردة لا أممية[4].

وتبنَّى الرئيس برهم صالح موقفًا متحفظًا تجاه العقوبات الأمريكيَّة على إيران،

---

(1) اینترنشنال، خامنه‌ای خواستار حفظ نیروهای «حشد الشعبی» در عراق شد، 27 آبان 1397، تاريخ الاطلاع: 27 نوفمبر 2018، https://bit.ly/2Uab3YD

(2) مردمسالاري، صادرات غيرنفتی از مرز 33 ميليارد دلار گذشت، 10 أكتوبر 1397، تاريخ الاطلاع: 15 يناير 2019، https://bit.ly/2RSAv6X

(3) خبرگزاری تسنيم، روحانی روابط تجاری ايران وعراق20ميليارد دلار می شود، 11 آبان 1397، تاريخ الاطلاع: 27 نوفمبر 2018، https://bit.ly/2BMrrYl

(4) وكالة الأنباء العراقية (واع) عبد المهدي: العراق ليس جزءًا من العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران، 20 نوفمبر 2018، تاريخ الاطلاع: 27 نوفمبر 2018، https://bit.ly/2KCaS42 ، وللاطلاع على فيديو لتصريحات عبد المهدي: https://bit.ly/2BBKa8P

من منطلق أن العراق بحكم جواره لإيران سوف يتضرر من العقوبات[1]. ويرجع الرفض العراقي للعقوبات الأمريكيَّة إلى اعتماد العراق بشكل رئيس على استيراد حصة من الكهرباء والغاز من إيران لتأمين الوقود لمحطات توليد الطاقة الكهربائية، إذ يحتاج العراق إلى 22 ألف ميغاوات يوميًّا لتغطية حاجته الفعلية من الكهرباء، في حين أنه ينتج 11 ألف ميغاوات يوميًّا، بما يعني 11 ألف ميغاوات عجزًا يوميًّا. ويستورد العراق من إيران نحو 1000 ميغاوات يوميًّا للمساهمة في تغطية عجزه، كما يعد العراق ثاني أكبر مشترٍ للغاز الإيراني خلال العام 2017، باستيراده نحو 14 مليون متر مكعَّب يوميًّا لتشغيل محطاته الكهربائية، وذلك بموجب اتفاقية لتصدير الغاز الإيراني للعراق وُقِّعت 2013. وتحتل تركيا المرتبة الأولى باستيراد نحو 30 مليون متر مكعَّب يوميًّا، لذلك تعتمد الحكومة العراقية على إيران بشكل رئيسي في استيراد الغاز الطبيعي، الذي يولّد ما يصل إلى 45% من طاقة العراق الكهربائية[2]، ومِن ثَمَّ يشكّل الغاز الإيراني ورقة ضغط قوية على النظام العراقي الذي يعاني عجزًا في إنتاج الكهرباء. ولإدراك الإدارة الأمريكية عدم وجود بديل سريع من إيران، لتوفير ما توفِّره من حصة كهرباء وغاز للعراق، فقد منحت العراق مدة استثنائية أولى من العقوبات الأمريكية على إيران تبلغ 45 يومًا، بدأت في الخامس من نوفمبر 2018، وانتهت في 20 ديسمبر 2018، مدَّدَتها بثلاثة أشهر بدأت من 20 ديسمبر 2018، وستنتهي في 20 مارس 2019. في هذا الإطار يقول حيان عبد الغني، رئيس شركة غاز الجنوب العراقية، في 6 ديسمبر 2018: «إن العراق يحتاج إلى عامين -على أقلّ تقدير- لتعزيز إنتاج الغاز حتى يستطيع التخلي عن الغاز الإيراني».

أضف إلى ما تقدم، اتفاق الإيرانيُّين والعراقيُّين في أثناء زيارة برهم صالح لإيران في نوفمبر 2018 على إنشاء مناطق للتجارة الحرة بين البلدين. إضافة إلى ذلك كشف إيرج مسجدي أن **79 شركة إيرانيَّة** تعمل في العراق في مجالات الطاقة والبناء والسياحة والبنية التحتية بمبلغ يقدر بعشرة مليارات دولار[3]، وأن حكومة بغداد تسعى لاستقطاب استثمارات أجنبية لتنفيذ 1200 مشروع بقيمة 100 مليار دولار، كما كشف عن سعي بلاده لإلغاء التأشيرات بين البلدين، وعن اتفاق إيرانيّ-عراقيّ لإنشاء معرض دائم للبضائع الإيرانيَّة في بغداد، وعن مساعدات إيرانيَّة جديدة لحكومة عبد المهدي في المجال التكنولوجي واللوجستي والاستشاري.

---

(1) برنامج دائرة حوار/ تقديم كريم حمادي/ ضيف الحلقة/ د.برهم صالح، يوتيوب، تاريخ الاطلاع: 28 أكتوبر 2018، تاريخ الاطلاع: 30 نوفمبر 2018، http://cutt.us/enb48

(2) العربية نت، العراق يتخلى عن الغاز الإيراني خلال عامين، 7 ديسمبر 2018، تاريخ الاطلاع: 18 يناير 2019، https://bit.ly/2zJAl1F

(3) خبرگزارى دانشجويان ايران (ايسنا)، ديدار ايرج مسجدى با وزير امور مالى عراق «اجتماع السفير الإيراني مع وزير المالية العراقي» 15 آبان 1397، تاريخ الاطلاع: 29 نوفمبر 2018، https://bit.ly/2AQHbsL

وفي السياق ذاته كشف مساعد الشؤون الفنية والبنية التحتية لشركة السكك الحديدية في إيران مزيار يزداني، عن خط سكة حديد يربط شلمجه بالبصرة بطول 31 كيلومترًا، تدفع بغداد كلفته لاحقًا[1]. ويشير مراقبون إلى أن هذه التحركات الإيرانيَّة تأتي في سياق المخطط الإيرانيّ لتدشين الممر من طهران عبر بغداد ودمشق إلى البحر المتوسط.

سادسًا: الاستنتاجات:

من خلال تحليل المعلومات السابقة يتضح أمامنا عددًا من المعلومات، يمكن تلخيصها كالتالي:

1- لعبت إيران دورًا بارزًا في خلق واقع عراقيٍّ جديد، يتيح للتحالفات الشيعيَّة الموالية السيطرة على المشهد الانتخابي والمعادلة الجديدة المترتبة على نتائج انتخابات برلمان 2018، وذلك من خلال ممارسة سياسة تهجير ممنهجة بحق المكوّن السني في المحافظات السنية كالأنبار، وصلاح الدين، وديالي، والموصل، بحجة محاربة تنظيم داعش.

2- خاضت التحالفات السنية الانتخابات البرلمانية للعام 2018 دون وجود ظهير شعبي في نسخته السنية يشكّل كتلة تصويتيَّة كبيرة تمكّنه من الحصول على عدد كبير من المقاعد البرلمانية، وذلك نتيجة عمليات التهجير القَسري المدعومة إيرانيًّا، وفقدان أبناء المكوّن السني الثقة بقياداتهم السنية المترشحة للانتخابات البرلمانية.

3- يرتبط بالنتيجتين السابقتين، حصد تحالف الفتح أقرب حلفاء إيران في العراق المرتبة الثانية في ترتيب التحالفات الفائزة بأكبر عدد من المقاعد البرلمانية في برلمان 2018، رغم مشاركته للمرة الأولى في الانتخابات البرلمانية، كما حصد أكبر عدد من الحقائب الوزارية في الحكومة الجديدة مقارنة ببقية التحالفات، بما فيها تحالف سائرون صاحب أكبر عدد مقاعد في البرلمان.

4- تجاوزت الكتل والتحالفات السياسية القاعدة الدستورية «الكتلة النيابية الأكثر عددًا» في تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، بتوافقها على مرشَّح توافقي، بما يعني ضياع فرص تحالف الإصلاح والبناء العابر للطائفية، الذي نجح في الحصول على العدد المطلوب للكتلة النيابية الأكثر عددًا، لصالح تحالف البناء المدعوم إيرانيًّا رغم عدم نجاحه في الحصول على عدد المقاعد لتلك الكتلة، وذلك نتيجة الجهود المكثفة لسليماني ومسجدي في التربيطات والتحالفات السياسية.

5- معدَّل النفوذ الإيراني في العراق يتسع بتحقيق حلفاء إيران في العراق مكاسب

---

(1) موقع إيرانا نيوز، ايران32كيلومتر ريل شلمچه-بصره را می‌سازد/ساخت پل ساحلی رشت آستارا، تاريخ الاطلاع: 30 نوفمبر 2018، https://bit.ly/2T9I4DJ

سياسية، تتمثل في الحصول على مقاعد انتخابية وحقائب وزارية في الحكومة الجديدة، بما يتيح لإيران ممارسة دور أكبر في العراق، والحفاظ على المكتسبات، وتنفيذ بقية المخططات، فضلًا عن المكاسب التجارية والعسكرية.

سابعًا: السيناريوهات المتوقعة للدور الإيراني في العراق:

على ضوء متابعة الدور الإيراني في العراق منذ سقوط النظام العراقي 2003، والمخططات الإيرانية تجاه العراق، ومركزية العراق إيران في الإستراتيجية الإيرانية التوسعية، فلا تعرف إيران الجمود في العراق، لذلك تدور السيناريوهات المتوقعة للدور الإيراني في العراق حول سيناريوهين:

1- **تراجع الدور الإيراني:** يرتبط بالتحديات التي تواجه الدور الإيراني في العراق، فمنها ما يتعلق بالداخل الإيراني والأوضاع الصعبة للاقتصاد الإيراني، وتفاقم معدَّل السخط الشعبي على الوجود الإيراني في العراق وغيرها، ومنها ما يتعلق بالعراق والتحديات الصعبة التي تواجه الحكومة العراقية، إذ لم يُستكمَل تشكيل الحكومة العراقية بانتهاء 2018، نتيجة التجاذبات بين التحالفات السياسية، والأزمات التي تواجهها الحكومة الجديدة كأزمة المياه والبطالة والكهرباء في المحافظات الجنوبية، وإعادة الإعمار والمناطق المحررة من داعش، والغاز الإيراني، بالإضافة إلى الضغوط الأمريكية المكثفة لمحاصرة النفوذ الإيراني في العراق سياسيًّا وعسكريًّا واقتصاديًّا، فضلًا عن تحدي تنامي وعي وإدراك الشعب العرقي لتاريخ العراق وحضارته وعروبته واستقلاليته، وأهمية عودته إلى محيطه العربي. يعكس ذلك التصويتُ لصالح تحالف سائرون العابر للطائفية في الانتخابات البرلمانية، واستهداف مقار القنصلية الإيرانية والميليشيات الشيعية في أثناء اندلاع الاحتجاجات بالمحافظات الجنوبية ذات الصبغة الشيعيَّة.

ثم تنامي العلاقات العراقية-الخليجية بخاصة العلاقات العراقية-السعودية على الأصعدة كافة، السياسية والاقتصادية والثقافية، كما أدركت المملكة ضرورة مشاركتها في معالجة أزمة الطاقة الكهربائية العراقية على خلفية المساعي العراقية للتزود بالكهرباء من السعودية بعد وقف طهران تزويد بغداد بالكهرباء في صيف 2018.

لذلك قدمت المملكة السعودية عروضًا لحكومة بغداد في نهاية يونيو 2018 تتضمن بناء محطة كهرباء في المملكة خلال عام من توقيع الاتفاق تنتج نحو 3000 ميغاوات[1] لسد احتياجات العراق الكهربائية، ومن المتوقع مع الضغوط الأمريكية على الحكومة العراقية لوقف استيراد الغاز الإيراني أن تقبل الحكومة العراقية العروض

---

(1) السومرية نيوز، السعودية تقدم عرضا جديدا للعراق بشأن الطاقة الكهربائية، 30 يونيو 2018، تاريخ الاطلاع: 24 يناير 2019، https://bit.ly/2Dz01WB

السعودية والخليجية لتوفير الطاقة الكهربائية، فضلًا عن الدور السعودي في إعادة إعمار المناطق المحررة من داعش في العراق، إذ أعلنت المملكة في فبراير 2018 عن تخصيص مليار دولار لعملية إعادة إعمار العراق، ومبلغ نصف مليار دولار لدعم الصادرات السعودية إلى العراق[1].

2- **صعود الدور الإيراني:** وهو السيناريو المرجَّح على ضوء المكاسب السياسية التي حققتها إيران خلال عام 2018 بحصول أقرب حلفائها، تحالف الفتح ودولة القانون، على أكبر عدد من المقاعد البرلمانية والحقائب الوزارية، ممَّا يعني وصول الذراع السياسية للحشد الشعبي -الحليف الأقرب لإيران- إلى السلطتين التنفيذية والتشريعية في العراق، وهو ما يزيد فرص تأثيره على المعادلة السياسية، لأنه بوصول ذراعه السياسية إلى البرلمان سيكون له تأثير في تعيين الوزراء في الحكومة الجديدة، وإمكانية تعطيل القوانين حال تعارضها مع الأجندة الإيرانيَّة، أو المساعدة على تمرير القوانين التي تراعي المصالح الإيرانيَّة، فضلًا عن القدرة على التأثير على القرارات الحكومية أو تأييدها لصالح الأجندة الإيرانيَّة، علاوة على حاجة العراق ذاته إلى الكهرباء والغاز الإيرانيَّين اللذين يدعمان العراق بما يقارب 45% من طاقته الكهربائية، وتأكيد الحكومة العراقية أن العراق يحتاج إلى عامين لإنتاج الغاز، والتخلي عن الغاز الإيراني.

من ثَمَّ يشكِّل الغاز الإيراني ورقة ضغط قوية على النظام العراقي، الذي يعاني عجزًا في إنتاج الكهرباء، بما يفسر رفض الحكومة العراقية الجديدة التزام العقوبات الأمريكية، وارتفاع العلاقات التجارية بين إيران والعراق، لتحتل إيران المرتبة الأولى خلال عام 2018 بين شركاء العراق التجاريين.كذلك يحتل العراق أولوية كبرى في الإستراتيجية الإيرانية كبوابة عبور في تصدير النفط إلى العالم الخارجي للالتفاف على العقوبات.

وقد أشار مراقبون إلى إمكانية أن تنقل إيران النفط الإيراني إلى العراق، على أن تعيد حكومة بغداد تصديره إلى العالم تحت اسم الحكومة العراقية، بخاصة في ظل وقوع سابقة إيرانية من هذا النوع قبل توقيع الاتفاق النووي، وحاجة الحكومة العراقية إلى مصادر دخل جديدة، حيث الأزمات المتفاقمة، والأوضاع المتردية في المحافظات الجنوبية، رغم ثرائها النفطي تُعَدّ مؤشرًا على إمكانية قبول العراق بالتعاون مع الإيرانيين في نقل النفط للعالم الخارجي من الأراضي العراقية، بخاصة في ظل تزايد النفوذ الإيراني في العراق، وسيطرة الميليشيات الإيرانية على الحدود، ومِن ثَمَّ

---

(1) سبق، الجبير: المملكة تخصص مليار دولار لإعادة إعمار العراق و500 مليون لتمويل الصادرات السعودية إليه، 14 فبراير 2018، تاريخ الاطلاع: 24 يناير 2019، https://bit.ly/2B3IAvD

تسهيل عبور النفط للعراق الذي أضحى خيارًا استراتيجيًّا أمثلَ لإيران في نقل النفط للعالم الخارجي، كوسيلة التفاف على العقوبات الأمريكية بالنظر إلى القرب الجغرافي بين ميناء البصرة وحقول النفط الإيرانية المنتجة، ومِن ثَمَّ سهولة النقل وقلة التكلفة المالية والأمنية.

إيران والأزمة اليمنية

تشكل التدخلات الإيرانية في الأزمة اليمنية أحد دوائر المشروع الإيراني في المنطقة، الهادف إلى بسط النفوذ واستنساخ النموذج الإيراني بكل نظرياته وآلياته وأهدافه، ومن ثم دمج اليمن في المشروع الإيراني واقصائه من محيطه العربي، عبر دعم التمرد الحوثي على السلطة الشرعية اليمنية، وتحويل الحوثيين من المذهب الزيدي المتعايش مع جميع أطياف الشعب اليمني منذ قرون إلى فكر ولاية الفقيه الإثني عشري ذي الهوية الإيرانية.

بدأ العام الرابع من الأزمة اليمنية عام 2018 محمَّلًا بمُستجَدَّات اعترت الأوضاع في اليمن ، تمثّلت في اغتيال علي عبد الله صالح، الرئيس اليمني السابق، وزعيم حزب المؤتمر الشعبي المتحالف مع الحوثيين ضدّ الحكومة اليمنية الشرعية، برئاسة عبد ربه منصور هادي، إذ قتلته الميليشيات الحوثية في ديسمبر 2017، ثم إعادة تفعيل العقوبات ضدّ إيران، وحظر تصدير نفطها، وأخيرًا تعيين مبعوث أممي جديد لليمن بدلًا من إسماعيل ولد الشيخ.

أثرت هذه التحولات التي شملت الأبعاد الداخلية والإقليمية والدولية للأزمة اليمنية على مدار عام 2018- على مستويات تفاعلات الأزمة، المتمثلة في الوضع الميداني على جبهات القتال، والدعم الإيراني للحوثيين والجهود الممية لإنهاء الأزمة وإحلال السلام وبات عام 2018م عامًا فارقًا في عمر الأزمة اليمنية.

ولعل دراسة أثر تغييب علي عبد الله صالح على جبهات القتال، وطبيعة الدعم الإيراني الموجَّه للحوثيين، في ظل تعرُّض إيران لعقوبات أمريكية، وتردِّي وضعها الاقتصادي، ومدى نجاح المبعوث الأممي الجديد مارتن غريفث في إيجاد حلٍ سلمي للأزمة، تصل بنا في النهاية إلى وضع تصوّر لمستقبل الأزمة اليمنية.

أولًا: تحولات وتطورات

1- تغييب علي عبد الله صالح من المعادلة اليمنية

اغتالت الميليشيات الحوثية الرئيس اليمني السابق ورئيس حزب المؤتمر الشعبي في الرابع من ديسمبر عام 2017، أثناء خروجه من صنعاء، بعد فضّ تحالفه مع الحوثيين.

كان صالح يعتمد على الولاءات القبليَّة والسياسيَّة والحزبية لدى الصف الأول من قيادات الجيش اليمني، التي كانت عقيدتها القتالية تتمحوّر حول الولاء لأسرة صالح. فصالح الذي نُحِّي عن الحكم بمقتضى المبادرة الخليجية عام 2012، واصل لعب دوره

السياسي والحزبي والقبلي، واستطاع الاحتفاظ بولاء عدد من ألوية الجيش اليمني، وقُدّرت قواته حسب آخر إحصائية لموقع «ماستر نايشَن» العسكري لعام 2013، بخامس أقوى جيش عربي، وبلغ حينها تعداد القوات البرية اليمنية نحو 60,000 مقاتل، موزَّعة على 59 لواءً عسكريًّا، بين ألوية مدرعة ومشاة ومدفعية ومشاة ميكانيك وصواريخ، في حين تضمّ القوات الجوية نحو 3,000 مجنَّد، موزعين على عشرة ألوية طيران وألوية دفاع جوي، وست قواعد عسكرية جوية، فيما قُدّر تعداد القوات البحرية بـ1,700 مجند تقريبًا موزَّعين على ثلاث قواعد بحرية، ولواءين بحريّين[1].

وقد قاوم صالح وولده أحمد عملية إعادة هيكلة الجيش اليمني، التي نفّذها الرئيس منصور هادي عام 2012، ولعلها كانت أحد أسباب تحالف صالح مع الحوثيين، وتقول تقديرات إن سيطرة صالح على القوات المسلحة اليمنية لدى اندلاع القتال بين الحوثيين وقوات الشرعية كانت تصل إلى 70% من قوة الجيش اليمني، بما فيها ألوية الصواريخ[2]. على الجانب الآخر بدأ الحوثيون عملية تطوير قدراتهم القتالية منذ عام 2004، التي قُدرت حينها بأعداد تتراوح بين 10 آلاف و15 ألف مقاتل، كما حدث تطور نوعي بالقدرات التسليحية والتدريبة للحوثيين بسبب الدعم الإيراني بدايةً من عام 2009، وتلقّي تدريبات عسكرية على يد عناصر من حزب الله اللبناني، لكن التطور الحقيقي للقدرات القتالية للميليشيات الحوثية حدث بعد الاستيلاء على العاصمة صنعاء في 2014، وقد أقرّ صالح قبل اغتياله بساعات عبر تسجيل تليفزيوني، بأن الحوثيين عمدوا إلى نشر أفكارهم المذهبية عبر حلقات دعوية تروّج فكرة ولاية، الفقيه كما عبثوا بمقدَّرات الدولة ومكتسابتها. وأضاف: «لقد أتوا بإسلام غير إسلام اليمن، وبفكرٍ غير فكر اليمن، وقد أعلنوا أنهم يريدون إنشاء دولة ولاية الفقيه في اليمن»، محمِّلًا الحوثيين مسؤولية تعريض اليمن لحرب قوات «التحالف العربي»، ودعا الشعب اليمني إلى الثورة على الحوثيين[3]. وبغضّ النظر عن النية الحقيقية التي دفعت صالح إلى فضّ تحالفه مع الحوثيين، يبقى الأهم تقييم ذلك على القدرات القتالية الحوثية، فمع مقتل صالح تعالت صيحات المطالبة بالثأر لمقتله، لكن سرعان ما أثبت الحوثيون سيطرتهم الكاملة على صنعاء، وقضوا على قيادات حزب المؤتمر الشعبي التي لم تتعاون معهم، إما بالقتل وإما بالاعتقال. مِن ثَمَّ يمكن تقييم اغتيال صالح على يد الحوثيين بأنه كان إضافة إلى قدراتهم القتالية، ودعم مركزهم داخل العاصمة صنعاء، وفي المناطق التي يسيطرون عليها، وأثبت قدرتهم على استمالة

---

(1) الوطن، كيف سقطت صنعاء؟.. صراع «الفرقة» و«الحرس»، تاريخ الوصول 4 يناير 2019م، http://cutt.us/yAnR1

(2) الحوار المتمدن، عاصفة الحزم والحلم السعودي، تاريخ الوصول 4 يناير 2019م، http://cutt.us/joMGg.

(3) روسيا اليوم، (فيديو) نشر آخر رسالة مسجلة لصالح قبل مقتله بساعات وتنبأ خلالها بموته، تاريخ الوصول 4 يناير 2019م، http://cutt.us/bwywj.

العناصر المؤيدة لصالح، لكن على الصعيد السياسي حمّلهم المسؤولية كاملة في ما يتعلق بملفات التفاوض وتردِّي الأوضاع المعيشية في اليمن، إذ لم يعُد للتنصل من المسؤولية مجال، بذريعة أن لهم شركاء تتوزع مسؤولية اتخاذ القرارات السياسية في ما بينهما.

2- إعادة تفعيل العقوبات ضدّ إيران وحظر تصدير نفطها

واجهت إيران منذ إعلان الولايات المتحدة الأمريكية الانسحاب من الاتفاق النووي في مايو 2018، خطر إعادة فرض العقوبات الاقتصادية، وعلى الرغم من التنفيذ التدريجي للعقوبات عبر الحزمة الأولى التي نُفِّذت في أغسطس الماضي، والحزمة الثانية التي نُفِّذت في نوفمبر الماضي، وحظر الصادرات النفطية الإيرانية باستثناء ثماني دول من عقوبات استيراد النفط الإيراني لمدة 180 يومًا، لم يتغير الموقف الإيراني، ولم توافق إيران على إعادة التفاوض، لا على الاتفاق النووي ولا برنامجها الصاروخي، ولا قلّصت تدخُّلاتها في شؤون دول المنطقة.

وقد أدَّت العقوبات الأمريكية إلى تقليص حجم مبيعات النفط الإيراني، لتبلغ في نوفمبر 2018 إلى ما يتراوح بين 1,2 و1,5 مليون برميل، بعد أن بلغت في العام السابق له 2,5 مليون برميل يوميًّا، والمفترض أن يؤدي تقلُّص العائدات النفطية الإيرانية إلى تقليل موازنتها العسكرية، ومن ثَمَّ خفض الدعم الموجَّه للميليشيات المسلحة التي تمولها إيران في الخارج، بما فيها الميليشيات الحوثية. إن ما أظهرته الموازنة الإيرانية لعام 2020/2019 هو زيادة مخصصات الدفاع والأمن 16% مقارنة بالعام الماضي، وكانت زيادة الاعتمادات العسكرية الإيرانية مقارنة بموازنة العام الماضي على النحو التالي:

أ- وزارة الاستخبارات 31%.

ب-القيادة المشتركة للحرس الثوري 21%.

ج-انخفاض ميزانية القيادة العامة للقوات المسلحة (قيادة الجيش النظامي) بنسبة 75%.

د-انخفاض ميزانية وزارة الدفاع الإيرانية التي تقوم في إيران بدور هيئة الإمداد والتموين 50%[1].

تعكس هذه الأرقام تمسُّك إيران بسياساتها الخارجية والعسكرية، القائمة على اعتماد أسلوب الحرب اللا متماثلة المعتمدة على الميليشيات المسلحة، وتمويل عملاء الخارج، لتنفيذ سياساتها الخارجية القائمة على التدخل في شؤون الدول الأخرى، ومد النفوذ خارج حدود أراضيها، بالاستفادة من إمكانات الحرس الثوري، وفيلق القدس، وأجهزة الاستخبارات.

---

(1) بي بي سي، بودجه 98، افزايش بودجه سپاه ووزارت اطلاعات، تاريخ الوصول 5 يناير 2019م، http://cutt.us/cel2d.

وقد اعتمد الحوثيون على الدعم التسليحي والتدريبي الإيراني منذ اندلاع الحرب اليمنية وما قبلها في تطوير قدراتهم القتالية، ولم تعُد إلى مناقشة إثبات هذا الدعم من عدمه حاجة، على الرغم من النفي الإيراني بعد الإدانات الدولية المتكررة، والأدلة القاطعة من خلال نوعية السلاح الذي يستخدمه الحوثيون.

تؤكّد المؤشرات المستقاة من جبهات القتال أن حجم الدعم الموجه للحوثيين من إيران، بعد تنفيذ العقوبات الاقتصادية عليها، لم يتأثر حتى الآن، فلا تزال الميليشيات الحوثية تستخدم الأسلحة الإيرانية من صواريخ باليستية وطائرات دون طيار، فضلًا عن الأسلحة التقليدية. وقد عمدت الميليشيات الحوثية إلى توفير موارد مالية لها، تحسُّبًا لانخفاض الدعم الموجه من إيران، لذا نهبت المصارف اليمنية في سبتمبر 2018. في هذا الصدد صرَّح وزير الإعلام اليمني معمر الإرياني، بأن الحوثيين نهبوا البنك المركزي مِمَّا أدَّى إلى انهيار الريال اليمني، بالإضافة إلى إنشائهم أسواقًا سوداء للمتاجرة بالعملة الصعبة والمشتقات النِّفْطية[1]، وقد فرضوا ضرائب مضاعفة على الموادِّ الغذائية والأساسية، وعطّلوا العمل الإغاثي المقدَّم للشعب اليمني، ونهبوا المساعدات الغذائية، وآخرها مخازن برنامج الغذاء العالَمي في ميناء الحديدة[2].

3- تغيير المبعوث الأممي إلى اليمن

منذ اندلاع الأزمة اليمنية، تسعى الأمم المتحدة إلى إنهاء الصراع عبر التفاوض السلمي، وفي إطار هذه المساعي أرسلت ثلاثة مبعوثين، هم على التوالي: جمال بن عمر، وإسماعيل ولد الشيخ أحمد، وأخيرًا مارتن غريفث.

وخلال عام 2016 وصلت المباحثات بين أطراف الأزمة اليمنية باستضافة الكويت وبرعاية المبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ، إلى طريقٍ مسدود، بعد استمرارها أكثر من ثلاثة أشهر متصلة. وقد قال ولد الشيخ في تقريره الأخير الذي قدمه للأمم المتحدة، يوم انتهاء مهمته في 28 فبراير 2018: «جميع الأطراف اليمنية في رأيي مسؤولة عن عدم التوصل إلى حلٍّ بطريقةٍ أو بأخرى، ولكن كان من الواضح في الكويت، من ناحية المعلومات التي كانت موجودة، أننا كنا قريبين جدًّا للتوصل إلى اتفاق، لكن من بداية المشاورات إلى نهايتها لم يقبل الحوثيون الدخول في التفاصيل الأمنيَّة، وهذا بحدِّ ذاته كان معضلة أمام الحل. حاولنا بكل الطرق، وفي رأيي حدثت تنازلات كبيرة، إذا نظرنا إلى الدور الذي أدّته المملكة العربية السعودية، كان دورًا إيجابيًّا جدًّا، لأنها قدمت تنازلات كبيرة، وضغطت على الحكومة الشرعية، وليس فقط السعودية، بل كثير من الدول وقادتها أيضًا، منهم أمير الكويت شخصيًّا، تَدخَّل

(1) الإرياني: الحوثيون السبب الرئيس في ارتفاع معدلات الفقر والانهيار الاقتصادي، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، 27 سبتمبر 2018، 3 أكتوبر 2018. http://cutt.us/lF9fx

(2) مرجع سبق ذكره، http://cutt.us/lF9fx.

وضغط على الأطراف. ولاحظنا أن كل دول مجلس التعاون كانت تحاول في تلك المرحلة أن تضغط أكثر على الأطراف، لكن ما حصل كان واضحًا، وهو أن الحوثيين ليسوا مستعدين للتنازل، ولا يمكن أن يكون حلٌّ إذا كان الحوثيون يريدون أن يتمسكوا بسلاحهم، أو أن تكون لهم قوة عسكرية خارج إطار الدولة»[1].

مع هذا دأبت جماعة «أنصار الله» الحوثية على اتهام المبعوث الأممي بالانحياز لصالح الحكومة اليمنية، وكانت أعلنت في مطلع عام 2018، رفضها إجراء أي مباحثات برعاية الأمم المتحدة إلا بعد تغيير مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد، الذي كان عُيّن في أبريل 2015[2]. على الرغم من أن الحوثيين وافقوا في يناير 2018 على إجراء مباحثات مع المبعوث الأممي في العاصمة العمانية مسقط، دون حضور ممثل عن الحكومة الشرعية اليمنية في شهر فبراير، فإنهم عادوا وأعلنوا عدم إجرائهم مباحثات مع مبعوث الأمم المتحدة إلا بعد رحيل ولد الشيخ، وأعلنت الأمم المتحدة لاحقًا تولّي مارتن غريفث الملفّ اليمني بعد انتهاء مدة ولد الشيخ[3].

ثانيًا: انعكاسات تطورات الأزمة على الدور الإيراني

للأزمة اليمنية ثلاثة مستويات من التفاعلات:

المستوى الأول: الوضع على الأرض من حيث سيطرة الأطراف المتصارعة على جبهات القتال، والتحكم في المدن الرئيسة، والمواقع الإستراتيجية.

المستوى الثاني: هو ما يتعلق بالدعم الإيراني للحوثيين، باعتبار إيران الدولة الداعمة لهم، واعتماد ترسانة سلاح الحوثيين على السلاح الإيراني في المقام الأول.

المستوى الثالث: هو الجهود الأممية لحل الأزمة سلميًّا.

من ثَمّ نرى أثر المُستجَدَّات على الساحة اليمنية في عام 2018 على تفاعلات الأزمة في ما يلي:

1- الوضع الميداني على جبهات القتال

مع إقدام جماعة «أنصار الله» الحوثية على اغتيال علي عبد الله صالح، يبرز تساؤل حول مدى تأثير انتهاء تحالف صالح مع الحوثيين على القدرات القتالية للحوثيين، وهل سهولة القضاء على صالح، وعدم اندلاع قتال بين القوات الموالية له والحوثيين، يعني السيطرة الفعلية للحوثيين على كامل هذه القوات؟

---

(1) أخبار الأمم المتحدة، في اليوم الأخير في منصبه، إسماعيل ولد الشيخ أحمد يؤكد عدم وجود حل عسكري للأزمة في اليمن، تاريخ الوصول 6 يناير 2019م، http://cutt.us/FLuMJ.

(2) الحوثيون يرفضون إجراء أية مفاوضات مع الأمم المتحدة حتى انتهاء فترة ولد الشيخ، أبابيل نت، تاريخ الوصول 6 يناير 2019م http://cutt.us/lPvM6.

(3) يمن برس، الحوثيون يتراجعون عن التفاوض مع الأمم المتحدة في مسقط، تاريخ الوصول 6 يناير 2019م، http://cutt.us/ylGnJ.

لا شّك أن المتوقع كان تغيُّر معادلة توازن القوى في الصراع اليمني بعد تغييب صالح، فهو حتى وقت اغتياله كان لا يزال يشكّل فصيلًا قويًّا في التحالف مع الحوثيين، وكان المتوقع بعد اغتيال صالح أن يندلع قتال بين الحوثيين من جهة وعناصر حزب المؤتمر الشعبي العام والقبائل الموالية لصالح، فضلًا عن قيادات ووحدات الجيش اليمني التي انشقت عن الشرعية وانضمت إلى صالح، وقد أعلن صالح قُبيل اغتياله أن «الحوثيين قد سحبوا قواتهم من الجبهات بما فيها وحدات المدرعات، وأتوا بها إلى صنعاء للقضاء عليه وعلى أعوانه»[1]. يعني ذلك أن قوات الحوثيين في داخل صنعاء لم تكُن كافية للقضاء على مؤيدي صالح، وفي الوقت نفسه لو صدق تصريح صالح لكانت خطة فض التحالف مع صالح واغتياله مُعَدَّة مسبقًا. لقد كانت تحرُّكات صالح متأخرة للغاية، ففي تسجيلَيْه الشهيرَيْن قبل اغتياله تحدث عن سيطرة كاملة للحوثيين على الأمور في صنعاء، ونجاحهم في استمالة العناصر المؤيدة له، واستيلائهم على الموارد المالية، فضلًا عن تطبيق برامج دعوية دينية تبثّ فكرة «ولاية الفقيه» وتسعى لانتزاع الإقرار بأفضلية الحوثيين وحقهم في الحكم تأسيسًا على ادعائهم الانتساب إلى آل البيت، وهو ما عدّه صالح عودة لفكر الإمامة المتوكلية، وانقلابًا على ثورة سبتمبر التي أسست الجمهورية اليمنية ومبادئها في عام 1962[2]. لكن ما حدث هو تمكُّن الحوثيين من السيطرة سريعًا على الأمور في صنعاء، باعتقال وقتل العناصر القليلة التي ظلت مؤيدة لصالح، وحاولوا الانتقام من الحوثيين ولم تتأثر جبهات القتال مع الحكومة اليمنية الشرعية بتغييب صالح بشكلٍ فوريٍّ، وإنما جاء التغيّر متأخرًا.

كان أبرز الانتصارات التي حققتها قوات الشرعية في يونيو من 2018، عندما استردَّت قوات الشرعية بتاريخ 21 يونيو 2018 مطار محافظة الحُدَيّدة بالكامل من الحوثيين الذين احتلوا الحُدَيّدة منذ أكتوبر 2014، وذلك بعد شنِّ هجوم واسع لتحرير الساحل الغربي تحت قيادة قائد قوات التحالف العربي في الساحل الغربي العميد علي الطنيجي، لتحرير مدينة الحديدة من سيطرة ميليشيات الحوثي، واستعادة الميناء الاستراتيجي الذي حولته الميليشيات من منفذ إغاثي إلى منصة لتهريب الأسلحة، وتهديد الملاحة في البحر الأحمر[3].

لقد شارك في صفوف الحكومة الشرعية ألوية العمالقة المنتمية إلى الجنوب اليمني، والألوية التهامية، والعميد طارق صالح ابن أخي الرئيس السابق. والمُدرَك من

---

(1) (فيديو) نشر آخر رسالة مسجلة لصالح قبل مقتله بساعات، وتنبأ خلالها بموته، روسيا اليوم، تاريخ الوصول 7 يناير 2019م، http://cutt.us/87UNk.

(2) المرجع نفسه.

(3) عملية الحديدة "المفاجئة".. وقائع الليلة الصعبة على الحوثيين، سكاي نيوز، تاريخ الوصول 7 يناير 2019م، http://cutt.us/fSeTm.

معركة الحديدة أن النجاحات التي حققتها قوات الشرعية في جبهة الساحل الغربي، تحديدًا مدينة وميناء الحديدة، كانت نتيجة التنسيق الجيد، وحشد القوات اليمنية، ودعم قوات التحالف، لا نتيجة تراجع قوة الحوثيين بسبب انتهاء التحالف مع عبد الله صالح ومؤيديه.

وتتبع أهمية تحرير الحديدة وميناءها في:

أ- أن السيطرة عليها تعني قطع الطريق على إيران في توصيل الأسلحة، بخاصة الصواريخ الباليستية للحوثيين.

ب- القضاء على سيطرة الحوثيين على الميناء الذي تتخذه الميليشيات قاعدة لانطلاق أعمالها الإرهابية في الساحل الغربي.

ج- تهديد حركة الملاحة البحرية والتجارة العالمية عبر البحر الأحمر[1].

وعلى الرغم من تحقيق قوات الشرعية اليمنية نجاحات على الأرض، فإن ميليشيات الحوثيين واصلت إطلاق الصواريخ الباليستية على أراضي المملكة العربية السعودية، على مدار عام 2018، وقد أطلقت في مارس سبعة صواريخ باليستية من نوع «قيام» إيراني الصنع، وقد عرض التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن في مؤتمر صحفي بالرياض، أدلة حول تهريب إيران صواريخ لميليشيات الحوثي[2]. وأدَّى اعتراض الصواريخ إلى تناثر الشظايا على بعض الأحياء السكنية، ممَّا نتج عنه استشهاد مقيم من الجالية المصرية، وإصابة اثنين آخرين من نفس الجنسية، وأضرار

(1) خريطة معركة الساحل الغربي.. تقدم خاطف سيتوج بتحرير الحديدة، تاريخ الوصول 7 يناير 2019م، http://cutt.us/ttVfG.

(2) شاهد التحالف يعرض أدلة تزويد إيران الحوثيين بالصواريخ، العربية نت، http://cutt.us/pfxZG.

مادية أخرى[1]. وفي أبريل 2018 كثّفت ميليشيا الحوثي ضرباتها الصاروخية على بعض المدن السعودية، إذ اعترضت قوّات الدفاع الجوي الملكي السعودي أكثر من 15 صاروخًا باليستيًا. ووصل إجمالي عدد الصواريخ الباليستية التي أطلقها الحوثيون على المملكة إلى 183 صاروخًا حتى نهاية أغسطس 2018[2].

2- الدعم الإيراني للحوثيين

فضلًا عن الدعم التسليحي الذي تقدمه إيران للحوثيين، الذي لاقى إدانات متتالية من المجتمع الدولي، شهد عام 2018، تطوُّرًا نوعيًّا في الدعم والتحريض الإيراني للحوثيين ضدّ المجتمع العالمي، لا قوات الشرعية والتحالف العربي فحسب، إذ استهدفت الميليشيات الحوثية ناقلتي نفط سعوديتين في البحر الأحمر، وهو ما أعلنت عنه قوات التحالف في 25 يوليو الماضي، مما أدى إلى وقف المملكة العربية السعودية نقل نفطها عبر باب المندب، لتجنب تكرار استهداف ناقلاتها مثلما حدث لدى مرورها أمام ميناء الحديدة، الذي يسيطر عليه الحوثيون ثم استأنفت السعودية شحن النفط عبر باب المندب بعد عشرة أيام، بعد أن اتخذت قوات التحالف الإجراءات العسكرية الكفيلة بتأمين الملاحة في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر[3]. لم تُخفِ إيران تحريضها الحوثيين، إذ أعلن ناصر شعباني، أحد قادة الحرس الثوري الإيراني، في السادس من أغسطس 2018، في أثناء محاضرة له في مدينة مشهد (شمال شرقي إيران) أن الجمهورية الإيرانية طلبت من الحوثيين أن يهاجموا الناقلتين السعوديتين، وقد نفَّذوا ذلك، وحذف موقع وكالة أنباء فارس الخبر بعد نشره بساعات[4]. ولا شكّ أن ما ارتكبه الحوثيون من أعمال عدوانية في البحر الأحمر، شكّل دافعًا إضافيًّا لتنفيذ عملية تحرير الساحل الغربي وميناء الحديدة. وخلال عام 2018 توالت إدانات المجتمع الدولي لإيران، بسبب إمدادها الحوثيين بالسلاح، وكان أبرزها مشروع القرار البريطاني في مجلس الأمن، الذي عرقلته روسيا بتاريخ 26 فبراير 2018.

وشدّد المندوب البريطاني لدى الأمم المتحدة على أن إيران تنتهك القرارات الدولية، بتزويدها الحوثيين بالسلاح، خصوصًا الصواريخ والطائرات دون طيار، قائلًا: «المملكة المتحدة تشعر بقلق بالغ من أن إيران لم تتخذ التدابير اللازمة لمنع وصول

---

(1) التحالف: اعتراض وتدمير 7 صواريخ باليستية باتجاه السعودية، العربية نت، تاريخ الوصول 8 يناير 2019م، http://cutt.us/A00GR.

(2) البنتاغون: الحوثيون يطلقون صواريخ على مناطق مأهولة بالسكان في السعودية، براقش نت، تاريخ الوصول 8 يناير 2019م، http://cutt.us/pfAQg.

(3) سبوتنيك عربي، السعودية تعلن استئناف تصدير النفط عبر مضيق "باب المندب"، تاريخ الوصول 8 يناير 2019م، http://cutt.us/wRKUW

(4) فرمانده سپاه: به يمنی‌ها گفتيم دو نفتكش سعودی را بزنند وزدند، راديو فردا، تاريخ الوصول 8 يناير 2019م، http://cutt.us/2h33m

وبيع وإمداد الصواريخ قصيرة المدى والطائرات دون طيار، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر للمتمردين الحوثيين، وعلى ضوء هذا فإن إيران لا تمتثل للفقرة 14 من القرار 2216»[1].

وجاءت صيغة مشروع القرار البريطاني على النحو السابق، لكي تردّ على تَذرُّع إيران بأن وجود سلاح إيراني بيد الحوثيين لا يعني أن إيران هي من أمدَّهم به، لأنه من الممكن بيعه لهم من جهات أخرى، لذا جاء في مشروع القرار البريطاني أن إيران لم تتخذ التدابير الكافية لمنع وصول الصواريخ والطائرات المسيرة للحوثيين، لكن الحقيقة أنه ليس من المنطقي أن تكون جميع صفقات السلاح التي يحصل عليها الحوثيون من سوق تجارة السلاح إيرانية الصنع فقط، ما لم تكن إيران هي المورِّد لهم. ثم جاءت الإدانة الأمريكية في مؤتمر البحرين للأمن، الذي عُقد في العاصمة البحرينية المنامة، يوم 27 أكتوبر 2018، عندما صرّح وزير الدفاع الأمريكي آنذاك جيمس ماتيس، بأنه حان الوقت لوقف الحرب في اليمن، موضحًا أن الولايات المتحدة تقف في وجه إيران التي تدعم ميليشيا الحوثي، وتزودهم بالسلاح، في مخالفة للقوانين الدولية[2].

ثالثًا: الجهود الأممية لحل الأزمة

سعى مبعوث الأمم المتحدة لليمن مارتن غريفث، إلى عقد مباحثات بين أطراف الأزمة اليمنية خلال عام 2018 مرتين، وكانت الحديدة وميناؤها محور مقترح المباحثات الأممية، ففي سبتمبر دعا غريفث إلى عقد المباحثات في مدينة جنيف، وفشل في عقد لقاء بين ممثلي الحوثيين والحكومة الشرعية، إذ حضر ممثلو الحكومة الشرعية، بينما وضع الحوثيون ثلاثة شروط للتوجُّه إلى جنيف، للمشاركة في هذه المشاورات الجديدة: السفر على متن طائرة عمانية، ونقل جرحى جنودهم إلى مسقط، والحصول على ضمانات للتمكُّن من العودة إلى العاصمة اليمنية صنعاء بعد انتهاء المفاوضات[3]. وحمّل الحوثيون الأمم المتحدة مسؤولية عدم توجههم إلى جنيف بسبب عدم تنفيذ شروطهم[4]. في المقابل أعلن وفد الحكومة الشرعية أنه سيغادر جنيف في حالة

---

(1) بريطانيا: صواريخ الحوثيين استهدفت المدنيين بالسعودية، العربية نت، http://cutt.us/XK7Cs

(2) المشهد اليمني، وزير الدفاع الأمريكي يدعو إلى وقف الحرب في اليمن ويحدد الشروط، تاريخ الاطلاع 9 يناير 2019http:// cutt.us/DoXvD .

(3) شروط الحوثيين تعيق مفاوضات السلام في جنيف، ميدل آيست أونلاين، 7 سبتمبر 2018، http://cutt.us/UO6iA ، تاريخ الاطلاع 9 يناير 2019.

(4) محادثات جنيف: الحوثيون يشترطون ضمانات والحكومة اليمنية تمهلهم 24 ساعة للحضور، فرنسا 24 عربي، 6 سبتمبر، http://cutt.us/uuhlZ ، تاريخ الاطلاع: 9 يناير 2019.

عدم وصول وفد الحوثيين خلال 24 ساعة[1]، ومِن ثَمَّ فشلت أولى جولات المباحثات التي دعا إليها غريفث. وردًّا على ما آلت إليه مباحثات جنيف، دعا وزير الخارجية الأمريكّي مايك بومبيو، ووزير الدفاع الأمريكيّ جيمس ماتيس، في المعهد الأمريكيّ للسلام في واشنطن يوم 31 أكتوبر 2018، كل الأطراف في الحرب الأهلية في اليمن للموافقة على وقفٍ لإطلاق النار خلال الأيام الثلاثين التالية. وقال بومبيو: «حان الآن وقت وقف أعمالٍ العنف، بما فيها الصواريخ والغارات التي تنفِّذها الطائرات دون طيار من مناطق يسيطر عليها الحوثيون ضدّ المملكة العربية السعوديَّة والإمارات»[2].

وقد أعربت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي، في كلمة لأعضاء البرلمان يوم 31 أكتوبر 2018، عن دعمها دعوة واشنطن إلى وقف القتال في حرب اليمن[3]. ربما حملت صيغة تصريح وزيرَي الدفاع والخارجية الأمريكيين نوعًا من التقييم غير العادل لموقف كل من الحوثيين والحكومة الشرعية، إذ سوّت بينهما، لكن على كلّ حال أدّت نبرة الجدية في التصريح إلى إعطاء دفعة قوية لغريفث، ليدعو إلى الجولة الثانية من المباحثات في عهده بالعاصمة السويدية ستكهولم. وقد رحَّبَت الحكومة اليمنية بالجهود كافة المبذولة لأجل إحلال السلام، وقالت في بيان: «إن التصريحات الصادرة من عدد من الدول خلال الأيام القليلة الماضية، التي تحثّ على أهمِّيَّة دفع الجهود للوصول إلى حلّ سياسيٍّ وفق المرجعيات الثلاث المتفق عليها، تنسجم مع رغبة القيادة السياسية برئاسة الرئيس عبد ربه منصور هادي وحكومته في السلام، وإنهاء معاناة الشعب اليمني، نتيجة انقلاب الميليشيات الحوثية الإيرانيَّة»[4] في حين اعتبر الحوثيون أن الدعوة الأمريكية غير جادة، وحمَّلوها المسؤولية عن استمرار الحرب، وتردِّي الأوضاع الإنسانية في اليمن[5]. إلا أن التغيرات على جبهات القتال، والعقوبات الأمريكية على إيران دفعت الحوثيين هذه المرة إلى قبول التوجُّه إلى مباحثات السويد، وعدم تكرار موقفهم الذي اتخذوه من مباحثات جنيف.

وقد أُعلِنَ في 13 ديسمبر الماضي نجاح المباحثات التي بدأت يوم السادس من الشهر نفسه، وتم التوصل إلى اتفاق حول مدينة الحديدة، وموانيها الحديدة والصليف

---

(1) الحوثيون ينفون وضع شروط للمغادرة إلى جنيف.. والحكومة تمهلهم 24 ساعة، العربي الجديد، 6 سبتمبر 2018، http:// cutt.us/Gmtci ، تاريخ الاطلاع: 9 يناير 2019.

(2) CNN العربية، وزيرا خارجية ودفاع أمريكا يدعوان لوقف إطلاق نار باليمن خلال 30 يومًا، 9 يناير 2019، http://cutt. us/5YDXE، تاريخ الاطلاع 9 يناير 2019.

(3) روسيا اليوم، ماي تدعم الدعوة الأمريكية لوقف الحرب في اليمن، 9 يناير 2019، http://cutt.us/W7ZCh، تاريخ الوصول 1 نوفمبر 2018.

(4) وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، الحكومة ترحب بكافة الجهود المبذولة من أجل إحلال السلام، وتؤكّد دعم جهود المبعوث الأممي إلى اليمن، 1 نوفمبر 2018، http://cutt.us/TDxMg، تاريخ الاطلاع 10 يناير 2019.

(5) روسيا اليوم، الحوثيون يردُّون على دعوة واشنطن لوقف الحرب في اليمن، 10 يناير 2019 http://cutt.us/8HNY0، تاريخ الاطلاع 10 يناير 2019.

ورأس عيسين، وينص على:
أ- وقف فوري لإطلاق النار في محافظة ومدينة الحديدة، وموانـي الحديدة والصليف ورأس عيسى، يدخل حيز التنفيذ فور توقيع الاتفاق.
ب- إعادة انتشار مشترك للقوات من موانـي الحديدة والصليف ورأس عيسى ومدينة الحديدة إلى مواقع متفق عليها خارج المدينة والموانـي.
ج- التزام الطرفين عدم استقدام أي تعزيزات عسكرية إلى محافظة ومدينة الحديدة وموانـي الحديدة والصليف ورأس عيسى.
د- إزالة جميع المظاهر العسكرية المسلحة في المدينة.
هـ- إنشاء لجنة تنسيق إعادة انتشار مشتركة، متفَق عليها برئاسة الأمم المتحدة.
و- يقدّم رئيس لجنة تنسيق إعادة الانتشار تقارير أسبوعية من خلال الأمين العام، لمجلس الأمن الدولى حول امتثال الأطراف التزاماتهما في هذا الاتفاق.
ز- ستشرف لجنة تنسيق إعادة الانتشار على عمليات إعادة الانتشار والمراقبة، وستشرف أيضًا على عملية إزالة الألغام من مدينة الحديدة وموانـي الحديدة والصلف ورأس عيسى.
ح- يلتزم الأطراف تسهيل وتمكين عمل الأمم المتحدة في الحديدة.
ط- تلتزم جميع الأطراف تسهيل حرية الحركة للمدنيين والبضائع من وإلى مدينة الحديدة، وموانـي الحديدة والصليف ورأس عيسى.
ك- تودع جميع إيرادات موانـي الحديدة والصليف ورأس عيسى البنك المركزي اليمني من خلال فرعه الموجود في الحديدة، للمساهمة في دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية بمحافظة الحديدة وجميع أنحاء اليمن.
ل- لا تُعتبر هذه الاتفاقية سابقة يُعتدّ بها في أي مشاورات أو اتفاقات لاحقة.

كذلك أدّت مفاوضات ستوكهولم إلى توقيع إعلان تفاهمات حول تعز، كانت أبرز بنوده تشكيل لجنة مشتركة من الطرفين تضم ممثلين من المجتمع المدني وبمشاركة الأمم المتحدة، وأن يسمي الطرفان ممثليهم، ويجري تسليم الأسماء لمكتب المبعوث الأممي في فترة لا تتعدى أسبوعين من تاريخ انتهاء مشاورات السويد[1].

شكّل اتفاق السويد أول عملية مباحثات سلميَّة ناجحة منذ بداية الأزمة، على الرغم من توالي انتهاك الحوثيين اتفاق وقف إطلاق النار حتى وقت إعداد هذا التقرير، الأمر الذي يدعو إلى بحث عوامل النجاح، ويمكن إجمالها في ما يلي:
1- تحقيق الحكومة الشرعية نجاحات على جبهات القتال، بخاصة في منطقة حيويَّة

(1) RT تنشر نص الاتفاقيات بين الحوثيين والحكومة اليمنية في مشاورات السويد (وثائق) روسيا اليوم تاريخ الوصول 9 يناير 2019م، http://cutt.us/N0lNp.

شديدة الأهمية للحوثيين، بما يعني تعرض طرق حصولهم على السلاح والدعم المالي للخطر.

2- تقديم الأمم المتحدة مبادرة سلميَّة جادة، تنطلق من تحديد أهداف جزئية، يمكن البناء عليها في مفاوضات الحلّ الشامل للأزمة.

3- موقف المجتمع الدولي، بخاصة الولايات المتحدة، التي دعت الأطراف إلى التفاوض مع وضع سقف زمني للتوصل إلى اتفاق وقف إطلاق للنار.

رابعًا: مستقبل الأزمة اليمنية

تأسيسًا على المُستجَدَّات التي شهدتها الأزمة اليمنية في عام 2018، والنتائج التي ترتبت عليها، وأهمها التوصل إلى «اتفاق الحديدة» وإعلان «تفاهمات تعز»، نجد أن مسار الحل السلمي الذي تتخذه الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص مارتن غريفث، يعتمد على وقف إطلاق النار في مناطق الاشتباك، وإنشاء لجان مراقبة للمناطق التي يجري التفاهم بشأنها مع انسحاب القوات المتحاربة، ونشر مراقبة دولية.

هذا الأسلوب في اتفاقيات وقف إطلاق النار يؤدِّي إلى خلق مناطق هادئة، بما يسمح بتقليل الأزمة الإنسانية، وعودة الحياة إلى طبيعتها.

وعادة ما توافق الأطراف المتحاربة على مثل هذا النوع من اتفاقيات وقف إطلاق النار، ويمكن التوصل إليها بسهولة، بخاصة مع توافر الضغوط الدولية، وتساوي أو شبه تساوي الأطراف المتحاربة في ميزان القوة بتلك المنطقة المتفاوَض بشأنها، لكن عدم وضع أسس للحل الأشمل للأزمة، وهو ما نصّ عليه «اتفاق الحديدة» صراحة في بنده الأخير، يجعل هذا الاتفاق هشًّا إلى درجة كبيرة، بخاصة إذا ما حدث اشتباك على جبهة أخرى أكثر أهمية، وقد حدثت بالفعل انتهاكات لقرار وقف إطلاق النار بعد توقيع الاتفاق في منطقتَي تعز وعدن، لكن إذا ما شنّت قوات الحوثيين هجومًا شاملًا أو ردّت قوات التحالف واستهدفت صنعاء بهجوم برِّي، فمن المتوقع أن لا يصمد «اتفاق الحديدة»، بخاصة في حالة تراخي الضغوط الدولية على الأطراف المتحاربة.

من ثَمَّ نجد الأزمة اليمنية -على الرغم من تحقيق نجاح غير مسبوق في مسار الحل السلمي خلال عام 2018- باتت على مفترَق طرق، يمكن أن نُجمِلها في السيناريوهات التالية:

السيناريو الأول: نجاح جهود التفاوض في خلق مناطق آمنة

على الرغم ممَّا يمكن أن تحقِّقه اتفاقيات السلام الجزئية، من أمن واستقرار المناطق الخاصة بها، فإنها تنطوي على خطورة تهدِّد وحدة أراضي اليمن، عن طريق تثبيت الوضع على ما هو عليه، وأن يكتفي كل طرف بما لديه من أراض، واتجاه جبهات القتال إلى الهدوء، بعد فض الاشتباك بمقتضى اتفاقيات السلام، ولتمركز قوات

الشرعية في جميع ما كان يُعرف باليمن الجنوبي، وبعض محافظات اليمن الشمالي، صدرت دعوات إلى انفصال اليمن الجنوبي.

وكان تقرير أعدَّه خبراء بالأمم المتحدة قد خلص إلى أن مسألة انفصال الجنوب أصبحت «احتمالية حقيقية» في ظلّ ضعف سلطة الحكومة الشرعية.

وقال فريق الخبراء الذي أعدّ التقرير الأممي، إن هذا الاستنتاج قائم على أربعة عوامل، على رأسها «عدم قدرة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي على فرض سيطرته من الخارج على كامل الأراضي المحرَّرة».

والعوامل الأخرى هي: تشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي الذي أعلن أن هدفه هو استقلال الجنوب، واستمرار وجود الحوثيين في صنعاء وغالبية المناطق في الشمال[1].

وزاد زَخْمَ حراك الناشطين الجنوبيين نحو الانفصال بعضُ قرارات الرئيس هادي، عندما أقال محافظ عدن عيدروس الزبيدي، وعيَّن عبد العزيز المفلحي بدلًا منه، وأقال وزير الدولة هاني بن بريك، ممَّا أشعل مظاهرات في المدينة الجنوبية[2]. لكن ما يقلّل احتمالية حدوث هذا السيناريو هو تأكيد دول المنطقة وأعضاء «التحالف العربي» وحدة الأراضي اليمنية، وعدم انتفاء خطر التمدد الإيراني في حالة حدوث هذا السيناريو، واحتمالية تجدد اندلاع الحرب ما دامت جذور الأزمة باقية، وهي رغبة الحوثيين في الانفراد بالسلطة، وتنفيذ المشروع الإيراني بالوكالة في المنطقة.

السيناريو الثاني: انهيار الاتفاق وتَجدُّد القتال في الحديدة

بعد توقيع الاتفاق وقعت سلسلة من الانتهاكات لقرار وقف إطلاق النار من الحوثيين، ولدى كتابة هذه السطور كاد الاتفاق ينهار فعليًا، لكن للضغوط التي تتعرّض لها إيران حاليًا لن يلجأ الحوثيون -الذين باتوا منفِّذين للرغبات الإيرانية- إلى تصعيد الوضع، ما دامت طهران لا تريد تصعيد أزمتها مع المجتمع الدولي، لكن يمكن أن تلعب إيران بورقة الحوثيين في حالة تشديد الحظر على صادراتها النفطية إلى درجة الاختناق، سواء عن طريق إطلاق الصواريخ الباليستية، أو استهداف ناقلات النفط في البحر الأحمر، أو محاولة السيطرة مجدَّدًا على ميناء الحديدة.

مِن ثَمَّ أصبحت التوازنات الدولية والإقليمية مؤثرة بدرجة كبيرة في تفاعلات الأزمة اليمنية، وبات في حكم المؤكَّد أن الضغط على إيران اقتصاديًا يؤدِّي إلى حلحلة أزمات الشرق الأوسط، على أن لا يصل الضغط إلى درجة تؤدِّي إلى أن تختار إيران خيار هدم المعبد على الرؤوس. ولعلّ مرحلية فرض العقوبات عليها والإعفاءات التي حصلت عليها الدول الثماني من العقوبات في حالة استيراد النفط الإيراني، أمور

---

(1) إرم نيوز، دعوات جنوبية لـ"فك الارتباط" عشية الإحاطة الأخيرة لولد الشيخ أمام مجلس الأمن، تاريخ الاطلاع 10 يناير 2019م، http://cutt.us/mE5oE.

(2) هل تؤيد دعوات الانفصال في اليمن؟ شارك برأيك، الحرة، تاريخ الاطلاع 10 يناير 2019م، http://cutt.us/kXdN.

دفعت الأزمة اليمنية، وربما السورية، إلى الهدوء النسبي، وخفوت اندفاع إيران لإشعال الأزمات في المنطقة، ولعل هذه السياسة تحتاج إلى وقت أطول للوصول إلى هدف تغيير السلوك الإيراني، لكنها تضمن عدم تنامي النزعة الصدامية الكلية لدى إيران.

السيناريو الثالث: التوصل إلى حلّ شامل للأزمة اليمنية

تضافُر العوامل التي أدَّت إلى توقيع «اتفاق الحديدة»، وهي تحقيق الحكومة الشرعية والتحالف العربي انتصارات واضحة على جبهات القتال في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، والأهمية الإستراتيجية، مع الضغط دوليًا على إيران، وتكثيف الجهود الدبلوماسية من الأمم المتحدة والوسطاء الدوليين، يمكن أن يؤدِّي إلى حلّ سلمي للأزمة، شريطة أن يكون التفاوض على الحل الشامل للأزمة، لا على وقف إطلاق نار جزئيّ في إحدى مناطق الصراع، ويبدو أن هذا السيناريو هو ما تسعى الحكومة اليمنية الشرعية إلى تنفيذه، ومِن ثَمَّ يلقى قبولًا لدى المجتمع الدولي، وهو الأقرب للحدوث إذا تضافرت العوامل السابقة، مع تمسُّك الحكومة الشرعية بالتفاوض حول الحلّ الشامل، وعدم مجاراة الحوثيين في عمليات التسويف والمفاوضات الجزئية.

خاتمة:

ما حدث في عام 2018 من تحولات في المشهد اليمني، وما أسفرت عنه هذه التحولات على مستويات الأزمة، يؤكد أن حل الأزمة اليمنية يحتاج إلى تضافر عدة عومل منها ما هو عسكري عبر الضغط على الحوثيين وتحقيق نجاحات في ميادين القتال يضمن حرمانهم من تلقي الدعم الإيراني، فضلًا عن تقديم مبادرات سلمية جادة تهدف التوصل إلى حل نهائي للأزمة وليس توصيل المساعدات الإنسانية فقط، أو حتى اتفاقات جزئية تكفل تهدئة الأوضاع في مناطق بعينها بدون دفع الحوثيين لقبول تسوية شاملة للأزمة تضمن الاستقرار الدائم لليمن، ولا شك أن مواصلة الجهود الدولية في الضغط على الاقتصادي على إيران، سوف يحدث أثرًا على الدعم الإيراني على الحوثين على المديين المتوسط والبعيد، ربما تكون إيران قد استطاعت خلال الصف الثاني من عام 2018م أن تحافظ على دعمها للحوثيين، لكن مع تشديد الحظر على الصادرات النفطية الإيرانية لن تتمكن من مواصلة سلوكها المزعزع للأمن والاستقرار في المنطقة والذي يعتبر دعمها للحوثيين أحد حلقاته.

إيران والأزمة السورية

شهد عام 2018 ارتفاعًا مطّردًا في درجة التنافس الإقليمي والدولي لتوسيع نطاق النفوذ والسيطرة في سوريا، والحصول على النصيب الأكبر في المعادلة السورية الجديدة (صراع النفوذ) بما يُمكّن تلك القوى من تنفيذ وتحقيق أهدافها ومصالحها الإستراتيجية، وأن تكون رقمًا لا يمكن تجاوزه في المعادلة الجديدة، بيد أن هذا الرقم سيتحدد على ضوء حجم القدرات العسكريَّة، والاقتصادية، والسياسية، والثقل في النِّظامين الإقليمي والدولي معًا.

إيران واحدة من أهم الأطراف الإقليمية المتصارعة على سوريا منذ اندلاع الأزمة 2011 لتوسيع نطاق النفوذ بما يتيح لها تنفيذ مشاريعها التوسعية ومخططاتها الديموغرافية في سوريا على ضوء مركزية سوريا في الإستراتيجية الإيرانية، كونها إحدى أهم حلقات الممر الإيراني الذي يربط طهران بالمتوسط، وتضمن لإيران إمكانية تنفيذ ما يسمى بالهلال الشيعي، وخلق ممرٍّ آمنٍ لنقل وتهريب السلاح إلى حزب الله اللبناني، وحضورٍ عسكري إيراني قوي شمال إسرائيل كورقة ضغط قوية يمكن استخدامها وقت الحاجة أو للمساومة.

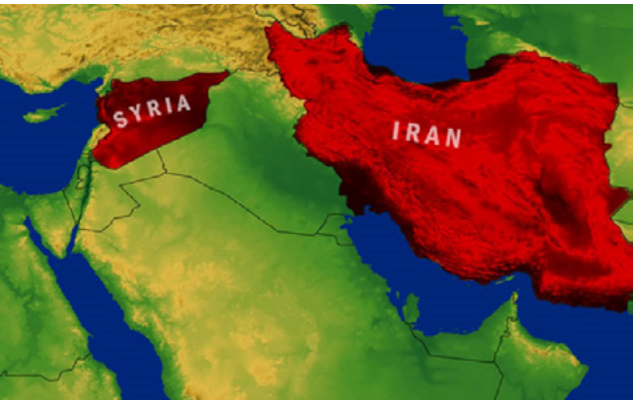

بيد أنه توجد عدة تساؤلات لمناقشة آفاق الدور الإيراني في سوريا على ضوء صراع النفوذ خلال 2018، منها: ما توصيف منحنى النفوذ الإيراني بانتهاء عام 2018، بمعنى هل ارتفع أم انخفض حجم النفوذ الإيراني في سوريا خلال 2018؟ وما أبرز الأدوات التي ارتكزت عليها إيران في تعظيم نطاق نفوذها في سوريا؟ وما العوامل المؤثرة على الدور الإيراني في سوريا؟ وما مستقبل الميليشيات الإيرانية في سوريا على ضوء المعطيات الجديدة والعوامل المؤثرة على الدور الإيراني في سوريا؟ وتستدعي الإجابة على تلك الأسئلة مناقشة الأدوات الإيرانية لتعظيمٍ نطاق النفوذ في سوريا، والعوامل المؤثرة على النفوذ الإيراني، ومدى بقاء إيران طويلاً في سوريا، مدعمة بالاستنتاجات، ورؤية استشرافية لسيناريوهات الدور الإيراني في سوريا خلال العام القادم.

أولًا: الأدوات الإيرانية لتعظيم نطاق النفوذ في سوريا

1- القوة الخشنة:

أ- الدعم المالي للميليشيات:

يقدَّر عدد المقاتلين التابعين لإيران في سوريا بعشرة آلاف مقاتل[1]، بينما تقدّر إسرائيل عددهم بعشرين ألفًا، وفقًا لإحصائية للجيش الإسرائيلي، من بينهم نحو 2000 إيرانيّ، ما بين جندي ومستشار، ونحو 7500 عنصر من حزب اللّه[2]، ويقدَّر عدد القتلى من هؤلاء المقاتلين في سوريا بألف قتيل بمن فيهم قيادات كبيرة في الحرس الثوري الإيراني[3].

وفي حين قدَّر المبعوث الأمريكي الخاصّ بشؤون إيران رئيس مجموعة عمل إيران براين هوك في 28 أغسطس 2018 حجم المبالغ المالية الإيرانية المقدَّمة للميليشيات الشيعية في سوريا والعراق واليمن **بنحو 16 مليار دولار**، فضلًا عن تقديمها 4,6 مليارات دولار في شكل خطوط ائتمان وقروض لسوريا[4]، وهو ما ذهب إليه التقرير الذي أصدرته الخارجية الأمريكيَّة بأن إيران أنفقت 16 مليار دولار على قواتها ووكلائها في سوريا والعراق واليمن[5]،(انظر الخريطة رقم-1) قدَّرها المبعوث الخاصّ للأمين العام للأمم المتحدة إلى سوريا ستيفان ديمستورا في يونيو 2018 بنحو ستة مليارات دولار سنويًّا، وقدَّرها المحاضر والباحث في جامعة تافتس بولاية ماساتشوستس الأمريكية نديم شحادة بضعفَي ما ذكره ديمستورا[6].ولكن تظلّ كلها أرقامًا تقديرية، لتبنِّي إيران سياسة التكتُّم، لإدراك صناع قرارها أن سياسة الإعلان عن النفقات المالية من شأنها تأجيج السخط الشعبي.

---

(1) Missy Ryan ,Paul Sonne and John Hudson, In Syria, Trump administration takes on new goal: Iranian retreat, the washington post, Sep 30,2018, Accessed Oct 26,2018, https://wapo.st/2ClaVcP.

(2) חדשות מדיני ביטחוני، הצמרת הביטחונית דוחפת לקו התקפי מול איראן בסוריה، הארץ،9/4/2018.تاريخ الاطلاع: 1/1/2019، goo.gl/VaUZj3

(3) Mohammed Ayoob, Will Iran Leave Syria?, cgpolicy, Aug 30, 2018, Accessed: Jan 1,2019, https://bit.ly/2OkY16N

(4) Brian Hook , Remarks at National Security Summit، Aug 28, 2018, Accessed: Jan 1,2019, http://cutt.us/tEeNG

(5) U.S. Secretary of State, outlaw regime a chronicle of iranian destructive activities, Oct 19, 2018, Accessed: Jan 1,2019, https://bit.ly/2OakkA2, and: Iran's outlaw regime has wasted over $16 billion since 2012 propping up Assad and supporting its other partners and proxies in Syria, Iraq, and Yemen, Secretary Pompeo, 9 Oct 2018, Accessed: Jan 1,2019, https://bit.ly/2RlJnxX

(6) פופולרי، איראן מזרימה מיליארדים של דולרים לסוריה، 27 אוגוסט 2018، تاريخ الاطلاع: 1/1/2019، http://cutt.us/QSxQo

الخريطة رقم (1)
حجم الدعم المالي الإيراني للميليشيات في العراق وسوريا واليمن

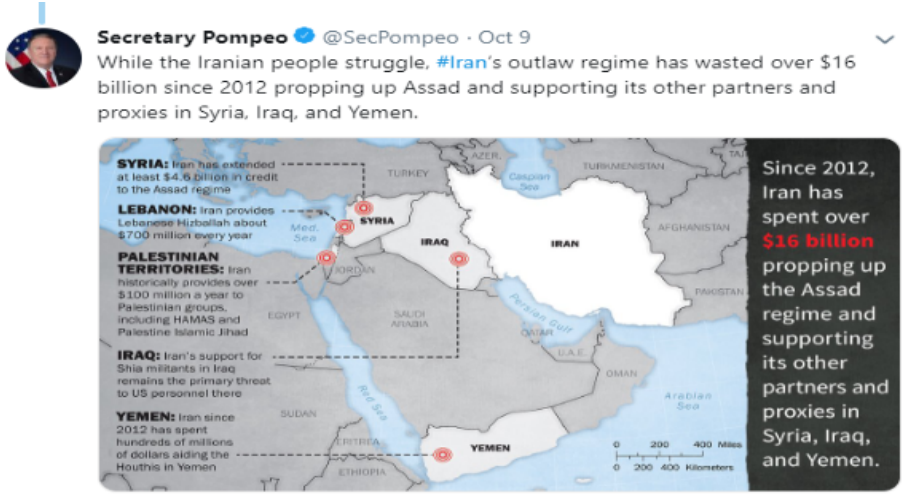

المرجع: http://cutt.us/tEeNG

ب- المشاركة في العمليات العسكرية:

دعمت إيران النظام السوري بمقاتلين عسكريين (تابعين للحرس الثوري) وغير عسكريين (جلبتهم إيران من الدول غير المستقرة كأفغانستان وباكستان وغيرهما، للقتال بجانب صفوف قوات الأسد ضدّ الفصائل السورية المعارضة) في المعارك كافة التي دارت خلال عام 2018 في سوريا، بهدف القضاء على جيوب المعارضة، وتوسيع نطاق النفوذ. ففي فبراير 2018 لعبت إيران دورًا في هندسة العملية العسكرية في **الغوطة الشرقية**، بغية تأمين حزام العاصمة دمشق الجيو-استراتيجي، واستبعاد المعارضة من محيطها، وما تأكيد رئيس هيئة الأركان العامة للقوّات المسلّحة الإيرانية محمد باقري أن «إيران والنظام السوري سيواصلان الهجمات العسكرية على الغوطة الشرقية» إلا دليل على ذلك. بالفعل تمكن الأسد بدعم إيراني وروسي غير آبه باتفاقات وقف إطلاق النار 2016 في مناطق خفض التصعيد 2017[1]، وقرار مجلس الأمن 2401 لعام 2018 القاضي بوقف إطلاق النار في جميع أنحاء سوريا[2] ومسار

(1) روزانا، النص الكامل لاتفاق مناطق وقف التصعيد في سوريا، 5/5/2017، تاريخ الاطلاع: 2/1/2019، https://bit.ly/2RNeRkb

(2) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، نص القرار 2401 للعام 2018، 24/2/2018، تاريخ الاطلاع: 2/1/2019، https://bit.ly/2RqlHNn

التسوية من خلال محادثات أستانة وسوتشي 2018، من تفريغ **الغوطة الشرقية** من المعارضة سواء من خلال القصف الصاروخي والمدفعي أو بموجب اتفاقات تهجير لأكثر من 400 ألف كانوا يقطنونها.

لم يُنهِ النظام السوري المدعوم إيرانيًّا حربه على الغوطة الشرقية حتى **استهدف مدينة دوما** بالسلاح الكيماوي في السابع من أبريل 2018، و**مناطق ريف درعا** جنوب غرب سوريا في يونيو 2018، رغم وقوعها ضمن نطاق اتِّفاق مناطق خفض التصعيد، مما أدَّى إلى نزوح أكثر من 270 ألف شخص[1]. وقد كشف موقع تيك ديبكا الإسرائيلي حينها عن قيام إيران وحزب الله بدور كبير في تصعيد **معارك درعا** تمثل في طلب قاسم سليماني تعزيز القوات الإيرانية المقاتلة في التمركزات الإيرانية في الجنوب السوري، تحديدًا في مناطق إزرع والكسوة وخان أرنبة، وكذا في إعلان المقاتلين من الحرس الثوري وحزب الله التعبئة الشاملة والتحرك نحو درعا، وإرسال سليماني ثلاثة ألوية من المقاتلين التابعين لفيلق القدس إلى القنيطرة[2]. وكشفت التحضيرات العسكرية السورية في يوليو 2018 لاجتياح **محافظتي درعا والقنيطرة** بالجنوب السوري، عن مشاركة ميليشيات إيرانية (لواء زينبيون، ولواء فاطميون، وحزب الله اللبناني، ولواء ذو الفقار العراقي) في الاجتياح. وتداولت شبكات التواصل الاجتماعي صورًا لمقاتلين بالميليشيات الإيرانية، يحتفلون بانتصارهم على قوات المعارضة شمالي درعا، بقبول الأخيرة المقترح الأردني بتسليم الأسلحة الثقيلة للنظام السوري، وإخلاء درعا مقابل الخروج الآمن. ويرى المعلِّق السياسي الإسرائيلي إيال زيسر أن بلاده وقعت في فخ بعودة النظام السوري إلى فرض السيطرة على الجنوب السوري، إذ إن نظام الأسد لم يستطع فرض السيطرة على هذه المناطق دون دعم إيراني، لا سيما وأن نسبة الجنود السوريين في القوات المقاتلة في سوريا هي الأقل، 20%، في حين يشكّل المقاتلون التابعون لإيران النسبة الكبرى، 80%[3]، وهذا يضمن توغُّلًا إيرانيًّا قرب الحدود الإسرائيلية، بخاصة بعد إعلان الجيش الإسرائيلي في يوليو 2018 عن وجود مقاتلين إيرانيين ومن حزب الله في زي مدني كلاجئين بين اللاجئين السوريين البالغ عددهم نحو 15 ألف لاجئ في مخيم بريكة قرب السياج الحدودي في هضبة الجولان.

---

(1) هيئة الإذاعة البريطانية، الأمم المتحدة: 270 ألف نازح بسبب القتال في جنوب غربي سوريا، 2/7/2018، تاريخ الاطلاع: 2/1/2019، http://cutt.us/HxD51

(2) איראן, סוריה וחיזבאללה מעבירות כוחות לאזורי קונטרה ודרעא. איראן מתגברת את מפקדותיה בדרום סוריה.יונ 1, 2018، تاريخ الاطلاع: 2/1/2019، http://cutt.us/tVmLM

(3) טראמפ ופוטין הצהירו כי הם מבטיחים את גבול ישראל לאחר שנתניהו הסכים בחשאי להעביר את מעבר עין זיוון-קונטרה לידי הסורים, יול 16, 2018 ، تاريخ الاطلاع: 2/1/2019، http://cutt.us/OLHBf

2- القوة الناعمة:

رغم ارتكاز إيران بشكل رئيسي على القوة الخشنة في توسيع نطاق نفوذها في سوريا فإنها لجأت أيضًا إلى القوة الناعمة[*1]، وفي هذا السياق يأتي تأكيد علي ولايتي مستشار المرشد للشؤون الدولية مطلع عام 2018، موافقة الرئيس السوري بشار الأسد، على إقامة فروع للجامعة الإيرانية «أزاد» في المحافظات السورية كافة، مؤكدًا أيضًا موافقة رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي الدكتور همام حمودي، على تأسيس أفرع للجامعة في كربلاء والنجف وبغداد والبصرة وأربيل[2]. تجدر الإشارة إلى أن إيران هي المستفيد الأول والأخير من مسألة تدمير الجامعات والمراكز التعليمية في دول التمدّد الإيراني، خصوصًا سوريا، في أثناء المعارك، إذ سيوفّر ذلك لإيران فرصة لتأسيس جامعاتها ومراكزها التعليمية والثقافية، بما يمكّنها من تحقيق مخطط التغيير الديموغرافي، وتوسيع نطاق النفوذ.

3- الأدوات السياسية:

لم ترتكز إيران فقط على أدوات القوة الخشنة والناعمة في سبيل توسيع نطاق نفوذها في سوريا، والحفاظ على وجود ميليشياتها، واستمرارية مخططاتها الديموغرافية، وضمان دور أكبر في عمليات إعادة الإعمار السورية، وإنما شاركت في جميع اجتماعات التسوية السياسية للأزمة خلال 2018، بمشاركتها في جولات أستانة الثلاث التي انعقدت خلال مايو ويوليو ونوفمبر 2018، أو في محادثات ومباحثات سوتشي خلال أبريل وسبتمبر 2018[3].كذلك استضافت طهران القمة الثلاثية التي جمعت الرئيس الروسي بوتين، والتركي أردوغان، والإيراني روحاني، في 7 سبتمبر 2018، وسعى خلالها روحاني إلى تجاهل مسألة وقف إطلاق النار، وبالفعل خَلا البيان الختامي للقمة من النَّص على وقف إطلاق النار، وأقصى ما توصلوا إليه هو تجديد التعهُّد بالحفاظ على استقلال ووحدة الأراضي السورية، وتأكيد التعاون للقضاء على داعش، وبدء عمل لجنة وضع الدستور، وتقديم المساعدة للاجئين.وزار وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف دمشق في 2 سبتمبر 2018 قادمًا من أنقرة، وتباحث مع الأسد حول مشروعات إعادة الإعمار التي ستنفذها إيران في سوريا، التي تطمح طهران من

---

(1)* يعتبر جوزيف ناي أول من صاغ مفهوم القوة الناعمة كشل جديد من أشكال القوة، من خلال قوة الاقناع والجاذبية وليس الإكراه كما في القوة الخشنة، وعرفها على أنها "تلك القوة التي تكمن في قوة الجذب بدلًا من الإجبار أو الإغراء بالأموال، بمعنى اختيار الفرد طوعًا لفعل أمر ما دون إكراه".

(2) دنياي اقتصاد، دستور بشار اسد براى تأسيس واحدهاى دانشگاه آزاد در تمام شهرهاى سوريه، 1396/10/26، تاريخ الاطلاع: 3/1/2018، http://cutt.us/pa9P

(3) بلدي السورية، حصاد 2018 في سوريا.. محطات ومآلات، 31/12/2018، تاريخ الاطلاع: 3/1/2018، https://bit.ly/2BZ1rrt

خلالها إلى تعويض نفقاتها المادية والبشرية في الحرب السورية.

وحسب مقال الكاتب الإيراني مصطفى غني زاده، فالدافع الرئيسي وراء زيارة مستشار المرشد الإيراني في الشؤون الدولية علي أكبر ولايتي، في 12 يوليو 2018 لموسكو، يتمثل في الهواجس الإيرانية من عقد صفقة ثلاثية بين روسيا وإسرائيل والولايات المتحدة تهدف إلى إخراج الميليشيات من سوريا[1].

ثانيًا: العوامل الإقليمية والدولية المؤثرة على النفوذ الإيراني في سوريا

لم تكُن إيران اللاعب الوحيد الفاعل في سوريا، بل يوجد لاعبون إقليميُّون ودوليُّون لهم أهدافهم ومصالحهم، وتشكل لهم سوريا رقمًا في أجنداتهم واستراتيجياتهم لاعتبارات الموقع والمكانة وحجم النفوذ والانتشار والموارد والتأثير في المعادلات الإقليمية والدولية، هؤلاء يشكلون عوامل مؤثرة على مستقبل الدور والنفوذ الإيراني في سوريا، لتعارض المنطلقات والأهداف والأدوات والمصالح في سوريا:

1- التصعيد العسكري الإسرائيلي ضدّ إيران:

تُعَدّ إسرائيل من أبرز الفاعلين ضدّ النفوذ الإيراني في سوريا خلال 2018، جراء تنامي القلق الإسرائيلي، نتيجة لما تعدّه إسرائيل تجاوزًا إيرانيًّا للخطوط الحمراء الإسرائيلية المتمثلة في عدم استغلال إيران وحزب الله الصراع في سوريا في نقل السلاح لحزب الله لدعم ترسانة الحزب العسكرية، وتغيير قواعد اللعبة، ومنع حزب الله وإيران من إقامة بنية تحتية هجومية قرب خط وقف إطلاق النار جنوبي غرب سوريا، ثم ضمان عدم إطلاق النار على البلدات الإسرائيلية، بغض النظر عن هُوية مطلق النار أو هدفه[2].فقد كشفت الاستخبارات الأمريكية عن رحلات جوية من إيران إلى سوريا، يُشتبه في نقلها أسلحة إلى نظام بشار الأسد أو للقوّات الإيرانية، وتخشى أن تشكل هذه الأسلحة تهديدًا للأمن الإسرائيلي[3] فضلًا عن التمادي في توسيع نطاق النفوذ -حسب الرواية الإسرائيلية- في المناطق المصنَّفة أمنًا قوميًّا إسرائيليًّا جنوبي غرب سوريا من غرب الطريق الذي يربط بين دمشق ومدينة السويداء في الجنوب لمسافة 50-70 كيلومترًا من خط فك الاشتباك في الجولان[4]، ومساعي إيران

---

(1) مصطفى غنى زاده، بوتين، محور مقاومت وجنوب سوريه، وكالة أنباء فارس، 1397/4/25، تاريخ الاطلاع: 29 سبتمبر 2018، http://cutt.us/bEAhr

(2) Israel, Hizbollah and Iran: Preventing Another War in Syria, Feb 8, 2018, Accessed: Jan 1,2019, http://cutt.us/Sum3K

(3) חדשות מדיני ביטחוני, לחרדת נתניהו, הדלת להצלת הסכם הגרעין עם איראן עדיין פתוחה, הארץ، 25/4/2018، تاريخ الاطلاع: 30/9/2018، https://bit.ly/2RLt01A

(4) وكالة أنباء فارس، ما إستراتيجية «إسرائيل» لمواجهة إيران في سوريا؟، 15/2/2018، تاريخ الاطلاع: 30/2/2018، http://cutt.us/RLhrR

لتشكيل قواعد عسكرية وجيش كامل في سوريا، ليكون موازنًا للقوة أمام إسرائيل[1]. وقد كشفت مصادر عسكرية إسرائيلية في 18 يوليو 2018 عن تحريك الحرس الثوري قوافل عسكرية لنقل المقاتلين والسلاح عبر الحدود العراقية-السورية، مرورًا ببلدة البوكمال السورية، مقر قيادة الميلشيات الشيعية الموالية لإيران للتزوُّد بالوقود، كما رصدت المصادر وحدات عسكرية إيرانية على طوال الحدود الإسرائيلية-السورية منها: اللواء 33 المكوَّن من مقاتلي الميليشيات الإيرانية، ويقوده ضباط من الحرس الثوري، وصقور القنيطرة، وهي قوة تتكون من مئات عناصر العمليات الخاصة في حزب الله[2].

وفي أثناء انعقاد مؤتمر ميونخ للأمن في فبراير 2018 حذّر نتنياهو طهران ووكلاءها من الاعتداءات المسلَّحة في سوريا، ملوّحًا بقطعة قائلًا: «إنها ما تبقّى من الطائرة الإيرانية المسيرة التي أسقطتها إسرائيل»، مضيفًا: «إسرائيل لن تسمح للنظام بلفّ حبل الإرهاب حول عنقها، وإننا سنتحرك إذا لزم الأمر ضدّ إيران نفسها، لا ضدّ وكلائها فحسب»[3].

كذلك قال وزير الدفاع السابق أفيغدور ليبرمان: «لن نسمح لإيران بتثبيت وجودها في سوريا مهما كان الثمن»[4]، وأوضح وزير الطاقة وعضو المجلس الوزاري المصغر يوفال شتاينتز أنه «لا يمكن للأسد أن يجلس بهدوء في قصره، ويحافظ على نظامه في الوقت الذي يسمح فيه بتحويل سوريا إلى قاعدة لمهاجمة إسرائيل»، مبررًا ذلك بأن «ما حدث في لبنان وتقوية حزب الله نموذج، وإذا لم نمنع تثبيت إيران وجودها في سوريا، فسنحصل على حزب الله آخر في سوريا»[5].

لذلك سعت إسرائيل لتقليص النفوذ الإيراني في سوريا بإخراج الميليشيات، عبر وسيلتين:

الأولى: عسكرية، من خلال القصف المتوالي لمقرات الميليشيات (انظر الجدول رقم-1).

---

(1) אמיר בוחבוט، מתקפת המנע בסוריה חשפה את האיראנים-ודחתה זמנית התנגשות חזיתית،09 במאי 2018، تاريخ الاطلاع:1/1/2019، https://goo.gl/mqF8WL

(2) ההבדל בין 100 ק"מ רוסיים, ו-100 מטר ישראלים בסוריה. 8 המליציות השיעיות האיראניות וחיזבאללה הפועלים בין 8 ל-3 ק"מ מישראל ،יול 23, 2018، تاريخ الاطلاع:1/1/2019، https://goo.gl/tvJuWs

(3) دويتش فيله، نتنياهو في مؤتمر ميونيخ: سنتحرك ضد إيران إذا لزم الأمر، 18/2/2018، تاريخ الاطلاع:1/1/2019، http://cutt.us/TQgZF

(4) הארץ ، ליברמן: לא יודע מי תקף בסוריה, אבל אנחנו לא נאפשר התבססות איראנית، 4/10/2018، تاريخ الاطلاع:1/1/2019، goo.gl/FqxS3a

(5) ynet، «אם אסד ייתן לאיראן לפעול מסוריה-זה יהיה סופו»، 7/5/2018، تاريخ الاطلاع: 3/1/2019، http:// cutt.us/lh42K

الجدول رقم (1)

العمليات العسكرية الإسرائيلية ضدّ المقرات الإيرانية في سوريا

م	التاريخ	المناطق المستهدفة
1	2018/2/10	12 هدفًا إيرانيًّا وسوريًّا في ريفَي دمشق وحمص.
2	2018/4/10	قاعدة (T-4) الجوية في ريف حمص، أسفرت عن مقتل 14 شخصًا، من بينهم سبعة عناصر في الجيش الإيراني.
3	2018/4/30	مواقع وأهداف إيرانية في محافظتَي حماة وحلب، مما أدى إلى سقوط 26 مقاتلًا مواليًا لنظام الأسد، بينهم أربعة سوريين والبقية مقاتلون إيرانيون ومن حزب اللّه.
4	2018/5/8	مواقع إيرانية وسوريَّة في الكسوة بريف دمشق، وقد أسفرت عن مقتل 15 مقاتلًا، بينهم ثمانية تابعون للحرس الثوري والميليشيات.
5	2018/5/10	أكبر هجوم إسرائيلي ضدّ المواقع الإيرانية في سوريا منذ اندلاع الأزمة السورية، بقصف 70 هدفًا عسكريًّا إيرانيًّا من أبرزها: • معسكر إيراني شمالي دمشق. • مقرات قيادة لوجيستية. • مواقع استخباراتية. • مجمع عسكري تابع لفيلق القدس. • مواقع لتخزين أسلحة تابعة لفيلق القدس في مطار دمشق الدولي. • موقع استطلاع، ومواقع عسكرية، ووسائل قتالية في منطقة فك الاشتباك. • المنصَّة التي أُطلِقَت منها الصواريخ باتجاه إسرائيل بتاريخ 9 مايو 2018.
6	2018/7/8	قاعدة (T-4) الجوية للمرة الثانية خلال 2018، لاحتوائها على قيادات من الحرس الثوري.
7	2018/7/22	مركز للأبحاث العلمية في المصياف قرب حماة بغارات جوية لما فيه من وجود إيراني مكثف.

م	التاريخ	المناطق المستهدفة
8	2018/8/23	هجمات جوية على قافلة عسكرية تابعة لكتائب حزب الله العراقي قرب بلدة البوكمال السورية.
9	2018/11/30	مواقع في ريف دمشق وأخرى في جنوب سوريا، إذ تقيم إيران قواعد عسكرية للقوات التابعة وأخرى لتخزين الأسلحة.

المرجع: وحدة الدراسات الإقليمية والدولية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 20/1/2019.

الوسيلة الثانية: سياسية، من خلال الزيارات المكثفة لموسكو باعتبارها اللاعب الرئيسي في الأزمة، والحليف الأقرب لإيران في سوريا، ولذلك شكّلت موسكو قبلة صناع القرار الإسرائيليين خلال عام 2018، بهدف دفع موسكو للضغط على إيران، للالتزام بالخطوط الحمراء الإسرائيلية، وإخراج ميليشياتها المسلَّحة من سوريا.

ففي إحدى زياراته لموسكو، المؤرخة 12 يوليو 2018، رفض نتنياهو عرضًا روسيًّا بإبعاد الميليشيات الإيرانية إلى مسافة 80 كيلومترًا شرقًا عن خط الحدود السوري-الإسرائيلي، مطالبًا بخروجها من سوريا، ومعلنًا عدم معارضته عودة الأسد لحفظ الأمن في الجنوب السوري شريطة عدم وجود قوات إيرانية وسط قواته[1].

وبنهاية عام 2018 وصلت المحادثات كافة التي جرت بين نتنياهو وبوتين إلى طريق مسدود، نتيجة الاحتياج الروسي إلى إيران في سوريا لتثبيت أركان النظام السوري، وحماية القواعد والمصالح الروسية في سوريا، فضلًا عن أن الوجود البري الروسي في سوريا مكلِّف ماديًّا وبشريًّا لروسيا، ومِن ثَمَّ تعتمد موسكو في مناطق نفوذها في سوريا على الميليشيات الإيرانية. وقد ربط الكاتب الإيراني رضا صدر الحسيني الرفض الإيراني بإخراج الميليشيات من سوريا بالاعتقاد السائد لدى الإيرانيين بأن ضعف الخطوط الإيرانية الأمامية في دول مثل سوريا والعراق ولبنان، التي تحيط بإسرائيل، يُمكِّن تل أبيب بسهولة من استهداف الأمن الإيراني الداخلي، إذ إن إضعاف حلفاء إيران المحيطين بإسرائيل يعني حضور إسرائيل بجوار الحدود الإيرانية[2].

---

(1) **נתניהו: אין לנו בעיה עם אסד, לא נתערב אם ההסכמים יישמרו**، 12/7/2018، تاريخ الاطلاع: 30/7/2018، http://soo.gd/19Vc

(2) پایگاه بصیرت / دیدگاه/ سید رضا صدرالحسینی، چرا در سوریه دفاع می کنیم؟، 01 مرداد 1397، تاريخ الاطلاع: 5/1/2019، https://goo.gl/fcuojD

2- التدافع التركي في الشمال السوري:

تسعى أنقرة من وراء انخراطها العسكري في سوريا إلى الحيلولة دون «قيام دولة كردية في الشمال السوري أو على الحدود الجنوبية الشرقية لتركيا» من ناحية، ومنع المكون الكردي بالشمال السوري من الاتصال جغرافيًّا على طوال الشريط الحدودي السوري-التركي شرق وغرب نهر الفرات في سوريا ناحية ثانية، وذلك بسيطرة أنقرة على جرابلس وعفرين ومنبج بالشمال السوري، فضلًا عن الرغبة التركية في عودة الأمجاد العثمانية، والحد من ظاهرة اللاجئين، إذ يبلغ عدد اللاجئين السوريين في تركيا نحو 3,6 مليون لاجئ[1]. ويعود التدخل العسكري التركي في الشمال السوري إلى أغسطس 2016 «**عملية درع الفرات**» بدءًا من **جرابلس** غرب نهر الفرات، ثم بدأت تركيا عمليتها العسكرية الثانية «غصن الزيتون» في الشمال السوري بتاريخ 20 يناير 2018 في **عفرين** ضدّ ما تقول أنقرة إنه مقاتلو وحدات حماية الشعب الكردية. وتعدّ السلطات التركية أن وحدات حماية الشعب (YPG) المدعومة أمريكيًّا، امتداد لحزب العمال الكردستاني التركي (PKK) الذي تصنّفه أنقرة وواشنطن ضمن التنظيمات الإرهابية، كما تصنف أنقرة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري (PYD) منظَّمة إرهابية. لم تكتفِ أنقرة بإعلانها السيطرة العسكريَّة على عفرين في مارس 2018 بعد 58 يومًا من تاريخ انطلاق العملية، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك بإعلان الرئيس أردوغان 18 يونيو 2018 دخول القوات العسكريَّة التركية **منبج** على بعد 30 كيلومترا غرب نهر الفرات، تنفيذًا للاتِّفاق الأمريكيّ-التركي «خارطة طريق منبج» الذي وقَّعه وزيرا خارجية البلدين التركي مولود جاويش أوغلو، والأمريكيّ مايك بومبيو بواشنطن في 4 يونيو 2018، الذي بموجبه يغادر المسلَّحون الأكراد منبج في غضون 30 يومًا من تاريخ توقيع الوزيرين الاتِّفاق، على أن تبدأ القوات الأمريكيَّة والتركية المراقبة المشتركة لمدة 45 يومًا، وإدارة المدينة بالتزامن مع جلاء القوات الكردية[2].

3- التصعيد الأمريكي ضدّ إيران:

يُعَدّ تحجيم النفوذ الإيراني الإقليمي، إحدى أهم ركائز الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران منذ وصول الرئيس دونالد ترامب إلى سُدَّة الحكم قبل عامين تقريبًا (تقويض الاتفاق النووي بما يضمن حرمان إيران من إعادة تخصيب اليورانيوم، والتصدي لبرنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية، وتحجيم النفوذ الإيراني الإقليمي) وذلك من خلال الضغط على إيران لسحب ميليشياتها المسلَّحة من الدول العربية،

---

(1) روسيا اليوم، وزير الداخلية التركي: قرابة 300 ألف سوري عادوا إلى بلادهم بعد عمليتي درع الفرات وغصن الزيتون، 22/12/2018، تاريخ الاطلاع: 5/1/2019، https://bit.ly/2SaEyZ0

(2) «Road map» Manbeg awaiting approval Pompeo, May 31, 2018, Accessed: Jan 3,2019, http://cutt.us/tiSNo

وبالتحديد من سوريا، ووقف تمددها في المناطق المصنفة أمنًا قوميًّا إسرائيليًّا، وذلك من خلال:

أ- الاستهداف العسكري للمقرات الإيرانية:

استهدفت الولايات المتحدة بشكل منفرد أو بالتنسيق مع بريطانيا وفرنسا أو من خلال قيادتها التحالف الدولي، لمحاربة الإرهاب في سوريا مواقع الميليشيات الإيرانية ثلاث مرات خلال عام 2018 (انظر الجدول رقم-2).

الجدول رقم (2)

الضربات العسكرية الأمريكية ضدّ المقرات الإيرانية في سوريا

م	التاريخ	الأهداف
1	2018/2/7	قصف أهداف سورية وإيرانية بدير الزور، ردًّا على شنّ حركة النجباء العراقية وحزب الله ولواء فاطميون عمليات عسكرية ضدّ مواقع تابعة لقوّات سوريا الديمقراطية المدعومة أمريكيًّا.
2	2018/4/13	قصف الطيران الأمريكي والبريطاني والفرنسي ثلاثة أهداف سورية وإيرانية: مركز للأبحات العلمية قرب دمشق، ومنشأة لخزن الأسلحة الكيميائية غربي حمص، وموقع لخزن معدات الأسلحة الكيميائية وموقع قيادة قرب حمص، ردًّا على استخدام الأسد الكيماوي في دوما.
3	2018/6/18	اتهمت وسائل إعلام سورية التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب في سوريا بقيادة أمريكية، باستهداف ثكنة عسكريَّة إيرانيَّة تضمّ عناصر من قوات الحشد الشعبي وحزب الله في قرية الهري جنوب شرقي مدينة البوكمال، مما أسفر عن مقتل 52 عنصرًا بينهم 22 من الحشد.

المرجع: وحدة الدراسات الإقليمية والدولية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 22/1/2019.

ب- السياسات الأمريكية تجاه إيران في سوريا: رغم أن تقليص نفوذ إيران في سوريا أولوية أمريكية تجاه إيران خلال عام 2018، فإنه لا يزال الغموض والارتباك يهيمن على إدارة ترامب تجاه مسألتين:

1- الموقف من الميليشيات الإيرانية:

رغم أن التوغل الإيراني في سوريا شكّل القضية المحورية في أجندة لقاء بوتين-ترامب بقمة هلسنكي، بتاريخ 16 يوليو 2018، فإن الصحافة الإسرائيلية رأت أن القمة لا تصبّ في صالح إسرائيل بعدم نصها على «خروج الميليشيات» ووقف الروس خرقهم للترتيبات الأمنية مع إسرائيل، إذ نفّذ الطيران الروسي والسوري في 28 يونيو 2018 نحو 342 غارة جوية ضدّ المعارضة السورية في مواقع قريبة من إسرائيل، نفّذ منها سلاح الجو الروسي 299 غارة (87%) بينما نفذ سلاح الجو السوري 43 غارة (13%)[1].

الانسحاب العسكري الأمريكي من سوريا: بنهاية ديسمبر 2018 فاجأ ترامب الجميع بإعلانه الانسحاب العسكري الأمريكي الكامل من سوريا -2000 جندي بسوريا- مبرِّرًا ذلك بهزيمه تنظيم داعش، وهو ما أثار حالة من الجدل داخل الدوائر الضيقة في إدارته، بخاصة في الوقت الذي تسعى فيه إيران لجَنْي ثمار التكلفة المادية والبشرية التي قدمتها في سبيل تحقيق طموحاتها في سوريا، وتمخض عنها تقديم كل من وزير الدفاع جيمس ماتيس، والمبعوث الأمريكي للتحالف الدولي لمحاربة داعش بريت ماكغورك[2]، استقالتيهما من منصبيهما، معتبرين أن بقاء القوّات الأمريكية ضمانة لعدم تحوُّل سوريا إلى قاعدة إيرانية، معترضين على الانسحاب من سوريا وأفغانستان، لما له من آثار سلبية على المنظومة الأمريكية لحصار إيران، بتركه مساحة فراغ في سوريا وأفغانستان تستغلها إيران في توسيع نفوذها، وتموضع مخططاتها وفتح الباب على مصراعيه أمام عمليات تهريب، ونقل الأسلحة إلى حزب الله، وتسهيل تنفيذ الكوريدور الإيراني.

2- تحالف الضرورة الروسي-الإيراني:

يصنف المتابعون التحالف الروسي-الإيراني في سوريا ضمن تحالفات الضرورة، وهي تحالفات وقتيَّة ترتبط بطبيعة التهديدات والمصالح المشتركة والمنافع العائدة، وبمجرد انتفاء المصالح والتهديدات المشتركة حتمًا ستحدث تشققات، نتيجة وجود خلافات تغاضت عنها الأطراف المتحالفه بداية التحالف، على أن تكون النهاية لصالح الطرف الأقوى. ومع اقتراب دخول سوريا مرحلة جديدة تنتفي فيها التهديدات

---

(1) Debka، המחיר שישראל תשלם על העזרה לפליטים הסוריים. טראמפ מוותר לפוטין על סוריה. מסכים להמשך הנוכחות האיראנית וחיזבאללה בסוריה، יונ 29, 2018، تاريخ الاطلاع: 5/1/2019، https://goo.gl/63eDJy، טראמפ ונתניהו מסרו לידי פוטין והמודיעין הרוסי את השליטה בדרום סוריה לאורך גבולות ירדן וישראל ، https://goo.gl/QsBVPo

(2) سبتونيك عربي، استقالة مبعوث واشنطن للتحالف الدولي ضد داعش بريت مكغورك، 22/12/2018، تاريخ الاطلاع: 5/1/2019، https://sptnkne.ws/ktan

المشتركة للمصالح الروسية الإيرانية بنجاحهم في تجميع المعارضة في إدلب، والقضاء على غالبية الجيوب الإرهابية، ورغم الاحتياج الروسي إلى القوات الإيرانية في سوريا، فإنه حتمًا ستحدث تصدُّعات في التحالف، نتيجة تباين المنطلقات والمصالح الروسية-الإيرانية في سوريا، فروسيا منطلقاتها إستراتيجية وسياسية لحماية نفوذها على ساحل البحر المتوسط، ممثَّلًا في قاعدة طرطوس البحرية، أما إيران فمنطلقاتها مذهبية لبسط النفوذ الشيعي بإيجاد ممرات تربط بين مناطق سيطرة حزب الله وسوريا، من أجل تعزيز السيطرة الإيرانيَّة، وربط طهران بالبحر المتوسط. أيضًا يقوم المشروع الرُّوسيّ على الحفاظ على نظام الأسد، وفرض تسوية سياسية عبر تشكيل نظام غير مركزي يأخذ في الاعتبار الوضع وتوازنات القوى على الأرض، وهذه التسوية لا تروق إيران التي لا تريد سلطة مركزية قوية في سوريا، ويمكن أن تتخلى عن إيران تحت أي ضغوط[1]، كما أن موسكو لن تسمح باستغلال دورها في سوريا، ليكون جسرًا تعبر من خلاله إيران لتنفيذ أجندتها، وفي الوقت نفسه ترفض إيران وجودًا روسيًّا في سوريا يعمل على تحجيم نفوذها، فضلًا عن حالة عدم الثقة التاريخية بين الدولتين. أضف إلى ما تَقدَّم اختلاف المنطلقات الإيرانيَّة والرُّوسيَّة تجاه إسرائيل، فإيران تَعتبر إسرائيل كيانًا معاديًا على مستوى الوجود والنفوذ فقط، ينبغي محوه عبر تقديم الدعم لوكلائها في الإقليم لمحاصرتها، لكن نظرة روسيا إلى إسرائيل مختلفة، إذ تعتبر موسكو إسرائيل دولة مستقرَّة، ونحو 100 ألف من المواطنين الإسرائيليين مقيمون في روسيا، وثلث المجتمع الإسرائيلي أيضًا مهاجرون روس، كما قُدِّر حجم العلاقات الاقتصادية بين البلدين في عام 2016 بنحو مليارَي دولار.

وتدور الخلافات الروسية-الإيرانية في سوريا حول تقسيم مناطق النفوذ، والسيطرة على الموارد (الفوسفات) والسيطرة على العقود الاقتصادية، وعقود إعادة الإعمار.

علاوةً على ماسبق، توجد جملة من المؤشرات على حالة الفتور في التحالف الروسي-الإيراني خلال 2018:

أ- الاتفاق الروسي-الإسرائيلي في مايو 2018 على أن الحضور العسكري الوحيد المسموح به على الحدود الجنوبية لسوريا هو حضور القوّات السورية، حسب

---

(1) אודי דקלמנהל המכון למחקרי ביטחון לאומי, אודי דקל מנהל המכון למחקרי ביטחון לאומי, צבי מגן, חוקר בכיר ראש תכנית המחקר רוסיה, רוסיה כגורם מרסן בעימות האיראני-ישראלי בסוריה 27 במאי 2018، تاريخ الاطلاع: 5/1/2019، http://cutt.us/MzlE1

تصريحات وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف[1].

ب- اعترافات المسؤولين الإيرانيّين ذاتهم بوجود رغبة روسية في التخلّي عن إيران في سوريا، كاعتراف النائب البرلماني بهروز بنيادي في جلسة 26 يونيو 2018 بأن روسيا وسوريا تضحّيان بإيران في سوريا[2].

ج- ما يُعرَف بالصفقة الروسية-الإيرانية-الإسرائيلية، التي تقوم على إبعاد الميليشيات الإيرانية مسافة 85 كيلومترًا من مرتفعات الجولان الحدودية مع إسرائيل، وأن تؤول مسؤولية السيطرة وحفظ الأمن في المناطق التي تخرج منها الميليشيات الإيرانية إلى قوات الأسد، مقابل أن تتوقف إسرائيل عن استهداف المواقع الإيرانية في سوريا[3].

د. رغم اعتبار بعض المحللين أن تسليم سوريا منظومة S-300 الروسية في أكتوبر 2018، وهي منظومة صواريخ للدفاع الجوي، قادرة على رصد واستهداف الصواريخ الباليستية والطائرات المعادية على مدى 250 كيلومترًا، وضرب 10 أهداف في آن واحد[4] سيصبّ في صالح إيران، اعتبر بعض الخبراء الآخرين أن إيران قد تستفيد من المنظومة على المديين القصير والمتوسط، لكن على المدى البعيد قد تشكّل إحدى دعائم قوة واستقلالية النِّظام السوري، وهذا ما يتعارض والإستراتيجية الإيرانيَّة في سوريا التي تتغذى على ديمومة نظام الأسد في تبعيته لإيران.

3- المسار السياسي لتسوية الأزمة السورية:

يشكّل المسار السياسي لتسوية الأزمة عاملًا مؤثِّرًا على الدور الإيراني في سوريا، لتفضيل إيران الخيار العسكري لتسويتها، وقد شهد عام 2018 انعقاد ثمانية اجتماعات في أستانة وسوتشي وإسطنبول وطهران وجنيف برعاية روسية وتركية وإيرانية (انظر الجدول رقم-3) لتسوية عدة ملفات، منها: استمرارية وقف إطلاق النار في مناطق خفض التصعيد، والاتفاق على الإفراج عن المعتقلين، ووضع تدابير لضمان عودة اللاجئين، والاتفاق على إعادة إعمار سوريا، وتشكيل اللجنة الدستورية.

---

(1) وكالة الأنباء الألمانية، تقرير: اتفاق إسرائيلي-روسي على إبعاد إيران عن حدود إسرائيل الشمالية، 28/5/2018، تاريخ الاطلاع: 6/1/2019، http://cutt.us/wkgJL

(2) راديو فردا، انتقاد شديد يک نماينده مجلس ايران از بشار اسد وولاديمير پوتين، 25 دی 1397، تاريخ الاطلاع: 7/1/2019، https://bit.ly/2KsD1tu ، بي بي سي فارسي، نماينده مجلس ايران: پوتين واسد ما را قربانی می‌کنند، 27/06/2018، https://bbc.in/2FAefrR

(3) בכיר רוסי: «הכוחות האיראניים בסוריה נסוגו למרחק של 85 ק"מ מגבול ישראל», גורם מדיני בירושלים אמר בשבוע שעבר כי ישראל מתנגדת בתוקף לנוכחות איראנית בסוריה. היום אמר שליחו של נשיא רוסיה، 1/8/2018، تاريخ الاطلاع: 2/1/2019، http://cutt.us/yt7Mh

(4) روسيا اليوم، روسيا ترد على إسرائيل.. منظومة «إس300-» في طريقها إلى سوريا.. تعرف على مواصفاتها، 24/9/2018، تاريخ الاطلاع: 1/1/2019، https://bit.ly/2Di5O47

جدول رقم (3)

جولات واجتماعات تسوية الأزمة السورية سياسيًا

عدد الاجتماعات	الدولة	الاجتماعات والجولات
1	أستانة/ كازاخستان	■ جولة أستانة9: 14 و15 مايو 2018.
2	سوتشي/ روسيا	■ جولتا أستانة10 في بتاريخ 30-2018/7/31، وأستانة11 بتاريخ 28-29 نوفمبر 2018. ■ القمة الثلاثية بمشاركة الرؤساء: الإيراني روحاني، والتركي أردوغان، والروسي بوتين انعقدت في 4 أبريل 2018. ■ القمة الروسية-التركية في 17 سبتمبر 2018.
3	إسطنبول/ تركيا	■ قمة إسطنبول الرباعية 26 و27 أكتوبر 2018 بمشاركة الرؤساء: الروسي بوتين، والفرنسي ماكرون، والتركي أردوغان، والمستشارة الألمانية ميركل.
4	طهران/ إيران	■ القمة الثلاثية بمشاركة الرؤساء: روحاني، أردوغان، بوتين، انعقدت في 7 سبتمبر 2018.
5	جنيف/ سويسرا	■ اجتماعات جينيف في ديسمبر 2018.

المرجع: وحدة الدراسات الإقليمية والدولية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 22/1/2019.

لم يُحرز أي من هذه الاجتماعات أي نجاحات تُذكَر في الملفات الخمسة بانتهاء 2018، بالنَظر إلى انتهاك روسيا وإيران اتفاقَي وقف إطلاق النار في سوريا الموقع في 29 ديسمبر 2016، وخفض التصعيد الموقع بتاريخ 4 مايو 2017، والقاضي بإقامة

أربع مناطق آمنة في سوريا، وذلك بشنّهما غارات جوية وضربات عسكرية لبعض المناطق الآمنة في الغوطة الشرقية ودرعا والقنيطرة ودوما وإدلب قبل اتفاق سبتمبر 2018، فضلًا عن العملية العسكرية التركية في عفرين، فوقف إطلاق النار لم يتحقق في سوريا 2018. أما اللجنة الدستورية التي تتكون من 150 عضوًا (50 يختارهم النظام، و50 تختارهم المعارضة، و50 من المستقلين يختارهم المبعوث الأممي لسوريا ستيفان ديمستورا) فأُرجئَ الملف إلى اجتماعات فبراير 2019، نتيجة رفض الأسد وحلفائه الروس والإيرانيين -حسب متابعين ومحللين- قائمة ديمستورا، لاحتوائها على مستقلين يخشى النظام السوري من توجهاتهم تجاهه في إعداد الدستور على نحو يأتي بوثيقة دستورية تُفضي إلى رحيل الأسد، وتتخوف روسيا وإيران من أن تكونَ الولايات المتحدة مارست ضغطًا على ديمستورا لتسمية غالبية القائمة.

بجانب أن الدول الراعية أو المستضيفة أو المشاركة للمباحثات لم تحرز أي تقدُّم في ما يخصّ ملفات اللاجئين والمعتقلين وإعادة الإعمار، وذلك على ضوء الخلافات بين أطراف الأزمة الإقليمية والدولية جرَّاء مساعي بعض الدول، للحصول على نصيب الأسد من عملية إعادة الإعمار كإيران، والربط الأمريكيّ بين المساهمة في عملية إعادة الإعمار، وخروج الميليشيات الإيرانيَّة من سوريا.

ثالثًا: دلائل الإستراتيجية الإيرانية للبقاء طويل الأمد في سوريا

ما إن أيقنت إيران من التحول في معادلة الصراع الدائر في سوريا لصالح نظام الرئيس بشار لأسد المدعوم إيرانيًّا بالمال والسلاح والمقاتلين العسكريين وغير العسكريين، حتى عملت إيران منذ مطلع عام 2018 على تنفيذ ما اصطُلح على تسميته «الإستراتيجية الإيرانية للبقاء طويل الأمد في سوريا» من خلال عدة مداخل:

1- التزاحم رغبةً في الحصول الجزء الأكبر من عمليات «إعادة الإعمار»:

تحقّق المشاركة الإيرانية في عمليات إعادة الإعمار مكاسب اقتصادية في ظل العقوبات الدولية المفروض عليها، بعد عودة العمل بالعقوبات الأمريكية، لتعويض جزء من خسائرها الاقتصادية، نتيجة العقوبات، ومكاسب سياسية تتمثل في الحضور القوي في المعادلة السورية الجديدة على نحو يجعل من حلفائها أرقامًا مؤثرة بما يمكِّنها من تنفيذ مخططاتها التوسعية في سوريا الجديدة. يقول الخبير الأمريكي مات برودسكي لـ«هآرتس»: «إضافةً إلى الدخل الثابت والمتنامي بمرور الوقت الذي ستحصل عليه إيران من انخراطها في عملية إعادة إعمار سوريا، فإن سيطرتها على البنية التحتية سيخدمها في مخطَّطها الأكبر الذي يربط طهران بالمتوسط». وقالت الدكتورة أريانا طباطبائي، الخبيرة في الشؤون الإيرانية، بمعهد راند، لـ«هآرتس»:

«الإيرانيون لن يخرجوا من سوريا خلال السنوات المقبلة، لأنهم يخططون لجَنْي كثير من الأموال»[1]. مِن ثَمَّ سعت إيران نحو الحصول على نصيب الأسد في عمليات إعادة الإعمار، بإرسالها المسؤولين الاقتصاديين ومسؤولي البِنى التحتية لعقد الاتفاقيات مع نظام الأسد للمشاركة في إعادة الإعمار، إذ ما لبثت أن أرسلت مساعد وزير الطرق والتعمير الإيراني أمير أميني إلى دمشق في 13 أغسطس 2018 بغية التباحث حول **مشروع مدّ خط سكة حديد يربط إيران وسوريا** بمشاركة عراقية[2]، فضلًا عن متابعة تنفيذ مذكرة التفاهم الموقّعة بين سوريا وإيران أثناء زيارة وزير الطرق والتعمير الإيراني عباس آخوندي لدمشق مايو 2018، التي من بين بنودها إعداد دراسة جدوى لتطوير شبكة المياه السورية، وإنشاء محطات كهربائية جديدة، والتباحث لتوقيع حزمة من الاتفاقيات في مجالات الصناعة والاتصالات والمشروعات الاقتصادية الصغيرة والبِنى التحتية في سوريا وتوقيع إيران مع سوريا البرنامج التنفيذي لمشروع محطة توليد الطاقة الكهربائية في محافظة اللاذقية بقدرة 540 ميغاوات في 2 أكتوبر 2018، والاتِّفاق على تنفيذ خط غاز بطول 70 كيلومترًا لتغذية المشروع، وقد اتفق الجانبان على إعادة تأهيل إيران محطة توليد حلب الحرارية[3].

علاوةً على المشاركة الإيرانيَّة الواسعة في المعرض السوري الرابع بعنوان «عمرها-4» لإعادة إعمار سوريا الذي انعقد خلال الفترة 2-6 أكتوبر 2018، فقد أوضح المدير العام للمكتب العربي الإفريقي في منظَّمة تنمية التجارة الإيرانيَّة فرزاد بيلتن، أن المنظَّمة تسعى للحصول على الحصة الكبرى للشركات الإيرانيَّة في إعادة تأهيل البِنية التحتية السورية[4]، وأكَّد مدير إدارة التصدير في شركة «بارس واجن» الإيرانيَّة، محمد ميرزائي، أن شركته أجرت محادثات مع النِّظام السوري لتصدير عربات المترو والقطارات[5]. ويتماشى ذلك مع النهج البراغماتي في السياسة الإيرانية عمومًا، وتجاه سوريا خصوصًا، كشرايين جديدة لضمان استمرارية الدور الإيراني في سوريا الجديدة من ناحية، واسترداد ما أنفقته إيران من أثمان مادية وبشرية في سوريا من ناحية ثانية، وتخفيف الضغط على الاقتصاد الإيراني المتردي من ناحية

---

(1) עמוס הראל אמיר תיבון, איראן ורוסיה נערכות לקרב על השליטה בסוריה ביום שאחרי ניצחון **אסד**، 29/8/2018، تاريخ الاطلاع: 6/1/2019 http://cutt.us/OgSPG

(2) قناة العالم، اتفاق لمدّ سكة حديدية بين إيران وسوريا بمشاركة عراقية، 14/8/2018، تاريخ الاطلاع: 30/8/2018، http://cutt.us/lcpZE

(3) الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، سورية وإيران توقعان على برنامج تنفيذ مشروع محطة توليد الكهرباء في اللاذقية، 2/10/2018، تاريخ الاطلاع: 27/10/2018، https://bit.ly/2PkYBWH

(4) وكالة نادي المراسلين الشباب للأنباء الإيرانية، طهران تتطلع إلى دور بارز في إعادة إعمار سوريا، 27/10/2018، تاريخ الاطلاع: 27/10/2018، https://bit.ly/2SmYsAD

(5) روسيا اليوم فارسي، آمادگی ايران برای عرضه واگن مترو به دمشق، 5/10/2018، تاريخ الاطلاع: 27/10/2018، https://bit.ly/2Qy6rcl

ثالثة، وليس أدلَّ على ذلك من تأكيد المستشار العسكري للمرشد اللواء يحيى رحيم صفوي في 20 فبراير 2018 أن «من حقِّنا أن نحصل على نصيبنا من ثروات سوريا، نفطها، غازها، ثرواتها المعدنية...»[1]، لافتًا إلى أن السوريين مستعدّون أن يعيدوا هذه النفقات من النفط والغاز وخام الفوسفات السوري لإيران. هنا تجدر الإشارة إلى ما نقله قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الجنرال قاسم سليماني، عن المرشد في أغسطس 2017: «عندما ننظر إلى الدول التي لدينا معها عَلاقات، فإننا ننظر إلى مصالحنا». هذه التصريحات من أبرز الأدلَّة التي تدحض المزاعم الإيرانية بأن التوغل الإيراني في سوريا يأتي لنصرة المستضعفين، ومحاربة الإرهاب، وتقديم الاستشارات في سوريا، فعلى سبيل المثال اعتبر أمين مجلس صيانة الدستور أحمد جنتي أنه «لولا قوات الحرس الثوري في سوريا لكان داعش على الحدود الإيرانية»[2]، كما قال المتحدث باسم الخارجية بهرام قاسمي: «إيران في سوريا بناءً على دعوة الحكومة السورية، وهدفها محاربة الإرهاب وتقديم الاستشارات»[3].

2- التغيير الديموغرافي كخيار استراتيجي لإيران في سوريا:

اتخذت إيران ممثَّلة في ما سمَّته "الجيش الشيعي الحر في سوريا" من الأزمة السورية مدخلًا للتعجيل بتنفيذ مخططات التغيير الديموغرافي، من خلال سياسة التهجير في عديد من المدن والمحافظات السورية التي شهدت معارك ضارية عبر دفع النظام السوري لتوقيع اتفاقيات الإجلاء أو القصف العسكري المكثف ضدّ الأكثرية السنية في المدن والأحياء السنية، وتفريغها مقابل توطينها أبناء المكون الشيعي أو المقاتلين الأجانب الذين جلبتهم من الدول غير المستقرة للقتال إلى جانب الأسد في سوريا من خلال التجنيس، بغية تغيير التركيبة السكانية والمذهبية للمجتمع السوري لصالح المكون الشيعي بما يُمكِّن إيران مستقبلًا من تنفيذ مخططاتها. وقد زادت إيران وتيرة التغيير الديموغرافي من خلال مخطط التهجير بعد سقوط حلب مطلع عام 2017، فقد نجحت في إخلاء حيّ الوعر في محافظة حمص من المعارضة السورية في مارس 2017 بعد نجاحها في إخلاء وادي بردى في يناير 2017، ثم توجهت ميليشياتها نحو حلب، أكبر وأهمّ المدن السورية التي سيطرت عليها المعارضة، ثم محيط العاصمة دمشق،

---

(1) موقع كتابات الإلكتروني، إيران في سوريا.. لا نية للرحيل وإن اندلعت كبرى المعارك، 20/2/2018، تاريخ الاطلاع: 27/2/2018، http://cutt.us/rugSY

(2) باشگاه خبر نگاران جوان، آیت الله جنتی: اگر خدمات بسیج و سپاه نبود، ارتش بعثی وارد ایران شده بود/حضور ایران در عراق و سوریه برای دفاع از امنیت و منافع‌مان بوده است، 17 تیر 1397، تاریخ الاطلاع: 6/1/2019، http://cutt.us/85YIM

(3) وكالة أنباء فارس، قاسمی در نشست هفتگی با خبرنگاران تا زمانی که دولت سوریه بخواهد به کمک‌های خود به این دولت ادامه می‌دهیم/هیچ مذاکره دیگری جز برجام با اروپا نخواهیم داشت، 31/2/1397، تاریخ الاطلاع: 5/1/2019، https://goo.gl/3oJkYa

فعلى سبيل المثال هجَّرت أكثر من ثلاثة آلاف فرد من الزبداني ومضايا في أبريل عام 2017[1]. استغلَّت إيران المناطق المحرَّرة من المعارضة السورية والجماعات الإرهابية في أثناء المعارك الدائرة في الغوطة الشرقية ومدينة دوما وريف درعا والقنيطرة خلال عام 2018، وكثفت التغيير الديموغرافي فيها، فضلًا عن منح النِّظام السوري -حسب ما كشفته صحيفة جيروزاليم بوست في نوفمبر 2018- «**حقّ المواطنة**» لمقاتلي حزب الله اللبناني والحرس الثوري الإيرانيّ، مستعرضة عدة مؤشّرات على سياسة التغيير الديموغرافي في سوريا، من بينها مثلًا حسب الصحيفة الإسرائيلية: تأكيد لاجئ وكاتب سوري يُدعَى محمد روزجار أن نحو 200 ألف سُنِّي غادروا منازلهم، فيما منح الأسد بيوتًا لعناصر المقاتلين الشيعة الذين يقاتلون إلى جانبه، وإصدار نظام الأسد قانونًا يسمح بمصادرة بيوت وممتلكات مَن لا يحضرون ويؤكّدون ملكيتهم لها، لافتًا إلى انتشار شائعات عن عراقيين يقيمون في المناطق السنية المحررة من المعارضة[2].

ويشير مراقبون إلى أن هذا الحقّ سيضمن للمقاتلين الأجانب عدم الخروج من سوريا، وتخفيف الضغوط الإقليمية والدولية على إيران، المرتبطة بمطلب إخراج الميليشيات الإيرانية من سوريا، وذلك عن طريق إخفاء وجودهم كعسكريين، فضلًا عن الاستفادة من هؤلاء المقاتلين في تطبيق سياسة التغيير الديموغرافي بإعادة توزيعهم على المناطق المحررة من الفصائل المعارضة ومن تنظيم داعش بما يخدم المخطط الإيرانيّ في إعادة تغيير الخريطة السكانية في سوريا لصالح المكون الشيعي، مما يطرح تساؤلًا حول مستقبل المكون السني واللاجئين السوريين، مع الأخذ في الاعتبار تصريح الأسد قبل ثلاث سنوات بأن «الوطن ليس لمن يسكن فيه أو يحمل جنسيته وجواز سفره بل لمن يدافع عنه ويحميه»[3]، وهو التصريح الأوضح عن عمليات **التجنيس** للمقاتلين الأجانب لتعزيز التغيير الديموغرافي. ورغم ذلك يبدو أن إجراء تغيير ديموغرافي على **المدى القصير** في سوريا ليس بالأمر اليسير، ويكاد يكون شبه مستحيل بالنظر إلى تحديات داخلية وإقليمية ودولية، يأتي في مقدمتها اختلاف التركيبة السكانية السورية عن العراق والبحرين مثلًا، فالأكثرية في سوريا سُنِّية، فضلًا عن وجود فواعل إقليمية ودولية عديدة في سوريا بجانب إيران لها مصالحها ومناطق نفوذ وثقلها على الساحة السورية، أما على المديَيْن المتوسط والبعيد، فقد تستطيع إيران تحقيق تقدم في هذا الملف إذا ما جرى تحجيم نفوذها وتمدُّدِها في سوريا.

---

(1) الجزيرة نت، التهجير بسوريا.. محطات من تغريبة القرن العشرين، تاريخ الاطلاع 28/9/2018، http://cutt.us/58ogW

(2) SETH J. FRANTZMAN, JULIANE HELMHOLD , REPORT: SYRIAN REGIME GRANTS CITIZENSHIP TO IRANIANS, HEZBOLLAH FIGHTERS, Jerusalem Post, Nov 25, 2018, Accessed Nov 27, 2018, https://bit.ly/2AG2IDb

(3) راديو روزنه، الأسد: سوريا ليست لمن يحمل جنسيتها.. بل لمن يدافع عنها، 26/7/2015، تاريخ الاطلاع: 6/1/2019، http://cutt.us/Y3opQ

3- توقيع الاتفاقات الأمنية كخيار استراتيجي للسيطرة على المؤسسات السيادية:

تدرك إيران أن المؤسسات العسكرية والأمنية والاستخباراتية هي المؤسسات الحاكمة أو الأكثر تأثيرًا في النظم السياسية في المنطقة الشرق أوسطية، ولا سيما في الدول التي تشهد أزمات كالدولة السورية، بما يمكّنها من ممارسة دور أكبر في سوريا الجديدة، وإتاحة فرصة لميليشياتها للاندماج في عملية الهيكلة، ومن ثَمّ عدم خروج تلك الميليشيات عن سوريا، لذلك كثفت جهودها للتأثير على إعادة هيكلة المؤسسات الدفاعية والعسكرية في سوريا الجديدة.

وهذا يفسِّره زيارة وزير الدفاع الإيراني أمير حاتمي، سوريا في 26 أغسطس 2018، ولقاؤه الرئيس السوري بشار الأسد، ووزير دفاعه السوري الفريق علي عبد الله أيوب[1].

أسفرت الزيارة عن توقيع «**اتِّفاقية التعاون الدفاعي والعسكري**» بين طهران ودمشق، التي كشف أمير حاتمي عمَّا وصفه بأهمّ بنود الاتِّفاقية، ويتمثل في «إعادة بناء القوات المسلَّحة السورية والصناعات العسكرية الدفاعية السورية، لتتمكَّن تلك القوات من العودة إلى عملها بشكل كامل»[2]، في حين أفصح الملحق العسكري الإيراني في دمشق أبو القاسم علي نجاد عن بُنديْن آخرين للاتِّفاقية، هما استمرار وجود المستشارين الإيرانيين في سوريا، وتطهير حقول الألغام، وإزالة الأسلحة المتبقِّية في المناطق السورية المختلفة[3].

رابعًا: الاستنتاجات:

بعد التحليل السابق يتبين استنتاج ما يلي:

1- ارتكزت إيران بشكل رئيسي على **القوة العسكرية** في توسيع نطاق نفوذها في سوريا خلال عام 2018، ولا يعني ذلك تجاهلها استخدام القوة الناعمة لتغيير الخريطة الديموغرافية السورية.

2- عند مقارنة حجم النفوذ الإيراني خلال عامَي 2017 و2018 يتضح أن **منحنى النفوذ يتصاعد**، ففي مارس 2018 كان النظام يسيطر على 47% من سوريا، وصلت إلى 90% في سبتمبر 2018 حسب تصريحات بوتين[4]، وحسب خريطة توزيع السيطرة والنفوذ المحدثة حسب الموقع السوري «بلادي» في 2 يناير 2018 يسيطر النظام على المناطق المظللة

---

(1) وكالة تسنيم، امير حاتمى وارد سوريه شد، 04 شهريور 1397، تاريخ الاطلاع: 2/1/2019، http://cutt.us/wHyNj

(2) إرم نيوز، إيران تكشف عن «أهمّ بنود» اتفاقية التعاون العسكري مع سوريا، 27/8/2018، تاريخ الاطلاع: 5/1/2019، http://cutt.us/UM7u6

(3) وكالة ايرنا، وابسته نظامى جمهورى إسلامى در دمشق در گفت وگو با ايرنا: حضور مستشاران ايران در سوريه ادامه خواهد يافت، 6/6/1397، تاريخ الاطلاع: 3/1/2019، http://cutt.us/lwXbk

(4) Daily mail online, Russian support gave Assad half of Syria: study, May 15, 2018, Accessed: Jan 3,2019, http://cutt.us/UVrxu

باللون القريب إلى الأحمر في الخريطة رقم-1)[1].

الخريطة رقم (1)

توزيع مناطق السيطرة والنفوذ في سوريا فبراير 2019

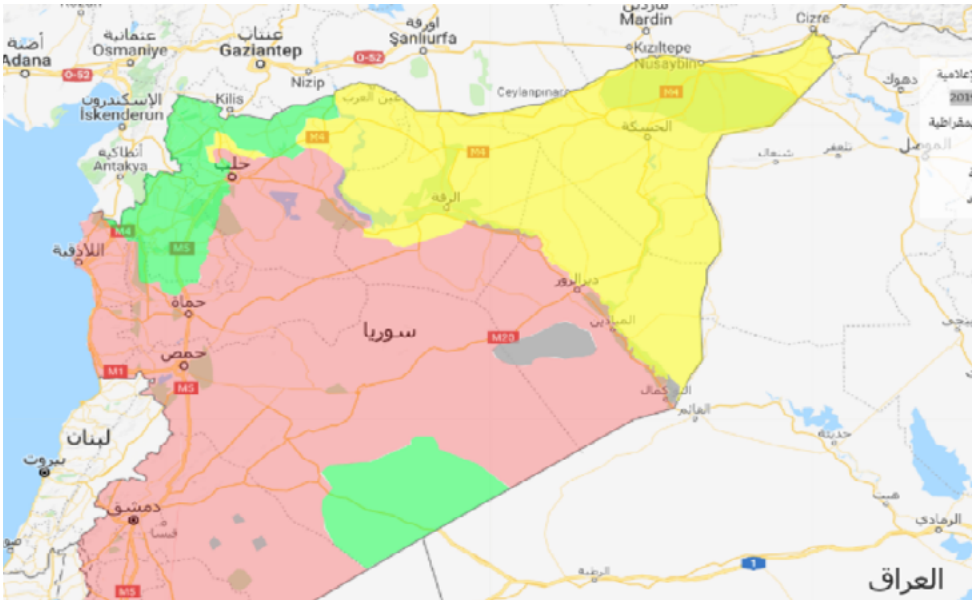

ففي بداية 2018 كانت مناطق النفوذ الإيرانية تتمحور حول ما يُعرف بسوريا المفيدة (دمشق، ريف دمشق، حمص، اللاذقية، طرطوس)، ولكن بسيطرة الأسد على درعا والقنيطرة والغوطة الشرقية ودوما لم يتبقَ له بنهاية 2018 سوى إدلب، وأجزاء صغيرة من هضبة الجولان.

3- فشل في إحراز نجاحات في الملفات الخمسة خلال 2018: وقف إطلاق النار، والمعتقلين، واللاجئين، وإعادة إعمار سوريا، واللجنة الدستورية، مقابل اللجوء إلى القوة المسلَّحة لتهجير المواطنين في المحافظات السنية، وذلك نتيجة عدم الوصول إلى صيغة تسوية تُرضي جميع الأطراف، وصراع كل طرف من أجل توسيع نطاق نفوذه في سوريا بما يمكنه مستقبلًا من الحصول على النصيب الأكبر في المعادلة الجديدة على ضوء تباين منطلقات وأدوات وأهداف ومصالح كل طرف عن الآخر، فضلًا عن عدم حسم المواقف تجاه القضية الخلافية بين

---

(1) مصدر الخريطة: https://bit.ly/2NWF2AI

أطراف الأزمة، وهي قضية «**مستقبل الميليشيات الإيرانيَّة**»، ففيما تُصرّ واشنطن وتل أبيب على خروجها من سوريا، لا تزال روسيا تتمسك بالورقة الإيرانيَّة.

4- أمام الدور الإيراني في سوريا معوقات داخلية مثل تردِّي الأوضاع الاقتصادية، تفاقم السخط الشعبي ضدّ النشاط الإيراني الخارجي، صعوبة توفير التكاليف المالية، وأخرى خارجية مثل التصعيد العسكري الإسرائيلي المتوالي، منظومة الحصار الأمريكية، التنسيق الروسي-الإسرائيلي، المشروع التركي في الشمال السوري، العلاقات المتردية مع دول الجوار الخليجي.

خامساً: الاتجاهات المستقبلية للدور الإيراني في سوريا:

من خلال استعراض أدوات النفوذ الإيراني في سوريا والعوامل المؤثرة والاستنتاجات يمكننا تحديد الاتجاهات الثلاثة التالية للدور الإيراني في سوريا خلال العام القادم، وهي كالتالي:

1- **انحسار النفوذ الإيراني بإخراج الميليشيات من إيران**، بمعنى وقف التمدُّد الإيراني في سوريا من خلال تضييق الحصار على إيران سياسيًّا وعسكريًّا واقتصاديًّا من قِبل الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميِّين، لإجبار إيران على إخراج ميليشياتها من سوريا، بالتزامن مع تزايد حالة السخط الشعبي في الداخل الإيراني من تردِّي الأوضاع الاقتصادية، وانهيار العملة الإيرانية، نتيجة العقوبات الاقتصادية، واعتراضهم على أنشطة إيران التوسعية في الدول العربية.

2. **ثبات النفوذ الإيراني**، بمعنى أن تلجأ إيران إلى تثبيت نطاق نفوذها بالتزامها مناطق النفوذ، وعدم انتشار ميليشياتها جغرافيًّا في مناطق جديدة، ويعكس ذلك المحاولات الإسرائيلية في إجبار إيران بالتزام الخطوط الحمراء الإسرائيلية مع تأكيد عديد من الخبراء أن منظومة S-300 هدفها تقوية النظام السوري ووقف التمدُّد الإيراني.

هذا الاتجاه يصعب تحقيقه، على ضوء العقليَّة الإيرانيَّة الديناميكيَّة التي تسعى لاستغلال مساحات ومناطق الفراغ، ولنا في الدور الإيراني في العراق ولبنان واليمن نماذج على عدم استاتيكية الدور الإيراني.

3. **صعود النفوذ الإيراني**، بمعنى استمرارية تمدُّد الدور الإيراني بما يعظّم نطاق النفوذ في سوريا خلال عام 2019، وعدم خروج الميليشيات من سوريا، وهو الاتجاه المرجح، على ضوء وجود بيئة سورية مواتية للتمدد الإيراني جرَّاء اضمحلال الجيش السوري، إما بسبب كثرة عدد القتلى في المعارك، وإما بسبب الفرار أو الانسلاخ من الجيش، وعدم وجود قوات روسيَّة بريَّة في سوريا كبديل للقوات الإيرانية، وقرار الانسحاب العسكري الأمريكي من سوريا.

والاحتياج الاستراتيجي الروسي والسوري إلى الورقة الإيرانية في سوريا، لحماية

المصالح ومناطق النفوذ، وتثبيت أركان النظام السوري، وردع المعارضين مستقبَلًا من التفكير في إعادة إشعال الحرب الأهلية، والانتشار الجغرافي الواسع لمقاتلي الميليشيات في عموم سوريا، وتقديم إيران أثمانًا مادية وبشرية هائلة، تنتظر بفارغ الصبر جني ثمارها في وقت تحتاج فيه إلى تعظيم دخولها من الاستثمارات، لتخفيف وطأة العقوبات الأمريكية من خلال الحصول على النصيب الأكبر في مرحلة إعادة البناء والإعمار، مع عدم تجاهل استغلال إيران المحتمَل للواقع العسكري الجديد في سوريا بعد نشر منظومة S-300 الروسية.

وتنامي مؤشرات المساعي الإيرانية للبقاء طويل الأمد في سوريا بتوسيع نطاق النفوذ، والسيطرة على المشهد السوري، وذلك من خلال إعادة تموضع الميليشيات الإيرانيَّة في المناطق المسترَدَّة من تنظيم داعش والفصائل السورية المعارضة بما يضمن لها تأمين نطاق نفوذها الحالي في سوريا، وبسط النفوذ على مناطق جديدة ذات أهمِّيَّة إستراتيجية كمناطق النِّفْط والفوسفات، ممَّا يجعلها رقمًا في المعادلة السورية الجديدة، فضلًا عن التزاحم للحصول على نصيب الأسد من عمليات إعادة الإعمار، والتغيير الديموغرافي كخيار استراتيجي لإيران في سوريا، وتوقيع الاتفاقات الأمنية مع النظام السوري كخيار استراتيجي للسيطرة على المؤسسات السيادية والأمنية.

الشأن الدولي

منذ أعلنت الولايات المتحدة انسحابها من الاتفاق النووي، وأصبح الملف الإيراني واحدًا من أهم قضايا التجاذب بين القوى الدولية الفاعلة، فالأطراف الأوروبية الشريكة في الاتفاق بجانب روسيا والصين رفضت القرار الأمريكي، وحافظت على بقاء الاتفاق باعتباره إطار قانوني وفني يتمتع بالشرعية، ويوفر آليات مناسبة لمعالجة المسألة النووية مع إيران، لكن بلا شك فرضت الولايات المتحدة بقوةٍ تأثيرها الاقتصادي والسياسي على الساحة الدولية وضعًا جديدًا، خاصةً فيما يتعلق بعلاقة هذه الأطراف مع إيران، إذ أثرت استراتيجيتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة على علاقة إيران بهذه الأطراف وتحديدًا على الصعيد الاقتصادي، حيث تأثرت استثمارات هذه الدول وانسحبت شركاتها العملاقة من السوق الإيران، وتأثرت تعاملاتها المالية مع إيران، كما تأثرت قوى أخرى كتركيا، ويحاول التقرير في هذا القسم رصد أهم التطورات في العلاقة بين إيران والدول الشريكة في الاتفاق النووي، بالإضافة إلى تركيا بوصفها واحدة من الدول التي تمتعت بعلاقات خاصة مع إيران.

إيران والولايات المتحدة الأمريكية

شهدَت العلاقات الأمريكية الإيرانيَّة تصعيدًا غير مسبوقٍ خلال عام 2018، كانت أبرز ملامحه الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي، الذي ترتَّب عليه استعادة الولايات المتحدة جميع العقوبات النووية التي كانت تعطّلت نتيجة هذا الاتفاق، وتكشفت خلال هذا العام ملامح الإستراتيجية الأمريكية تجاه التعامل مع إيران، التي اعتمدت بصورة أساسية على تكثيف الضغوط على النظام الإيراني، لدفعه إلى التفاوض حول اتفاقٍ جديد، تُعالج من خلاله القضايا كافة العالقة بين البلدين. لكن النظام الإيراني أبدى رفضًا للشروط الأمريكية، وتبنّى إستراتيجية مقابلة، تقوم في الأساس على مقاومة الضغوط، ومحاولة الالتفاف عليها.

وسيلقي التقرير في هذا القسم الضوء على ملامح الإستراتيجية الأمريكية والإستراتيجية الإيرانيَّة المقابلة، والتفاعلات المتبادلة بين الجانبين، خلال عام 2018، مع التنبؤ بمستقبل العلاقات المتبادلة خلال المرحلة القادمة، وذلك من خلال أربعة محاور، هي: أبعاد الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران، والإستراتيجية الإيرانية المضادة للإستراتيجية الأمريكية، وأهم الاستنتاجات، وأخيرًا السيناريوهات المستقبلية للمواجهة بين الطرفين.

أولًا: أبعاد الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران

لعب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب دورًا بارزًا في تحديد ملامح إستراتيجية الولايات المتحدة تجاه إيران خلال العام 2018، في هذا السياق يمكن الإشارة إلى أهم ملامح تلك الإستراتيجية وعناصرها من خلال العناصر الآتية:

1- تقويض الاتفاق النووي وتدشين إستراتيجية بديلة:

بدأت إستراتيجية إدارة ترامب تتبلور مع بداية عام 2018، إذ مدّد ترامب في 12 يناير 2018 تجميد العقوبات المتعلقة بالاتِّفاق النووي لمدة 120 يومًا، ولكنه أعلن أنها المرة الأخيرة التي يفعل فيها ذلك[1]. خلال مهلة الأشهُر الثلاثة حاول ترامب أن يتخلّص من كل الصعوبات والتحديات التي تقف أمام تنفيذه لوعده، بدأ ترامب بتوحيد موقف إدارته من إيران بإقالة وزير الخارجية ريكس تيلرسون في 13 مارس 2018، الذي -حسب ترامب- «لديه خلافات معه بشأن إيران» وعيَّن بدلًا منه مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية مايك بومبيو. كذلك أقال ترامب مستشار

(1) خبر گزاری تسنیم، ترامپ تعلیق تحریم‌های هسته‌ای را تمدید کرد، 22 دی 1396، تاریخ الاطلاع: 1 يناير 2019. http://cutt.us/8zw6Y

الأمن القومي ماكماستر، الذي عارض كثيرًا توجُّهاته في السياسة الخارجية، في 22 مارس 2018، وعيّن بدلًا منه اليميني المتشدِّد جون بولتون، الذي يدعو إلى استخدام القوة ضدّ إيران وكوريا الشمالية[1]. ورغم أنه لم ينجح في إقناع أطراف الاتفاق النووي بقرار الانسحاب من الاتفاق، فإن الرئيس الأمريكي أصدر قراره بالانسحاب من الاتفاق النووي في الثامن من مايو 2018.

بالتزامن مع هذا الإعلان أصدر ترامب مذكّرة رئاسية إلى الأمن القومي، وجّه فيها وزير الخارجية ووزير الخزانة للتحضير الفوري لإعادة فرض جميع العقوبات الأمريكية التي رُفِعَت أو جرى التنازل عنها بناءً على الاتِّفاق النووي خلال 180 يومًا. مع الخروج الأمريكي من الاتفاق، ووضع جدول زمني لاستعادة العقوبات النووية على إيران، كانت الأهداف والإستراتيجية الأمريكية تبلورت بصورة أكثر وضوحًا، إذ مثَّل الوصول إلى صفقة جديدة وشاملة تحقّق تعديل سلوك النظام الإيراني -لا تغيير النظام نفسه- الهدف الواضح الذي تؤشر إليه سياسة إدارة ترامب تجاه إيران[2]. هذا التغيير يشمل، بجانب تعديل الاتِّفاق النووي، وضع حد لبرنامج الصواريخ الباليستية، والحدّ من نطاق وتأثير الدور الإقليمي لإيران. وكانت إستراتيجية تحقيق هذا الهدف هي إستراتيجية الضغوط القصوى، وتشمل، تقويض الاتِّفاق النووي وحصر آثاره للوصول إلى اتِّفاقٍ جديد، وعزل إيران دوليًّا، ومواجهة مشروعها الخارجي وتهديداتها لبعض حلفاء الولايات المتحدة، وفرض عقوبات اقتصادية قاسية وغير مسبوقة، والتأثير على الأوضاع في الداخل لممارسة مزيدٍ من الضغوط على النظام.

2- استعادة العقوبات:

حدد كلٌّ من وزارة الخارجية ووزارة الخزانة -بناء على الموقف الأمريكي من الانسحاب من الاتفاق النووي- جدولًا زمنيًّا لاستعادة العقوبات على مرحلتين: الأولى: في السادس من أغسطس 2018، وشملت، عقوبات على شراء أو بيع حكومة إيران الأوراق النقدية بالدولار الأمريكيّ، وعقوبات على تجارة الذهب أو المعادن الثمينة، وعقوبات على البيع المباشر أو غير المباشر من معادن الغرافيت أو الخام أو شبه النهائية، مثل الألمنيوم والفولاذ والفحم والبرمجيات المستخدمة لإدماج العمليات الصناعية، وعقوبات على المعاملات المهمَّة المتعلقة بشراء أو بيع الريال الإيرانيّ، أو الاحتفاظ بأموال أو حسابات كبيرة خارج أراضي إيران بالريال الإيرانيّ،

(1) بي بي سي، ترامب يعيّن جون بولتون محلّ الجنرال ماكماستر مستشارًا للأمن القومي، 23 مارس 2018، تاريخ الاطلاع: 1 يناير 2019. goo.gl/oHb888

(2) سبوتنيك عربي، بومبيو: ترامب مستعد للقاء أي مسؤول إيراني، 23 سبتمبر 2018، تاريخ الاطلاع: 24 سبتمبر 2018. http://cutt.us/CGf2i

وعقوبات على شراء أو تسهيل يتعلّق بتمويل الديون السيادية الإيرانيَّة، وعقوبات على قطاع السيارات في إيران.

أما الدفعة الثانية من العقوبات، التي دخلت حيّز التنفيذ في الخامس من نوفمبر، فشملت: شركات تشغيل الموانئ الإيرانيَّة، وقطاعَي الشحن وبناء السفن، بما في ذلك خطوط الشحن الإيرانيَّة الإسلامية، أو خطوط الشحن الجنوبية البحرية الإيرانيَّة، أو الشركات التابعة لها، والمعاملات المتعلقة بالبترول مع شركة النِّفْط الإيرانيَّة الوطنية (NIOC)، وشركة الناقلات الإيرانيَّة الوطنية (NITC) بما في ذلك شراء النِّفْط والمنتجات النِّفْطية أو المنتجات البتروكيماوية من إيران، ومعاملات المؤسَّسات المالية الأجنبية مع البنك المركزي الإيرانيّ والمؤسَّسات المالية الإيرانيَّة المعينة 2012.، وعقوبات على توفير خدمات الرسائل المالية المتخصصة للبنك المركزي الإيرانيّ، والمؤسَّسات المالية الإيرانيَّة، طبقًا لقانون العقوبات الشامل، وسحب الاستثمارات الإيرانيَّة لعام 2010، وخدمات التأمين أو إعادة التأمين، وقطاع الطاقة في إيران.

وأضاف مكتب متابعة الأصول الأجنبية منظمة الطاقة الذرية الإيرانيَّة إلى قائمة الحظر، بالإضافة إلى 23 شركة تابعة لها، والأفراد المرتبطين بها، وذلك بوصف تلك المنظمة مسؤولة عن الرقابة التشغيلية والتنظيمية على البرنامج النووي الإيراني، وتتحمل مسؤولية الأبحاث والتطوير، وعقوبات على شركة الطيران الوطنية الإيرانيَّة، لكونها مملوكة أو تسيطر عليها حكومة إيران، وأضاف مكتب مراقبة الأصول الأجنبية إلى الأشخاص المدرجين بشكل خاص 67 طائرة تشغّلها شركة الطيران الإيرانيَّة. ووفق هذه العقوبات جرى تحديد مئات الأهداف وإضافتها إلى قائمة الحظر، ومن بين تلك الشركات التي جرى تحديدها 92 منشأة تملكها أو

تسيطر عليها شركة غدير للاستثمار، التي حدّدها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، كشركة استثمار تابعة للجنة تنفيذ أوامر الإمام الخميني، كما دخل عدد من القطاعات الرئيسة نطاق العقوبات[1].

جدول رقم (1) أهم الضغوط والعقوبات الأمريكية على إيران خلال عام 2018

التاريخ	العقوبات
5 يناير 2018	عقوبات على خمس شركات إيرانية -منبثقة عن مجموعة شهيد بكيري- لاشتراكها في تطوير برنامج الصواريخ البالستية.
9 يناير 2017	قرار من مجلس النواب يدعم حرية التعبير للشعب الإيراني، ويدين قمع الاحتجاجات، والقيود على تكنولوجيا الاتصالات.
17 يناير 2018	عقوبات على 15 شخصًا ومؤسسة إيرانية لقائمة العقوبات، منهم: رئيس السلطة القضائية الإيرانيَّة صادق لاريجاني، ورئيس شركة اتصالات الموجة الخضراء (مجموعة الصناعات الدفاعية البحرية لإيران والحرس الثوري) مرتضى رضوي، ومدير سجن رجائي شهر غلام رضا ضيائي وآخرين.
12 مارس 2018	تمديد حالة الطوارئ الوطنية ضدّ إيرن لمدة عام واحد، وهي ضمن العقوبات غير المرتبطة ببرنامجها النووي.
15 مارس 2018	إدانة محكمة أمريكية مواطنًا إيرانيًّا-أمريكيًّا يُدعَى رضا أولنغيان، لاتهامه بشراء أسلحة لصالح إيران.
21 مارس 2018	القبض على مواطن إيراني، يُدعى علي صدر هاشمي نجاد، بتهمة المشاركة في مؤامرة للالتفاف على العقوبات التي تفرضها الولايات المتَّحدة على إيرانّ.

(1) U.S. Department of the Treasury , U.S. Government Fully Re-Imposes Sanctions on the Iranian Regime As Part of Unprecedented U.S. Economic Pressure Campaign, 5 Nov. 2018, accessed on: 22 Nov. 2018. http://cutt.us/SmvVR

التاريخ	العقوبات
23 مارس 2018	عقوبات على عشرة إيرانيّين على علاقة بمؤسَّسة "مبنا" الإيرانيَّة، وذلك بتهمة شنّ "حملة سرقة معلوماتية" لصالح النِّظام الإيرانيّ.
8 مايو 2018	الانسحاب من الاتفاق النووي بين مجموعة 5+1 وإيران، مع توجيه باستعادة العقوبات كافة المعلقة منذ الاتفاق النووي خلال 180 يوم.
25 مايو 2018	عقوبات شركات طيران إيرانيَّة وأخرى لها علاقة بها.
25 مايو 2018	عقوبات على مجموعة هانيستا للبرمجة و"أنصار حزب اللّه" داخل إيران.
5 يونيو 2018	طالبت وزارة الخزانة حلفاء الولايات المتحدة وشركاءها والقطاع الخاص بتشديد الرقابة على الشبكات المالية، وإلزام الشركات إجراء فحوصات فنية إضافية، حتى لا تقع في شبكة إيران الخداعية، وتوضيح المخاطر الشديدة جدًّا للقيام بأعمال تجارية مع شركات وأشخاص في إيران.
30 مايو 2018	عقوبات على سجن إيفين في طهران.
6 يونيو 2018	إلغاء مجموعة بوينغ صفقتيْن كبيرتيْن مع شركات خطوط إيرانية، التزامًا قرار الرئيس دونالد ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي.
يوليو 2018	وقف تصريح شركتَيْ إيرباص وATR لمواصلة تقديم خدمات الطيران لشركات خطوط الطيران الإيرانيَّة.
يوليو 2018	أطلقت الولايات المتَّحدة قناة تليفزيونية ناطقة باللغة الفارسيَّة على مدار الساعة، لمخاطبة الشعب الإيرانيّ مباشرة، والضغط من خلالها على النِّظام الإيرانيّ، وتحسين صورة الولايات المتَّحدة داخل إيران.

التاريخ	العقوبات
8 أغسطس 2018	دخول المرحلة الأولى من العقوبات حيز التنفيذ.
16 أغسطس 2018	أعلن وزير الخارجية الأمريكية مايك بامبيو عن تشكيل مجموعة عمل بشأن إيران، تولت مهمَّة تنفيذ إستراتيجية «الضغوط القصوى» من أجل تغيير سلوك إيران.
11 أكتوبر 2018	أصدرت إدارة مكافحة الجرائم المالية (إحدى المؤسَّسات التابعة لوزارة الخزانة الأمريكية) بيانًا حذّرت فيه من الأساليب الاحتيالية لإيران، والشركات الصورية، والوثائق الزائفة، وشركات الصرافة التي تبدو قانونية، والمسؤولين الحكوميين الذين يعملون على إنتاج العائدات غير الشرعية، واستخدامها في الأنشطة التخريبية.
16 أكتوبر 2018	توقيع عقوبات على شبكة واسعة من الشركات والمؤسَّسات المالية إزاء تقديمها الدعم المالي لقوات الباسيج، وتُعرف هذه الشبكة في الفارسيَّة بـ«بنیاد تعاون بسیج» أي: «مؤسَّسة الباسيج التعاونية»، ومقرُّها إيران.
23 أكتوبر 2018	أدرجت وزارة الخزانة الأمريكية مواطنَيْن إيرانيَّيْن، إضافة إلى ستة أفغان، على قائمتها السوداء، لأنهما تابعان لفيلق القدس، التابع للحرس الثوري الإيرانيّ.
4 نوفمبر 2018	دخول الحزمة الثانية من العقوبات حيز التنفيذ.

المصدر: إعداد وحدة الدراسات الإقليمية والدولية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية.

3- العقوبات على قطاع الطاقة:

احتلت العقوبات الأمريكية على قطاع الطاقة في إيران أهمية بالغة ضمن الإستراتيجية الأمريكية، لأن النفط والمنتجات النفطية تشكل 70% من إجمالي صادرات إيران. ومع انخفاض قيمة العملة الإيرانيَّة بنسبة 50% منذ أن نجح ترامب

في الانسحاب الأمريكي، واندلاع موجة من الاحتجاجات ضدّ الحكومة الإيرانيَّة، فإن قطع مصدر النقد الأكبر لإيران يفرض مزيدًا من الضغط على الحكومة الإيرانيَّة[1]. وعلى الرغم من صرامة الموقف الأمريكي في ما يتعلّق بالضغط بورقة النفط، فمن الواضح أن الولايات المتحدة تدرك أن العقوبات لن تؤتي أُكلها فورًا، لهذا أعلن وزير الخزانة الأمريكية أن الوصول بصادرات النفط الإيرانيَّة إلى مستوى صفر صعب تحقيقه، وأن الولايات المتحدة فقط تستطيع تخفيض الصادرات النفطية الإيرانيَّة خلال هذه المرحلة بمعدَّل 20%، على ضوء الضغوط ومواقف الدول المستوردة للنفط من إيران، فضلًا عن تأثير قطع إمدادات النفط الإيراني على أسعار النفط عالميًّا، الذي تتأثر به الولايات المتحدة نفسها. وعلى ضوء ذلك، يمكن فهم أسباب منح الولايات المتحدة ثماني دول (الصين واليابان والهند وكوريا الجنوبية وتايوان وتركيا وإيطاليا واليونان) إعفاءات على واردات النِّفْط الخام من إيران لمدة ستة أشهر إلى حين توفيق أوضاعها والبحث عن بدائل[2].

4- تحقيق الامتثال الدولي لبرنامج العقوبات الأمريكية على إيران:

واصلت الولايات المتحدة سياسة الضغط على شركاء إيران التجاريين كافة، فمن جانبه قام ترامب بتحذير الدول والشركات التي تخالف العقوبات الأمريكية، وهدّد كل دولة وشركة ستعارض السياسة الأمريكية تجاه إيران بالعقوبات من خلال ضمها للقائمة السوداء، وإغلاق الأسواق الأمريكية أمامها[3] ممَّا يعني حرمان أي كيان يتعامل مع إيران من الوصول إلى النظام المالي الأمريكي، وعدم القدرة على التعامل مع الولايات المتحدة.وتقديرًا لمصالحها الحيوية مع الولايات المتحدة، خرج عددٌ من الشركات الأجنبية من السوق الإيرانيَّة، خشية التعرُّض للعقوبات الأمريكية. وفي إصرار أمريكي على تقويض أيّ جهود للالتفاف على العقوبات الأمريكية، أكد وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، أن الولايات المتحدة لن تسمح للاتحاد الأوروبي أو أي جهة أخرى بتقويض تلك العقوبات، وذلك على خلفية خطط الاتحاد الأوروبي لإنشاء آلية خاصة، بهدف التحايل على العقوبات الأمريكية على صادرات النفط الإيرانيَّة[4].ويُعَدّ بناء إجماع دولي من أجل تغيير سلوك إيران

---

(1) Peter Harrell, The Path to Renewed Oil Sanctions on Iran: How Trump Can Significantly Reduce Tehran's Exports, Foreign Affairs, August 8, 2018, accessed on: 9 Dec. 2018. http://cutt.us/2L1UO

(2) موقع برترين ها، كواكبيان: آمريكا به شكست در برابر ايران اعتراف كرد، 01 آبان 1397، تاريخ الاطلاع: 1 ديسمبر 2018. https://bit.ly/2OJl53W

(3) خبرگزاری مهر، گزارش تحليلی، همسويی پادشاه سرزمين شنها با دونالد، وقتی أوپک خرج ترامپ می‌شود، 11 تير 1397، تاريخ الاطلاع: 2 ديسمبر 2018.https://bit.ly/2lMvtQC

(4) فرانس 24، وزير الخارجية الأمريكي يتهم الاتحاد الأوروبي بتقوية "إيران كأول راعية للإرهاب"، 26 سبتمبر 2018، ، تاريخ الاطلاع: 21 يناير 2019. http://cutt.us/l1ev0

ضمن مهام مجموعة العمل الخاصة بإيران، التي يقودها براين هوك، المبعوث الخاص بإيران في وزارة الخارجية وقائد المجموعة، إذ إن هذا الفريق بقيادته ملتزم بجهدٍ عالميٍّ قويٍّ لتغيير سلوك النظام الإيراني، ويعمل على إقناع الدول الأخرى، والتزامها الضغوط الاقتصادية على إيران، بما في ذلك حملة القمع على تجارة النفط الإيرانيَّة، والقطاع المالي، وصناعة الشحن، ولا تعتمد هذه المجموعة على الإقناع وحده لتحقيق امتثال دولي بالعقوبات الأمريكية على إيران، بل إنها تُهدد بتوقيع العقوبات على أيّ كيانات تتعاون مع إيران، فبراين هوك قال: «نحن مستعدون لفرض عقوبات ثانوية على الحكومات الأخرى التي تواصل هذا النوع من التجارة مع إيران»[1].

5- التنسيق مع الحلفاء الإقليميِّين لمواجهة نفوذ إيران:

تُكثِّف الولايات المتحدة جهودها من أجل التنسيق مع حلفائها في المنطقة، لفرض مزيد من الضغوط على إيران.

فعلى هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، قاد وزير الخارجية الأمريكية مايك بومبيو، ومستشار الأمن القومي الأميركي جون بولتون، والمبعوث الأميركي إلى سوريا براين هوك، اجتماعًا دوليًّا، ضمّ عددًا من الدول، في مقدمتهم دول الخليج واليمن، لمناقشة الملف الإيراني، وأكد المسؤولون الأمريكيون إستراتيجية مواجهة خطر إيران في الإقليم، ودعمها الميليشيات، وتسببها في حالة عدم الاستقرار في المنطقة[2].

ولا ينفصل هذا الاجتماع عن اجتماع آخر عقده وزير الخارجية الأمريكي في نيويورك، ضمّ ممثلين دول الخليج، بالإضافة إلى الأردن ومصر، وذلك في سياق تشكيل تحالف أمني ضمن أهدافه المعلنة مواجهة خطر إيران، وتأتي هذه الترتيبات ضمن تشكيل ما يُطلق عليه البعض «ناتو عربي»[3]، أو ما يُعرَف بـ«تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي»، وذلك بمشاركة خمس دول خليجيَّة، إضافة إلى مصر والأردن. وتُجرَى خلال المرحلة الراهنة مشاورات بين الولايات المتحدة ودول هذا التحالف من أجل الوصول إلى الصيغة المناسبة، والدور المنوط به، على الرغم من التحديات العديدة التي تواجهه، لكن بأي حال يعكس هذا التحالف جانبًا من

---

(1) France 24, US creates 'action group' to up pressure on Iran, 17/08/2018, accessed on: 9 Dec. 2018. http://cutt.us/lycZA

(2) سكاي نيوز عربية، واشنطن تفضح إيران بالرقم "20".. وتتوعد سليماني، 26 سبتمبر 2018، تاريخ الاطلاع: 27 سبتمبر 2018. http://cutt.us/JsLZX

(3) أخبار الخليج ، وزير الخارجية: البحرين تدعم تحالفًا استراتيجيًّا لصد عدوان إيران ، 29 سبتمبر 2018، تاريخ الاطلاع: 30 سبتمبر 2018. http://cutt.us/sCO2P

جوانب السياسات الأمريكية لمواجهة النفوذ الإيراني.

6- التأثير على شرعية النظام السياسي في الداخل:

تذهب بعض الآراء إلى أن الإستراتيجية الأمريكية تستهدف في واحد من جوانبها المهمة، تقليب الرأي العامّ الداخلي على النظام. وبالفعل فاقم الانسحاب من الاتفاق النووي والعقوبات الأمريكية المشكلة الاقتصادية التي لها جذورها بالأساس، إذ تعرّضت العملة الوطنية للانهيار قبل أن يظهر بعض مؤشرات التحسن الطفيف مؤخرًا، وازدهرت السوق السوداء لتبادل الدولار الأمريكي، وشهدت البلاد تظاهرات عامَّة مطلع العامّ، وأخرى بنهاية يوليو ومطلع أغسطس 2018، فضلًا عن الاحتجاجات الفئوية والإضرابات المتواصلة منذ أشهر، التي تعكس عمق الغضب الشعبي.

كذلك كان لحزمة العقوبات التي فرضها ترامب وتهديداته للشركات والدول التي تستثمر في حقول النفط الإيرانيَّة دورٌ في خفض إنتاج النفط الإيراني، وهو ما أثّر بدوره على الإيرادات الحكومية، وحدَّ من قدرتها على مواجهة أزمة العملة، ومن الوفاء بالتزاماتها، وهو ما نتج عنه أزمة العملة الوطنية، التي فجّرت الاحتجاجات ضدّ النظام، وطالت إحدى أهم الفئات المؤيدة له، وهم تُجَّار البازار[1].

كما يلاحظ من بعض المؤشرات أن الولايات المتحدة مارست ضغوطها على النظام الإيراني، عبر تأييد ودعم المعارضة في الخارج. وفي هذا الإطار أطلقت الولايات المتحدة قناة تليفزيونية ناطقة باللغة الفارسية على مدار الساعة، لمخاطبة الشعب الإيراني مباشرة، والضغط من خلالها على النظام الإيراني، وتحسين صورة الولايات المتحدة داخل إيران[2]. كذلك أيَّدت الولايات المتحدة الاحتجاجات الشعبية، في حين تتشغل عدة حسابات باللغة الفارسيَّة على تويتر، تابعة لوزارة الخارجية الأمريكية أو لإسرائيل بإيجاد بروباغندا معادية لإيران، حسبما يفيد الإيرانيون[3].

7- الردع الإقليمي:

مثَّلت التحركات الأمريكية على الساحة السورية والعراقية واللبنانية أهمية خاصة في ما يتعلّق بالردع الاستراتيجي الأمريكي، لأن هذه التحركات ركّزت على استهداف مشروع التواصل الجغرافي من طهران إلى البحر المتوسط، الذي تُراهِن

---

(1) Nick Cunningham, Economic Crisis Looms In Iran As Sanctions Bite, Oil price, Aug 29, 2018, acceded on: 8 Oct. 2018. http://cutt.us/mcNMM

(2) سبوتنيك عربي، أمريكا تطلق قناة تليفزيونية تبث باللغة الفارسية لمخاطبة شعب إيران، 24 يوليو 2018، تاريخ الاطلاع: 5 يناير 2019. http://cutt.us/2mWMV

(3) سارا معصومي، هدف اطرافيان دونالد ترامپ از ارتباط تنگاتنگ با منافقين چيست؟ شرطبندي روي اسب مرده، روزنامه «اعتماد»، تاريخ الاطلاع: 5 يناير 2019. http://etemadnewspaper.ir/?News_Id=104768

عليه إيران من أجل تدشين مشروعها الإقليمي في المنطقة، وقد جاء الانتشار العسكري والتحركات الأمريكية في تلك المنطقة ضمن المساعي الأمريكية لردع إيران، ووقف مشروعها في تلك المنطقة.

جدول رقم (2) العمليات الأمريكية التي استهدفت نفوذ إيران خلال عام 2018

التاريخ	الحدث	الدولة
7 فبراير 2018	وجهت الولايات المتحدة ضربة إلى قوّات عسكرية تابعة لإيران، وقوّات سورية وروسية متحالفة معها.	سوريا
9 مارس 2018	التفاوض مع حكومة حيدر العبادي حول إنشاء قاعدة عسكرية دائمة في منطقة خانقين، بالقرب من الحدود المشتركة بين إيران والعراق.	العراق
مارس 2018	تعطيل الولايات المتَّحدة للعملية السياسية في أستانة، والعمل على إحياء مفاوضات جنيف، لمنع إيران وحليفتها روسيا من تحويل مكاسبهما العسكرية على الأرض إلى مكاسب سياسية على طاولة المفاوضات.	سوريا
13 أبريل 2018	شاركت الولايات المتحدة بريطانيا وفرنسا في استهداف عدد من المواقع العسكرية الخاصة بالنظام السوري الحليف الاستراتيجي لإيران، وذلك بعد أن حمّلته هذه الدول المسؤولية عن استخدام السلاح الكيماوي ضدّ المدنيين بمدينة دوما في السابع من الشهر نفسه.	سوريا
15 مايو 2018	فرض عقوبات استهدفت أربعة أشخاص، لهم صلة بالحرس الثوري و«حزب الله» اللبناني، من بينهم محافظ البنك المركزي الإيراني ولي الله سيف، كما ضمت العقوبات بنك «البلاد» الإسلامي العراقي.	العراق ولبنان

16 مايو 2018	عقوبات على قيادات في حزب الله اللبناني.	لبنان
18 يونيو 2018	ضرب قوات إيرانية جنوب شرق البوكمال السورية	
13 نوفمبر 2018	استهداف خمسة أفراد مرتبطين بحزب الله، يقود أربعة منهم أنشطة وعمليات الاستخبارات والمال الخاصَّة بها في العراق لصالح للنظام الإيرانيّ.	لبنان
20 نوفمبر 2018	ضم تسعة أهداف في شبكة دولية يقدِّم النِّظام الإيرانيّ من خلالها، بالتعاون مع الشركات الروسية، ملايين البراميل من النِّفط للحكومة السورية، في حين يسهّل نظام الأسد بدوره حركة مئات ملايين الدولارات الأمريكية إلى الحرس الثوري وفيلق القدس وحماس وحزب الله.	سوريا ولبنان

المصدر: إعداد وحدة الدراسات الإقليمية والدولية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية.

ثانيًا: الإستراتيجية الإيرانية المضادة للإستراتيجية الأمريكية

تتبنى إيران إستراتيجية تعتمد على المواجهة والمناورة من أجل الحد من تأثير الإستراتيجية الأمريكية عليها، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى وجود عناصر مباشرة وعناصر غير مباشرة لمواجهة العقوبات الأمريكية على النحو الآتي:

1- عناصر الإستراتيجية المباشرة، وتشمل ما يأتي:

أ- الرهان الإيراني على بقاء الاتِّفاق بصيغة 4+1:

تراهن إيران على بقاء الاتفاق وفق صيغة 4+1، أي: دون الولايات المتحدة، كأحد البدائل في المرحلة الراهنة، وذلك استنادًا إلى المواقف الدولية المعارضة لقرار ترامب، وإلى موقف الأمم المتحدة وأمينها العامّ، لا سيما وأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أعلنت في 13 تقريرًا رسميًّا من تاريخ توقيع الاتفاق حتى نوفمبر 2018 أن

الأنشطة النووية الإيرانيَّة كانت سلميَّة، وأنها ملتزمة تعهداتها[1]، ويبدو أن إيران باقية في الاتفاق إلى حين استكشاف إمكانية بقاء مكاسبه.

يُولِي النظام الإيراني التعاون مع الدول التي أبدت رفضها للعقوبات الأمريكية المفروضة على إيران، وفي مقدمتها الصين وروسيا، ثم الاتحاد الأوروبي، اهتمامًا كبيرًا، فالأوروبيُّون أقرُّوا ببقائهم في الاتفاق النووي، وأعلنوا عن إيجاد آليات مالية خاصة لتسمح لأوروبا وإيران بالدفع والسداد دون اللجوء إلى الدولار، وأن الدول غير الأوروبيَّة ستنضم إلى هذه الآليات في المرحلة الثانية، وبعض الدول المستوردة للنِّفْط الإيرانيّ صرّحوا بأنهم ينتظروا استخدام هذا النِّظام، لسداد مدفوعات النِّفْط الإيرانيّ[2]، لكن هذه الآلية لم تدشَّن حتى نهاية 2018، ولم تعلن دولة بعد عن استضافتها، ربَّما خشية ردود الفعل الأمريكية.

أما الصين وروسيا فحافظتا على علاقات جيدة مع إيران خلال الجولة السابقة للعقوبات قبل الاتفاق النووي، وقدّمتا عديدًا من المساعدات لإيران، وقد تنامي التعاون الاقتصادي بين البلدين وإيران بعد الاتفاق النووي، والصينيون تحديدًا فتحوا طريق البنوك الخاصة أمام إيران خلال العقوبات السابقة، ويعدون بذلك خلال هذه المرحلة، وقد طرحت إيران آليات مالية ثنائية خاصة مع الصين وروسيا ومع الهند، للتغلب على العقوبات المالية المفروضة عليها من جانب الولايات المتحدة[3].

ب- التهديد بالعودة لتخصيب اليورانيوم:

تلوّح إيران باحتمال عودتها لتخصيب اليورانيوم حال انهار الاتفاق، إذ لوّح روحاني بإمكانية عودة إيران إلى تخصيب اليورانيوم، وهدّد وزير الخارجية محمد جواد ظريف في 13 سبتمبر 2018 بـ«زيادة محتملة في تخصيب إيران اليورانيوم إذا تراجعت أوروبا بشكلٍ سلبيٍّ إزاء الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي»[4].

ج- تكثيف التعاون مع دول الجوار:

تراهن إيران على إحباط المسعى الأمريكي لتخفيض صادرات النفط، للتأثير على الداخل من بوابة الاقتصاد، من خلال تكثيف التعاون مع دول الجوار، إذ تتحرك إيران على عدة محاور إقليمية لمواجهة العقوبات، لا سيما مع دول العراق وتركيا

---

(1) خبر گزاری تسنیم، جمالی: آمریکا و اروپا عملا از برجام خارج شده‌اند،13 اردیبهشت 1397، تاریخ الاطلاع: 210 دیسمبر 2018. https://bit.ly/2rkxpsZ

(2) خبرگزاری دانشجویان ایران – ایسنا، حسن روحانی: آمریکا از همیشه منزوی‌تر است/ استقبال از سخنان ایران و آمریکا در سازمان ملل را دیدید، 14 آبان 1397، تاریخ الاطلاع : 2 دیسمبر 2018. http://cutt.us/sLbND

(3) خبرگزاری جمهوری اسلامی، عراقچی: برخورد واشنگتن با برجام نشانه ای از افول آمریکا است، 14/8/1397، تاریخ الاطلاع: 2 دیسمبر 2018. https://bit.ly/2D13WvH

(4) وكالة مهر للأنباء، في حوار مع مجلة ''دير شبيغل'' الألمانية: ظريف: إيران قد تزيد من تخصيب اليورانيوم، 15 سبتمبر 2018، تاريخ الاطلاع: 23 سبتمبر 2018. http://cutt.us/XFbhE

وأفغانستان، ودول حوض بحر قزوين، وبعض دول الخليج العربي.

كذلك أشار إلى أن حكومته سوف توفّر السلع الأساسية بإنتاجها في الداخل أو استيرادها من الخارج، حسب ما هو مخطَّط له في ميزانية عام 2019[1].

د- التلاعب بورقة الأمن الإقليمي ووقف صادرات النفط من المنطقة:

تلعب إيران بورقة الاستقرار في المنطقة، وبالتأثير على السوق العالمية للنفط، وذلك من خلال التهديد بوقف تصدير النفط من المنطقة إذا لم تتمكن إيران من تصدير نفطها، نتيجة العقوبات التي ستفرضها الولايات المتحدة[2].

هـ- تحصين الجبهة الداخلية من الاختراق:

داخليًّا تراهن إيران على التماسك الداخلي في مواجهة الضغوط الأمريكية، كما تراهن على بعض الإجراءات الاقتصادية من أجل تفادي انعكاس العقوبات على الاقتصاد، ومن هذه الإجراءات: محاولة معالجة تراجع سعر العملة، ومحاولة الوصول إلى صيغ تعاونيَّة مع الخارج دون الاعتماد على الدولار الأمريكي، وفضلًا عن بعض الاتِّفاقيَّات التي تتعلَّق بإمكانية تصدير البترول بمعزلٍ عن العقوبات المصرفية، ناهيك بما تسمِّيه «اقتصاد المقاومة»[3].

2- عناصر الإستراتيجية غير المباشرة

يعوّل النظام الإيراني على قدرته على التحايل على العقوبات الأمريكية، من خلال عدد من المسارات والخطط التي لديه خبرة سابقة في تطبيقها، فضلًا

(1) خبرگزاری دانشجویان ایران – ایسنا، روحانی: نفتمان را خواهیم فروخت، 28 آبان 1397، وصول في 2 ديسمبر 2018. http://cutt.us/g4Stl

(2) روزنامه «ابتکار»، عبور ناممکن نفتکش‌ها از میدان مین، 08 مرداد 1397، تاریخ الاطلاع: 7 ديسمبر 2018. https:// goo.gl/J9Sqfg

(3) خبرگزاری دانشجویان ایران "ایسنا"، رییس جمهوری اعلام کرد پاسخ ایران به درخواست آمریکا برای مذاکره، 15 مرداد 1397، تاریخ الاطلاع: 10 سبتمبر 2018. https://bit.ly/2nk4WSh

عن أن بعضها لم يتوقف من الأساس على الرغم من توقيع الاتفاق النووي. ويمكن الإشارة إلى هذه التكتيكات والآليات على النحو الآتي:

أ- التحايل على العقوبات النفطية:

(1) التهريب: أفادت مجموعة تانكر تركرز بمحاولة إيران تهريب النفط بعيدًا عن آليات الرقابة الدولية، ويُجرى ذلك من خلال استخدام مجموعة متنوعة من الأساليب، مثل: وقف إشارات تعقب الناقلات، وتبديل شحنات السفن في منتصف الطريق، وإخفاء هوية ناقلات النفط الإيرانيَّة من خلال تغيير أسماء السفن ورفع أعلام دول أخرى، ووقف أجهزة التتبع لتفادي الرقابة عبر الأقمار الصناعية[1].

وفي المجال ذاته تلجأ إيران إلى تخزين النفط في دول أخرى، إضافة إلى التخزين البحري[2].

(2) إحياء دور الوسطاء في القطاع الخاص أعادت إيران «إحياء دور الوسطاء الذين سيشترون النفط الإيراني محليًّا، ومن ثَمَّ يعيدون بيعه في الأسواق العالمية تحت ستار أنهم من القطاع الخاص الإيراني، لا تابعون للحكومة». وفي هذا السياق أعاد النظام تأهيل «البورصة» التي كانت تأسَّست عام 2012 واستُخدمت لهذا الغرض[3].

(3) تقديم حوافز للمستوردين: وكعناصر داعمة لخطط وطرق التحايل على العقوبات النفطية، قدمت طهران مجموعة من الحوافز للمستوردين، منها: تقديم خصم على أسعار النفط الخام، وتقديم شحن مجاني في بعض الحالات، وتوفير حماية خاصة على الشحنات النفطية، نظرًا إلى حظر شركات التأمين الدولية الرئيسة من التعامل مع إيران، واستخدام ناقلاتها الخاصة لتحلّ محلّ ناقلات كبرى لشركات الشحن متعددة الجنسيات[4].

ب- أنظمة بديلة لمواجهة العقوبات على التعاملات المالية

(1) المقترح الصيني "شبكة دفع صينية": أنشأت الصين بدورها شبكاتها الخاصة من القنوات والمؤسسات المالية، التي يمكن استخدامها للسماح للشركات الصينية بالدفع لإيران بعملتها اليوان، وبطريقة تتجنب نظام الرسائل المالية SWIFT

---

(1) Jackie Northam , Iran And Trading Partners Will Find Ways To Skirt Sanctions, Analysts Say, National Public Radio, November 11, 2018, accessed on: 26 Nov. 2018. http://cutt.us/AhFtx

(2) راه‌های دور زدن تحریم کدام است؟، اتاق بازرگاني، صنایع، معادن و کشاورزي تهران، 6/9/1397، تاریخ الاطلاع: 28 نوفمبر 2018. http://cutt.us/kxByj

(3) العربية نت، هذه خطط إيران للتحايل على عقوبات أميركا، 11 أكتوبر 2018، تاريخ الاطلاع: 24 نوفمبر 2018. http:// cutt.us/s4myo

(4) منال سجيني، كيف تتحايل إيران على العقوبات الأمريكية؟ مكة، 8 نوفمر 2018، تاريخ الاطلاع: 7 ديسمبر 2018. http://cutt.us/IVpl3.

الـذي مقـره بروكسـل، الـذي يخضـع لتتبـع وتدخـل الولايـات المتحـدة، وقـد اختبـرت الصيـن بالفعـل اسـتخدام اليـوان لدفـع ثمـن الـواردات مـن روسـيا وايـران عبـر بنـك كونلـون التابـع لمؤسسـة البتـرول الوطنيـة الصينيـة.

وترى إيـران أن بإمـكان البلـدان الأخـرى، بمـا فيهـا أوروبـا، أن تسـتفيد مـن «الشـبكات الماليـة الصينيـة البديلة»[1].

(2) المقتـرح الروسـي: "شـبكة دفـع إقليميـة متكاملـة": كمـا أنشـأت روسـيا شـبكة الدفـع الإقليميـة المتكاملـة، فـي حيـن يواجـه الاتحـاد الأوروبـي تحدِّيًـا حقيقيًّـا فـي إنجـاز آليـة مماثلـة، قـد أُعلـن عنهـا فـي وقـتٍ سـابق، للتغلـب علـى العقوبـات الأمريكيـة، إذ لـم تعلـن بعـد أي دولـة عـن قبولهـا اسـتضافة هـذه الآليـة[2].

(3) المقتـرح الأوروبـي «غرفـة المقاصـة الأوروبيـة (SPV)»: ووعـدت دول أوربيـة إيـران بإنشـاء غرفـة للمقاصـة (عربـة الأغـراض الخاصـة (SPV) وهـي بمثابـة مركـز خـاص لتبـادل المعلومـات مصمـم للسـماح للشـركات الأوروبيـة التـي تتاجـر مـع إيـران بتجـاوز العقوبـات الأمريكيـة المعـاد فرضهـا فـي أوروبـا فـي غضـون أشـهر، لكـن مـا يـزال هـذا المقتـرح معلّقًـا، ولا توجـد ولـم تبـدِ أي دولـة أوربيـة اسـتعدادها لاسـتضافة هـذه الآليـة خشـية العقوبـات الأمريكيـة[3].

(4) الشـركات الصغيـرة: فـلا تـزال الشـركات التـي لا تربطهـا علاقـات مـع الولايـات المتَّحـدة تتعـاون مـع طهـران، وهنـاك نحـو ثلاثـة آلاف من الشـركات الصغيـرة والمتوسـطة والكبيـرة تعمـل مـع إيـران، ومـا يريدونـه هـو قنـاة ماليـة لإجـراء المعامـلات، وإذا مـا توفّـرت فـإن إيـران سـتجد فرصـة للتحايـل علـى العقوبـات[4].

(5) التجـارة غيـر المشـروعة وغسـيل الأمـوال: تعـد التجـارة غيـر المشـروعة وغسـيل الأمـوال واحـدة مـن الوسـائل المهمـة للتغلـب علـى العقوبـات المتعلقـة بالتعامـلات الماليـة، وبتوفيـر العملـة الأجنبيـة[5]. كذلـك يسـتخدم هـؤلاء غسـيل الأمـوال عبـر سـوق العقـارات فـي إيـران، لإخفـاء الأمـوال غيـر المشـروعة، وترتبـط تلـك العمليـة بالفسـاد المنتشـر داخـل النخبـة الحاكمـة والدينيـة، والـوزارات الحكوميـة، والشـركات التجاريـة

---

(1) Amy Myers Jaffe, The Complicated Geopolitics of U.S. Oil Sanctions on Iran, Council on Foreign Relationsm May 25, 2018, accessed on: 25 Nov 2018. http://cutt.us/hnKzT

(2) رويترز، وزير خارجية إيران: أوروبا تجد صعوبة في إنشاء آلية تجارة مع طهران، 20 نوفمبر 2018، تاريخ الاطلاع: 25 نوفمبر 2018. http://cutt.us/4gFsF

(3) روزنامه جهان صنعت، بود و نبود سوئيفت اهميتى ندارد، 1397-8-23، تاريخ الاطلاع: 7 ديسمبر 2018. https://bit.ly/2DDH7zg

(4) خبر كرزاي جمهوری إسلامي، عراقچی: آمريكا از لحاظ سياسی منزوی شده است، تاريخ الإطلاع: 21 يناير 2019. http://cutt.us/rn5Tu

(5) خبرگزاری فارس، خزانه‌داری آمريكا توصيه‌نامه‌ای عليه تجارت با ايران صادر كرد، 1397-7-19، تاريخ الاطلاع: 7 ديسمبر 2018. https://bit.ly/2CDt3p1

التي تسيطر عليها الحكومة[1].

(6) البنوك والمصارف في دول الجوار: تعد البنوك ومكاتب الصرافة في عدد من الدول الإقليمية صورة أخري من صور التغلب على العقوبات المالية، فإيران استخدمت البنوك الأفغانية لدفع ثمن الواردات الإيرانيَّة، وتحويلها إلى دولارات أمريكية مقابل حصول الوسطاء على عمولة تتراوح بين 5% و7%، إلى جانب تجار المقاطعات الحدودية الأفغانية الذين يحولون الدولار خلال تجارتهم مع إيران، ونَجِمَ عن هذا التبادل المالي نقص الدولار الأمريكي في أفغانستان إلى نحو 2 أو 3 ملايين دولار يوميًّا[2]. وكانت وزارة الخزانة الأمريكية قد اتخذت إجراءات في مايو 2018 لوقف عمل شبكة «فيلق القدس» التابع لـ«الحرس الثوري الإسلامي» الإيراني التي كانت تستغل مكاتب الصرافة في الإمارات، لتوفير الدولار الأمريكي لجماعات إقليمية[3].

(7) السماسرة وتجار العملة غير الرسميين: كما ينشط تجار العملة غير الرسميين كحلقة وصل بين الاقتصاد الإيراني وبقية العالم، مع الحفاظ على تدفق الأموال إلى داخل وخارج البلاد حتى مع قيام الحكومات الأجنبية وطهران نفسها بتقليص حجمها، كما كان المدخرون الإيرانيون ينقلون ثرواتهم من البلاد كمصدرٍ آخر للأعمال التجارية[4].

(8) التمويل الخاص: إضافة إلى ذلك، لجأت إيران للتمويل الخاص كآلية للتحايل على القيود المالية، وهو مقايضة مالية تستند إلى الثقة، وتجنّب القنوات المصرفية العادية، وهي أحد الوسائل المعتادة المتمثّلة في التهرب من نظام العقوبات باستخدام طرق بديلة أو إنشاء مؤسسات بديلة فعّالة في الواقع، وقد استخدم رجل الأعمال الصيني شنغ كوان لي هذه الوسيلة في عام 2010 عندما قرّر استثمار 200 مليون دولار في مصنع للصلب بإيران، دون أن يعبأ بالعقوبات الأمريكية[5]. وتزيد أهمية هذه الآلية لدي الشركات والكيانات محدودة العلاقات مع النظام المالي الأمريكي.

(9) طرق بديلة أخرى: مثل: إنشاء حافظات لاحتياطي العملات الأجنبية، وتبادل

---

(1) U.S. Department of state, Countries/Jurisdictions of Primary Concern – Iran, BUREAU OF INTERNATIONAL NARCOTICS AND LAW ENFORCEMENT AFFAIRS 2015 International Narcotics Control Strategy Report (INCSR), accessed on 24 Nov, 2018. http://cutt.us/9yWbR

(2) منال سجيني، مرجع سبق ذكره.

(3) Sam Fleming , US acts against currency network it says has Iran links, Financial times, MAY 11, 2018, accessed on 2018. http://cutt.us/ErkZp

(4) Reuters, MIDEAST MONEY-Dubai dealers brave pressures to continue Iran rial trade, JANUARY 9, 2013, accessed on 25 Nov. 2018. http://cutt.us/YAAXt

(5) The Globalist, Playing US Sanctions: China Walks a Fine Line in Ira, May 11, 2018, accessed on: 28 Nov. 2018. http://cutt.us/Giacy

السلع والخدمات بالعملة الوطنية. كذلك أجازت إيران تعدين العملات الرقمية، مثل البيتكوين، ويعمل البنك المركزي الإيراني على صياغة إطار للسياسات الخاصة بها، لاستخدامها في التجارة الخارجية[1].

ج- قنوات للتعاملات غير المالية التي تقع ضمن نطاق العقوبات

(1) شركات الواجهة: استخدمت إيران شركات واجهة في الداخل أو الخارج، لتعمل كغطاء مقبول لممارسة أنشطة تقع ضمن نطاق العقوبات، إذ تشتري هذه الشركات بضائع وترسلها بشكلٍ قانونيٍّ، ثم يُجرى تهريبها عبر طرق بريَّة أو مائيَّة إلى إيران. وبالفعل جرى تجميدُ حسابات الشركات الإيرانيَّة في الصين ودبي وماليزيا في نوفمبر 2017، بعد أن اكتُشف أمر شركات البتروكيماويات، التي كانت تزوّر سندات الشحن، لتخفي الأصل الإيراني للسلع من أجل تأمين التمويل التجاري. وفي هذا السياق، أوضح مسؤول إيراني في قطاع البتروكيماويات للصحافة المحليِّة أنه «لا يزال يتحتّم علينا تحويل أموالنا عبر وسائل استخدمناها خلال فترة العقوبات»[2]. كذلك استخدمت إيران أساليب مماثلة لمد برنامجها النووي بالمواد والمتطلبات الضرورية، كما يتضح من تقرير الأمم المتحدة من يونيو 2018، الذي كشف عن شحنات متعددة من المواد ذات الاستخدام المزدوج، التي لم تنل الموافقة من خلال قناة المشتريات المفوّضة من قِبَل الأمم المتحدة[3].

(2) منافذ إعادة التصدير: تعد هذه المنافذ قنوات مهمة لشراء التكنولوجيا النووية والعسكرية، وذلك عبر شبكات من الشركات الوهمية، وقد لعبت شركات الشحن الوطنية دورًا في هذه العمليات، سواء بإنشاء شركات وهميَّة جديدة أو التلاعب بأساطيل شحنها، وإخفائها بعيدًا عن الرقابة، فإيران اعتادت في السابق على «تدشين قنوات تجارية معقدة تقوم خلالها شركات من دول مختلفة بأداء مهمات جزئية فقط دون معرفة هوية السلسلة الكاملة من المجهزين والزبائن»[4].

(3) المقايضة: ولا تخفي إيران استعدادها لاستخدام المقايضة كآلية لمواجهة العقوبات، والحصول على السلع مقابل تصدير النفط، إذ سبق واستخدمت إيران

---

(1) منال سجيني، مرجع سبق ذكره.

(2) كاثرين باور، جوانب تأثر إيران المحتملة بالعقوبات الأمريكية (الجزء الثاني): العمل بطريقة أكثر ذكاءً، وليس أكثر شقاءً، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، 18 يونيو 2018، تاريخ الاطلاع: 25 نوفمبر 2018. http://cutt.us/Pmy6L

(3) United Nations, Security Council, Implementation of Security Council resolution 2231 (2015), 12 June 2018, accessed on: 24 Nov, 2018.http://cutt.us/B5gJ

(4) Matthew Levitt, Giving Teeth to the Iran Sanctions: Targeting Re-Export Loopholes, The Washington Institute for Near East Policy, june 25, 2010, accessed on 24 Nov. 2018. http://cutt.us/1xOk3

تلك الآلية خلال الفترة ما بين 2012 و2016[1]، وتدرس إيران وعدة دول آسيوية صفقات مقايضة مثل: خطط النفط مقابل البضائع[2].

د- استخدام شبكات ووكلاء دوليين للتغطية على نشاط الحرس الثوري وأدواره الخارجية[1]

يعتمد الحرس الثوري بصورة رئيسة على «الوكلاء أو الشركات والمؤسسات» المرتبطة به كواجهات لتغطية أنشطته، مثل: شركة «خاتم الأنبياء» التي تُعَدّ أكبر شركات البناء الإيرانيَّة، فضلًا عن صناديق التقاعد والاتحادات الائتمانية التابعة له، وهذه الجهات تقدم تسهيلًا للجهود المبذولة لدعم الميليشيات التابعة لإيران في المنطقة[4].

في هذا السياق، يقدم حزب الله كذراع إقليميَّة دولية لإيران خدمات مهمة في ما يتعلق بعديد من إجراءات ووسائل التحايل على العقوبات[5]. ويعد نموذج شبكة الشويكي، التي صنفتها وزارة الخزانة في 18 نوفمبر 2018 نموذجًا مهمًّا لتحديد كيفية عمل عدد من هذه الآليات، فضلًا عن تدخل أكثر كيان تستفيد إيران منه في التحايل على العقوبات. من هذه الكيانات:

(1) دول وشركات ذات صفة وطنية، وشركات خاصة ووسطاء.

(2) شركات شحنٍ إيرانيَّة وغير إيرانيَّة.

(3) مصارف محليَّة داخل إيران، ولا سيما البنك المركزي، ومصارف وبنوك في الخارج في أكثر من دولة.

(4) ميليشيات إقليمية تابعة لإيران.

(5) شركات مختلفة الأنشطة ورؤساء شركات.

وتفيد المعلومات بأن هذا النمط يحقق لإيران ثلاثة أهداف رئيسية:

(أ) التغلب على العقوبات المتعلقة بالصادرات النفطية.

(ب) التغلب على العقوبات المتعلقة بالتعاملات المالية مع الخارج.

(ج) المساعدة للميليشيات وحركات المقاومة في المنطقة.

---

(1) شبكة رؤيا الإخبارية، اجتماع فيينا .. أوروبا ترفض إنهاء الاتفاق النووي، وتطالب بمزيد من الوقت، 7 يوليو 2018، تاريخ الاطلاع: 7 ديسمبر 2018. http://cutt.us/YQpCe

(2) كريم مجدي، هل تستطيع إيران التهرب من العقوبات الأميركية هذه المرة؟ موقع الحرة 7 أغسطس 2018، تاريخ الاطلاع: 25 نوفمبر 2018. http://cutt.us/t5xkZ

(1) Ibid.

(4) باتريك كلاوسون، هل ستنفّذ إدارة أوباما العقوبات الصارمة المسموح بها بموجب الاتفاق مع إيران؟ معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، 21 أغسطس 2015، تاريخ الاطلاع: 24 نوفمبر 2018. http://cutt.us/Vk0NP

(5) محمد العرابي، موجة عقوبات أمريكية جديدة لمواجهة إرهاب ميليشيات حزب الله، المواطن، 16 أكتوبر 2018، تاريخ الاطلاع: 26 نوفمبر 2018. http://cutt.us/0pMZ0

ويوضح الشكل رقم (1) أطراف عمل هذه المجموعة وآلياتها للتغلب على العقوبات، وذلك حسب بيان وزارة الخزانة الأمريكية[1] وهو نموذجٌ كاشفٌ لتكتيكات قديمة ومتجددة، تستخدمها إيران للتغلب على العقوبات الأمريكية.

شكل (1) نموذج لاستخدام الشبكات الدولية
للتغطية على نشاط الحرس الثوري الخارجي[2]

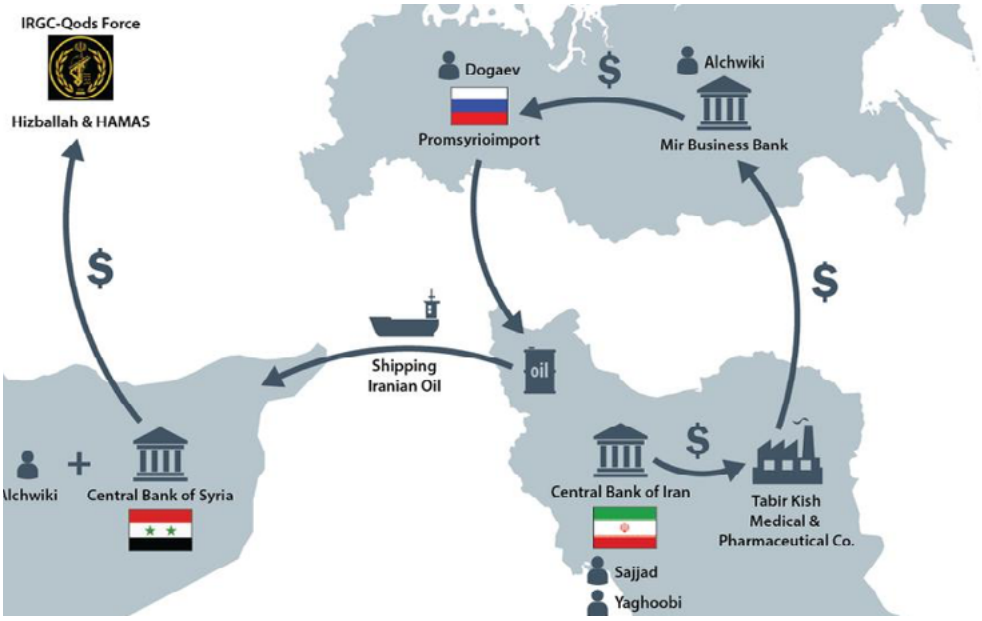

ثالثًا: الاستنتاجات

قد يكون من المبكّر الحكم النهائي على الإستراتيجية الأمريكية، إذ لا تزال في مرحلة التنفيذ. لكن بوجهٍ عامٍّ، وخلال هذه الفترة القصيرة منذ الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي يمكن الخروج بالاستنتاجات الآتية:

1- نجح ترامب في تقويض الاتفاق النووي، وحرمان إيران من مكاسبه، على الرغم من أن إيران والأطراف المتبقيَّة ضمن الاتفاق لا تزال متمسكة به.

2- نجحت إدارة ترامب في استعادة العقوبات النووية كافة على إيران، ومن أهمها

(1) Treasury Designates Illicit Russia-Iran Oil Network Supporting the Assad Regime, Hizballah, and HAMAS, November 20, 2018, accessed on: 23 Nov. 2018. http://cutt.us/yEZJb

(2) Ibid.

العقوبات على قطاع الطاقة والتعاملات المالية.

3- أحدثت العقوبات تأثيرات ضخمة على الأوضاع الاقتصادية داخل إيران، انعكست بدورها على الاستقرار الداخلي، وتزايد حدة الغضب الشعبي، واتساع نطاق الاحتجاجات، ومِن ثَمَّ اهتزاز شرعية النظام.

4- لا تزال الإستراتيجية بصدد استكمال واحدة من أدواتها، وهي بناء تحالفات إقليمية ذات طابع دفاعي، من أجل تامين مظلَّة حماية ضدّ التهديدات الإيرانيَّة، فضلًا عن دورها في بسط الأمن والاستقرار، بما يقيّد نفوذ إيران، ويحد من دورها في المنطقة، وذلك على شاكلة الناتو العربي، وتحالف يضم الدول المطلة على البحر الأحمر.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لم تحقِّق إجماعًا دوليًّا حول هذه العقوبات، فإنها بصدد ممارسة ضغوط متواصلة على الأطراف الدولية، لتحقيق الامتثال الدولي للعقوبات.

5- أسفرت هذه الإستراتيجية عن مفاوضات سمحت باستثناءات لثماني دول باستيراد النفط الإيراني لمدة ستة أشهر، وضمن الإستراتيجية ستكون هذه الاستثناءات مجالًا لعملية تفاوض وتوافق مع الولايات المتحدة، بما يعني وجود مساحات تفاهم مع عددٍ مؤثرٍ من هذه الدول، بما قد يفضي إلى تأثير بالغ في ما يتعلق بالعقوبات النفطيةً علىً إيران، وذلك بحلول مايو المقبل (موعد انتهاء مهلة الاستثناءات).

6- بقدر ما تتمتع الإستراتيجية من عوامل قوة، وفاعلية، وتحقيقها بعض المكاسب، يعتريها بعض جوانب الضعف، إذ يُؤخذ على الولايات المتحدة أنها لم تزامن العقوبات ذات الطابع الاقتصادي بسياسات إقليمية حاسمة تجاه دور إيران الإقليمي، وهو ما حافظ لإيران على أوراق ضغط من جهة، وحدَّ من فرص تحقيق واحد من الأهداف الأمريكية، وهو مواجهة النفوذ الإقليمي لإيران.

7- ما تزال الولايات المتحدة تفتقد لدعم أهم حلفائها الدوليِّين، وهم الطرف الأوروبي الذي يحاول توفير آلة مالية للتعاون مع إيران، كما أن روسيا والصين لم يتضح بعد موقفهما من مسألة استمرار التعاون مع إيران، وتقديم تسهيلات يمكن من خلالها لطهران أن تلتف على العقوبات الأمريكية.

رابعًا: السيناريوهات المستقبلية للمواجهة

بناءً على الاستنتاجات السابقة يمكن الحديث عن ثلاثة سيناريوهات تتعلق بمستقبل الإستراتيجية الأمريكية:

1- نجاح الإستراتيجية الأمريكية في تعديل سلوك إيران

يتوقف هذا السيناريو على معالجة الولايات المتحدة لجوانب القصور في

الإستراتيجية التي تتبناها تجاه إيران، وأهمها موازاة الضغوط الاقتصادية بنشاط سياسيٍّ وعسكريٍّ مكثف لتحجيم نفوذ إيران الإقليمي، وكذلك فرص تحقيق إجماعٍ دولي في ما يخص الملف الإيراني على غرار الاجماع الذي سبق توقيع الاتفاق النووي، فضلا عن تحقيق امتثال دولي للعقوبات إلى أقصى درجة ممكنة، ولا سيما العقوبات النفطية والتعاملات المالية. وتبذل الولايات المتحدة جهودًا مختلفة على هذه الأصعدة، كما يعزز هذا السيناريو عددًا من المؤشرات، أهمها وجود إرادة أمريكيَّة ممثّلة في الرئيس وإدارته، تبذل جهودًا متواصلة لعدم فشل رهانها، لا سيما وأن فشل هذه الإستراتيجية سيجعل مستقبل الرئيس على المحكّ، بعد الجلبة التي أحدثها حول ملف إيران. كذلك أن الولايات المتحدة لديها من القدرة والأدوات التي يمكن من خلالها أن تمارس أقصى درجة من الضغوط على إيران، وعلى الأطراف الدولية كافة المتعاونة معها. يؤكّد ذلك التأثيرُ السياسي والاقتصادي الضخم على إيران منذ الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي، فضلًا عن الالتزام العالمي للعقوبات الأمريكية، باستثناء الإعفاءات التي تمت لثماني دول وبتنسيق أمريكي، وهو ما يجعل للولايات المتحدة قدرة أكبر في المستقبل، على فرض مزيدٍ من التضييق على صادرات النفط.كذلك أن الولايات المتحدة نجحت إلى حدٍّ كبيرٍ في التضييق على التعاملات المالية الإيرانيَّة الدولية، كما تجد إيران نتيجة العقوبات المالية صعوبة في الحصول على عائدات بيع نفطها للدول المستثناة، فتظل هذه العائدات في بنوك الدول المستوردة للنفط، كما تكون التعاملات المالية بالعملات المحلِّية، وهو ما يفرض قيودًا كبيرة على الاقتصاد، وعلى استفادة إيران من مبيعاتها النفطية، والتصرف بحرِّية في عائداتها. هذا إلى جانب براغماتية النظام الإيراني التي قد تدفعه إلى الدخول في صفقة مع الولايات المتحدة خشية خسارة كبيرة لمكتسباته الإقليمية، بل خشية أن تؤدِّي العقوبات وحملة الضغوط القصوى إلى زعزعة شرعيته في الداخل، وعلى بقاء النظام ذاته.

2- إخفاق الإستراتيجية الأمريكية في تعديل سلوك إيران

يستند حدوث هذا السيناريو إلى عدم قدرة إدارة ترامب على الوفاء بالتزاماتها تجاه إيران، نتيجة الصعوبات التي يواجهها ترامب في الداخل الأمريكي، فضلًا عن أن ملف إيران لا يزال محلّ تجاذب داخلي أمريكي، سواء بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي أو بين النخبة الجمهورية ذاتها.كذلك فإن ترامب مقبلٌ على استحقاق انتخابي في 2020، وبقدر ما يُعَدّ هذا الاستحقاق تقييمًا لأدائه، وما يتعلق بوعوده من الملف الإيراني، فإنه في ظلّ خيار إيران بعد الاستجابة قد يكون من الصعب اتخاذ سياسة غير مأمونة العواقب، كالتصعيد لحدود المواجهة. وحتى الآن لا

تـزال الولايـات المتحـدة تتحـرك بخطـوات متأنِّيـة، وتركـز علـى الضغـوط الاقتصاديـة، مـن أجـل الوصـول لهدفهـا، وهـو مـا عـزّز مـن عـدم ثقـة الـرأي العـام الإيرانـي بالنيـة الأمريكيـة. كذلـك توجـد بيئـة دوليَّـة مقاومـة لإسـتراتيجية ترامـب تجـاه إيـران، فالجانـب الأوروبـي رغـم أنـه يتوافـق مـع الأمريكييـن فـي مـا يتعلّـق بخطـر إيـران وسـلوكها، فـإن خـروج ترامـب مـن الاتفـاق بـدَّد مسـاحات التفاهـم، وأبـدت الأطـراف الأوروبيـة مقاومـة للموقـف الأمريكـي، واحتفظـت ببقائهـا فـي الاتفـاق، ويمثـل موقفهـا ثغـرة لإيـران، تتحـرك مـن خلالهـا لتخفيـف حـدة الضغـوط الأمريكيـة. علـى صعيـد آخـر يمثِّـل الموقـف الصينـي والروسـي تحدِّيًـا أمـام تحقيـق الولايـات المتحـدة اسـتراتيجيتها، إذ بجانـب موقـف الدولتيْـن مـن الانسـحاب الأمريكـي مـن الاتفـاق النـووي، فإنهمـا تمـدَّان شـبكة مـن العلاقـات التجاريـة والاقتصاديـة المهمـة مـع إيـران، ليـس هـذا وحسـب، بـل تنظـران إلـى قضيـة إيـران علـى أنهـا واحـدة مـن قضايـا التنافـس علـى السـاحة الدوليـة، وهـو مـا يفـرض قيـودًا علـى تحـرُّكات ترامـب وإدارتـه. وعلـى السـاحة الإقليميـة، لا تـزال الولايـات المتحـدة بصـدد ترتيبـات جديـدة فـي إطـار رؤيـة ترامـب لإعـادة تقييـم الانتشـار العسـكري فـي الشـرق الأوسـط، وقـراره بسـحب القـوات الأمريكيـة مـن سـوريا، فضـلًا عـن تبنِّـي مشـروعٍ جديـدٍ للأمـن الإقليمـي، هـو «الناتـو العربـي»، وعلـى مـا يبـدو أن المشـروع سـيلقي بِعبـء تحقيـق الأمـن والاسـتقرار ومواجهـة إيـران علـى عـددٍ مـن دول المنطقـة، فـي مقدمتهـا دول الخليـج، وبمظلـة حمايـة أمريكيَّـة، لكـن المشـروع لَـم يتبلـور بعـد، وتقـف أمـام فاعليتـه تحديـات، فـي وقـت تعـزّز فيـه إيـران نفوذهـا، وتسـتعد لملـء الفـراغ الـذي سـيتركه الأمريكيـون فـي المناطـق التـي سـتنسـحب منهـا القـوات الأمريكيـة. أمـا إيـران فلديهـا تاريـخ طويـل وخبـرات متراكمـة للتعامـل مـع هـذه النوعيـة مـن العقوبـات والضغـوط، وتعـوّل علـى بعـض القـوي الدوليـة التـي تسـاندها كالصيـن، بجانـب أن لديهـا حـدودًا مفتوحـة مـع عـددٍ مـن الـدول التـي يمكـن مـن خلالهـا أن تتفـادى العقوبـات، فضـلًا عـن أن العقوبـات النفطيـة علـى إيـران قـد تكـون لهـا نتائـج سـلبية علـى اسـتقرار سـوق النفـط، بمـا قـد يضـع ضغوطًـا علـى الإدارة الأمريكيـة، ويفـرض تحدّيًـا أمـام نجـاح اسـتراتيجيتها، وقـد تلجـأ إيـران فـي حـال اختيارهـا خيـار المقاومـة حتـى النهايـة، إلـى تنفيـذ تهديدهـا بوقـف صـادرات النفـط مـن المنطقـة، إضافـة إلـى التهديـد بورقـة الأمـن الإقليمـي والعالمـي مـن خـلال ميليشـياتها المنتشـرة فـي المنطقـة، فضـلًا عـن برامجهـا الصاروخيـة التـي تطـال دولًا أوروبيـة.

3- فاعلية محدودة للإستراتيجية الأمريكية في تعديل سلوك إيران

يعـزّز هـذا السـيناريو عـدم التنسـيق الكامـل بيـن عناصـر الإسـتراتيجية، بحيـث يؤدي بعـض العناصـر دوره، ويفقـد بعضهـا تأثيـره، إذ تركّـز الإسـتراتيجية الأمريكيـة علـى

العقوبات والضغوط الاقتصادية، لتحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف، يمكن حصرها تحت ثلاثة عناوين رئيسية هي تعديل الاتِّفاق النووي، وتعديل السلوك الإقليمي، ووقف التهديدات الصاروخية. لهذا تبدو الإستراتيجية بحاجة إلى أدوات ضغط أخرى بجانب العقوبات، لتحقيق الأهداف المتنوعة.

إلى جوار ذلك تتجاهل الإستراتيجية أهمية عنصر الوقت، وعدم وجود إطار زمني محدد للوصول إلى الهدف الأمريكي من وراء هذه الإستراتيجية، فضلًا عن عدم وجود خيارات متعددة في حال فشل أحد الرهانات، فماذا لو لم تؤثِّر العقوبات على النِّظام الإيرانيّ؟ تحتاج الإستراتيجية إلى إطار زمني محدَّد لتحقيق الأهداف المطلوبة حتى لا تفقد عناصر الإستراتيجية جدواها وتأثيرها، لا سيما وأن إيران تراهن على عامل الوقت حتى انتخابات 2020 الرئاسية.

في ظل هذه المعطيات قد يتمكّن النظام الإيراني من كسب الوقت، والإفلات من هذه الضغوط، انتظارًا لإدارة أمريكية جديدة، لا سيما وأن النظام الإيراني لم تصل إليه حتى الآن رسالة صريحة وحازمة بأنه لن يبقى ولن يفلت من العقاب إذ استمر في سلوكه الراهن، حتى الرأي العامّ الداخلي أصبح على يقينٍ من أن الضغوط تستهدف تعديل سلوك النظام، وأن عملية التغيير ليست واردةً ضمن الحسابات الأمريكية، على الأقلّ على المديين القصير والمتوسط، حتى إن بعض الأطراف الإقليمية باتت متشكّكة في النية الأمريكية والأهداف من وراء حملة العقوبات الحالية، ولا سيما بعد قرار سحب القوات السورية من سوريا وأفغانستان. هذا الواقع بطبيعة الحال يُغري إيران بالتماسك أمام العقوبات، وإظهار التحدي والقدرة على المواجهة، رغم هشاشة الأوضاع الداخلية.

بناءً على ذلك قد تبقى الإستراتيجية، لكن دون فاعلية، لأنها تفتقر إلى الحسم والتنسيق والتكامل بين عناصرها، ومرور الوقت قد يصبُّ في صالح النظام الإيراني، إذ سيجد ثغرات على مستوى العقوبات أو على مستوى التعاون مع بعض الأطراف الدولية والإقليمية، فضلًا عن الاحتفاظ بأوراق ضغط نتيجة لنفوذها الإقليمي المتزايد، وقد تتغيّر الإستراتيجية كليًّة في حالة تعرض ترامب للعزل أو خسارته الانتخابات، ومجيء إدارة جديدة بفكرٍ جديدٍ وإستراتيجية جديدةٍ.

خاتمة

رغم أن الإستراتيجية الامريكية تبدو أقرب لتحقيق أهدافها خلال المرحلة القادمة، في ظلّ حملة الضغوط القصوى المتواصلة التي تمارسها إدارة ترامب، لكن مع هذا لا بدّ من الإشارة إلى اتجاه آخر، يرى أن الإستراتيجية الأمريكية قد نجحت بالفعل، أو أنها في طريقها إلى النجاح، وذلك إذا افترضنا أنها كانت مصممة

بالفعل من أجل إضعاف إيران بدرجة ما، لا لتعديل سلوكها بالكلية. وذلك في إطار رؤية أوسع تشمل ترتيبات إقليمية جديدة وإدارة للتوازنات، وإعادة توزيع للأدوار، بحيث تصعد صراعات وتحالفات إلى الواجهة، وتتراجع صراعات تاريخية أخرى، بحيث تؤمِّن الولايات المتحدة مصالحها الإقليمية من خلال التلاعب بهذه التوازنات مع توجيه أولوياتها لمنطقة الشرق الأقصى لمواجهة الصعود الصيني والروسي. مِن ثَمَّ يكون الغرض من الإستراتيجية الحفاظ على النظام الإيراني كقوة توازن وآليةٍ لتحويل مجريات الصراع في المنطقة، حيث يصعد الصراع السُّني-الشيعيّ بدلًا من الصراع العربي-الإسرائيلي، ومعه تُعاد هيكلة التفاعلات الإقليمية ككل، ورسم خطوط تماسّ جديدة للصراعات في المستقبل، وتكون الولايات المتحدة ممسكة فعليًّا بخيوطه كافة، ومستفيدة بصورة أساسيَّة من استمراراه.

إيران والاتحاد الأوروبي

شهدت العلاقات الاوربية الإيرانية تطورات مهمة خلال العام 2018، فبينما كانت إيران تعول على الاتفاق النووي كرافعة لتطور علاقاتها مع الأطراف الأوروبية على كافة مسارات التعاون لا سيما على الجوانب السياسية والاقتصادية والدبلوماسية..إلخ، جاء قرار الرئيس ترامب بالانسحاب من الاتفاق النووي ليعيد تشكيل علاقة أوروبا بإيران وفق قواعد جديدة، حيث تحولت مجرى التفاعلات الإيرانية الأوربية باتجاه الحفاظ على الاتفاق النووي الذي كان الرافعة الأساسية في تطور العلاقات بين الجانبين، حيث طلب الإيرانيين من الأطراف الاوربية ولا سيما دول الترويكا تقديم ضمانات لبقاء إيران في الاتفاق النووي، وهو ما استجابت له الأطراف الأوروبية، لكن رغم استعادة العقوبات الأمريكية وتعرض الاقتصاد الإيراني لضغوط غير مسبوقة لكن لم تقدم تدخل أي من الضمانات الاوربية حيز التنفيذ، وهو ما أثر على طبيعة العلاقة بين الجانبين وربما يؤثر على اتجاهاتها في المستقبل.

سيحاول هذا المحور إلقاء الضوء على هذه التطورات من خلال تناول عدد من المحاور أهمها، الموقف الأوروبي وضمانات الحفاظ على الاتفاق النووي، وأهمية السوق الإيرانية لدول الاتحاد الأوروبي، والجهود الأوروبية لمعالجة تداعيات الضغوط الأمريكية على إيران، وردود فعل إيران تجاه السياسات الأوروبية، وأهم الاستنتاجات، وأخيرا مستقبل العلاقات الأوروبية الإيرانية.

أولًا: الموقف الأوروبي وضمانات الحفاظ على الاتفاق النووي

لعب الأوروبيون دورًا مهمًا في الوصول إلى الاتِّفاق النووي بين إيران ومجموعة 5+1، واكتسب الاتِّفاق أهمية إستراتيجية، بخاصة بالنسبة إلى الأوروبيين، لأنه يمثل من الناحية الأمنية نموذجًا فعَّالًا لمعالجة قضية الانتشار النووي على المستوى الدولي، ويوفِّر حماية لأمن أوروبا من التهديدات التي قد تنجم عن عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، ومن الناحية الاقتصادية فإنه فتح السوق الإيرانية أمام الشركات الأوروبية، ومعلوم أن أوروبا من أهم الشركاء الدوليين لإيران، وسياسيًّا كان الاتِّفاق رافعة لإدماج الاقتصاد الإيراني في السوق العالمية، ومدخلًا لعملية انفتاح سياسي قد تخفف حدة الطبيعة الراديكالية والعدائية للنظام.

راهنت الأطراف الأوروبية على بقاء الصفقة النووية بناء على المجادلة بشرعية الاتِّفاق دوليًّا، والاستناد إلى شهادة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تفيد بأن إيران

تواصل التزاماتها بنود الاتِّفاق[1]، وأن الاتِّفاق يوفي بغرضه في السيطرة على طموح إيران النووي وجعل برنامجها تحت الرقابة والمتابعة الدولية، وهي الخلاصة التي أفاد بها مدير المخابرات في جلسة استماع أمام الكونغرس نهاية يناير 2019، وتفيد بأن إيران لا تتخذ، في الوقت الراهن، خطوات جدية لصنع قنبلة نووية[2]، وهو ما يحتجّ به الأوروبيون من ضرورة الحفاظ على اتِّفاق يحقق هدفه الأساسي. لهذا استند الجانب الأوروبي في مقاربته الخاصة بالتعامل مع تطورات العلاقة مع إيران بعد الانسحاب الأمريكي من الاتِّفاق النووي في الثامن من مايو 2018، إلى ضرورة الحفاظ على الصفقة النووية وإبقاء مستوى العلاقة مع إيران عند حدود التفاهم والتعاون، باعتبار الاتِّفاق النووي وثيقة فنية ذات هدف محدد يخص معالجة البرنامج النووي، وأنه اتِّفاق منع إيران من الشروع في برنامجها النووي بعدما كانت على مقربة من تخطّي العتبة النووية قُبيل توقيع الاتِّفاق، وفي الوقت نفسه عدم استعداء الولايات المتحدة، وهو ما ظهر فيما بعد.

بناءً على هذه المنطلقات تعهدت دول الترويكا الأوروبية والاتحاد الأوروبي بالعمل على حماية المصالح الأوروبية مع إيران على المستويين الوطني والجماعي، واتخاذ تدابير وآليات لحماية الشركات الاقتصادية العاملة في إيران، وحثّت الأطراف الأوروبية إيران على البقاء في الاتِّفاق مقابل التزامات أوروبية باستمرار التعاون مع إيران. استجابت إيران للمبادرة الأوربية بشروط أهمها تقديم ضمانات كافية للاستمرار في الاتِّفاق، من أهم هذه الضمانات: حماية مبيعات النفط الإيرانية من العقوبات الأمريكية، ومواصلة شراء الخام الإيراني، والتزام البنوك الأوروبية حماية التجارة مع إيران، والتعهد بعدم الموافقة على المطالب الأمريكية بالتفاوض حول برنامج إيران للصواريخ الباليستية، وأنشطتها الإقليمية، وهدّد خامنئي باستئناف إيران أنشطة تخصيب اليورانيوم في حال عدم استجابة الدول الأوروبية الشركاء في الاتِّفاق لهذه المطالب[3].

بدأت المشاورات بناءً على المواقف الإيجابية للطرفين، وبعد اجتماع على المستوى الوزاري ضم ممثلي الاتحاد الأوروبي ودول الترويكا الأوروبية وإيران توصّلوا إلى عدد من الحلول للحفاظ على العلاقات الاقتصادية مع إيران وتعميقها، أهمها استمرار بيع النفط والغاز الإيرانيين، واستمرار المعاملات المصرفية الفعالة مع إيران، وتوفير الائتمان التصديري، وتطوير آلية ذات أغراض خاصَّة لتوفير الخدمات المصرفية

(1) آر تي، الوكالة الدولية للطاقة الذرية تؤكد التزام طهران بالاتفاق النووي، 22 نوفمبر 2018، تاريخ الاطلاع: 30 يناير 2019. http://cutt.us/YgmqU

(2) David E. Sanger and Julian E. Barnes, On North Korea and Iran, Intelligence Chiefs Contradict Trump, The New York Times, Jan. 29, 2019, accessed on: 6 Feb. 2019. http://cutt.us/kna5N

(3) شبكة رؤية: البرلمان الإيراني يقنن شروط خامنئي للبقاء في الاتفاق النووي، 28 مايو 2018، تاريخ الاطلاع: 31 يناير 2019. http://cutt.us/vtEOI

والمالية والتأمين والتجارة[1]، وكانت هذه البنود كفيلة بضمان استمرار إيران في الاتِّفاق، باعتبار أن تطبيقها يحدّ من أثر العقوبات الأمريكية على إيران إلى حد بعيد، كما أن الحفاظ على الفجوة بين الأطراف الأوروبية والولايات المتحدة مكسب سياسي مهمّ لإيران، يحول دون تحقيق إجماع دولي قد يعيدها إلى مربع العزلة والضغوط.

ثانيًا: أهمية السوق الإيرانية لدول الاتحاد الأوروبي

يعوّل كثيرون على أهمية السوق الإيرانية للمصنِّعين الأوروبيين، بخاصة أن غالبية الصادرات الأوروبية إلى إيران ترتكز على المنتجات المصنَّعة وآلات ووسائل المواصلات، أي في صناعات وتكنولوجيا تزيد أرباح الشركات الأوروبية، وتشغِّل العمالة الأوروبية الفائضة. لكن هل يبدو الأمر حقًّا بهذه الأهمية للاقتصاد الأوروبي؟

إذا ما نظرنا إلى حجم تجارة الاتحاد الأوروبي مع إيران في العام السابق على الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي، أي عام 2017، فسنجده سجّل نحو 21 مليار يورو، وأكثر من نصف هذا الرقم هو صادرات أوروبية إلى إيران، لكنْ مقارنةً بحجم تجارة الاتحاد الأوروبي مع العالم فلا يتعدى حجم تجارتها مع إيران 0,6%، أي أقل من 1%، وفي المرتبة 33، بينما تتصدر الولايات المتحدة الأمريكية والصين قائمة أكبر الشركاء التجاريين لأوروبا بنسب 17% و15% تقريبًا كما يظهر في الجدول والشكل التاليين، حسب المفوضية الأوروبية.

جدول1: تجارة الاتحاد الأوروبي مع أكبر عشرة شركاء في العالم

Source Eurostat Comext - Statistical regime 4

Total trade

	Partner	Value Mio €	% Extra-EU
	World	3,737,688	100.0
1	USA	632,021	16.9
2	China	573,023	15.3
3	Switzerland	261,220	7.0
4	Russia	231,280	6.2
5	Turkey	154,251	4.1
6	Japan	129,373	3.5
7	Norway	128,135	3.4
8	South Korea	99,822	2.7
9	India	85,907	2.3
10	Canada	69,182	1.9
33	Iran	20,965	0.6

(1) Peiman Seadat, In 2019, the nuclear deal is hanging by a thread, Euro news, 4 Jan 2019, accessed on: 29 Jan 2019. http://cutt.us/MMlLH

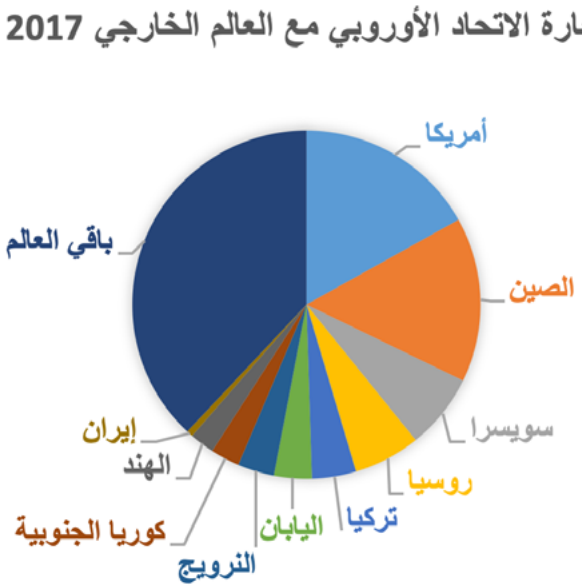

إعداد الوحدة الاقتصادية - المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
المصدر: بيانات European Commission

يبدو إذًا أن الدافع الأول لإنقاذ الاتفاق النووي حاليًّا ليس أهمية نفط إيران أو السوق الإيرانية للاقتصاد الأوروبي، بقدر ما هو رغبة الاتحاد الأوروبي في تحقيق أهداف سياسية وأمنية أخرى، كالحفاظ على أمنها القومي وأمن بعض حلفائها في الإقليم، ورفض الخضوع لسياسات الإدارة الأمريكية المتجاهلة للمكانة السياسية والاقتصادية للاتحاد الأوروبي، والرغبة في تقليل هيمنة الدولار الأمريكي على التجارة العالمية[1].

أما من الناحية التجارية، فالمستفيد الأكبر من بقاء قنوات مالية وتجارية مع الاتحاد الأوروبي هو إيران، يؤكّد هذا ما قالته موغيريني من أن التجارة بين إيران والاتحاد الأوروبي «جانب أساسيّ من الحق الإيراني في الحصول على ميزة اقتصادية مقابل التزاماتهم المتعلقة بالنووي حتى الآن».

ونظرة على الجدول التالي تبين لنا الأهمية التي يحتلها الاتحاد الأوروبي في تجارة إيران مع كل العالم، إذ يقع في المرتبة الثالثة بعد الصين والإمارات، وبنسبة

(1) Economist Inteligence Unit Limited 2018, Country report October 2018, Iran has six limited options, P:35.

16% تقريبًا كما هو موضح بالشكل (2)[1].

جدول2: تجارة إيران مع أكبر عشرة شركاء في العالم:

Iran, Trade with World 2017 Source INF

	Imports				Exports				Total trade		
	Partner	Value Mio €	% World		Partner	Value Mio €	% World		Partner	Value Mio €	% World
	World	65,836	100.0		World	56,200	100.0		World	122,036	100.0
1	United Arab Emi...	19,609	29.8	1	China	15,470	27.5	1	China	23,801	19.5
2	EU 28	10,378	15.8	2	EU 28	9,563	17.0	2	United Arab Emi...	20,471	16.8
3	China	8,331	12.7	3	India	8,466	15.1	3	EU 28	19,941	16.3
4	Turkey	2,880	4.4	4	South Korea	6,384	11.4	4	India	9,854	8.1
5	South Korea	2,651	4.0	5	Turkey	6,257	11.1	5	Turkey	9,137	7.5
6	Switzerland	2,106	3.2	6	Japan	2,975	5.3	6	South Korea	9,035	7.4
7	Russia	1,666	2.5	7	Afghanistan	1,119	2.0	7	Japan	3,601	3.0
8	India	1,388	2.1	8	United Arab Emi...	863	1.5	8	Switzerland	2,145	1.8
9	Brazil	748	1.1	9	Singapore	629	1.1	9	Russia	1,994	1.6
10	Singapore	739	1.1	10	Taiwan	594	1.1	10	Singapore	1,368	1.1
2	EU 28	10,378	15.8	2	EU 28	9,563	17.0	3	EU 28	19,941	16.3

وهذا بالطبع لا ينفي أن السوق الإيرانية كانت تضم فرصًا واعدة جدًّا للشركات الأوروبية، لكن الإدارة الأمريكية أضاعت هذه الفرص عليها، فبعد تفعيل الاتفاق النووي تسابقت شركات مثل توتال، وبيجو، ورينو، وسيمنس، على عقد صفقات استثمارية في إيران بمليارات الدولارات في 2016، ثم تسابقت مرة أخرى للخروج بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق، ولن تعود في وجود العقوبات الأمريكية.

ثالثًا: الجهود الأوروبية لمعالجة تداعيات الضغوط الأمريكية على إيران

قامت الدول الأوروبية بعدد من الجهود من أجل احتواء إيران في مرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي، أهم تلك الجهود ما يأتي:

1- مقترح إنشاء قناة مالية أوروبية SPV للتجارة مع إيران:

عقب الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي في مايو 2018، وتطبيق المرحلة الأولى من العقوبات في أغسطس من العام نفسه على منتجات حيوية لإيران، كالسيارات وتجارة المعادن والسجاد وتحويل الأموال بالدولار الأمريكي، دخلت المرحلة الثانية من العقوبات الأمريكية على إيران في الرابع من نوفمبر 2018، التي

(1) Financial Tribune, SPV Operationalization "to Take Months" After Nov. 4 Unveiling, 26 Oct. 2018, https://goo.gl/RLuTiu

تستهدف النفط الخام ومنتجاته، والموانـي، والشحن البحري، والتعاملات المالية مع البنك المركزي، والمؤسسات المالية الإيرانية.

في ظل الحصار المالي القوي الذي ستخلقه العقوبات الأمريكية والمساعي الأوروبية للحفاظ على بقاء إيران ملتزمة بالاتفاق النووي، أعلنت مسؤولة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني، في سبتمبر 2018، عن أداة قانونية تُدعَى (SPV The special purpose vehicle) أو ما يمكن تسميته بقناة مالية لأغراض محددة، لإبقاء عمليات التجارة قائمة مع إيران وفق القانون الأوروبي، تتجاوز العقوبات الأمريكية، وتسمح بانضمام شركاء آخرين في العالم، بحيث تُجرى التعاملات المالية بين إيران والأطراف الخارجية دون التعرض للعقوبات الأمريكية[1]، إما باستخدام عملات غير الدولار الأمريكي، وإما بإجراء التعاملات بعيدًا عن النظام المصرفي المعتاد القائم على استخدام نظام «سويفت» إذا أمكن هذا.

وتفيد الأداة الأوروبية الشركات الأوروبية الصغيرة، وربما المتوسطة لا الكبيرة والدولية. يقول الأستاذ بجامعة كولومبيا الأمريكية ريتشارد نيفيو، إن «الآلية الأوروبية طريقة مبتكرة لحل مشكلة واحدة، هي كيفية التبادل المالي مع إيران مع رفض البنوك الدولية خشية العقوبات الأمريكية، لكن هذه العقوبات لا تستهدف فقط التحويلات المالية، بل البضائع والسلع وتحركاتها، لذلك فمن المرجح أن القناة الأوروبية لن تكون مناسبة للقيام بالأعمال التجارية الكبيرة من وإلى إيران، فضلًا عن تنفيذ استثمارات داخل إيران»[2].

إن الولايات المتحدة تمتلك المقدرة على إقصاء الشركات أو البنوك المتعاونة مع إيران من العمل في سوقها المحلِّية، بما فيها الأسواق المالية الأمريكية الحيوية لأي مؤسسة عالمية تحتاج إلى تمويلٍ مستمرٍّ. وبالنسبة إلى غالبية الشركات والبنوك الأوروبية الكبرى، التي تميل إلىً الاندماج مع الولايات المتحدة، فالمخاطر من الإقصاء عن السوق الأمريكية أعظم بكثيرٍ من الخسائر المحتمَلة من قطع الأعمال مع إيران. وهذا ما أدركته كُبرى الشركًات الأوروبية، وقررت الانحياز للموقف الأمريكي عقب الانسحاب من الاتفاق النووي، كشركات توتال وبيجو الفرنسيتيْن، وسيمنز الألمانية، وميرسك الدنماركية، وإيرباص الأوروبية[3].

لو جرى تطبيق الآلية الأوروبية المقترحة، فستخفف الآثار السلبية للعقوبات

---

(1) بي بي سي، الاتحاد الأوروبي ينشئ كيانًا قانونيًّا لمواصلة التجارة مع إيران، وتفادي العقوبات الأمريكية، 25 سبتمبر 2018، https://goo.gl/Lws8kW

(2) Eleanor Beevor, What's a Special Purpose Vehicle, and Can Europe Save Iran With It?, Albawaba News, 27 Sep. https://goo.gl/GhZzpM

(3) Economist Inteligence Unit Limited 2018, Country report September 2018, EU statute will have little impact, P:28.

الأمريكية على الاقتصاد الإيراني، بخاصة إذا ما نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في إخراج إيران من استخدام نظام «سويفت»، لكن على الأرجح ستتحول التجارة مع إيران من الشركات الكبيرة بما تضمّه من تكنولوجيا متقدمة ورؤوس أموال وفيرة، إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة SMEs محدودة الإمكانيات، وسينعكس هذا بالسلب على وسائل الإنتاج الإيراني ومعدَّلات التشغيل والإنتاج المحلِّي وتوافر السلع. ومن المتوقع أن تدعم الصين الاتحاد الأوروبي في تفعيل أداة SPV، من أجل تعظيم مصالح الشركات التجارية الصينية في إيران الفترة المقبلة. بالتأكيد مثل هذه الإجراءات المضادة للعقوبات هي لتخفيف التبعات السلبية على الاقتصاد الإيراني لا منعها كليًّا.

2- إعادة تفعيل قانون التعطيل لعام 1996:

ناقشت دول الاتحاد الأوروبي تطبيق ما يعرف بـ«قانون التعطيل»، وهو قانون أوروبي شُرع عام 1996م للتحايل على العقوبات الأمريكية ضدّ كوبا، لكنه أُقرّ ولم يُستخدم من قبل، وتسعى أوروبا لاستخدامه كسلاح يحميها ويحمي شركاتها من أن تكون ضحية للعقوبات الأمريكية[1].

لذلك أكَّدَت المنسقة الأوروبية أهمية تطبيقه في شهر أغسطس 2018 تزامنًا مع وقت دخول الحزمة الأولى من العقوبات الأمريكية، ويمنح قانون «التعطيل» الشركات والمحاكم الأوروبية صلاحية عدم الرضوخ لعقوبات يفرضها بلد ثالث، كما ينصّ على عدم التجاوب مع أي حكم أو قضية صدرت من محكمة أجنبية، في ما يتعلق بهذا الشأن داخل الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك، عزَّزَت المفوضة موغيريني جميع الاستثمارات الأوروبية في إيران، بالأخص الشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال منح البنك الأوروبي للاستثمار امتيازات أكثر تسهّل إجراءات الدعم لهم[2].

رابعاً: ردود فعل إيران تجاه السياسات الأوروبية

يتجاذب البقاء في الصفقة النووية وفقًا للضمانات الأوروبية تياران داخل إيران، أحدهما كان معارضًا للبقاء بعد الانسحاب الأمريكي منه، وهذا التيار لديه مواقف أكثر راديكالية من الغرب ولا يفصل بين الولايات المتحدة وأوروبا، ويشكِّك أنصاره في قدرة دول الترويكا الأوروبية الموقِّعة على الاتِّفاق النووي وكذلك الاتحاد الأوروبي على الوفاء بالتزاماتهم التي قطعوها مع إيران بعدما أعلنوا تمسُّكهم بالاتِّفاق النووي بعد خروج أمريكا منه، كما يوظف أنصار هذا التيار الإخفاقات التي تُمنَى بها

(1) حرب العقوبات الأوروبية الأمريكية، مونت كارلو الدولية، 18 مايو 2018. تاريخ الاطلاع: 10 يناير 2019 http://cutt.us/DGToy

(2) المصدر نفسه.

الحكومة على هذا الصعيد في تصفية حساباتها السياسية في الداخل. كان في مقدمة هذا التيار المرشد نفسه الذي حذّر الرئيس حسن روحاني من الاعتماد كثيرًا على الدعم الأوروبي[1].

تيار آخر ممن أيَّدوا البقاء في الاتِّفاق النووي، لا يرون حلًّا سوى التعاطي مع المقاربة الأوروبية، لأنها وفَّرَت لإيران فرصة مهمة لبقاء الصفقة النووي وبقاء بعض مكاسبها الفنية والسياسية والقانونية والدبلوماسية والاقتصادية، ولأنها عكست شرخًا في الموقف الغربي ضدّ إيران، وأتاحت هامش مناورة أمام الحكومة الإيرانية في مواجهة الضغوط الأمريكية، وتشكك في شرعية السياسية الأمريكية في عهد الرئيس ترامب تجاه إيران، وهذه المكاسب السياسية يأخذها الإيرانيون بعين الاعتبار أكثر من المكاسب الاقتصادية الأخرى التي لم يُنجَز منها شيء حتى الآن[2].

لكن لا يمنع ذلك من القول بأن قرار النظام التكتيكي بعيدًا عن الخلافات والتصريحات المتناقضة هو التمسك بأي ورقة أو مسار يمكن الاستفادة منه أو توظيفه للحفاظ على بعض مكتسبات الاتِّفاق، ولو كانت المكاسب ذات رمزية سياسية ودبلوماسية، وذلك على سبيل المناورة وكسب الوقت، لا سيما بعد التغيير الذي أحدثه ترامب تجاه الملف الإيراني وأثره السياسي والاقتصادي على الأوضاع داخل إيران التي بات النظام في ظلها يواجه غضبًا شعبيًّا متزايدًا وتراجُعًا ملحوظًا في مؤشرات الشرعية. لجأت إيران إلى تهديد الدول الأوروبية بالانسحاب من الاتفاق النووي كأداة من أدوات الضغط لإرغام الأوروبيين على تنفيذ شروطها السبعة التي حدَّدَها المرشد علي خامنئي[3]. لكن على الرغم من اشتراطات المرشد خامنئي، لم تأخذ أوروبا الشروط جدّيًا، إذ لم تظهر ردود أوروبية كثيرة، بل بالعكس كانت الردود محدودة جدًّا، من أبرزها ردّ المتحدثة الرسمية لوزارة الخارجية الفرنسية آنيس فون دير مول، إذ قالت: «لقد أخذنا في الاعتبار تصريحات السيد خامنئي». ولكنها أدركت مدى خطورة الوضع فقالت: «ينبغي أن لا نجعل رغبة أوروبا في البقاء في الاتفاق النووي تجعلنا نغفل عن مخاوفنا بشأن إيران، بخاصة البرنامج الصاروخي

---

(1) Bozorgmehr Sharafedin, Iran's Khamenei says Europe cannot save nuclear deal, help economy, 29 AUG. 2018, accessed on: 29 Jan 2019. http://cutt.us/8ZftH

(2) وكالة إيسنا، با تاكيد بر لزوم رفع نواقص سازوكار مالى اروپا فلاحت‌پيشه: اروپا نبايد FATF را با اينستكس مرتبط كند، 2 فبراير 2019، تاريخ الاطلاع 6 فبراير 2019. https://bit.ly/2WCsbHV

(3) راديو فرادا، خامنه‌اى براى باقى ماندن ايران در برجام هفت شرط مقابل اروپايى‌ها گذاشت، سحام نيوز، تاريخ الاطلاع: 22 يناير 2019. http://cutt.us/W7Uli

والوجود العسكري الإيراني المباشر وغير المباشر في الشرق الأوسط»[1].

مع هذا لا يُبدِي الإيرانيون أي نية لإعادة التفاوض مع الأطراف الأوروبية حول ملف تطوير برنامج الصواريخ الباليستية، ولا ملف التدخلات الإقليمية، حتى التفاهمات حول هذه الملفات تتم بمعزل عن التفاهم حول الخطة الأوروبية لإنقاذ الصفقة النووية، كما هو حادث في المفاوضات الثنائية مع فرنسا حول البرنامج الصاروخي.

لا شك تتحسب إيران لعنصر الوقت باعتباره عاملًا مؤثرًا في مواجهة التحدي الذي فرضه ترامب على إيران منذ خروجه من الاتِّفاق النووي، وقد كان تأخير تفعيل الضمانات الأوروبية أمرًا مقلقًا لصناع القرار في إيران، ولا سيما هؤلاء الذين يدافعون عن الصفقة النووية، إذ طرأ شعور بأن الأوروبيين قد أخَلُّوا باتِّفاقهم مع حكومة روحاني، فآلية التبادل المالي كان مقرَّرًا لها أن تدخل نطاق العمل قبل فرض الحزمة الثانية من العقوبات الأمريكية في الرابع من نوفمبر 2018، لكن هذا لم يحدث، مما أثار قلقًا داخليًّا إيرانيًّا، وتعالت الأصوات بضرورة الخروج من الصفقة النووية وإعادة تنشيط البرنامج النووي واستئناف تخصيب اليورانيوم بمعدَّلات أعلى.

وأصبح مطروحًا على الساحة الإيرانية تَصوُّر بوجود تنسيق أمريكي-أوروبي وتوزيع أدوار لإحكام الضغط على إيران واحتوائها، وأن الاتِّفاق النووي فعليًّا لم يعُد موجودًا، وأن الأطراف الأخرى استفادت منه بينما أصبح عبئًا على إيران، بل إن أوروبا تساوم بالحفاظ على الاتِّفاق النووي من أجل الحصول على مزيد من الامتيازات الخاصة بدور إيران الإقليمي وببرنامج الصواريخ الباليستية، ومِن ثَمَّ فإن الجهود الأوروبية من وجهة نظر الإيرانيين تستكمل جهود الولايات المتحدة ولا تتعارض معها[2].

خامساً: الاستنتاجات

1- واجه الطرفان الأوروبي والإيراني تحديات في سبيل الحفاظ على الصفقة النووية والعلاقات الاقتصادية والتجارية المتبادلة، كان أبرزها ذراع العقوبات الاقتصادية الأمريكية الطويلة التي كانت تطال المصارف والشركات الأوروبية التي ستتعاون مع إيران، لهذا هربت الدول والشركات الأوروبية من السوق الإيرانية، إذ لم يعُد غطاء أوروبي شرعي

---

(1) "French Reaction to the Conditions of Imam Khamenei to Continue." Mokhbernews. November 25, 2018. Accessed January 10, 2019. http://cutt.us/9shql .

(2) وكالة أنباء مهر، ايزدى در گفتگو با مهر: INSTEX يک روش گرفتن امتيازات بيشتر از ايران است، 2 فبراير 2019، تاريخ الاطلاع 6 فبراير 2019. https://goo.gl/6xkd3Z

في مواجهة الهيمنة الاقتصادية المالية الأمريكية على المستوى الدولي من خلال نظام سويفت بما يسمح لها باستكمال أنشطتها في إيران، وهو ما عُدّ تحدِّيًا حقيقيًّا لكلا الطرفين الإيراني والأوروبي.

2- خشية انهيار التفاهمات الأوروبية الإيرانية ولطمأنة إيران، أعاد الاتحاد الأوروبي رسميًّا إحياء قانون المنع الذي يرجع إلى حِقبة التسعينيات وأعلن عن خطة لإنشاء ما يسمى بـ«المركبات (الشركات) ذات الأغراض الخاصة» (SPV)، 3. بالرغم من الموقف الأوروبي من الاتفاق النووي ظلت الدول الأوروبية تشاطر الولايات المتحدة المخاوف نفسها المرتبطة بتطوير برنامج الصواريخ الباليستية، وباتساع نطاق النفوذ الإيراني في الإقليم، ودعمها جماعات مرتبطة ومتهمة بممارسة العنف والإرهاب، فضلًا عن تهديد أمن واستقرار المنطقة وموضوعات متعلقة بملف حقوق الإنسان.

3- مع تطوُّرات الأحداث والتفاعلات المتبادَلة أصبح من الواضح أن دول الترويكا الأوروبية الشريكة في الاتِّفاق النووي اتجهت إلى تَبَنِّي نهج يجمع بين الحفاظ على الاتِّفاق النووي وممارسة مزيد من الضغط على إيران، في محاولة لموازنة مصالح الأوروبيين في الحفاظ على الاتِّفاق كآلية مهمة لمنع إيران من تجاوز العتبة النووية والإبقاء على مجال للتفاهم معها، والعمل في الوقت نفسه على معالجة بعض الملفات التي يراها بعض الدول الأوروبية مصدر تهديد لأمنها كالتخطيط لعمليات إرهابية على أراضيها أو إجراء تجارب صواريخ باليستية أو توسيع تدخلاتها الإقليمية بما يهدد الاستقرار في المنطقة.

4- لا شكّ أن التوازنات المحيطة بالملفّ الإيراني معقَّدة وحساباتها أسهمت في التأثير على خيارات الأطراف الأوروبية تجاه التعامل مع إيران، فهي من جهة بحاجة إلى الموازنة بين حاجتها إلى بقاء الاتِّفاق ومواجهة سلوك إيران المزعج، وهو ما لا ترضى عنه إيران وتُبدِي تمسُّكًا بالفصل بين الاتِّفاق وسلوكها وما تعتبره حقوقًا مشروعة في تطوير برامج الصواريخ الباليستية أو تعزيز حضورها الإقليمي، ومن جهة ثانية هي بحاجة إلى معالجة حاجتها إلى بقاء الاتِّفاق من خلال تقديم سَلَّة حوافز تشجيعية للإيرانيين، وفي الوقت نفسه عدم تَعرُّض العلاقات الأوروبية-الأمريكية لشرخ كبير يضرّ بمصالحها نتيجة تجاوز هذه الحوافز حدود المحاذير الأمريكية، التي لم تتوانَ عن تبنِّي سياسة جادَّة لإفشال خطة الإنقاذ الأوروبية للاتِّفاق النووي. ومن جهة أخيرة فالأطراف الأوروبية بحاجة إلى معالجة التناقضات المتعلقة بالملفّ الإيراني داخل دول الاتحاد نفسه.

سادساً: مستقبل العلاقات الأوروبية الإيرانية

يرتبط مستقبل الاتفاق النووي بصورة رئيسية بالتزام الأوربيين بتنفيذ وعودهم لإيران وبالتالي التأثير على مسار العلاقات الاوربية الإيرانية وعلى بقاء الاتفاق النووي، وفي هذا السياق يمكن الحديث عن السيناريوهات الآتية:

1- بقاء مستوى العلاقات عند حدوده الراهنة «لا قطعية ولا ضمانات أوروبية»

يجادل هذا السيناريو بأن الأوروبيين لن ينجحوا في تقديم ضمانات يمكن للنظام الإيراني من خلالها أن يواجه العقوبات الأمريكية، ورغم ذلك فإن الإيرانيين لن يخسروا علاقاتهم بالأطراف الأوربية ولن ينسحبوا من الاتفاق النووي، ويعزز هذا السيناريو:

أ- تردد الاوربيين بين الرغبة في بقاء الاتِّفاق والعجز عن حلّ القضايا الخلافية كبرنامج الصواريخ الباليستية والتدخلات الإقليمية

ب- الخلافات الأوربية تجاه تفعيل الضمانات الأوروبية ومنها آلية التبادل المالي التي خرجت في نهاية المطاف بلا إجماع وغامضةً ولا تلبي الطموح الإيراني ورُبِطَت في النهاية بعدد من الشروط الصعبة والملفات الشائكة.

ج- أنّ الأوروبيين يتعرضون لضغوط أمريكية لمَا يمثله نهج أوروبا تجاه التعامل مع إيران من تهديد لمكانة الولايات المتحدة دوليًا، لأنها قد تكون آلية محتملة لمنافسة الآلية المصرفية الدولية SWIFT بما يؤثر على المكانة الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة على الصعيد الدولي، وقد تستخدمها دول أخرى خارج أوروبا كآلية بديلة للحفاظ على تعاونها مع إيران، في الوقت نفسه قد تُستغلّ هذه الآلية لتنفيذ عمليات خارج المجال الإنساني.

د- على الجانب الإيراني يعزِّز هذا السيناريو سقف الطموح الإيراني المحدود من الخطة المتوافَق عليها مع الأوروبيين، إذ ترى إيران أن الموقف الأوروبي مهمّ في بقاء الاتِّفاق النووي حتى في ظل عدم تفعيل الضمانات المتوافق عليها، وأن المكسب السياسي من استمرار الاتِّفاق يحقِّق أهمية سياسية ودبلوماسية كبيرة لإيران، لأنه يَحُول دون تنسيق المواقف الأوروبية-الأمريكية تجاه إيران بما يكثِّف الضغوط عليها.

هـ- إن إغلاق قناة التفاهم مع الأوروبيين بمثابة تضحية مجانية من الإيرانيين، ولا بديل لذلك سوى التصعيد النووي أو الرضوخ للمطالب الأمريكية، وكلا الخيارين مكلِّف وغير مضمون العواقب.

و- لا يرغب الإيرانيون في الموافقة على الشروط الأوروبية، وأهمُّها الموافقة على اللوائح الأربع المتعلقة بالنظام المالية الدولي FATF، لِمَا قد يفرضه من قيود قانونية دولية وأممية على إيران وقياداتها الرافضين لتمرير هذه اللوائح، لتورُّطهم في عمليات غسل أموال ونشاطات غير مشروعة، من قبيل دعم ميليشيات في دول الجوار وتهريب النفط والمساعدة على التغلب على العقوبات المالية.

ز- يفتح الإبقاء على قنوات الحوار للطرفين المجال لاحتمالات مستقبلية بتغيير قد يفضي إلى سيناريو بديل كتفعيل الضمانات الأوروبية، أو تغيير الموقف الأمريكي، إذ يظلّ عامل الوقت مهمًا في ظلّ الخلافات والتناقضات المرتبطة بالملف الإيراني

على المستوى الدولي.

ح- لا تزال أوروبا نافذةً دبلوماسيةً وسياسيةً مهمة لإيران، وقد يكون دورها مؤثرًا في إقناع الإيرانيين بتفاهمات جديدة مع الولايات المتحدة، خصوصًا إذا حدث تغيير سياسي في توجُّهات الإدارة الأمريكية بعد انتخابات 2020، وقد تلعب أطراف أوروبية الدور الذي لعبته من قبل في المفاوضات النووية التي كان لأوروبا دور بارز في نجاحها، لكن هذا يتطلب مرونة من الجانبين الأمريكي والإيراني واستعدادات فعلية للتفاوض من جديد.

ط- الواضح في ظلّ تواتر التهديدات الإيرانية التي لم تخرج عن نطاق التصريحات، أنه ما دام الأوروبيون ملتزمين بالاتِّفاق النووي ولو صوريًّا فليس في جعبة إيران سوي الانتظار ما دامت قادرة على تحمُّل العقوبات وما لم يتضرر النظام بصورة كبيرة، أو قد تتجه إيران إلى الضغط عبر الإخلال ببعض بنود الاتِّفاق.

2- تفعيل الضمانات الأوروبية وانعكاساتها الإيجابية على العلاقة مع إيران

يشير هذا السيناريو إلى أن الأطراف الأوروبية أو تحديدًا دول الترويكا الأوروبية ستكون جادة في تفعيل خطة إنقاذ الاتِّفاق النووي المتفق عليها مع إيران، وهي الخطة التي تَوافَق عليها الطرفان الأوروبي والإيراني بعد الانسحاب الأمريكي من الاتِّفاق النووي، وأصبحت مرتبطة بمصداقية أوروبا والتزامها تعهُّداتها، وهو ما يعزز من علاقة أوروبا بإيران على كافة المستويات. يعزز هذا السيناريو ما يأتي:

أ. الأهميةُ الإستراتيجية للاتِّفاق النووي ودوره في حفظ الاستقرار في واحدة من مناطق تهديد أمن أوروبا، وأهمية الحفاظ على التزام إيران بنود الاتِّفاق وعدم شروعها في الخروج منه أو اللجوء إلى تعطيل بعض بنوده وإعادة تشغيل برنامجها النووي غير السلمي.

ب. الرغبة الاوروبية في خلق قنوات لتسهيل العلاقات التجارية والاقتصادية مع إيران، والرغبة في مساعدة الشركات الأوروبية الراغبة في الاستثمار في إيران.

ج. يعزِّز هذا السيناريو على الجانب الإيراني احتمال التجاوُبُ إيران مع المطالب الأوروبية المتعلقة المتعلقة ببرنامج الصواريخ الباليستية، والأنشطة الداعمة لعدم الاستقرار في أوروبا أو المنطقة.

3- الفشل في تفعيل الضمانات وتراجع علاقات أوروبا بإيران

يجادل هذا السيناريو بوجود تناقض بين التصريحات والالتزامات الفعلية الأوروبية، مما سيعمق الفجوة والثقة بين الجانبين ويؤدِّي إلى مسار متوتر من العلاقات قد ينتهي إلى تباعد بين الجانبين بمرور الوقت، يعزز هذا السيناريو ما يأتي:

أ- عدم اتِّفاق الأطراف الأوروبية كافة حول مسار واحد للتعامل مع ملف إيران، وذلك على ضوء التحفظ والتشدد تجاه عدد من الملفات كبرنامج الصواريخ الباليستية والإرهاب والتدخلات الإقليمية، ولا شك أن الرغبة الأوروبية في التفاوض حول هذه الملفات لن تُرضِي إيران وستجعل الموقف الأوروبي أقرب إلى الموقف الأمريكي، وقد تتجه إيران على أثر ذلك إلى الانسحاب من الاتِّفاق.

ب- من المرجح ألا تعادي أوروبا الولايات المتحدة، إذ لا يزال قياس حجم علاقة أوروبا بإيران في مقابل علاقتها مع الولايات المتحدة يؤكد أنه لا مجال للمقارنة، وهذا أمر مسلَّم به حتى للإيرانيين، لذا فعلى الأرجح لن تتحدي أوروبا سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران عمليًّا، فالولايات المتحدة حليف استراتيجي مهم لا غنى عنه لأوروبا.

ج- وقد تدفع المماطلة في تفعيل الضمانات الأوروبية، والرغبة في الحصول على امتيازات دون تقديم حوافز حقيقية، إيرانَ نحو موقف أكثر تَشدُّدًا، لا سيما بعد أن اتجه الأوروبيون من مرحلة الانخراط والتفاهم مع إيران في إطار خطة إنقاذ الاتِّفاق النووي، إلى ربط الموقف الأوروبي من تفعيل خطة البقاء في الاتِّفاق النووي بعدد من الملفات الرئيسية المتعلقة بسلوك النظام الإيراني.

د- إن الضغوط الأوربية قد ترفضها إيران لأنها لا تختلف عن المطالب الأمريكية، وستؤدِّي إلى انهيار مشروع النظام وتآكل خطابه، ومِن ثَمَّ تهديد شرعيته وبقائه، وقد صرَّح السفير الإيراني في لندن حميد بعيدي نجاد بأن إيران لن تقبل مبدأ القناة المالية في حالة طرح أي شرط.

هـ- وعلى الجانب الإيراني قد يخضع النظام لهيمنة التيار المتشدد، وقد تُسهِم ممارساته في تحفيز الأوروبيين على الاتجاه إلى ممارسة مزيد من الضغوط على النظام، تؤشر إلى ذلك التجاربُ الصاروخية التي يُجريها النظام والتي لا يلتفت إلى المحاذير والمخاوف الأوروبية بشأنها، إلى جانب تعزيز نفوذه الإقليمي، وعدم قَبُول التفاوض حول القضايا الخلافية، والرغبة الوحيدة في بقاء الاتِّفاق النووي، دون تقديم تنازلات تُذكَر.

و- وعلى الجانب الأمريكي يعزز هذا السيناريو أن الإدارة الأمريكية تمارس ضغوطًا واسعة النطاق على الأوروبيين من أجل ثنيهم عن معاونة النظام الإيراني، وفضلًا عن أنها تتبنى سياسة لخلق فجوة بين الأطراف الأوروبية تجاه الملف الإيراني، فإنها تتابع مِن كَثَب خطوات تفعيل أي آليات مالية لمساعدة إيران، وتهدد الأطراف التي ستتجاوز السياسية الأمريكية بالعقوبات.

خاتمــة

إن نهج أوروبا في التعاطي مع الملف الإيراني لا يخرج عن الخبرة الأوروبية السابقة خلال الأزمة النووية، فيميل إلى التهدئة وعدم التصعيد، والاعتماد على الإبقاء على خطوط مفتوحة للتواصل مع إيران واحتوائها، مع الحفاظ على إظهار استقلالية عن الموقف الأمريكي، والظهور كطرف محايد في الأزمة، والحفاظ على المصداقية كطرف شريك في اتِّفاق دولي معتمَد بقرار من مجلس الأمن الدولي رقم 2231 لعام 2015، مع استخدام إستراتيجية العصا والجزرة عبر إظهار الحفاظ على الصفقة النووية مع الضغط المتواصل لتعديل سلوك إيران، وهو ما يجعل السيناريو الأول هو الأرجح.

إيران وروسيا

دفعت التفاعلات الإقليمية والدولية المحددة للعلاقات الإيرانية الروسية الدولتين نحو مزيد من التقارب والتعاون المشترك، فعلى الصعيد الدولي شكّل الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي في شهر مايو 2018م دفعًا للعلاقات الثنائية بين إيران وروسيا بعد تبنِّي روسيا موقفًا رافضًا للانسحاب الأمريكي، ومؤكدًا التمسك بالاتفاق، وهو ما عُدّ مشتركًا بين السياسات الروسية والأوروبية قد يؤدِّي إلى تقارب روسي-أوروبي بعد التوتر الذي أصاب العلاقات بينهما نتيجة عدد من الملفات، على رأسها الأزمة الأوكرانية وقضايا التجسُّس الروسية في الأراضي الأوروبية، أما على الصعيد الإقليمي فأدي تمكُّن النظام السوري من فرض سيطرته على رقعة كبيرة من الأراضي السورية وبدء بعض الدول العربية التواصل مع نظام بشار الأسد، إلى اكتساب النظام السوري قدرًا من الشرعية، ومن ثَمّ خفتت حدة الانتقادات الدولية للوجود الإيراني-الروسي في الأراضي السورية، ممَّا يعني فتح الباب أمام وجود روسي-إيراني طويل الأمد في شرق المتوسط، الأمر الذي يستلزم تفاهمات روسية-إيرانية أكبر حول مستقبل التعاون بينهما فوق الأراضي السورية، وعلى ساحة إقليمية أخرى تجري تفاهمات روسية-إيرانية حول مستقبل الوضع في أفغانستان في ظل التواصل الإيراني مع حركة طالبان ورغبتها المعلنة في إشراك حركة طالبان في الحكومة الأفغانية القادمة، ولا شك توجد تفاهمات إيرانية روسية حول مستقبل الوضع في أفغانستان، هذه التفاعلات مجتمعةً شكّلَت طبيعة العلاقات الروسية-الإيرانية في عام 2018م. ويمكن إلقاء الضوء على تطورات العلاقات الروسية الإيرانية خلال العام 2018 من خلال تناول عدد من المحاور أهمها، تطور العلاقات الروسية-الإيرانية، أثر الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي على التعاون الروسي-الإيراني، والتعاون الإيراني-الروسي في سوريا، وتوقيع اتفاقية بحر قزوين ، وأخيرا مستقبل العلاقات الروسية-الإيرانية.

أولًا: تطور العلاقات الروسية-الإيرانية

يمكن رصد اتجاه إيران إلى تعميق علاقاتها مع روسيا في عام 2018م عبر عدة مؤشرات، من بينها حجم الاتفاقيات والتنسيقات التي تمت بين البلدين خلال هذا العام. وكانت إيران بدأت بالاتجاه نحو تقوية علاقتها مع روسيا في عام 2017، إلا أنها زادت هذا التوجه بشكل ملحوظ في عام 2018 خصوصًا بعد أن انسحبت الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة الرئيس دونالد ترامب من الاتفاق النووي، اعتراضًا على صيغة الاتفاق النووي التي تسمح لإيران باستئناف أنشطتها النووية بعد انتهاء مدة

الاتفاق وهي خمسة عشر عامًا، فضلًا عن برنامج الصواريخ الباليستية والتحرُّكات الإيرانية المزعزعة لأمن المنطقة. ومع صدور القرار الأمريكي بالانسحاب من الاتفاق النووي في مايو 2018 بعد الرفض الإيراني لتعديل الاتفاق النووي، أصبح خيار التفاوض والانفتاح على الغرب شبه مغلق أمام إيران، ما لم توافق على تعديل الاتفاق النووي، ومِن ثَمّ أصبحت روسيا هي الخيار الأول لدى إيران في تحالفاتها السياسية وتخفيف حدة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، ومن ثم كثَّفَت إيران التباحث مع روسيا حول سبل تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري لمواجهة التحركات الأمريكية ضدّ الحكومة الإيرانية، التي تهدف إلى الحد من النفوذ الإيراني في المنقطة[1]. وتتمحور العلاقات الروسية-الإيرانية في مصالح مشتركة بين الطرفين، بحيث يملك كلا الطرفين أدوات تساعده على تحقيق أهدافه في المستويات السياسي والاقتصادي والعسكري. ويمكن رصد التقارب الإيراني-الروسي في 2018 من خلال توصل الطرفين إلى اتفاقيات تهدف إلى خدمة المصالح المشتركة للبلدين، تشمل التعاون السياسي لمواجهة الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي، وزيادة التنسيق الأمني والعسكري في القضايا الإقليمية في ما يخص الوجود العسكري في سوريا وتوقيع اتفاقية بحر قزوين التاريخية، بالإضافة إلى تعزيز الاتفاقيات الاقتصادية ومواجهة العقوبات الأمريكية التي فُرِضَت على قطاعات مالية وتجارية إيرانية.

لذا تسعي طهران للاستفادة من علاقتها مع موسكو لإيجاد طرق تساعدها على المواجهة والصمود أمام العقوبات الأمريكية، إذ تُعتبر روسيا ملاذًا لإيران لتجاوز العقوبات خصوصًا في وجود التوترات الأمريكية-الأوروبية مع روسيا. ويساهم الوجود العسكري الروسي-الإيراني في سوريا في زيادة تقارب العلاقات بين الطرفين عن طريق التنسيقات العسكرية والاستخباراتية. كذلك تسعي إيران لتحفيز الروس للاستثمار في قطاع الطاقة محاولةً تغطية جزء من العجز الذي خلّفه انسحاب الشركات الأوروبية من السوق الإيرانية، إذ أعلن علي أكبر ولايتي، مستشار المرشد ومبعوثة الخاص، بعد لقائه بوتن في موسكو 13 يوليو 2018، أن روسيا تنوي الاستثمار في قطاع النفط والغاز الإيراني بما يصل إلى 50 مليار دولار، إلا أن الجانب الروسي لم يؤكّد هذه التصريحات[2]. من جانب آخر تستفيد إيران أيضًا من مواقف روسيا السياسية والداعمة لها في المنظمات العالمية، إذ استخدمت روسيا

---

(1) "Trump Pulls U.S. out of 'disastrous' Iran Nuclear Deal, to Impose 'powerful' Sanctions." May 09, 2018. Accessed January 01, 2019. http://cutt.us/mo6le.

(2) "ولايتي: روسيا مستعدة لاستثمار 50 مليار دولار في النفط الإيراني". CNN. July 12, 2018. Accessed January 02, 2019. http://cutt.us/ELaWQ.

ورقة الفيتو في فبراير 2018 لحماية إيران من القرار البريطاني الذي يُدِين طهران بعدم التزامها العقوبات الدولية المفروضة على اليمن[1].

في المقابل تعتبر روسيا إيران مدخلًا مهمًّا لتعزيز نفوذها السياسي ووجودها في منطقة الشرق الأوسط، كما أدّت العقوبات الأمريكية على إيران إلى انسحاب الشركات الأوروبية من السوق الإيرانية، ممَّا يفتح الباب أمام الشركات الروسية للاستثمار في مجال النفط والغاز والتكنولوجيا والنقل وتبادل السلع الغذائية. ولا يخفى أن روسيا حصلت على امتيازات من الأزمة الإيرانية-الأمريكية مقابل الموقف الروسي الداعم لإيران تجاه الملف النووي والوجود الإيراني في سوريا، وقد تكون اتفاقية بحر قزوين التاريخية التي وُقّعت في 2018م واحدًا من الامتيازات التي حصلت عليها روسيا في السنة المنصرمة.

ثانيًا: أثر الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي على التعاون الروسي-الإيراني

بعد إعلان الإدارة الأمريكية قرار الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني «5+1» الذي تم الاتفاق عليه في عام 2015 بين إيران والولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا وألمانيا وبريطانيا، نددَت موسكو بشدة بإعلان الولايات المتحدة الانسحاب من الاتفاق النووي وإعادة فرض عقوبات اقتصادية على طهران، وأعلنت أنها تدعم الموقف الإيراني، لا سيَّما أن جميع أطراف الاتفاق تؤكد التزام إيران تعهداتها. وأكدت وزارة الخارجية الروسية في بيانٍ لها، أن الكرملين سيتخذ كل التدابيرِ اللازمة لحماية التعاون الاقتصادي مع طهران بما يتوافق مع بنود الاتفاق النووي، كما وعدت بالعمل مع أطراف الاتفاق

(1) "إيران: الفيتو الروسي حول اليمن فشل جديد لواشنطن". An-Nahar. February 27, 2018. Accessed December 30, 2018. http://cutt.us/HMi6Y

لإيجاد الحلول المناسبة لاستمرار التبادل التجاري مع إيران[1].

في المقابل أثنى علي أكبر ولايتي على موقف روسيا من الاتفاق النووي داعيًا موسكو إلى زيادة التعاون السياسي والاقتصادي بين البلدين، وذلك خلال زيارته روسيا في يوليو 2018. وذكر ولايتي أن بوتن أخبره عن عزم روسيا الاستثمار في قطاع الطاقة الإيراني بمبلغ 50 مليار دولار، فيما نفت موسكو تصريحات ولايتي، وأكد وزير النفط الروسي أن روسيا تعتزم مقايضة إيران "السلع مقابل النفط" بحيث تورد روسيا إلى إيران بضائع مقابل النفط الإيراني. وسبق أن وقّعت إيران وروسيا اتفاقية مقايضة في مايو 2017، تتيح بموجبها تصدير بضائع روسية إلى إيران بقيمة 45 مليار دولار سنويًا مقابل النفط الإيراني، إلا أن الاتفاقية لم تنفذ من ذلك الوقت حتى الآن، كما أن من المتوقع عدم قدرة الطرفين على المضي قدمًا في اتفاقية المقايضة، نظرًا إلى حجم التبادل المتواضع بين البلدين الذي لم يتجاوز مليارَي دولار في 2016، كما لا يمكن للشركات الروسية العالمية أن تخاطر بدخول السوق الإيرانية خشية فرض واشنطن عقوبات عليها، والدليل على ذلك انسحاب شركة "روس نفت" الروسية من السوق الإيرانية[2].

مِن ثَمّ لا تملك روسيا ما تقدّمه لطهران سوى المعدات والأسلحة والتقنيات المتواضعة، كما لن تستطيع روسيا أن تقدّم كثيرًا اقتصاديًا أو ماليًا لإيران في المرحلة الحالية والقريبة على أقل تقدير، إذ لن تخاطر موسكو التي تواجه أزمات اقتصادية جراء العقوبات المفروضة عليها من الولايات المتحدة والدول الأوروبية بأن تعرّض اقتصادها لضغوطات إضافية، وبذلك تصبح خيارات روسيا في مساعدة طهران اقتصاديًا محدودة ومنحصرة في مساعدتها في التهرب من العقوبات بطرق غير مباشرة. ولوحظ ذلك من خلال الشبكة المكونة من ستة أفراد وثلاثة كيانات إيرانية وروسية أعلنت الخزانة الأمريكية الكشف عنها في 20 نوفمبر 2018، أحد هذه الكيانات شركة روسية تابعه لوزارة الطاقة الروسية "شركة برومسيريو إمبورت".

هذا وأوضح البيان أن الخزانة الأمريكية فرضت عقوبات على أعضاء الشبكة التي كُشف عنها لتورُّطهم في نقل ملايين من براميل النفط الإيراني إلى الحكومة السورية وتحويل الأموال بعد ذلك إلى فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني ليؤدي دوره بتحويل هذه الأموال إلى جماعة مسلحة في فلسطين (جماعة حماس)

---

(1) Reid, David. "Russia Slams US Sanctions against Iran, Promises to save Nuclear Deal." August 07, 2018. Accessed January 08, 2019. http://cutt.us/p30fZ.

(2) شمس, أحمد. "الإستراتيجية الإيرانية لمواجهة العقوبات الأمريكية: الآليات واحتمالات المستقبل." International Institute for Iranian Studies. November 29, 2018. Accessed January 08, 2019. http://cutt.us/5iNzO.

ولبنان (حزب الله)[1].

يشكّل الملف النووي أحد أهم أركان العلاقات الروسية الإيرانية، وعلى الرغم من دراية إيران بأن الدعم الروسي لن يحل الأزمة الاقتصادية التي خلفتها العقوبات الأمريكية، فإنها تعتمد على روسيا في تخفيف حدة الأزمة إلى جوار كل من الصين والاتحاد الأوروبي وعدد من دول الجوار الإقليمي، كما تعتمد إيران على روسيا في وقف القرارات الأممية ضدها في مجلس الأمن، وقد أظهرت روسيا صلابة كبيرة في الدفاع عن إيران باستخدامها حق الاعتراض " الفيتو" لمنع صدور قرارات إدانة جديدة بحق إيران. كذلك تنظر طهران إلى موسكو كشريك سياسي حيوي لها في الإبقاء على الاتفاق النووي وداعم لها في المنصات الدولية، وأيضًا طرف مهم في إيجاد طرق للالتفاف على العقوبات الأمريكية، بالإضافة إلى التعاون العسكري الكبير بين الجانبين في الملف السوري. لذا سارعت طهران إلى التنسيق مع الجانب الروسي في 2018، لوضع خطط وسيناريوهات للتعامل مع العقوبات الأمريكية وسبل إيجاد طرق تجاوز هذه العقبات. من جانب آخر يعتبر الروس الاتفاق النووي فرصة سياسية واقتصادية تدفع بهم إلى التقارب مع الدول الأوروبية المناهضة للموقف الأمريكي من الاتفاق النووي، وتدفع بعجلة تنمية الصادرات الروسية من التقنيات والأسلحة والمعدات الثقيلة إلى إيران.

ثالثًا: التعاون الإيراني-الروسي في سوريا

على الرغم من اختلاف التوجهات الروسية والإيرانية في سوريا، والمساعي الأمريكية-الإسرائيلية لاحتواء روسيا لمحاولة تغيير موقفها تجاه الوجود الإيراني في سوريا، واللقاءات التي جمعت بين رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو والرئيس الروسي فلاديمير بوتن في 11 يوليو 2018، والذي عُقد في موسكو[2]، وتلاه لقاء بين بوتن ورئيس الولايات الأمريكية المتحدة دونالد ترامب في 16 يوليو 2018 في هلسنكي، إذ ركزت اللقاءات على مناقشة الوجود الإيراني وميليشيات حزب الله في سوريا والاتفاق النووي[3]، فطالبت إسرائيل والولايات الأمريكية المتحدة من موسكو بالضغط على طهران لسحب القوات الإيرانية وميليشيات حزب الله من الأراضي السورية، فإن الموقف الروسي تجاه الوجود الإيراني في سوريا لم يتغير

(1) "U.S. Department of the Treasury." Role of the Treasury. November 20, 2018. Accessed January 07, 2019. http://cutt.us/wN4P3.

(2) David. "Netanyahu Says Putin Agreed to Restrain Iran in Syria." The New York Times. July 12, 2018. Accessed January 01, 2019. http://cutt.us/SboaW.

(3) Wintour, Patrick. "Helsinki Summit: What Did Trump and Putin Agree?" The Guardian. July 17, 2018. Accessed January 01, 2019. http://cutt.us/47qqZ

لصالح أمريكا وإسرائيل، بحيث لم تنجح أمريكا في تقديم مغريات كافية لتجعل موسكو تغير موقفها تجاه طهران، كرفع العقوبات عن روسيا أو غيرها، كما أنه لا توجد رغبة روسية حقيقية في إقصاء إيران من الوجود في روسيا، على الأقل في المرحلة الحالية، لأن وجود القوات الإيرانية على الأرض يساعد روسيا في تمكين القوات السورية من إعادة السيطرة على المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة حتى الآن، مما جعل روسيا تميل إلى الكفة الإيرانية واتخاذ خيار التقارب أكثر مع طهران في الملف السوري.

وانعكس هذا التقارب على الأرض في زيادة التنسيق الإيراني-الروسي في سوريا لمواجهة الضربات الإسرائيلية التي تستهدف القوات الإيرانية في الأراضي السورية، إذ نفَّذَت إسرائيل عددًا كبيرًا من الغارات الجوية على مواقع إيرانية في سوريا استهدفت قيادات عسكرية تابعة لحزب الله وإيران وقتلت ما يزيد على 50 شخصًا من بينهم إيرانيون، بالإضافة إلى استهداف مخازن أسلحة ومطارات عسكرية ومواقع تابعة للحرس الثوري وميليشيات حزب الله. وقد أدَّى إسقاط إسرائيل طائرة جنود روسية كان على متنها 15 عسكريًا إثر قصف خاطئ للدفاعات الجوية السورية كانت تحاول فيه استهداف طائرات إسرائيلية إلىً الإسراع بتحديث روسيا منظومة الدفاع الجوي السورية[1]. في المقابل استخدمت روسيا لهجة التصعيد ضدّ الغارات الإسرائيلية في سوريا، كما حذرت وزارة الخارجية الروسية مرارًا من أن سلاح الجو الروسي سيردّ على الهجمات الإسرائيلية على الأراضي السورية، ومع استمرار الغارات الإسرائيلية دُفعت روسيا إلى تزويد قواتها في سوريا بصواريخ إس-300 لدعم القوات السورية والحد من الهجمات الإسرائيلية على الأراضي السورية، إلا أن الهجمات الإسرائيلية استمرّت على مواقع تابعة لإيران وحزب الله ولكن بوتيرة أقلّ وأكثر دقة مقابل صمت روسي[2].

من جانب آخَر استمرت محادثات أستانة التي بدأت في 2017 بين الدول الضامنة لعملية أستانة (روسيا - إيران - تركيا)، لزيادة التنسيق بين جميع الأطراف لحلّ الأزمة السورية. وتركزت المحادثات بين الأطراف الثلاثة على وقف إطلاق النار في مناطق خفض التوتر مثل إدلب، وتشكيل لجنة لصياغة الدستور السوري وتبادل الأسرى والإفراج عن المعتقلين وضمان عودة اللاجئين السورين وإعادة إعمار سوريا، إذ جرت ثلاثة اجتماعات للدول الضامنة لأستانة في 2018، هي محادثات

---

(1) "عشرات الضربات الإسرائيلية على سوريا في 2018". December 26, 2018. Accessed January 06, 2019. http://cutt.us/6mBcs.

(2) "Russia Completes Delivery of S-300 System to Syria." Reuters. October 02, 2018. Accessed January 02, 2019. http://cutt.us/mbQik.

أستانة 9 و10 و11، إلا أن المحدثات لم تسفر عن حل الأزمة السورية، بحيث اختُتمت اجتماعات الجولة 11 من محادثات الدول الضامنة في 29 نوفمبر 2018 بإخفاق تامّ في تحقيق أي تقدُّم ملموس لاتخاذ قرارات محددة بشأن منطقة خفض التصعيد في إدلب وتشكيل اللجنة الدستورية. وفي ختام الجلسة أعرب المبعوث الأممي الخاصّ إلى سورية ستيفان دي ميستورا عن أسفه لعدم توصُّل إيران وروسيا وتركيا إلى تحقيق تقدُّم في تشكيل اللجنة الدستورية، قائلًا: "كانت هذه المرة الأخيرة التي يُعقد فيها اجتماع في أستانة عام 2018، ومن المؤسف للشعب السوري أنها كانت فرصة مُهدَرة للإسراع بتشكيل لجنة دستورية ذات مصداقية ومتوازنة وشاملة يشكّلها سوريون ويقودها سوريون وترعاها الأمم المتحدة"[1].

ومن خلال النظر إلى هذه المعطيات يتبين لنا وجود تقارب عسكري على الأراضي السورية واختلاف سياسي بين الجانبين، بحيث تسعى روسيا إلى التوصل إلى حلّ سياسي في الأزمة السورية واستعادة الحكومة السورية جميع المناطق الخارجة عن السيطرة، وبذلك يتمكن النظام السوري وروسيا من التخلي عن المساعدات العسكرية التي تقدمها إيران وقوتها التابعة لها على الأرض، وتحقّق موسكو انتصارًا سياسيًّا بحل الأزمة السورية، وهو الأمر الذي يزعج الجانب الإيراني، لذا ساعد تأخير العملية السياسية في سوريا القوات الإيرانية والتابعة لها على البقاء فترة أطول في الأراضي السورية، وأعطى المجال لطهران لتثبيت أقدامها داخل سوريا عن طريق توقيع اتفاقيات أمنية وعسكرية واقتصادية مع الحكومة السورية. وقد ساعدت اتفاقية بحر قزوين التي وُقّعت في 2018 على تأخير انسحاب إيران من سوريا، وذلك مقابل الفوائد الاقتصادية المستقبلية التي حصلت عليها روسيا من هذا الاتفاق.

رابعًا: توقيع اتفاقية بحر قزوين

بعد أكثر من 20 عام على المفاوضات بين دول بحر قزوين الساحلية (إيران - روسيا - كازاخستان - أذربيجان - تركمانستان) على تقسيم ثروات بحر قزوين، توصلت الدول الخمس في 12 من أغسطس 2018 إلى توقيع معاهدة بشأن النظام القانوني لبحر قزوين في ظل وضع متأزم لإيران[2]. ويتمحور النزاع بين دول قزوين الساحلية حول تصنيف «قزوين» بحرًا أم بحيرة، لأن هذا يحدّد نوع القانون الذي يخضع له

(1) "The Failure of the Astana Talks on Syria to Achieve Any Tangible Progress." Ahval. November 29, 2018. Accessed January 07, 2019. http://cutt.us/9O7Fx.

(2) Greenwood, Phoebe. "Landmark Caspian Sea Deal Signed by Five Coastal Nations." The Guardian. August 12, 2018. Accessed January 08, 2019. http://cutt.us/gyvCi.

بحر قزوين. وتُعتبر هذه الاتفاقية تاريخية من حيث المدة الزمنية التي استغرقتها المباحثات بين الدول الخمس التي استمرت أكثر من 20 عامًا، نظرًا إلى ما يمتاز به بحر قزوين من ثروات كبيرة ومساحة واسعة إذ يُعتبر أكبر بحر مُغلَق في العالَم، إذ تقدَّر ثروة قزوين من المحروقات بـ48 مليار برميل من النِّفْط و9 تريليونات متر مكعَّب من الغاز الطبيعي[1]. جدير بالذكر أن هذه المعاهدة تسمح بالوجود العسكري والملاحة التجارية فقط للدول المتشاطئة لبحر قزوين عبر رفع أعلام الدول، كما تمنع أن يكون إقليم أي من دول قزوين الساحلية منصة لدولة خارجية تهدف إلى تنفيذ عمليات عسكرية ضدّ دوله ساحلية أخرى. ونصّت أيضًا المعاهدة على أنه يُسمح للدول المتشاطئة الاستفادة من الثروات في منطقتها التي سيتم الاتفاق عليها فقط، وفي حال وجود خلاف حول حقل أو ما شابه فإنه يستفاد منه بشكل مشترك أو لا يستفيد منه أحد[2]. بالطبع كان لهذا الاتفاق آثار كبيرة على العلاقات الإيرانية-الروسية على المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية، كما يحجّم تدخُّل القوى غير الساحلية في منطقة بحر قزوين. ووقَّعَت إيران اتفاقية بحر قزوين بشكل مفاجئ على الرغم من وجود نقاشات مجتمعية حول حقوق تاريخية لإيران في بحر قزوين منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، وتَبنَّت حينها موقفًا يقوم على المطالبة بـ20% من بحر قزوين، ثم جاء التوقيع على الاتفاقية ليضع الحكومة الإيرانية في أزمة

(1) Oliver Carroll Moscow. "Russia Is about to Sign a Deal That Will Give It a Huge Military and Economic Boost." The Independent. August 10, 2018 Accessed January 07, 2019. http://cutt.us/kHJaY

(2) "چند سناریو برای گرفتن سهم خزر". روزنامه شهروند. http:// August 13, 2018. Accessed January 08 ,2019 cutt.us/HMjyG

تاريخية، إذ انتهكت الدستور الإيراني نظرًا إلى عدم تمرير الاتفاقية على البرلمان الإيراني للتصديق عليها، وعدم الكشف عن بنود الاتفاقية يثير كثيرًا من التساؤلات. هذه الأجواء التكتمية على بنود الاتفاقية وعدم تصويت البرلمان عليها يوحيان بأن الاتفاقية تضرّ بالمصالح الإيرانية، وأن الحكومة الإيرانية عمدت إلى اتخاذ هذا النهج لعدم إثارة الشارع الإيراني. إلا أن الإيرانيين لم ينطلِ عليهم خطاب روحاني الذي خرج وتحدث عن امتيازات أمنية حصلت عليها إيران مقابل توقيع الاتفاقية، إذ إن روحاني تحدث عن إفشال إيران مخططات أمريكية تسعى لنشر قواتها في بحر قزوين أو إقواعد عسكرية هناك. والحقيقة أن الولايات المتحدة لم تعلن من قبل أي نية لبناء قواعد عسكرية في إحدى دول بحر قزوين، كما لا يمكن وصول أي قوات بحرية أمريكية إلى أكبر بحر مغلق في العالَم[1]، مما جعل الإيرانيين يشعرون أن الحكومة أقدمت على بيع جزء من حصة إيران لروسيا، إذ احتشد عدد من المحتجين أمام البرلمان الإيراني تعبيرًا عن سخطهم على الاتفاقية، واستخدم آخرون موقع تويتر للتعبير عن ذلك من خلال هاشتاغ «#CaspianSeaSellOut»[2]. ويكمن سبب السخط الشعبي في أن إيران وقَّعَت الاتفاقية دون حلّ مشكلة حصتها مع أذربيجان وتركمستان، بينما استطاعت روسيا أن تحدِّد حصتها من مساحة بحر قزوين، التي تقدر بـ17%. في السابق كانت إيران تطالب بحقها من البحر وثرواته بنسبة 20%، ومع توقيع هذه الاتفاقية فإن من المتوقع أن لا تزيد حصة إيران على 11% من إجمالي مساحة وثروات البحر[3]. وبذلك حصلت روسيا على امتيازات أكبر من التي حصلت عليها إيران، إذ إن روسيا اليوم قادرة على بدء الاستثمار في بحر قزوين، في الوقت الذي لا تزال إيران فيه تتنازع مع دول جنوب بحر قزوين على حصتها، مما لا يسمح لطهران بالبدء في أي اعمال استثمارية. مما يدلّ على أن التحركات الأمريكية في 2018 ضدّ التصرفات الإيرانية المزعزعة لأمن المنطقة، أسهمت بشكل كبير في جعل إيران تتخلى عن مطالبات تاريخية كانت تعتبرها جزءًا من الهُوية الإيرانية مقابل موقف روسي داعم لها في مواجهة التحركات الأمريكية، بحيث طالبت الحكومة الأمريكية طهران بتعديل سلوكها في المنطقة وأن تنسحب من الدول الإقليمية خصوصًا سوريا، وأن توقف برنامجها الصاروخي، الأمر الذي جعل طهران تستشعر الخطر وقدرة الولايات المتحدة على تغيير موقف موسكو

(1) "روحانی: ایران در کنوانسیون خزر امتیازات خاصی گرفت/ آمریکا "پل مذاکره" را خراب کرده است - اخبار تسنیم." Tasnim News Agency. August 15, 2018. Accessed January 10, 2019 http://tn.ai/1803199

(2) TRTWorld. "Some Iranians Are Not Happy with the Caspian Agreement, Why?" Discrimination against Muslims Spikes in France, England. August 23, 2018. Accessed September 04, 2018. http://cutt.us/ragXg

(3) "روحانی: ایران در کنوانسیون خزر امتیازات خاصی گرفت/ آمریکا "پل مذاکره" را خراب کرده است - اخبار تسنیم." Tasnim News Agency. August 15, 2018. Accessed September 04, 2018. http://tn.ai/1803199

تجاه طهران. لذا اتجهت الحكومة الإيرانية إلى تقديم تنازلات لروسيا مقابل عدم الانصياع للمطالب الأمريكية، لتظهر أمام الشعب في موقف الحكومة القوية التي لا تقبل أن تخضع. إلا أن الشعب الإيراني بدا مدركًا سياسة حكومته، فأعرب كثير منهم عن غضبه الشديد من الاتفاقية التي لم يُعلَن عن بنودها حتى هذا اليوم. ولأهمية الاتفاقية للجانب الروسي لما ستجنيه من عوائد اقتصادية في المستقبل، لن تمانع روسيا من توقيع اتفاقيات أمنية مع طهران تضمن لها استمرار وجود قواتها على الأراضي السورية وإشراك إيران في الحل السياسي في سوريا.

خامسًا: مستقبل العلاقات الروسية-الإيرانية

من خلال تحليل معطيات تطوُّر العلاقات بين البلدين في 2018 يمكن استشراف سيناريوهات العلاقة على النحو الآتي:

1- تنامي التعاون الروسي - الإيراني

يعني هذا السيناريو أن العلاقات الروسية الإيرانية سوف تواصل تطورها، وذلك على ضوء عدد من المؤشرات أهمها:

أ- الموقف الروسي الرافض لمحاولة الولايات المتحدة تقويض الاتفاق النووي والتزامها بقرارات الشرعية الدولية الخاصة بالاتفاق.

ب- تعرض روسيا لعقوبات مماثلة من جانب الولايات المتحدة ومن ثم الرغبة في إضعاف الموقف الأمريكي تجاه إيران في إطار التنافس بين البلدين على المستوى الدولي.

ج- المصلحة الإستراتيجية التي تجمع كل من إيران ورسيا على الساحة السورية، والتعاون الوثيق على كافة المستويات العسكرية والأمنية والسياسية.

د- حاجة روسيا إلى توثيق التعاون مع إيران في قطاع الطاقة، والاستفادة من مكانة إيران كمنتج دولي مهم.

هـ- التعاون الروسي الإيراني الوثيق في مجال الطاقة النووية.

و- الموقف الأوروبي والصيني المتفق مع التوجهات الروسية بشأن الملف الإيراني وبشأن أولوية الحفاظ على الاتفاق النووي ما دام يفي بغرضه.

2- تراجع التعاون الروسي - الإيراني

ويعني هذا السيناريو تراجع العلاقات بين البلدين، ووجود خلافات بين البلدين، واحتمال تأثر العلاقات سلبا بين الجانبين. ويعزز هذا السيناريو عدد من المؤشرات:

أ- مخاوف الشركات الروسية من الاستثمار في السوق الإيراني خشية العقوبات الأمريكية.

ب- توقف الدعم الروسي لإيران في مواجهة العقوبات الأمريكية عند حدود التصريحات، وعدم اتخاذ خطوات متطورة تجاه تطوير العلاقات لا سيما على المستوى الاقتصادي.

ج- وجود خلافات بين الطرفين على الساحة السورية، لا سيما بعد أن استعاد النظام السوري سيطرته على أغلب المناطق، وتقويض وجود تنظيم داعش إلى حد كبير.

د- احتمال اتجاه إيران إلى خيارات تصعيدية، مثل العودة لتخصيب اليورانيوم لا سيما في ظل التردد الأوروبي في تقديم مساعدات لإيران، أو اتجاه الولايات المتحدة للدخول في صفقة تتضر بها العلاقات الروسية الإيرانية.

3- بقاء العلاقات عند حدودها الراهنة

ويعني هذا السيناريو أن العقوبات الأمريكية ستظل قيدا على تطور العلاقات الاقتصادية الروسية مع إيران، وأن التعاون سيستمر في عدد من الملفات في سوريا أو في منطقة شرق ووسط آسيا، ويعزز هذا السيناريو عددًا من المؤشرات أهمها:

أ- وجود توازن في حاجة الطرفين إلى بعضهما البعض، فهناك حاجة موحدة إلى نظام دولي متعدد الأقطاب.

ب- هناك سياسة مشتركة فيما يتعلق بملف الطاقة.

ج- هناك تعاون في الملف السوري لا سيما تجاه تمكين النظام من السيطرة على منطقة أدلب، وتثبيت أركان النظام.

د- استمرار إيران في التمسك بالاتفاق النووي وفق صيغة 4+1.

وعلى الأرجح أن بقاء العلاقات عند حدودها الراهنة هو السيناريو الأرجح خلال الفترة القادمة.

إيران والصين

تحفَّظت الصين على قرار الولايات المتحدة استئناف العقوبات ضدّ إيران عام 2018، بعد أن أعلنت إدارة ترامب قراراها الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني في شهر مايو. وعارضت وزارة الخارجية الصينية رسميًا فرض العقوبات على إيران، وأعلنت أن بكين ستواصل التجارة معها[1] غير أن العقوبات أعاقت الاستثمارات الصينية في قطاع الطاقة الإيراني، وأبطأت معاملاتها المالية الأخرى معها، فيما حافظت بكين على سلسلة اتفاقيات للتعاون الاقتصادي مع طهران، واستمرت تجارة السلع الأساسية بين البلدين. وسوف يتم تناول تفاعلات العلاقات الصينية الإيرانية من خلال عدد مكن المحاور أهمها، طبيعة العلاقات بين الصين وإيران، وتأثير انعدام الشفافية النقدية في إيران على تجارتها مع الصين، وتباطؤ التعاون في مجال النفط والغاز، وفرص حصول إيران على عضوية في منظمة شنغهاي للتعاون، وأخيرا، سيناريوهات العلاقات الصينية-الإيرانية.

أولا: طبيعة العلاقات بين الصين وإيران:

تقيّدت الصين بنظام العقوبات، لتفادي اتخاذ الولايات المتحدة إجراءات ضدّ شركاتها، إلا أنها عارضت جهود واشنطن لفرض إملاءات على سياسة الصين الاقتصادية مع إيران[2]. وقد أدّى التباين في نهج الصين تجاه العقوبات إلى خلق سياسات متفاوتة تجاه إيران، إذ ظلّت الصين أحد أهم شركاء إيران التجاريِّين، ويستثمرُ عديدٌ من الشركات الصينية في إيران، وتغمر البضائع الصينية الأسواق الإيرانية. واحتفظ البلدان بعلاقات عسكرية وثيقة عام 2018، إذ تبادل ضباطٌ من القوات البحرية والبرية والجوية من كلا البلدين الخبرات العسكرية، وتوسعوا في تدريباتهم الدفاعية، وبذلوا جهودًا مشتركة، لتعزيز قدراتهم على مكافحة الإرهاب[3]، غير أن الصين توقفت عن منح إيران قروضًا واستثمارات كبيرة، ممَّا أدَّى إلى إلغاء انضمام إيران إلى مبادرة «حزام واحد - طريق واحد» الصينية، فقبل استئناف العقوبات على إيران، كانت الصين تُعَدّ إيران شريكًا محوريًّا في هذه المبادرة، لذا

---

(1) "China Says It Will Continue Iran Trade Despite New US Sanctions," NDTV, November 5, 2018, https://www.ndtv.com/world-news/china-says-it-will-continue-iran-trade-despite-new-us-sanctions-1943194

(2) "Lack of Trust by Iran Toward Russia, China is Reciprocal," IRDiplomacy, October 11, 2018, http://www.irdiplomacy.ir/fa/news/1979231/بی-اعتمادی-به-روسیه-و-چین-از-سوی-ایران-متقابل-است

(3) "Iranian Army Commander, Chinese Military Delegation Meet in Tehran," Tasnim News Agency, June 3, 2018, https://www.tasnimnews.com/en/news/2018/07/03/1767239/iranian-army-commander-chinese-military-delegation-meet-in-tehran

وافقت على تخصيص مبلغ 35 مليار دولار، بهدف تمويل اقتصاد إيران، ومنحها قروضًا. وهو الذي حصلت إيران بموجبه على قرض بقيمة عشرة مليارات دولار، واتفاقات بقيمة 15 مليار دولار لمشروعات البنية التحتية ومشروعات الإنتاج في عام 2017[1]، كما أن الصين تجاوزت إيران من أجل الاستثمار في مشروع الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني، وفي محطات إعادة تصدير النفط في جنوب الخليج العربي[2]. وكان من المقرر أن يصل حجم التبادل التجاري المتوقع بين الصين وإيران إلى 50 مليار دولار في عام 2018، أي ما يزيد على العام السابق بحدود الخُمُس، غير أن العقوبات حالت دون أن تعدّل إيران اختلال الميزان التجاري، ما قيمته سبعة مليارات دولار مع بكين[3] ورفضت بكين فتح أبواب أسواقها أمام الواردات الإيرانية، ومنعت العقوبات طهران من مطالبة بكين بالدخول في تجارة عادلة[4]، إلا أن الفساد في إيران -الذي أدَّى إلى عقد اتفاقيات ترخيص مربحة مع شركات صينية- عرقل قدرة طهران على تعديل الخلل في ميزانها التجاري[5]. كذلك فرضت بكين أنظمة تجارية صارمة على قطاع تصنيع السيارات الإيراني من خلال توقيع اتفاقية لتصدير سيارات «داماي» الصينية إلى إيران، مقابل إطلاق خط تجميع محلّي في إيران يتضمن 80% من القطع الصينية، في حين تجاهلت الصين إصرار إيران على إنتاج نفس القطع بسعر أقل[6]. كذلك تمسّكت الشركات الصينية باتفاقيات التصدير بعيدة الأمد مع إيران في مجالات وسائل النقل والإلكترونيات وأجهزة الهاتف المحمول والأجهزة المنزلية، إلا أنها رفضت السماح للمصانع الإيرانية بالدخول إلى الصين[7]. وامتدت هذه السياسة الصينية الصارمة إلى قطاع البتروكيماويات في إيران، إذ فرضت قيودًا مالية ومصرفية على التجارة غير النفطية في إيران التي تشمل منتجاتها البتروكيماوية على الرغم من محاولة إيران تعويض عجزها عن البقاء كمورّدٍ رئيسي للنفط إلى الصين من خلال تصدير

(1) "China Provides $10 Billion Credit Line to Iran," The New Arab, September 16, 2017, https://www.alaraby.co.uk/english/news/2017/9/16/china-provides-10-billion-credit-line-to-iran

(2) Asif Amin, "Why Saudi Arabia's Interest in CPEC, BRI is Good News," China Daily, October 12, 2018, http://www.chinadaily.com.cn/a/201810/12/WS5bc047a4a310eff3032820f6.html

(3) "Iran's Trade Deficit Factors Examined," Financial Tribune, August 5, 2017,https://financialtribune.com/articles/domestic-economy/69721/iran-s-trade-deficit-factors-examined

(4) "Import to Iran Markets of Chinese Car with 130 to 200 Million Tooman Price Tags," Fars News Agency, March 6, 2018.

(5) "The Day Iranian Product Lost Its Currency," Fars News Agency, March 28, 2018.

(6) "Import to Iran Markets of Chinese Car with 130 to 200 Million Tooman Price Tags," Fars News Agency, March 6, 2018.

(7) "China's Efforts to Easily Lead Post-Sanction Era," IRDiplomacy, June 6, 2018.

منتجات البتروكيماويات إليها[1]. وحاولت طهران من جديدٍ إقناع بكين أنها تستطيع بيعها منتجات غير نفطية أخرى منخفضة التكلفة، مثل: تقنيات النانو، والأعشاب الطبية، والتوابل، والزعفران، والسجاد، والمصنوعات اليدوية، والجلود، والملابس[2] إلا أن حجم صادرات إيران من هذه المنتجات إلى الصين ظل ضئيلًا نسبيًّا، وكان نحو 65%، ممَّا وصفته طهران بصادرات غير نفطية لدولٍ مثل الصين، يشمل منتجات الغاز المُسال والبتروكيماويات. أما الـ35% المتبقية من صادرات إيران غير النفطية، فتشمل المعادن لا المنتجات المصنوعة محلِّيًّا[3].

ثانيًا: تأثير انعدام الشفافية النقدية في إيران على تجارتها مع الصين:

وعدت طهران بسنّ لوائح استيراد وتصدير جديدة، لدعم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المنتجين الإيرانيين، الذين يتطلّعون إلى دخول الأسواق الصينية عام 2018، غير أن بكين فرضت مزيدًا من القيود على التعاملات النقدية الإيرانية، وعزت السبب في ذلك إلى انعدام الشفافية في القطاع المصرفي الإيراني.

وكان من المقرر أن ينهي بنك «كونلون» -القناة الصينية الرئيسة للتعاملات مع إيران- مدفوعات إيران أواخر 2018[4]. وقد خلص تقريرٌ برلماني إيراني لاحق إلى أن إيران لم تنخرط انخراطًا فعّالًا مع الأسواق المالية الدولية، ولم تتمكن من الإبقاء على أعمالها التجارية المتينة مع الصين في ظل العقوبات[5].

ودفع هذا التقرير طهران للانضمام إلى «مجموعة العمل المالي» وهي هيئة حكومية دولية، تضع معايير للصرافة الدولية. وقد كان قرار إيران بضبط غسيل الأموال ومكافحته للالتزام بلوائح «مجموعة العمل المالي» نتيجة مباشرة للتعاون المشترك بين الصين وروسيا لمكافحة غسيل الأموال الإيراني، إذ لم تكتفِ موسكو وبكين بحظر التعامل مع البنوك الإيرانية الكبرى التي تعمل على أراضيهماَ فحسب،

---

(1) "Changing Route to Petrochemical Products from China to South America," Fars News Agency, March 3, 2018.

(2) "Iran's Trade Surplus at $2bn in March-October 2018," Press TV, December 2, 2018, https://www.presstv.com/Detail/2018/12/02/581785/Irans-trade-surplus-at-2bn-MarchOct-2018 "China is Largest Importer of Shoes and Clothing," Fars News Agency, March 2, 2018.

(3) "Changing Route to Petrochemical Products from China to South America," Fars News Agency, March 3, 2018.

(4) Chen Aizhu, Shu Zhang, "As US Sanctions Loom, China's Bank of Kunlun to Stop Receiving Iran Payments," Reuters, October 23, 2018.

(5) "Vague Future of Economic Ties Between Iran and the Southeast Asian Countries Under the Shadow of Sanctions," IRDiplomacy, December 30, 2018, http://www.irdiplomacy.ir/fa/news/1980846/آینده-مبهم-روابط-اقتصادی-ایران-و-کشورهای-جنوب-شرق-آسیا-در-سایه-تحریم-ها

بل حظرت شبكات أموال أو تأمين إيرانية أخرى[1].

واعتقدت إيران أنها ستستطيع تعزيز تجارتها مع الصين، بانضمامها إلى «مجموعة العمل المالي» غير أن موافقة البرلمان على السماح لإيران بالانضمام إلى اتفاقية مكافحة تمويل الإرهاب لم تُسْهِم كثيرًا في تيسير التجارة مع الصين، على الرغم من التكلفة الباهظة التي تكبدتها إيران في إعادة تنظيم قوانينها السابقة للامتثال لبنود اتفاقية مكافحة تمويل الإرهاب، إذ رفض عديدٌ من المؤسسات الخاصة الصغيرة والمتوسطة في إيران أن تخضع لرقابة المعايير الدولية الصارمة بموجب اتفاقية مكافحة تمويل الإرهاب، وتوقفت عن التعامل مع مؤسسات مماثلة لها في الصين، ممَّا بدّد أمل طهران في استخدام هذه المؤسسات كمحرك للنمو خلال فترة العقوبات[2]. وعلى أثر ذلك، فشلت إيران في زيادة الاستثمارات الخاصة مع نظرائها الصينيين، أو في تعزيز الدبلوماسية الشعبية بين البلدين للالتفاف على العقوبات.

ويزور 80 ألف صيني إيران سنويًّا، ومئات الآلاف من الإيرانيين يزورون الصين أيضًا، ممَّا جعل إيران تطمح إلى استخدام هذا الأمر، لتعزيز الروابط الاقتصادية بينهما[3]. وواصلت الصين مطالبة إيران بتلبية المعايير النقدية الدولية التي تتبعها الشركات الصينية الخاصة في حال أرادت توثيق العلاقات التجارية، وتجاهلت طلب طهران بأن تشجع تلك الشركات على العمل مع إيران، على الرغم من عجزها عن تلبية تلك المعايير. وفي الوقت نفسه، عقدت الصين وإيران محادثات مع روسيا وتركيا، لتسهيل استخدام نظام تحويل الأموال الروسي (SPFS) الذي طوّرته موسكو، ليكون بديلًا عن نظام «سويفت». وليس واضحًا إذا ما كانت هذه المحادثات ستؤدي إلى اتخاذ تدابير لاستبدال الدولار الأمريكي في المعاملات المالية الدولية، إلا أنها تمنح لإيران أملًا في الالتفاف على عقوبات وزارة الخزانة الأمريكية البطيئة في استهداف تبادل العملات الأخرى غير الدولار أو العملات الافتراضية. فقد بلغ حجم تبادل إيران لعملة البتكوين منذ عام 2013 ما قيمته 3,8 مليارات دولار، وإن

---

(1) "Vague Future of Economic Ties Between Iran and the Southeast Asian Countries Under the Shadow of Sanctions," IRDiplomacy, December 30, 2018, http://www.irdiplomacy.ir/fa/news/1980846/-آینده-مبهم-روابط-اقتصادی-ایران-و-کشورهای-جنوب-شرق-آسیا-در-سایه-تحریم-ها

(2) "Vague Future of Economic Ties Between Iran and the Southeast Asian Countries Under the Shadow of Sanctions," IRDiplomacy, December 30, 2018, http://www.irdiplomacy.ir/fa/news/1980846/-آینده-مبهم-روابط-اقتصادی-ایران-و-کشورهای-جنوب-شرق-آسیا-در-سایه-تحریم-ها

(3) "Vague Future of Economic Ties Between Iran and the Southeast Asian Countries Under the Shadow of Sanctions," IRDiplomacy, December 30, 2018, http://www.irdiplomacy.ir/fa/news/1980846/-آینده-مبهم-روابط-اقتصادی-ایران-و-کشورهای-جنوب-شرق-آسیا-در-سایه-تحریم-ه

لم يكن هذا المبلغ كبيرًا، إلا أنه يشير إلى قدرة إيران على استخدام قنوات مالية جديدة[1]. وعلى الرغم من أن البنك المركزي الإيراني يحظر رسميًّا على المؤسسات المالية الخاصة التعامل بالعملات الافتراضية، فإن قرصنة العملات الرقمية قد تُمَكّن إيران من المشاركة في التعاملات النقدية الدولية[2].

ثالثًا: تباطؤ التعاون في مجال النفط والغاز

انضمت الصين بعد اتفاق إيران النووي إلى ائتلافيْن دولييْن فقط، مع شركات غربية، لتطوير حقليْ «أزاديجان» و«ياد أواران» في محافظة فارس الجنوبية.

كذلك أبرمت شركة النفط الوطنية الإيرانية اتفاقًا مع شركة باسارغاد للطاقة بقيمة 2,8 مليار دولار، لتطوير حقليْ «سبهر» و«جفير» (وكان هذا المشروع في السابق مشتركًا بين إيران والهند والصين عام 2010) ممَّا يُمَثِّل ثالث عقد نفطيٍّ تبرمه إيران بعد الاتفاق النووي، وفق صيغة عقود الاستثمارات النفطية الجديدة في إيران (IPS) وهي صيغة جرى التوصل إليها بعد صراعات سياسية، بين حكومة روحاني والمرشد، كان الانتصار فيها للمرشد على روحاني، بحيث فرضت هذه العقود وجود شريك محلّيٍّ بنسبة كبيرة في عقود الاستثمارات النفطية[3]، وهي في الأغلب شركات تابعة للحرس الثوري، لديها تاريخ أعمال سيئ في مجال الاستثمارات النفطية، وفق تقارير حكومية رسمية.

يتيح عقد حقليْ سبهر وجفير إنتاج 110,000 برميل يوميًّا، أي 512 مليون برميل خلال 20 عامًا من هذه الحقول، ويتطلّب 2,427 مليار دولار في استثمارات مباشرة، و413 مليون دولار في استثمارات غير مباشرة[4].

وقد بادرت الصين بتقديم ما يقرب من ثلاثة مليارات دولار لتطوير حقل «ياد أواران» النفطي، كما استحوذت على أسهم شركة النفط «رويال داتش شل» التي وقفت المحادثات مع إيران في شهر مارس من عام 2018، كما وافقت «بكين» على عقد الشراكة مع شركة «توتال» لتطوير المرحلة الحادية عشرة من مشروع حقل جنوب فارس.

وعندما أعلنت شركة «توتال» أنها لا تعتقد حصولها على إعفاء من العقوبات

---

(1) "Efforts by China, Russia and Iran to Find Alternative to Swift," IRDiplomacy, November 11, 2018, http://www.irdiplomacy.ir/fa/news/1980022/تلاش-های-چین-روسیه-و-ایران-در-یافتن-جایگزینی-برای-سوئیفت

(2) Peter J. Brown, "Tehran Keeps Probing Crypto in Search of Sanctions Relief," Asia Times, November 7, 2018, http://www.atimes.com/article/tehran-keeps-probing-crypto-in-search-for-sanction-relief/

(3) رادیو فردا، ایران 10 میدان نفتی را در قالب قراردادهای جدید واگذار می‌کند، http://cutt.us/BdxCR

(4) "2.8 Billion Dollar Deal Signed for Sepehr and Jufeir Between Iran Oil Company and Pasarghard Energy," Fars News Agency, March 18, 2018; http://www.farsnews.com/newstext.php?nn=13961228000156.

الأمريكية للعمل في إيران، وافقت مؤسسة البترول الوطنية الصينية على مواصلة عملياتها في الميدان، وشراء مليار دولار من أسهم شركة «توتال»[1].

غير أن هذه التطورات قد خيّبت أمل طهران، إذ قضت 17 شهرًا للحصول على إجماع لتسليم عقد النفط لشركة «توتال» ومؤسسة البترول الوطنية الصينية[2]. وعلى الرغم من بقاء الصين في مشروع جنوب فارس، فإنها أبطأت عملها في هذا الحقل[3].

وأكّد وزير النفط الإيراني، بيجن نامدار زنكنه، على أن مؤسسة البترول الوطنية الصينية وقّعت اتفاقية لتطوير المرحلة الحادية عشرة، وأنها لا تملك حق الانسحاب من المشروع. فيما قالت بكين أواخر عام 2018، إنها «ستُعَلّق مشروع جنوب فارس، للحدِّ من التوترات التجارية مع الولايات المتحدة». وقد فشلت الصين في العمل على مشروعٍ كانت وقّعت عليه قبل أربع سنوات، لتطوير حقليّ شمال وجنوب «أزاديجان»

---

(1) "Report: Russia, China Companies Prepare to Replace Europeans in Iran," Middle East Monitor, May 30, 2018, https://www.middleeastmonitor.com/20180530-report-russia-china-companies-prepare-to-replace-europeans-in-iran/

(2) "SPV Can Help But It Cannot Fix Issues," Fars News Agency, January 5, 2019, https://www.farsnews.com/news/13971015000846/SPV-کمک-کننده-است-ولی-مشکل-گشا-نیست-خارجی-ها-بیشتر-از-معافیت-شان-از%E2%80%8C

(3) "Oil Ministry's Strategic Mistakes Delay Development of Phase 11 of South Pars," Fars News Agency, December 15, 2018, https://www.farsnews.com/news/13970924000611/-معطل-ماندن-توسعه-فاز-11-پارس-جنوبی-با-اشتباهات-استراتژیک-وزارت-نفت

قبل عقد من الزمن، عندما وافقت على تطوير حقل جنوب فارس[1]. ويساور طهران حاليًا القلق من ألا تكون الآلية المالية محددة الأغراض-التي اقترحها الاتحاد الأوروبي لتوفير قنوات مالية بديلة، والسماح لدول مثل الصين بمواصلة استثماراتها في إيران- كافية لمساعدتها في التحايل على العقوبات المفروضة على قطاعها النفطي، إذ كان الاتحاد الأوروبي نفسه متردِّدًا في تطوير هذه القنوات مع طهران، فمعظم البنوك والشركات الكبرى والحكومات الأوربية تخشى العقوبات الأمريكية، لذا فإن إيران لن تتمكّن من بيع نفطها لعملائها الأساسيين بما يتجاوز حدود الإعفاءات التي منحتها وزارة الخزانة الأمريكية لدول محددة. وحاليًا فإن إيران تتجنب الإفصاح عن أرقام واضحة لصادراتها النفطية، وتُصر على مواصلة تصدير نفطها إلى كبار مستورديه[2]. ويعد تردد الصين -بوصفها من كبار مستوردي النفط الإيراني- عن الاستثمار في أسواق الطاقة الإيرانية محبطًا لإيران، غير أن طهران تعتقد أن حجم صادراتها النفطية إلى الصين كبيرٌ بما يكفي، لدرجة أنه في حال استمراره سيؤدي إلى توليد الإيرادات اللازمة، والتغلّب على العقوبات الأمريكية[3].

ولكن عندما فرضت إدارة أوباما عقوبات على قطاع النفط الإيراني عام 2010 خفّضَتْ دولٌ مثل الصين -التي استوردت النفط الإيراني- وارداتها بنسبة 6% كل ستة أشهر، وقد يتكرر ذلك في المستقبل. وعلى الرغم من تعهد الصين بمواصلة شراء النفط من إيران، بعد أن جدّدت الولايات المتحدة العقوبات على قطاع النفط الإيراني في نوفمبر من عام 2018، إلا أن وارداتها انخفضت بنسبة 45% من 655,000 برميل يوميًا خلال الفترة من شهر يناير إلى سبتمبر 2018، على الرغم من حصول الصين على إعفاء أمريكي لشراء النفط من إيران. وبحلول شهر مايو 2018، باعت إيران ما يقرب من 67% من صادراتها من النفط الخام إلى الصين[4].

وأمام إيران خياران لزيادة صادراتها من الغاز، الأول يتمثل في تحسين قدرة

---

(1) "Difference of Opinion Between Zanghaneh and Experts on Possibility of Circumventing Sanctions by Replacing Oil Exports with Petrochemical Exports," Fars News Agency, December 18, 2018, https://www.farsnews.com/news/13970926000689/اختلاف-نظر-زنگنه-و-کارشناسان-درباره-امکان-دور-زدن-تحریم-ها-با-صادرات%E2%80%8C

(2) "SPV Can Help But It Cannot Fix Issues," Fars News Agency, January 5, 2019, https://www.farsnews.com/news/13971015000846/SPV-خارجی-نیست-گشا-مشکل-ولی-است-کننده-کمک%E2%80%8C-بیشتر-از-معافیت-شان-از-ها

(3) "SPV Can Help But It Cannot Fix Issues," Fars News Agency, January 5, 2019, https://www.farsnews.com/news/13971015000846/SPV-خارجی-نیست-گشا-مشکل-ولی-است-کننده-کمک%E2%80%8C-بیشتر-از-معافیت-شان-از-ها

(4) Chen Aizhu and Florence Tan, "China's Iran Oil Imports to Rebound in December as Buyers Use US Waivers," Reuters, December 7, 2018, https://www.reuters.com/article/us-usa-iran-sanctions-asia/chinas-iran-oil-imports-to-rebound-in-december-as-buyers-use-u-s-waivers-idUSKBN1O60PM

شركة الغاز الإيرانية الوطنية، والثاني يتمثل في خصخصة صادرات الغاز. ففي الوقت الحالي، لا تستطيع إيران الاحتفاظ بشراكات إقليمية لتصدير الغاز، بسبب مواجهتها عقبات حتى مع أفضل شركائها، إذ تصدِّر إيران -على سبيل المثال- ما بين ثمانية وعشرة مليارات متر مكعب من الغاز إلى العراق، بيد أن العراق منع في وقت سابق تعامل إيران مع أنظمته المصرفية.

وبينما ترفض إيران الكشف عن كيفية تلقيها الأموال لصادراتها من الغاز إلى العراق، فإنها تجازف بقدرتها على عقد اتفاقات غاز مستدامة مع دول مجاورة أخرى[1]. لذلك تُفَضِّل دول مثل الصين تأمين طريق للغاز عبر أفغانستان، وتهميش إيران في مشروعات الغاز، مثل خط أنابيب الغاز بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند، على الرغم من أن طهران تأمل الانضمام إلى المشروع مستقبلًا.

رابعًا: فرص حصول إيران على عضوية في منظمة شنغهاي للتعاون:

قدرة الصين على الحفاظ على نموها الاقتصادي، حتى في ظلِّ التحديات التي تواجهها مع إدارة ترامب بشأن التجارة الخارجية، زادتها عزمًا على زيادة عدد الدول في «منظمة شنغهاي للتعاون» التي ترعاها الصين. وبما أن المنظمة لا تشترط توافقًا سياسيًّا بين أعضائها والدول بعضوية مراقب، بل تسعى لبناء تكامل اقتصادي داخل آسيا، فإن ذلك يجعلها منظمة جاذبة لإيران. وقد زاد الترابط الاقتصادي بين البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا (دول بريكس) من جاذبية أسواق منظمة شنغهاي للتعاون في إيران. وتعد جميع دول بريكس الخمس ضمن كبار الشركاء التجاريين لطهران، وتصّر إيران على أنَّ منظمة شنغهاي للتعاون عليها أن لا تتبنَّى نهجًا سياسيًّا بشأن مسألة التكامل الإقليمي للسماح للدول الأعضاء في المنظمة بإقامة علاقات تجارية مع إيران خلال فترة العقوبات[2].

وقد يتضمّن هذا النهج ضم إيران إلى مشروع طريق الحرير الصيني، وخلق فرص اقتصادية مشتركة جديدة في آسيا الوسطى. غير أن الصين وروسيا لن تسمحا لإيران بمنافستهما على أسواق آسيا الوسطى تحت إطار «منظمة شنغهاي للتعاون». وقد حاولت إيران منذ مايو 2018 أن ترفع عضويتها في المنظمة من دولة بعضوية مراقب إلى دولة بعضوية كاملة، متجاهلةً بذلك تبريرات روسيا السياسية والاقتصادية لتأخير منحها العضوية الكاملة في المنظمة، إذ إن المنظمة لا تحبّذ

---

(1) "End of Free Gas Exports to Turkey," Fars News Agency, February 15, 2017.

(2) "Vague Future of Economic Ties Between Iran and the Southeast Asian Countries Under the Shadow of Sanctions," IRDiplomacy, December 30, 2018, http://www.irdiplomacy.ir/fa/news/1980846/آینده-مبهم-روابط-اقتصادی-ایران-و-کشورهای-جنوب-شرق-آسیا-در-سایه-تحریم-ها

انضمام الدول التي تخضع لعقوبات بموجب القانون الدولي. كذلك أن روسيا أيّدت عضوية إسرائيل كدولة مراقبة في المنظمة، ممَّا يعني ضمنيًّا أن روسيا قد لا تؤيّد عضوية إيران في المنظمة تأييدًا كاملًا، للعداء السياسي بين إيران وإسرائيل، على الرغم من تأكيد الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، المتكرر أنه يريد أن تصبح إيران دولة بعضوية كاملة في المنظمة[1]، ولا تزال إيران ترى منظمة شنغهاي أداةً تُنقذ بها اقتصادها في ظل العقوبات.

وبينما يتّسع نطاق منظمة شنغهاي، ويطلب حلفاء إيران السياسيون، مثل سوريا، الحصول على عضوية مراقب فيها، فإن نفوذ طهران في المنظمة قد يزداد من خلال وجود شبكات اقتصادية إيرانية-سورية التي تشترك في المنظمة، وقد تؤدي العقوبات في نهاية المطاف إلى تأخير حصول إيران على العضوية الدائمة في المنظمة. وفي سبيل حل هذه المعضلة، انضمت طهران إلى «معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا» في القمة السنوية الحادية والخمسين لوزراء خارجية رابطة دول جنوب شرق آسيا، التي عُقدت في سنغافورة في أغسطس 2018، غير أن انضمام إيران إلى اقتصاديات جنوب شرق آسيا يعتمد على رغبة كل دولة في آسيا التعامل التجاري مع إيران، وستُفرض قيود إضافية على قدرة إيران على الاستفادة من الأسواق الآسيوية إذا رفضت الشركات والمستثمرون تحدي العقوبات المفروضة عليها. وقد لا تملك الحكومات الآسيوية تأثيرًا كبيرًا على قرارات شركاتها الخاصة بشأن إقامة علاقات تجارية مع إيران. ويمكن لسياسات إيران الإقليمية التدخليَّة ورغبتها في استفزاز قوى كبرى، مثل الولايات المتحدة، أن تعرقل قدرة طهران في إقامة علاقاتٍ تجارية مع دول آسيا، بما فيها الصين[2].

خامسًا: سيناريوهات العلاقات الصينية-الإيرانية

قد تؤثِّر ثلاثة سيناريوهات محتملة على آفاق الشراكة الصينية-الإيرانية:

1- التقدم في العلاقات الصينية-الإيرانية:

أحد محركات العلاقات الصينية-الإيرانية هو قدرة الجانبين «الصيني والإيراني» على إبقاء التعاون التجاري والعسكري بينهما، على الرغم ممَّا يواجههما من تحديات، وعلى العمل بتكاتف شراكتهما المتبادلة مع الدول الإقليمية الأخرى ذات النفوذ

---

(1) "Vague Future of Economic Ties Between Iran and the Southeast Asian Countries Under the Shadow of Sanctions," IRDiplomacy, December 30, 2018, http://www.irdiplomacy.ir/fa/news/1980846/-آینده-مبهم-روابط-اقتصادی-ایران-و-کشورهای-جنوب-شرق-آسیا-در-سایه-تحریم-ها

(2) "Vague Future of Economic Ties Between Iran and the Southeast Asian Countries Under the Shadow of Sanctions," IRDiplomacy, December 30, 2018, http://www.irdiplomacy.ir/fa/news/1980846/-آینده-مبهم-روابط-اقتصادی-ایران-و-کشورهای-جنوب-شرق-آسیا-در-سایه-تحریم-ها

كروسيا. وهذا ما يدعو إلى الاعتقاد بأن التجارة بين الصين وإيران قد تتحسّن على الرغم من العقوبات، إذ تعد الصين إيران شريكًا تجاريًّا مهمًّا. وقد جاء النمو السريع للشراكة الصينية-الإيرانية في التسعينيات، بعد أن هدأت التوترات الإقليمية الإيرانية مع العراق والدول الخليج العربي، وتحولت الصين إلى مستوردٍ رئيسي للنفط الإيراني، ومستثمر في تطوير البنى التحتية في إيران. ومنذ ذلكً الحين، أظهر خط التجارة بين الصين وإيران زيادةً ثابتة حتى عشرة أضعاف من 5,5 مليارات دولار في عام 2003 إلى الرقم المتوقع البالغ 55 مليار دولار عام 2018.

وقد تعهّدتْ بكين بأن الآلية المالية محددة الأغراض ستساهم في تحسين العلاقات التجارية مع طهران مساهمةً كبيرة[1] وحتى دون هذه الآلية فالعلاقات التجارية مع إيران قد تستمر، فخلال نظام العقوبات الصارم الذي فُرض على إيران في عهد أحمدي نجاد ظلت الصين أحد أهم المستوردين من إيران، ولم تنجح هذه العقوبات في خفض صادرات إيران، بخاصة أن النفط على رأس صادراتها، وهذا ما يحتاج إليه بعض الدول كالصين[2].

كذلك يؤكد الجيش الصيني أنه سيحافظ على علاقاتٍ وديةٍ مع نظرائه الإيرانيين، لتحسين العلاقات السياسية[3].

وتوجد مؤشرات على رغبة بكين في الحفاظ على علاقات أمنية ودّيَّة مع إيران مثل:

أ- رغبة الصين منذ التسعينيات بأن ترى البرنامج النووي الإيراني يتطور.

ب- تزويدها إيران بالأسلحة خلال الحرب العراقية-الإيرانية في الثمانينيات.

ج- بيعها أسلحة متطورة مضادة للسفن والطائرات ل إيران.

د- مساعدتها إيران في برنامج الصواريخ الباليستية[4].

كذلك تدرك الصين أنها بحاجة إلى التعاون العسكري مع إيران، للوصول إلى الموانئ الإيرانية، والعمل مع إيران لإبقاء مضيق هرمز آمنًا للملاحة الدولية. ويُعَدُّ المضيق ممرًا مائيًّا مهمًّا لوصول الصين إلى الموارد الهيدروكربونية الوفيرة في

---

(1) "EU Will Have to Enforce SPV," IRDiplomacy, January 12, 2019, http://www.irdiplomacy.ir/fa/news/1981059/اتحاديه-اروپا-ناچار-از-اجرايى-كردن-spv-است

(2) Majid Aghaei, Mahdieh Reza Golizadeh, Majid Mohammad Rezai, "Study of Impact of Economic and Trade Sanctions on Trade Relations Between Iran and Countires That Are Its Major Trade Partner," Quarterly of Public Policy-Making Strategic Studies, Vol. 8, No. 28 (Fall 2018): pp. 55; 58-59, http://sspp.iranjournals.ir

(3) Zhang Zhihao, "China and Iran to Expand Military Cooperation," China Daily, December 12, 2017, http://www.chinadaily.com.cn/a/201712/12/WS5a2fcd9da3108bc8c672a1ae.html

(4) See John Garver, China and Iran: Ancient Partners in a Post-Imperial World, Seattle, Uni of Washington Press, 2006, p. 72.

المنطقة، فضلًا عن ممر الطاقة بين الصين وباكستان. وفي نهاية المطاف، فقد ترى الصين وإيران أن تعاونهما العسكري المشترك متواضع مقارنةً بدور الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي[1].

2- تراجع العلاقات الصينية-الإيرانية:

يدعو بعض الأسباب إلى الاعتقاد بأن نظام العقوبات الدولي الصارم المفروض على إيران قد يؤدي إلى تراجع العلاقات الصينية-الإيرانية. وعلى الرغم من أن العقوبات التي فُرضت على إيران في الماضي لم تقف دون تنامي الشراكة الصينية-الإيرانية، إلا أنها أضعفت هذه الشراكة. وقد واجهتْ إيران -مرة واحدة على الأقل- نموًّا سلبيًّا في الواردات نتيجةً للعقوبات في السنوات القليلة الماضية.

وفي حين أن العقوبات المفروضة على السلع الثانوية قد لا تؤثر بصورة كبيرة على قيمة الواردات والصادرات الإيرانية، فإن فرض عقوبات قوية على الصناعات الرئيسة في إيران قد يؤدي إلى تقلبات كبيرة في قيمة وارداتها وصادراتها[2].

واعتماد إيران المفرط على الصين يجعلها في قلق، إذ تتوهم أن تحالفها مع بكين حقيقي، فعلى الرغم من أن الصين وإيران وقّعتا على شراكة إستراتيجية شاملة تساهم في تنامي علاقاتهما إلى تحالف، فإن الصين وقعت شراكة مماثلة مع 180 دولة أخرى حول العالم، فبالعودة إلى عام 2016 لم تتحقق الوعود التي قُطعت خلال زيارة الرئيس شي جين بينغ لرفع التجارة الثنائية إلى 600 مليار دولار. وحاليًّا فإن قدرة إيران على الحصول على قروض كبيرة من الصين تعتمد على الآليات المالية مثل الآلية المالية محددة الأغراض (SPV) التي لم تكتمل بعد.

وقد تتعرض العلاقات السياسية بين الصين وإيران لتقلبات وَفْقًا لما قد يساور البلدان من مخاوف أمنية أكبر تتعلق بالولايات المتحدة أو منطقة الشرق الأوسط. ومِن ثَمَّ ستظل الشراكةً العسكرية الإيرانية-الصينية متغيرة وَفْقًا لاستراتيجيات ومصالح بكين العسكرية في منطقة الخليج العربي وغيرها. ولا تزال الصين تتبع نهج روسيا في القضايا المتعلقة بالأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، وتتجنب التعامل مع إيران بطريقة مستقلَّة. وتفضّل الصين العمل مع روسيا والولايات المتحدة والقوى العالمية الأخرى في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن

---

(1) "Iran, China to Prevent US' Regional Presence: Leader's Adviser," Tasnim News Agency, September 30, 2018, https://www.tasnimnews.com/en/news/2018/09/30/1840712/iran-china-to-prevent-us-regional-presence-leader-s-adviser

(2) Majid Aghaei, Mahdieh Reza Golizadeh, Majid Mohammad Rezai, "Study of Impact of Economic and Trade Sanctions on Trade Relations Between Iran and Countires That Are Its Major Trade Partner," Quarterly of Public Policy-Making Strategic Studies, Vol. 8, No. 28 (Fall 2018): pp. 55; 58-59, http://sspp.iranjournals.ir

الملفات الحساسة المتعلقة ببرنامج إيران النووي ونظام العقوبات الدولية، ولا تزال شريكةً في المحادثات النووية بين إيران ومجموعة 4+1 (الصين وروسيا وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة) بعد أن غادرت الولايات المتحدة الاتفاق النووي في مايو 2018.

3- انهيار العلاقات الصينية-الإيرانية:

قد تنهار العلاقات مع الصين إذا تزعزع استقرار إيران نتيجةً للتوترات السياسية والأمنية والاقتصادية.

وقد تملك بكين القدرة على مواجهة أي تهديد عسكري أمريكي محتمل ضدّ إيران، لكنها غير راغبة في فعل ذلك نيابةً عن إيران ما لم يكُن هذا الأمر في صالح الصين. وعلى الرغم من أهمية إيران للصين، فإن إيران لا تملك القوة الكافية للتأثير على علاقات الصين الأكبر والأكثر أهمية مع الدول العربية المجاورة لإيران وروسيا والولايات المتحدة.

وقد يؤدِّي هذا الأمر إلى فرض قيود كبيرة على التجارة مع دولة كالصين، وتفاقم أزمة البطالة، وإحداث نقص في العملات الأجنبية في التجارة الخارجية. ويتعيّن على إيران نتيجةً لذلك تبنِّي سياسات تقلل من تأثير العقوبات عليها، وتحسن مكانتها الدولية إذا كانت تأمل في الاحتفاظ بتوازن تجاري إيجابي مع الصين، وفي المستقبل المنظور ستظل العلاقات بين إيران والصين متغيرة وَفْقًا للعلاقات بين الصين والولايات المتحدة، إذ تحاول الصين تغيير طبيعة علاقاتها بالولايات المتحدة، لكسب قوة سياسية واقتصادية راجحة. وقد يساعد ذلك بكين على تحديد علاقتها بطهران بشروط لا تُمليها عليها واشنطن، بيد أن التوترات الحالية في العلاقات الصينية-الأمريكية تُظهِر أن تعزيز الشراكة مع إيران قد لا تكون مهمةً سهلةً للصين في حال واجهت إيران كارثة حقيقية.

خاتمة

لا تتمتع الصين بديموقراطية ناضجة، ممَّا يسهل عليها العمل مع دولة منغلقة كإيران، فالصين تُقدِّم ضمانات بأن العلاقات بين البلدين ستستمر خلال العقوبات، وتمنح كل من الصين وإيران الأخرى فرصًا مالية في مختلف الأحوال.

ويشير تجنب الصين التعامل مع أسواق إقليمية متفرقة في منطقة الخليج العربي إلى أنها سوف تستثمر في إيران لأطول فترة ممكنة، فالتعاون الصيني-الإيراني المدعوم برأس مال وطني وإرادة سياسية من كِلا الجانبين، يعني أن بكين تستطيع التأثير على إيران في الأزمات السياسية. وبينما تهدف الصين إلى بناء

علاقاتٍ مستقرة بعيدة المدى في منطقة الخليج العربي، فإنها ستسعى إلى تبنّي سياساتٍ تكميلية متبادلة مع دول الخليج، وكذلك إيران، وقد تفكر الصين في طرقٍ بديلةٍ للتجارة مع إيران، للالتفاف على العقوبات من خلال التعامل مع شركاتٍ صغيرةٍ وقنوات مصرفية خاصة.

إيران وتركيا

ركّزت الجارتان تركيا وإيران في 2018 على الحفاظ على علاقاتهما الإستراتيجية، على الرغم من تكرار الخلافات السياسية والأمنية بينهما، وأيضًا على الرغم من نجاحهما في تحقيق التعاون، إلا أنهما فشلتا في بناء شراكة إستراتيجية موسَّعة. غير أن الحاجة إلى موازنة علاقاتهما في دوائر الصراع في الشرق الأوسط وإلى مناقشة قضايا شائكة مع الولايات المتحدة عزّزت التعاون بينهما. وسوف يتم تناول التفاعلات التركية الإيرانية من خلال عدد من المحاور أهمها، تطورات العلاقات الإستراتيجية والاقتصادية بين تركيا وإيران، والعلاقات الأمنية بين تركيا وإيران، والتنافس والتعاون بين تركيا وإيران وتأثيرهما على نتائج الصراع السوري، وأخيرا مستقبل العلاقات التركية-الإيرانية.

أولًا: تطورات العلاقات الإستراتيجية والاقتصادية بين تركيا وإيران:

استمرت تركيا وإيران في موازنة مصالحهما في الشرق الأدنى، مع تنافسهما على النفوذ في المنطقة، وقد سعت تركيا أيضًا إلى إيجاد حلول لبعض التحديات التي واجهتها في علاقاتها بإيران. وحاولت الحفاظ على علاقاتها التجارية بطهران حتى في ظلّ العقوبات الأمريكية المفروضة عليها، التي جاء الموقف التركي معارضًا لها، غير أن أنقرة وطهران كانتا على خلاف بشأن مجموعة كبيرة من القضايا، إذ كانت تركيا تعارض قرار إيران بشأن إبقاء مستشاريها العسكريين في سوريا، أمّا إيران فكانت تخشى أن تؤدي خطة تركيا الحازمة بشأن التدخل العسكري المباشر في سوريا إلى تهميش مصالحها. وقد كشفت الأزمة عن وجود اختلاف في تصورات التهديد عند الحكومتين: التركية والإيرانية، إذ تتحالف الحكومة السورية مع إيران، وتساعدها على توسيع نفوذها في منطقة بلاد الشام، فيما تدعم أنقرة ما تسميه بالقوات المعتدلة، لمحاربة الرئيس السوري بشار الأسد، بيد أن حرب الوكالة التي نشأت بين أطراف مختلفة في سوريا -نتيجة للخلافات بين تركيا وإيران- قد انتهت تدريجيًّا بعد عقد محادثات سلام ثلاثية بين البلدين وروسيا، تحت مظلة محادثات أستانة في سوتشي. وقالت تركيًا إنها «ستتابع كيف سينجح الأوروبيون في إنشاء قناة مالية محددة الأغراض، بهدف التعامل التجاري مع إيران، وأعربت عن اهتمامها بالتعامل التجاري مع إيران بالعملات المحلية، حتى

يصل مجموع تجارتها السنوية معها إلى 30 مليار دولار»[1]. وتعتمد تركيا على إيران لتلبية احتياجاتها من الطاقة، إذ تنتج تركيا ما نسبته 26% فقط من احتياجاتها من الطاقة، وترى أن إيران هي الحل لسد احتياجاتها من الطاقة في المستقبل المنظور. وعلى الرغم من تنوّع الواردات النفطية التركية، ومن حقيقة أن الشركة التركية الكبرى لتكرير النفط «توبراش» قد خفّضت مشترياتها من النفط الخام الإيراني بعد فرض العقوبات الأمريكية على إيران، فإن أنقرة سعت للحصول على إعفاء من وزارة الخزانة الأمريكية حتى تستورد الغاز من إيران، فتركيا بحاجة إلى الغاز الإيراني، وهي مرتبطة بعقودٍ تُلزمها أن تدفع لإيران مقابل ما تستورده من الغاز في الوقت الحالي وفي المستقبل، غير أن الحزمة الثانية من العقوبات التي فرضتها إدارة ترامب على قطاع الطاقة الإيراني في نوفمبر 2018 شكّلت حتمية سياسيةً من منظور تركيا. فتركيا قلقة من احتمال أن تفرض هذه العقوبات قيودًا إقليميَّة على خياراتها المتعلقة بالتجارة والطاقة، بخاصة في ظل تصاعد التوترات بينها وبين المملكة العربية السعودية إثر مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي في إسطنبول، ولأن إيران تحت وطأة نظام عقوبات صارم، فإن تركيا لا تستطيع أن تتعامل معها كما يحلو لها. وقد اتخذت إدارة ترامب إجراءاتٍ لتقليص تعامل دول المنطقة مع إيران، منها: منعُ عمليات إعادة التصدير، ومنع إيران من تبادل السلع مع جيرانها بمن فيهم تركيا. وسوف تَمتثلُ تركيا لأي نظام عقوبات دولي يُفرضُ على إيران، ولكنها سَتَعُدُّ ذلك مُجحفًا بحق جارتها، وبحق المَصالح التركيةَ، فخلال العقوبات الأمريكية التي فرضتها إدارة أوباما عام 2009 على إيران كانت تركيا مُعفاة من العقوبات الأمريكية المتعلقة بشراء الغاز الطبيعي من إيران، وعند إعادة فرض العقوبات على إيران عام 2018 كانت تركيا تتوقع أن تكون إدارة ترامب متفهمة أيضًا بشأن استثنائها من العقوبات، ففي عهد أوباما كانت تركيا قادرة على التعامل تجاريًّا مع إيران في فترة العقوبات الأمريكية المفروضة عليها، من خلال مقايضة السلع، وإتمام التعاملات بالذهب، وصرف العملات الأجنبية بتعاون دولة أخرى ثالثة، غير أن تركيا ربما لن تستطيع تكرار تجربتها هذه المرة، إذ يخضع قطاع الذهب والمعادن الثمينة الإيراني للعقوبات الأمريكية، كما أن إدارة ترامب حريصة على إعاقة أي محاولة لتحويل الأموال إلى إيران إلا لأغراضٍ إنسانية.

---

(1) Elif Ersen, ''Sanctions-Hit Iran Switching to Trade With Turkey, China in Local Currencies,'' Daily Sabah, November 12, 2018, https://www.dailysabah.com/economy/2018/11/13/sanctions-hit-iran-switching-to-trade-with-turkey-china-in-local-currencies-1542121173

ثانيًا: العلاقات الأمنية بين تركيا وإيران:

اضطُرّت تركيا وإيران إلى التعاون من أجل أن تبقى الحدود المشتركة بينهما آمنة، بسبب الواقع الجيوسياسي المتغير الذي يعيشه الشرق الأوسط. أمّا التعاون الوثيق في ما يخص القضايا العسكرية والأمنية، فقد حالت عضوية تركيا في منظمة حلف شمال الأطلسي دون حدوثه، غير أنهما واصلتا تبادل وجهات النظر حول مجموعة من القضايا الأمنية تحت مظلة المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين إيران وتركيا، وكان آخر لقاء جمعهما في المجلس في ديسمبر 2018[1]. وفي ما يتعلّق بالاتفاق النووي المبرم عام 2015، فقد كان الموقف التركي داعمًا له، وأكّدت تركيا أن الاتفاق يساهم في وقف تطوير إيران للأسلحة النووية، إذ باتت على أعتاب حيازتها. لا تزال قدرات طهران الهجومية، بخاصة برنامجها للصواريخ الباليستية وتوظيفها وكلاءها في جميع أنحاء المنطقة، سببين يثيران قلق صنّاع القرار في تركيا، ويمنعان إقامة تعاونٍ عسكري وثيق بين أنقرة وطهران. وقد تمحورت الإستراتيجية العسكرية التركية على الدفاع الأمامي في العراق وسوريا في 2018، إلا أن إيران في المقابل تعدّ تركيا من قوى الوضع الراهن، وفي الوقت نفسه تعتقد أن أنقرة تسعى إلى احتواء النفوذ الإيراني في العراق وسوريا، ومع أن إيران وتركيا وقفتا دون تفكك وحدة الأراضي العراقية والسورية، إلا أنهما واجهتا صعوباتٍ في أحيانٍ كثيرة لإيجاد مصالح متجانسة مشتركة في كلا البلدين.

على سبيل المثال كانت تركيا تدعم رئيس إقليم كردستان العراق الأسبق مسعود برزاني، على الرغم من مطالباته بإجراء استفتاء من أجل استقلال الإقليم، وهي خطوة تعارضها إيران، فيما ترى إيران أن وجود القوات التركية على الأراضي السورية يهددُ مستقبلَ الرئيس السوري، بشار الأسد، على المدى البعيد، وأنها تشكّلُ عائقًا أمام تقدم إيران من سوريا إلى البحر الأبيض المتوسط. أمّا أنقرة فتغضبها وحشية الحرب السورية، وما حصدته من أرواح، ولا ترى حاجة إلى إبقاء الأسد في السلطة. وظلت أنقرة قلقةً من احتمال أن ينجح المقاتلون الشيعة، المدعومون من إيران في سوريا في تقسيم بلدان المنطقة إلى دولٍ مؤيدةٍ لإيران وأخرى معارضةٍ لها. كذلك يعتري أنقرة القلق أيضًا من قدرة إيرانَ على التأثير على النظام الدستوري المستقبلي في سوريا، وعلى مصير المعارضة السورية، وقد التقى قادة عسكريون من تركيا وإيران في أنقرة في أغسطس 2017، لمعالجة هذه القضايا، إذ ناقشوا السُّبل الناجعة لإيجاد حلولٍ لخلافات القضايا الإقليمية، وتعزيز إجراءات أمن

(1) "Iran, Turkey Slam US Sanctions," Tasnim News Agency, December 20, 2018, https://www.tasnimnews.com/en/news/2018/12/20/1903797/iran-turkey-slam-us-sanctions

الحدود ومكافحة الإرهاب، وتوصلوا إلى اتفاق لإجراء محادثات عسكرية رفيعة المستوى في المستقبل[1]، غير أن تركيا لا تعُدّ النظام العسكري الإيراني مرنًا تمامًا ليتجاوز المعوقات التي تحول دون إبرام شراكة إستراتيجية بينهما. من ثَمَّ جزّأت أنقرة وطهران مخاوفهما الأمنية، وناقشتا مجموعة من القضايا الملحَّة عام 2018 فقط، وكان ملفًّا سوريا وأكرادها ضمن مخاوفهما المشتركة، وقد التقى الرئيسان التركي والإيراني في أبريل 2018، لمناقشة القضايا الثنائية والدولية، غير أنهما لم يكشفا عن تفاصيل ما اتفقا عليه[2]. وقبلها في يناير عام 2018، تقدم الجيش التركي نحو الأراضي السورية ذات الأغلبية الكردية.

وفي أبريل من العام نفسه أيضًا اجتمعت تركيا وروسيا وإيران في أستانة بإسطنبول، وقد أعلن وزير الخارجية التركي أن إبرام اتفاق مع واشنطن لاسترجاع الأسلحة التي زودت بها أكراد سوريا (التي تصنفهم أنقرة إرهابيين) يُعَدُّ بندًا رئيسيًّا لدفع عملية السلام، على الرغم من أن إيران عدت عملية «غصن الزيتون» التي نفّذَتها تركيا في سوريا عائقًا يقف أمام إرساء السلام هناك، إلا أنها أقدمت على مفاوضات مع أنقرة حولها. وخلال المفاوضات شدّدت طهران على ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2254، الذي يطالب بوقف إطلاق النار في سوريا، وإيجاد تسوية سياسية للأزمة، وكذلك تنفيذ القرار رقم 2401 الذي يطالب بإيصال المساعدات الإنسانية إلى سوريا. كذلك شدّدَت إيران على ضرورة أن تدعم تركيا مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي، الذي جمع 1600 شخصية سورية في يناير، للمطالبة بإجراء انتخابات حرة، وإعداد دستور سوريٍّ جديد. وأكّد روحاني خلال زيارته تركيا أنه لا يوجد حلول عسكرية للأزمة السورية.

ثالثًا: التنافس والتعاون بين تركيا وإيران وتأثيرهما على نتائج الصراع السوري:

في نوفمبر 2017، اجتمع الرؤساء الإيراني والروسي والتركي في سوتشي، تحضيرًا لعقد مؤتمر وطنيٍّ سوري.

وعلى الرغم أن قمة سوتشي وما تلاها من جولات في محادثات أستانة أتاحت الفرصة لوقف العمليات العسكرية المُكلِّفة في سوريا، وتهدئة التوترات الإقليمية فيها، فإن إيران أبقت قواتها في سوريا، وعملت على إبقاء الأسد في السلطة. وهنا دفع سباق الماراثون لإبرام اتفاقِ سلامٍ سوريٍّ تركيا إلى الإلماح بأن المحادثات

(1) "Iran's Top General in Turkey for Talks," Tasnim News Agency, August 15, 2017,chttps://www.tasnimnews.com/en/news/2017/08/15/1492192/iran-s-top-general-in-turkey-for-talks

(2) "Rouhani to Meet on Wednesday with Putin and Erdogan," IRDiplomacy, April 2, 2018.

غير المباشرة بين أنقرة وحكومة الأسد كانت ممكنة، بخاصة في حال فتحت الحكومة السورية أسواقها أمام المستثمرين الأتراك. وفي أوائل فبراير 2018 طلبت تركيا المساعدة من فرنسا لرسم «خريطة طريق للسلام في سوريا»، وكانت هذه الخطوة سابقةً لأوانها، لأنها اعتمدت على الانتصارات التركية غير الحاسمة على الأراضي السورية، حتى إن القوات التركية اضطُرّت إلى الانسحاب من عفرين بعد استعادة القوات الكردية في شمال وغرب حلب السيطرة عليها، غير أن هذا لم يحُلّ دون محاولة استيلاء تركيا على منطقة الفرات الغربية في سوريا لإعادة نحو 3,5 ملايين لاجئ سوري إليها، بل تقدمت أيضًا إلى منبج حيثُ يوجَد نحو 2000 جندي أمريكي، وقالت: «إنها أحبطت الخطط الأمريكية الرامية إلى فصل كردستان عن سوريا». عارضت إيران التقدم التركي على الأرض، واندلعت اشتباكات بين وكلاء إيران والقوات التركية قُرب إدلب، مما زاد الأمر سوءًا[1]. وبحلول منتصف فبراير 2018، تقدمت القوات السورية إلى المناطق الكردية، وتصدّت للعملية العسكرية التركية، فيما سمحت القوات الكردية للجيش السوري بالدخول إلى مناطق شرق حلب، وقد لعبت إيران دورًا مهمًّا في هذه العملية في التوسط بين الأكراد السوريين والجيش السوري، وسمح كشف الطموحات العسكرية التركية في سوريا لإيران بتعزيز نفوذها في جميع المناطق السورية التي تسيطر عليها القوات الروسية والتركية. وفي أعقاب ذلك، شنّت إسرائيل على الأقل 12 هجومًا صاروخيًّا ضدّ أهداف إيرانية وأخرى تابعة لحزب الله في سوريا، فيما نفت إيران أن طائراتها المسيَّرة قد دخلت المجال الجوي الإسرائيلي، لاستفزاز القوات الإسرائيلية، في محاولة منها لتهدئة تصاعد حدة التوترات، ولا سيما بعد أن أدركت طهران أن تركيا وروسيا تربطهما علاقات مع إسرائيل، وعليه فلن تستطيع الاعتماد على أي من الطرفين لوقف الغارات الجوية الإسرائيلية، فيما أكّدت تركيا وروسيا ضرورة تجنُّب حرب غير مخطَّط لها بين إيران وإسرائيل، ومِن ثَمَّ انسحبت القوات المدعومة من إيران من الحدود الإسرائيلية مع سوريا، بعد اتفاق توصلت إليه إسرائيل مع روسيا[2]. ولتعجيل رحيل القوات الأمريكية من سوريا، ضاعفت أنقرة وطهران الجهود الرامية إلى إتمام محادثات أستانة، كما عارضت موسكو أيضًا أي دور فعل للولايات المتحدة في سوريا. وفي ظل أداء تركيا وروسيا دورًا فعَّالًا لإنهاء محادثات السلام، كانت إيران

---

(1) "خطة فرنسا وتركيا لخارطة الطريق لإنهاء الحرب السورية"، عراب نيوز، 4 فبراير / شباط 2018، http://www.arabnews.com/node/1239421/middle-east.

(2) جوناثان فيرزيجير وديفيد وينر، "تقول إسرائيل إنها تعتمد على بوتين في سوريا، الولايات المتحدة ليست في اللعبة"، بلومبيرغ، 12 فبراير 2018. https://www.bloomberg.com/news/articles/2018-02-11/israel-says-u-s-not-in-syrian-game-as-russia-seen-dominant

تتمنى أن تسفر هذه المحادثات في نهاية المطاف عن تقبُّل جيرانها العرب، لوجود دورٍ لها في سوريا، لا سيما وأن محادثات أستانة زادت احتمالات عقد حوارٍ إقليمي حوَل سوريا. وعلى الرغم من رفض العشرات من فصائل المعارضة لمحادثات أستانة منذ البداية، فإن الأمم المتحدة حثتهم على الالتحاق بها للمساعدة في تسهيل مباحثات السلام السورية التي تقودها الأمم المتحدة في فيينا وجنيف، وقد عملت إيران مع تركيا وروسيا وراء الكواليس للتأثير على المعارضة السورية، وحتى المعارضة التي تدعمها الولايات المتحدة وحلفاؤها العرب، بينما كانت المعارضة الفعّالة ضدّ الأسد مهمشة، أمّا بقية المعارضة فقد وافقت على الامتثال لقرار الأمم المتحدة رقم 2254 الداعي إلى انتقال السلطة في سوريا من خلال عقد محادثات بين الحكومة السورية والمعارضة[1]. وفي أبريل، وخلال محادثات أستانة في إسطنبول، أكّدت تركيا وروسيا التزامهما مراقبة مناطق خفض التصعيد في سوريا، وتوثيق التعاون بينهما لردع قوات المعارضة على الأرض التي انتهكت اتفاق وقف إطلاق النار الأخير في ضاحية الغوطة، إذ أصرّت إيران وروسيا على مساعدة الحكومة السورية على تطهير المناطق المحيطة بالغوطة من قوات المعارضة، مما أسفر عن خرق وقف إطلاق النار. وربما ساعدت المفاوضات التركية-الروسية الثنائية التي دعمتها إيران على إنهاء تمويل العناصر المتطرفة في الجيش السوري الحر المعارض[2]. وخشيت إيران من إقصائها من المعادلة السياسية التي جرت بين تركيا وروسيا حول سوريا، إلا أنها امتثلت لمطالب كبح جماح وكلائها في سوريا. وفي سبتمبر اجتمعت إيران وتركيا وروسيا في طهران، لوقف اعتداءات الجيش السوري على جماعات المعارضة المسلحة في إدلب، وأصرّت إيران على تطهير إدلب من المعارضة المسلحة، خوفًا من أن تستخدم تركيا هذه الجماعات لتتقدم إلى حلب، التي تُعَدُّ شريان حياة استراتيجيًا مهمًا للحكومة السورية، فيما تعهدت تركيا بنزع سلاح الجماعات المسلحة المتطرفة بحلول منتصف أكتوبر 2018. وقد أثار إعلان روسيا عن إقامة مناطق منزوعة السلاح في سوريا لعزل المعارضة عن معاقل الحكومة السورية، والسماح بانسحاب الجماعات المسلحة بمراقبة القوات التركية والروسية قلق إيران، إلا أن الأخيرة قبلت الاتفاق، تجنُّبًا لانهيار عملية

---

(1) لافروف: استقالة شخصيات معارضة راديكالية تقود إلى وحدة جماعات المعارضة السورية داخل سوريا وخارجها، وكالة فارس للأنباء، 21 نوفمبر / تشرين الثاني 2017، "المعارضة السورية التي لم تتواجد في المحادثات سوتشي الروسية"، الجزيرة، 30 يناير / كانون الثاني،2018
https://www.aljazeera.com/news/2018/01/syria-opposition-missing-russia-sochi-talks-180130084154156. , html

(2) "وقف الدعم لغرفة العمليات لمجموعات الجيش السوري الحر"، وكالة فارس للأنباء، 18 ديسمبر 2017 .http://www.farsnews.com/newstext.php?nn+ 13960928000555

أستانة، كما عملت من كثب مع روسيا لتأمين إدلب، والحيلولة دون إمكانية تقدم المعارضة إلى حلب.

رابعًا: مستقبل العلاقات التركية-الإيرانية:

ثلاثة سيناريوهات محتمَلة قد تؤثر على آفاق الشراكة التركية-الإيرانية:

1- تركيا وإيران تبنيان شراكة إستراتيجية أقوى:

يشير التعاون بين تركيا وإيران في سوريا إلى واقع جديد، إذ سيسفر تزايد عدد الصراعات في الشرق الأوسط إلى أن تملك تركيا وإيران أسبابًا أخرى تدفعهما إلى التعاون، بهدف حلّ هذه الصراعات، ففي سوريا بدأ الطرفان يدركان أهمية وجود تعاونٍ وثيق بينهما في مجال الأمن والاستخبارات لمعالجة الصراع السوري والمسألة الكردية على حدّ سواء، فنجاح العمليات التركية اللاحقة ضدّ معاقل تنظيم داعش في سوريا قد يؤهلها لدحر التهديد الكردي من سوريا بمساعدة إيران، إذ طالب أكراد إيران وتركيا بإقامة حكم ذاتي، وأدّت مشكلة أكراد سوريا إلى ارتفاع سقف مطالبهم. لذا اعتمدت أنقرة على طهران بعدم إثارة المعارضة الكردية في تركيا (حزب العمال الكردستاني) وذلك للضغط على تركيا لتقديم تنازلاتٍ في سوريا، وفي المقابل اعتمدت طهران على أنقرة للمساعدة في السيطرة على الجماعة الكردية المعارضة في إيران (حزب الحياة الحرة الكردستاني)[1].

2- فشل تركيا وإيران في بناء شراكة إستراتيجية أقوى:

غالبًا ما تَقبَّل كلٌّ من تركيا وإيران تقلبات علاقتهما الإستراتيجية، ولا سيما في ظل وجود خلافات توسّع الفجوة بينهما. ففي سوريا اختلفت أنقرة وطهران حول كيفية التعامل مع وحدات حماية الشعب التي يقودها الأكراد، وعلى الرغم من تعاون هذه الوحدات مع الولايات المتحدة لمحاربة تنظيم داعش، فإن إيران اختارت أن لا تعدّ هذه الوحدات معضلة أمامها، وقد قطع الأسد لوحدات حماية الشعب وعدًا بالسماح لهم بإقامة حكم ذاتي مقابل قتالهم تنظيم داعش. أمّا تركيا فقد عاملت هذه الجماعة كجناحٍ عسكريٍّ لحزب العمال الكردستاني، وشنت عملياتٍ داخل سوريا ضدّها، وقد تسببَ هذا في حدوث صدعٍ كبيرٍ في العلاقات التركيةً-الإيرانية، إذ تبادلت أنقرة وطهران الاتهامات بإثارة حَفيظَة حزب الحياة الحرة الكردستاني وحزب العمال الكردستاني في هذا الصدد.

وبدأت تركيا العمل مع إيران على الأرض في سوريا من جديد بعد أن تسلمت وحدات حماية الشعب أسلحةً من الولايات المتحدة، رغم أن واشنطن وعدت بأنها

---

(1) بلال وهاب، التقارب بين إيران و«حزب العمال الكردستاني» قد يزعزع استقرار «حكومة إقليم كردستان»، http://cutt.us/bOzqP

لن ترسل أسلحة إلى هذه الجماعة.

3- تدهور العلاقات بين تركيا وإيران:

قد يؤثر توتر العلاقات التركية-الأمريكية على العلاقات الدبلوماسية بين أنقرة وطهران، إذ اتّهمت تركيا الولايات المتحدة بالتنسيق مع أكراد سوريا، وطالبت بخروج القوات الأمريكية من مدينة منبج[1]. وعلى الرغم من أن الرئيس حسن روحاني طالب علانيةً برحيل القوات الأمريكية من سوريا، فإن طهران حذّرت في الوقت نفسه من أن العمليات التركية في شمال سوريا ستشعل حربًا أهلية.

هذا ولا توجد دلالة واضحة على أن تركيا ستدافع عن بقاء الرئيس الأسد في السلطة إذا ما قررت الولايات المتحدة عزله. وفي أبريل أكّد نائب رئيس الوزراء التركي بكير بوزداغ، أن سياسة تركيا تتمثل في عدم دعم أي جهة للوصول إلى السلطة في سوريا[2]. ويشيُر كل من هذه المواقف إلى نية واضحة عند تركيا بأنها غير ملتزمة حماية المصالح الإيرانية في سوريا. والأهم من ذلك أن المصالح الأمنية التركية مع الولايات المتحدة ستؤثرُ على مصير الشراكة التركية-الإيرانية. وتشكّك إيران في فكرة دعم الولايات المتحدة لإرسال جيش بقيادة عربية إلى سوريا من خلال حثّ الولايات المتحدة حلفاءها العرب، للمساهمة أكثر في دفع فاتورة الحرب، إذا ما لزم الأمر في المستقبل، وتعتقد إيران أن تركيا قد تؤيِّد هذه الفكرة تأييدًا متواضعًا[3].

خاتمة

ستظلُ أنقرة وطهران ملتزمتين حل القضايا الأمنية في المنطقة، وعلى حدودهما المشتركة، وسوف تستمرُّ المفاوضات الدبلوماسية بينهما حول مصير سوريا والأكراد، وستحتاجُ كلٌّ منهما إلى الأخرى في مواجهة التدابير الأمريكية الرامية إلى احتوائهما إقليميًا. وفي حال ازدادت صرامة العقوبات على إيران، فإن ذلك سيوجِّهُ ضربة إلى العلاقات الإستراتيجية التركية-الإيرانية. ورغم أن تركيا تريد أن تحدّ من تدخّل إيران في المنطقة، فإنها تحتاج إلى إيران سياسيًا واقتصاديًا. ومن المرجح

---

(1) "أردوغان يتهم الولايات المتحدة بتخطيط ضد تركيا وإيران وروسيا في شمال سوريا"، بي بي سي الفارسية، 6 فبراير، 2018

http://www.bbc.com/persian/iran-42961908

(2) "أنقرة: سياستنا في المنطقة مختلفة عن إيران وروسيا والولايات المتحدة"، وكالة مهر للأنباء، 16 أبريل 2018. "تركيا لا تقف بجانب أي دولة في سوريا - نائب رئيس الوزراء"، 16 أبريل 2018

https://ahvalnews.com/syria/turkey-not-standing-any-country-syria-deputy-pm

(3) "إنشاء جيش عربي وإرساله إلى سوريا يهدف إلى إيذاء إيران"، إي آر دي ديبلوماسي، 30 أبريل 2018، "قائد القوى الديمقراطية السورية: نحن مستعدون للتعاون مع الجيوش العربية"، عراب نيوز، 26 أبريل 2018.

http://www.arabnews.com/node/1292021/middle-east

أن تسعى إيران لتقليص خسائرها قدر الإمكان، من خلال مواصلة التعامل مع تركيا بأي ثمن، من أجل إفشال التهديدات الأمريكية المحتملة، ومنع جيرانها من إفساد العلاقات بين أنقرة وطهران، ولكن قد تغيِّر تركيا في نهاية المطاف موقفها، ليتوافق مع الولايات المتحدة وحلفائها العرب ضدّ إيران.

الخلاصة

يعد 2018 عام الأزمات في إيران؛ لما شهده من ضغوط وتحدّيات على الأصعدة كافة، الداخلية والإقليمية والدولية، فبمطلع العام ضربت البلاد احتجاجات واسعة النطاق، شملت 80 مدينة وقرية، تحت شعار «لا للغلاء» وتطوّرت الشعارات لتنادي بسقوط النظام، ونظرية ولاية الفقيه برمتها.

ففي الصعيد الداخلي، وبالرغم من سيطرة النظام على هذه الانتفاضة، لكن بسبب فشله في معالجة جذور الأزمة، انفجرت احتجاجات فئوية مستمرة، كان أبرزها تلك التي نظمها سائقو الشاحنات، وعمال مصانع القصب في الأحواز، إضافة إلى احتجاجات العمال والطلبة والمعلمين والتجار، ناهيك عن الاحتجاجات والحركات الحقوقية والسياسية التي ضاقت من القيود التي يفرضها النظام على المجال العام.

وتفاقمت حالة عدم الاستقرار الداخلي بتزايد وتيرة العنف في المناطق التي تقطنها الأقليات، ولا سيما في المناطق الكردية والأحواز ومناطق البلوش على الحدود الجنوبية الشرقية، إذ قامت الجماعات الانفصالية المسلحة باستهداف عناصر الجيش والحرس الثوري الإيراني، مما ألحق بها خسائر كبيرة.

مع الأزمة الداخلية متعددة الأبعاد التي بات النظام يعاني منها، تصاعدت انتقادات حادة من داخل النظام تُحذّر من خطورة استمرار السياسات ذاتها، ويمثل هذا الاتجاه حسن الخميني، بجانب تيار آخر يوظف الأزمة من أجل تأهيل نفسه للاستحقاقات الانتخابية القادمة، ويمثّل هذا الاتجاه الإصلاحية فائزة رفسنجاني التي حذّرت من سقوط النظام، ولم ينتهِ العام إلا وقد ألقى بمزيد من الضبابية على مستقبل النظام برحيل المرشح الأوَل لخليفة المرشد، وهو آية الله محمود هاشمي شاهرودي.

أما إقليميًّا: تزايدت معدلات توتر علاقة إيران بدول جوارها الإقليمي، كما تعرّضت لضغوط كبيرة في عددٍ من الساحات الإقليمية، فتحالف دعم الشرعية بقيادة سعودية نجح في تحقيقِ انتصارات على الساحة اليمنية، التي تقلّص معها حضور إيران، سواء في اليمن أو في منطقة البحر الأحمر ومضيق باب المندب، وأسفرت الجهود على الساحة العراقية في تقليص حصة إيران ونفوذها، وفرضت مزاحمة النفوذ العربي لإيران تحديات حقيقية أمام مستقبل تأثيرها في سوريا، وتعرضت الدبلوماسية الإيرانية لانتكاسة كبيرة بإعلان عدد من الدول قطع علاقاتها مع إيران، كالمغرب والتوتر في العلاقة مع الجزائر وموريتانيا وبعض الدول الإفريقية، لتضاف هذه الدول إلى قائمة طويلة من الدول التي قطعت أو خفّضت

العلاقات الدبلوماسية مع طهران.

على الصعيد الدولي: قوّضت الولايات المتحدة إلى حدٍّ بعيد الاتفاق النووي، وبنهاية العام كانت الولايات المتحدة قد أعادت العمل بكافة العقوبات، وأضافت عقوبات جديدة، ونتيجة لسياسة إدارة ترامب هربت غالبية الاستثمارات الخارجية المؤثرة من إيران، وأوقفت غالبية الدول أنشطتها وتعاونها؛ خشية العقوبات الأمريكية، مما ألحق أضرارا مضاعفة بالاقتصاد، وعلى الرغم من الموقف الأوروبي من الإبقاء على الاتفاق النووي، لكن العلاقة بينهما متوترة، فألمانيا وفرنسا وبريطانيا بصدد دراسة فرض عقوبات أوروبية جديدة على إيران بسبب برنامج الصواريخ الباليستية، إضافة إلى التوتر الناجم عن تورّط دبلوماسيين تابعين للنظام الإيراني في محاولة استهداف تجمع للمعارضة الإيرانية في باريس، واتهامات بالتجسس، ومخالفة الأعراف الدبلوماسية التي طردت بسببها ألبانيا السفير الإيراني وبعض الدبلوماسيين الإيرانيين.

في مقابل هذه الأزمات نجح النظام في تحقيق بعض النجاحات، إذ استمرت بعض الشركات الصغيرة وغير المرتبطة بالسوق الأمريكية في نشاطها بإيران، كما أتاحت الاستثناءات الأمريكية التي منحتها لثمان دول باستيراد حصص من النفط الإيراني لمدة ستة أشهر فرصة للإفلات من تصفير صادرات النفط، كما حصلت إيران على حكم من محكمة العدل الدولية ضد العقوبات الأمريكية، وهذه النجاحات تبدو مؤقتة أو غير مؤثرة أو رمزية.

بحلول عام 2019 يبدو على الأرجح أن النظام سيعاني ضغوطًا متزايدة، خاصة بعدما تقلّصت الميزانية الجديدة لعام 2019/2020 بمعدل يقارب 50% قياسًا بسعر العملة الحر، وكشفت بنودها عن سياسة تقشفية في القطاعات الخدمية، بينما تزايدت حصة المؤسَّسات الموازية، وذلك مقارنة بالعام السابق، هذا في ظل ارتفاع غير مسبوق للأسعار، وصل في بعض المناطق إلى قرابة 44%، وزيادة في معدلات التضخم العام 39% وارتفاع المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر، لتصل وِفقًا لتصريحات رسمية إلى 50%.

وتزايد معدلات البطالة بين الجامعيين، وهو بلا شكٍّ ما سيزيد غليان الشارع، ويفرض ضغوطًا على النظام، ولا شك ستمنح حالة الاستياء العام من تدهور الأوضاع الاقتصادية فرصة للمعارضة والقوى الوطنية والنشطاء الحقوقيين والحركات النسوية، لدمج مطالبها لممارسة مزيد من الضغوط على النظام.

من جهة ثانية أصبح النظام يقع أكثر فأكثر تحت تأثير الحرس الثوري، بعد فشل روحاني وتراجع شعبيته، وتقويض الاتفاق النووي وإعادة فرض العقوبات على

إيران، وخلو المشهد من القيادات الدينية والسياسية المؤثرة بعد رحيل شاهرودي، آخر الشخصيات الدينية المهمة المرتبطة بالثورة، بل ستتعزز مكانة الحرس؛ لأن دوره مهم في ظل الأزمة الداخلية والخارجية التي يعاني منها النظام، وسيزداد هذا الدور تمكينًا، إذ سيعوّل عليه بصورة أساسية في السيطرة على الأوضاع في الداخل، كما سيعوّل عليه في مخططات التغلب على العقوبات، ولا سيما العقوبات النفطية والعقوبات على القطاع المالي، وهذا سيمدّد من دوره ليس على حساب الإصلاحيين فحسب، بل وعلى حساب الأصوليين كذلك، وفي حالة وفاة خامنئي الذي يعاني من مشاكل صحية حقيقية، فإن الحرس الثوري قد يسارع إلى ملء الفراغ السياسي، والقفز إلى السلطة عبر انقلاب عسكري ناعم، يُجرى من خلاله إبراز شخصية دينية لخلافة خامنئي يقود الحرس الثوري من الخلف.

على صعيد آخر، ونظرا لتوجهات الحرس الراديكالية، فإن الأزمات الإقليمية مرشحة للتفاقم، وبخاصة في رفع ميزانية الحرس الثوري المتزايدة، إذ يعوّل النظام الإيراني على نفوذه في الإقليم كورقة ضغط من أجل مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، ومن ثمَّ قد يزيد من استثماراته في حروب الوكالة عبر ميليشياته، لإرباك المشهد، وبقاء معركته خارج الحدود.

لكن بمرور الوقت، وكما فقد مشروع إيران الإقليمي مشروعيته في الداخل تحت شعار «لا سوريا ولا لبنان روحي فداء لإيران.. واتركوا سوريا واهتموا بأمورنا» فإنه مرشح ليفقد مبررات بقائه على المسرح الإقليمي، إذ تُجرى جهود دولية وعربية لاستعادة الاستقرار في دول المنطقة، كما أن خطر داعش تقلّص إلى حدٍّ بعيد، والدولة في العراق وسوريا واليمن بصدد استعادة قوتها وسيطرتها، والمملكة العربيةً السعودية وحلفاؤها بصدد بناء شبكة أمن إقليمي متعددة وواسعة، تشمل المجالات الحيوية العربية الرئيسة، ناهيك عن أن الضغوط الداخلية قد تدفع النظام الإيراني لتقديم تنازلات إقليمية؛ ليخرج النظام من أزمته.

أما على الصعيد الدولي: يمكن القول أن عام 2019 سيكون اختبارًا مهمًا لإستراتيجية الضغوط القصوى التي تنتهجها إدارة ترامب، ورغم ما يبدو من مكاسب ستجنيها إيران من الانسحاب الأمريكي من سوريا أو حتى أفغانستان، غير أن رهان ترامب على تعديل سلوك إيران مرتبط بصورة أساسية بمستقبله السياسي، وتحدي إيران لإستراتيجيته سيكون أمرًا مصيريًا بالنسبة له، وبالتالي وإن كانت انسحاباته تلك مرتبطة بعقيدته حول تقليص الانتشار العسكري الأمريكي في الخارج، لكن ضمن عقيدته أيضًا عدم استبعاد التدخل في حالات الضرورة، ولا سيما أن الوجود الأمريكي لا يزال مؤثرًا في العراق والمنطقة بشكل عام، وأعداد الجنود الأمريكيين القريبين من الحدود الإيرانية تتزايد بشكلٍ ملحوظٍ.

وعموما بحلول يونيو المقبل، ستكون سياسة إدارة ترامب قد كشفت عن موقفها من الاستثناءات المتعلقة بصادرات النفط الإيراني، وهو ما سيكون له موقف مؤثر على تفاقم كافة الأزمات الداخلية والخارجية أمام النظام الإيراني، الذي بدوره يدير الأزمة ولا يواجهها، معوّلًا على عامل الوقت وصولًا إلى عام 2020، آملًا في إدارة أمريكية جديدة بتوجهات مختلفة، باعتبار أن الولايات المتحدة سبب الأزمة، مع أن حفيد الخميني يرى أن جوهر الأزمة في الداخل وليس في الخارج، كما يراها الشعب أيضًا الذي يهتف «عدونا هنا وليس الولايات المتحدة».

التقرير الإستراتيجي السنوي

2018

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

التقرير الإستراتيجي السنوي

إيران في 2018

www.rasanah-iiis.org